جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل:**DEC/13/14**

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

العنوان

تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة: 2007-2017

من إعداد:

ميلـــودي عمـــــار

تاريخ المناقشة: 2019/11/14

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	المؤسسة	الصفـــة
عجلان العياشي	أستـــاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
ولهي بوعلام	أستـــاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررًا
بن لبار أحمد	أستـــاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
سكاك مراد	أستـــاذ محاضر أ	جامعة سطيف	مناقشا
حليس عبد القادر	أستـــاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا
مهاوات لعبيدي	أستـــاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

صدق الله العظيم

الآية: 11 من سورة الضحى

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم "

الآية: 32 سورة البقرة

" و يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي و ما أوتيتم

من العلم إلا قليلا "

الآية: 85 سورة الإسراء

" فتعالى الله الملك الحق و لا تعجل بالقران من قبل أن يقضى إليك وحيه و قل ربي زدني

علما "

الآية : 114سورة طه

إهداء

إلى وطني الغالي الجزائر.

إلى أبي أطال الله في عمره.

إلى والـدتي العـزيزة الغالية.

إلى زوجتي الغالية، وبناتي الغاليات أنفال وتوبة.

إلى أخواتي ربيحة، نهى، أسماء والكتاكيت أنس وحلوة وآية رزان وأحمد طه، وسائر أفراد أسرتي الكبيرة.

إلى أصدقاء ومعارفي.

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد العلمي.

عمـــــــــار ميلودي.

شكـــر وعرفـــان

أحمد الله عز وجل حمداً يليق بجلاله، على توفيقه إياي لإتمام هذا العمل المتواضع، ومدي بالقوة والعون لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجـزيل الشكر والعرفان، والتقدير إلى الأستـــــاذ الدكتـــــــور " ولهي بوعلام " على إشرافه على هذا العمل، وما أسداه لي مـن توجيهاته القيمة وإرشاداته النيـرة التي ذللت لـي الصعـاب وأنـارت لي الدرب ودفعتني قدما لإتمام هـذا البحث المتواضع، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر كذلك موصول لأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وإثرائه وتقييمها، كما أتقدم بأجل عبارات الشكر لموظفي أقسام الجمارك بباتنة وسطيف.

وإلى كل أساتذة وإداري جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

قائمة المختصرات Abréviation:

الاختصار	الاسم الكامل باللغة الأجنبية	الاسم الكامل باللغة العربية
WCO	World Costums Organisation	المنظمة العالمية للجمارك
UNEP	United Nation Environnement Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
DD	Droit de Douanes	الحقوق الجمركية
WCO	World Commerce Organisation	المنظمة العالمية للتجارة
FMI	Fond Monitor Internationale	صندوق النقد الدولي
UN	United Nation	الأمم المتحدة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية
ACE	The Agreement on Customs Evaluation	اتفاقية التقييم الجمركي
UNCTAD	United nations conference on trade and devlopment	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
IGD	Inspection Générale de Douanes	المفتشية العامة للجمارك
IR	Inspection Régionale	المفتشية الجهوية للجمارك
TIC	Technologie d'Information et Communication	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
GZALE	Grand zone Arabe de Libre échange	منطقة التبادل الحرة العربية الكبرى
SIGAD	System de gestion automatisée des douanes	النظام الآلي لإدارة الجمارك
TRS	Time Release Study	دراسة زمن التخليص
TIC	Technologie d'Information et Communication	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
TDA	Tarifs Douanier Algérien	التعريفة الجمركية الجزائرية
CDA	Code Des Douanes Algérien	قانون الجمارك الجزائرية
CGSCL	LA Caisse de Garantie et de Solidarité des Collectivités Locales	صندوق الضمان والتضامن مع الجماعات المحلية
CAS	Comptes D'affectation Spéciale	حسابات مهمة خاصة
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoute	الرسم على القيمة المضافة

مقدمـــــــــــــة

تمهيد

تعد السياسة الجمركية واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل، إن دراسة السياسة الجمركية تتصل بصميم الحياة الاقتصادية الوطنية وكذا الدولية، فهي تؤثر في الفرد كما في الجماعة، وقد يكون هذا عاملا من أهم العوامل التي جعلت هذه السياسة معرضة لعديد الأفكار، فهناك من دعا إلى اتخاذ السياسة الجمركية وسيلة لتحقيق الإيرادات، وهناك من دعا إلى ترشيد هذه السياسة وجعلها تعمل على تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بوضع وإتباع وسائل لتطبيق هذه السياسة، والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة والموضوعة.

ترتكز السياسة الجمركية أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية ...الخ، وقد ازدادت أهمية هذه السياسة في أعقاب نشأة منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك، لكي تدشن مرحلة جديدة تختلف كثيرا عن تلك التي كانت سائدة.

شهدت السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية ملحوظة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ولعل أبرزها انهيار أسعار النفط، وهو ما تسبب في خلق مشاكل مالية للاقتصاد الجزائري نتج عنها عجز في الميزان التجاري، وهذه الظروف الاقتصادية الصعبة جعلت من الحكومة الجزائرية تعيد التفكير في ترقية النشاط الاقتصادي وزيادة مستوى الصادرات خارج المحروقات، وهو ما استدعى تدخل وانخراط كل الإدارات العمومية والخاصة في تطوير الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى بالإدارة الجمركية الجزائرية إلى مسايرة مختلف التطورات العالمية وجعلها ذات خدمات متميزة وأكثر إنصاتا للعمل الجمركي، والقيام بحماية المستهلك وضمان أمنه، وضبط موارد الخزينة العمومية من خلال التصدي لكل مظاهر الغش والاحتيال، ودعم تنافسية المؤسسات من خلال توفير جملة من الأنظمة الاقتصادية ذات الكفاءة العالية.

ولقد أدت هده التغيرات إلى تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، مما ساهم بشكل منطقي في زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية، وأمام هذا الوضع وجدت المؤسسات المشرفة على التجارة الخارجية نفسها أمام وضعية جدية تستدعي منها التكيف أمام هده التحولات، ومن أهم هذه المؤسسات نجد الجمارك الجزائرية، والتي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التابعة للدولة.

إن السياسة الجمركية تعتبر الهيكل الذي يمثل حجر الزاوية في عمليات التجارة الخارجية، باعتبار مهمتها ذات أبعاد ثلاث (جبائي، اقتصادي وحمائي)، والتي لا شك أنها البنود الإستراتيجية في سجل الجمارك الجزائرية، حيث أن من بين أبرز المهام التي تقع على عاتق السياسة الجمركية الإسراع في إعداد برنامج تكييف وعصرنة برامجها مع التغيرات والتحولات الدولية في شتى المجالات.

ومن هنا ظهرت تحديات كبيرة أمام السياسة الجمركية في الجزائر، تتمثل أساسا في جعل العمل الجمركي أكثر فعالية، والقضاء على التعارض في الأهداف في مجال تنفيذ التطبيقات والتعليمات، ولذلك

وجب على الإدارة الجمركية القيام بما هو مطلوب منها على أكمل وجه، خاصة من خلال الرفع من قيمة مؤشرات الأداء الجمركي والتي نصت عليها المنظمة العالمية للجمارك.

إن مرونة السياسة الجمركية يبرهن أساسا على مدى مرونة الاقتصاد الجزائري مع التحولات العالمية، وجعل محرك التنمية الاقتصادية في خدمة الدولة عن طريق التسهيل الجمركي والرقابة المتميزة بالفعالية.

لقد مرت السياسة الجمركية الجزائرية خلال الفترة **2007-2017** بمراحل جد مهمة، ساهمت في تغيير إستراتيجيتها لتتماشى والتغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة، خاصة فيما يتعلق بسرعة الاستجابة لهذه التغيرات في المجال الإداري والتقني والتكنولوجي، وذلك من اجل أن تكون هذه السياسة أكثر فعالية ومنه أكثر مساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

أولا: إشكالية البحث

لقد واجهت الجزائر تحديات داخلية وخارجية أهمها التكتلات الاقتصادية وهو ما كان له انعكاسات على السياسة المالية بصفة عامة وعلى السياسة الجمركية بصفة خاصة. حيث تقوم هذه الأخيرة بأدوار هامة من أجل مواجهة هذه التحديات.

إن الجزائر وحرصا منها للرفع من قيمة فعالية سياستها الجمركية، اعتمدت على عناصر مهمة لذلك، ومن أهمها التركيز على فعالية مؤشرات الأداء التي اعتمدتها المنظمة العالمية للجمارك، خاصة فيما يتعلق بعمليات التخليص الجمركي مع تحصيل أكبر إيرادات ممكنة، بالاعتماد على جاهزية الإدارة الجمركية لمواكبة التطورات التكنولوجية على مستوى العالم واستغلالها أحسن استغلال.

انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي يتمحور حولها هذا البحث هي كالتالي:

ما مدى فعالية السياسة الجمركية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017؟

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة وبغرض الإلمام بمختلف جوانب البحث، فقد انبثق عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية جاءت على النحو التالي:

1- ما هو الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي والسياسة الجمركية؟
2- ما هو دور الإدارة الجمركية في تنفيذ السياسة الجمركية؟
3- ما مدى تأثير انعكاسات النظام التجاري الدولي الجديد على السياسة الجمركية في الجزائر؟
4- هل يعتبر زمن التخليص الجمركي مؤشرا حقيقيا لقياس فعالية السياسة الجمركية؟
5- هل يرتبط ارتفاع مؤشر الإيرادات الجمركية بمدى فعالية السياسة الجمركية؟

ثانيا: فرضيات البحث

1- تعتمد السياسة المالية للدولة على السياسة الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني.

2- الإدارة الجمركية هي العنصر الفعال في تنفيذ السياسة الجمركية للدولة.

3- تؤثر السياسات التجارية الدولية بشكل مباشر على التجارة الخارجية للجزائر في ظل تطبيقات السياسة الجمركية المصاحبة لها

4- إن تقليص زمن التخليص الجمركي يعد مؤشرا مهما لقياس مدى فعالية السياسة الجمركية المطبقة.

5- إن ارتفاع مساهمة الإيرادات الجمركية في الميزانية العامة للدولة يرتبط بمدى فعالية السياسة الجمركية.

ثالثا: أهمية البحث

تحظى السياسة الجمركية بأهمية خاصة لدى الدولة لما لها من دور بالغ في حماية وتطوير الاقتصاد الوطني، لذلك فإن جعل السياسة الجمركية أكثر فعالية وأكثر تطويرا يأخذ الصفة الحتمية في مراحل تطوير الاقتصاد الوطني، ويجعله أكثر انسيابية ومرونة مع العالم الخارجي ومع التحولات الاقتصادية العالمية.

تعتبر السياسة الجمركية أحد ركائز الاقتصاد الوطني، نظرا لما تلعبه من أدوار حيوية لاسيما في مسألة مراقبة التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني، في ظل عولمة التجارة الدولية والتطور الهائل في المجال التكنولوجي وسرعة وسائل النقل والاتصال، وهو ما يلزم الدولة توجيه البوصلة اتجاه تطوير السياسة الجمركية.

رابعا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1- تقييم دور السياسة الجمركية المطبقة من طرف السلطة الجزائرية وتبيان مدى فاعليتها خاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة.

2- محاولة تحديد أهم المشكلات التي تواجه تطبيق السياسات الجمركية وكذا وسائل التغلب عليها.

3- تحديد قدرة تأقلم السياسة الجمركية مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

4- محاولة الوقوف على مدى تأقلم القوانين الجمركية الحديثة مع السياسة الجمركية الجزائرية.

5- محاولة الوقوف على مدى إيجابية أو سلبية المؤشرات المعتمدة في الدراسة والتي من أهمها مؤشر زمن التخليص الجمركي، ومؤشر الإيرادات الجمركية المحققة.

6- معرفة ما إذا كانت الإدارة الجمركية الجزائرية قد واكبت التطورات التكنولوجية وميدان الإعلام.

خامسا: مبررات ودوافع اختيار البحث

هناك جملة من الأسباب أدت إلى اختيار هذا الموضوع لعل أهمها:

1- قلة الدراسات التي تناولت موضوع تقييم السياسة الجمركية في الجزائر.

2- أهمية هذا الموضوع وما تكتسيه السياسة الجمركية من دور في الاقتصاد الجزائري وما تمنحه هذه السياسة من تطورات كغيرها من السياسات المالية.

3- الوقوف على مدى مسايرة الإدارة الجمركية الجزائرية للتطورات التكنولوجية وعصرنة الإدارة.

4- الأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتسيها الجمارك كقطاع فعال في تطوير الاقتصاد الوطني والمحافظة على المنتج المحلي.

سادسا: المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وحتى نستطيع الإجابة على إشكالية البحث والإلمام بكل جوانب الأطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. فاعتمد على المنهج الوصفي لشرح مفاهيم وأسس السياسات الجمركية، كما اعتمد على المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تتوافر على جوانب مشكلة البحث وتحليل دور السياسات الجمركية في الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة.

وقد تم الاستناد إلى الكتب والمراجع لاستقاء المعلومات والبيانات الإحصائية التي حصل عليها الباحث من الجهات الرسمية، علاوة على العديد من الكتابات والرسائل والدوريات وشبكات المعلومات الدولية.

سابعا: الدراسات السابقة للموضوع

من خلال المسح المكتبي والالكتروني الذي تم القيـــام به، لوحظ أن هناك عدة دراســـات سابقة في إطار هذا الموضوع تناولته من زوايا مختلفة، إذ تعتبر هذه الدراسات نقطة انطلاقة ومحدد مبدئي للسياق الرئيسي الذي ينتهجه البحث، لهذا تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة على المستوى المحلي والدولي، نلخصها كما يلي:

I. الدراسات العربية:

1- دراسة زايد مراد دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحـــة دكتوراه 2005-2006-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، واستنتج الباحث أن اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي يمثل ضرورة أملتها مختلف التطورات والتحولات الاقتصادية في العالم، كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح مسألة قيمية لرفع التحدي واستغلال الفرص.

2- دراسة بودالي بلقاسم، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، مذكرة ماجستير غير منشورة 2010-2011، كلية العلوم الاقتصادية , التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان –، حيث حاول الباحث من خلال دراسة ظاهرة التهرب الضريبي وإستراتيجية مكافحته تحديد خطورة هذه الظاهرة، حيث لاحظ مدى صعوبة قياس هذه الظاهرة وتقديرها وبالتالي وجب على الدولة تعديل قوانين مكافحة هذه الجريمة بما يتماشى والتطورات الحديثة وكذا تكريس مبدأ الشفافية وتقديم التسهيلات اللازمة للمتعاملين من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

3- دراسة غزل الخوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية 2014-2015، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، من خلال هذه الأطروحة تطرقت الباحثة إلى العلاقة بين السياسة الجمركية والتجارة الخارجية في الاقتصاد السوري، حيث تناولت عدة نقاط أهمها السياسة الجمركية والتجارة الخارجية السورية وكذا أهم الآثار المترتبة على تحرير التجارة الخارجية السورية، ودور السياسة الجمركية في تقييد وتحرير التجارة الخارجية، وكذا الإيرادات الضريبية الجمركية المحققة خلال الفترة محل الدارسة، واستخلصت الباحثة أخيرا مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها إعادة النظر بكافة القوانين الناظمة للضرائب والرسوم الجمركية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة، وبما يصب في تشجيع الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية، وأيضا دعم القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة والصناعة وعدم الاعتماد على قطاع معين ووحيد.

4- دراسة حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه سنة 2016-2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط المهمة أبرزها دور الأنظمة الجمركية في ترقية نشاط المؤسسات الاقتصادية، وكذا عصرنة الإدارة الجمركية وأثرها على مردودية العمل الجمركي، كما تطرق الباحث إلى أهم مؤشرات الأداء الجمركي، واستخلص الباحث في الأخير مجوعة من النتائج أهمها الأثر الواضح للصدمة النفطية على وضعية الميزان التجاري وكذا ضرورة زيادة واستمرار وتطوير الإطار القانوني الجمركي وإضفاء طابع المرونة والتكيف مع كل المستجدات على المستوى الدولي.

5- دراسة عبد الكريم كبيش وعبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة –حالة الجزائر- مقال مقدم ضمن مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 13 لسنة 2017، حيث سلطت هذه الورقة البحثية الضوء على إستراتيجية إدارة الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني حلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2019، وذلك بتوضيح مختلف الإجراءات والميكانيزمات التي

تبنتها الجزائر في هذا الصدد، بالإضافة إلى محاولة التأكيد على الدور المتنامي لقطاع الجمارك كأحد الأدوات الأساسية في تطبيق وتنفيذ السياسة العامة للدولة في جانبها الجبائي، الاقتصادي والأمني.

وخلصت في الأخير هذه الورقة البحثية إلى أن إدارة الجمارك ومن خلال الإستراتجية وفي نطاق مهامها ستساهم في إعادة بعث الاقتصاد الوطني من خلال الدعوة إلى اعتماد تقصي المعلومات وسياسة جديدة للتسيير، والرفع من إيرادات الميزانية، وحماية الاقتصاد الوطني، ومرافقة الاستثمار المنتج وتحسين مناخ الأعمال وتطوير نوعية الخدمة العمومية والوقاية ضد كل أنواع المخاطر ومكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الاقتصادية والجبائية.

6- **دراسة بن عزوز براهيم، إجراءات الإفراج عن البضائع عن التخليص الجمركي ، نظرة على قانون 17-04 المتضمن تعديل قانون الجمارك، ورقة بحثية منشورة في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلة محكمة، جامعة وهران 2**، من خلال هذه الورقة البحثية، تطرق الباحث إلى التعريف بالقانون الرقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 07/79 المؤرخ في 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك، والذي ينص على تسهيل الإجراءات الجمركية المتبعة في الإفراج عن البضائع، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح التسهيلات التي جاءت بها الإجراءات الجمركية في النص القانوني الجديد سابق الذكر، حيث تم رفع العديد من العقبات التي كانت موجودة في النسخة السابقة من القانون بعد الأخذ بعين الاعتبار اتفاقية كيوتو وكافة الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر في قطاع الجمارك.

ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها الورقة البحثية: بناء القدرات لموظفي إدارة الجمارك والتي تتيح لهم فصل إجراءات الإفراج الجمركي، وأيضا استحداث وتطوير نظم الضمان حتى تستفيد الشركات المستوردة من الاستفادة من إجراءات الإفراج الجمركي، كما ينبغي للإدارة الجمركية أن تتحقق من نشر الإجراءات الجديدة وتوثيقها للموظفين على النحو الواجب ونشرها للمجتمع التجاري الداخلي والدولي.

الدراسات السابقة الأجنبية

7-**دراسة Smail Radji بعنوان:**

La Politique Commerciale cas de L'Algérie : État des Lieux et Perspectives, Mémoire En vue d'obtention du diplôme de Magister en Sciences économiques Option: Économie et finance internationales, le 13/02/2014

حيث ركز الباحث على موضوع التعريفة الجمركية الجزائرية، من خلال تطورها التاريخي، ومدى استعمالها في تحقيق أكبر إيرادات ممكنة والمتعلقة بحركة التجارة الخارجية الجزائرية، وأهم ما استخلصه

الباحث هو وجود ثبات شبه دائم في معدلات التعريفة الجمركية الجزائرية وعدم مواكبتها للتطورات العالمية الحاصلة، وعدم استغلال التطورات التكنولوجية الحديثة.

08-دراسة الباحثان Russell hillberry,Xiabui Zhang بعنوان:

Policy and Performance in Customs Evaluating the Trade Facilitation Agreement, Policy Research Working Paper, World Bank Group, Development Research Group, Trade and International Integration Team, March 2015.

ومن خلال هذه الورقة الصادرة عن البنك الدولي، تم التطرق إلى أداء الجمارك في الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للجمارك، وكذا تقييم فعالية الجمارك في مختلف دول العالم في تحسين أداء اقتصاداتها وجعل الإيرادات الجمركية ذات فعالية أكبر، وأهم ما تم استخلاصه من هذه الورقة هو ضرورة استغلال تجارب الدول الكبرى في المجال الجمركي وتطبيقها على مختلف الدول النامية، وكذا الاستعانة بمختلف الهيئات الدولية لتجسيد أحسن وفعال للعمل الجمركي مثل المنظمة العالمية للجمارك والبنك الدولي.

09- دراسة Kadouri Fouad بعنوان:

L'impact du Démantèlement Tarifaire sur L'économie algérienne dans le Cadre de l'accord d'association avec l'union européenne, Mémoire de Magister en science commerciale, Faculté de Science économique, des Gestion et des science commerciale, université d'oran, 2012.

وتم التطرق من خلال هذه الرسالة إلى الدور الذي تقوم به الجمارك الجزائرية من خلال العلاقة بينها وبين الاتحاد الأوربي، والهدف الرئيسي من هذا البحث هو محاولة تسليط الضوء على الآثار المترتبة على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أجل السماح بانسيابية مرور السلع بين الطرفين وبالتالي دور الجمارك الجزائرية لتسهيل هذه العملية.

وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة هو الإجحاف الشديد في حق السلع الجزائرية وصعوبة دخولها إلى الأسواق الأوربية، والعكس بالنسبة للسلع الأوربية التي تجد سهولة وانسيابية كبيرة في الدخول إلى السوق الجزائرية، وهو ما يبرز الدور الكبير المنتظر من طرف الجمارك الجزائرية من أجل تحديد الوضع وجعله أكثر توازنا.

تناولت جميع الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها موضوع الجمارك الجزائرية من عدة زوايا، منها علاقة الجمارك بموضوع التجارة الخارجية، ودور موظفي الجمارك في تحسين الأداء الجمركي، وكذا التعريفة الجمركية وظاهرة التهريب الجمركي، ودور التكنولوجيا في تطوير العمل الجمركي، لكن هذه الرسالة تختلف عما سبق في نقاط جوهرية تتمثل أساسا في دراسة تقييم أداء العمل الجمركي، والتطرق إلى أهم المؤشرات

التي تساعد في عملية التقييم، كما تختلف هذه الدراسة أيضا كونها تناولت موضوع الساعة والمتعلق بدور الإيرادات الجمركية في مجابهة عجز الميزانية الناجم عن انهيار أسعار البترول وتذبذبها بدءا من سنة 2014 ،وأيضا مدى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة الجمركية الجزائرية.

ثامنا: هيكل البحث

بغرض الإجابة على الإشكالية محل البحث قمنا بتقسيم الدراسة وفقا للمخطط التالي:

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي والسياسة الجمركية، وذلك من خلال ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول التعريف بالنظام الجمركي وعوامل نشأة الأنظمة الجمركية وأهم خصائصها، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية، وذلك من خلال مفهومها وأهدافها ووسائل تطبيقها، وجاء المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل بعنوان الإطار المفاهيمي للتقييم الجمركي، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التقييم الجمركي والتطور التاريخي لآلياته، وطرق التقييم الجمركي وأهم أهدافه وأهميته.

أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى السياسة الجمركية في الجزائر ودور الإدارة الجمركية في تنفيذها، وذلك من خلال مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية ومراحل تطورها ومهامها وهيكلها التنظيمي، وتناول الفصل الثاني أيضا أدوات تنفيذ السياسة الجمركية الجزائرية والمتمثلة أساسا في الإدارة الجمركية والقوانين الجمركية وقوانين المالية، بالإضافة إلى الوسائل المادية والبشرية والضرائب والرسوم، بالإضافة إلى الدور المنوط للإدارة الجمركية في تطبيق السياسة الجزائرية من خلال الدور الاقتصادي والجبائي وأدوار أخرى، واختتم الفصل بأهم التحديات التي تعوق تطبيق السياسة الجمركية خاصة منها المرتبطة بالشق الرقابي وأخرى إدارية وأخرى مادية وبشرية.

وجاء الفصل الثالث بعنوان انعكاسات السياسة التجارية الدولية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017، ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية الدولية وتم التطرق فيه إلى مدخل للسياسة التجارية الدولية وأدواتها، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان تطور التجارة الخارجية في لجزائر في ظل تطبيقات السياسة الجمركية للفترة 2007-2017، حيث تم التطرق فيه إلى تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2007-2017 وكذا دور السياسة الجمركية المطبقة في ترشيد الواردات، وتم التطرق في المبحث الثالث والأخير إلى انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على تطبيقات السياسة الجمركية في الجزائر، وخاصة انعكاساتها على بعض المواد الأساسية ومواد البناء وقطاع السيارات.

كما تناول الفصل الرابع مؤشرات قياس فعالية أداء السياسة الجمركية مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التجارب الدولية، وضم هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث جاء المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي لمؤشرات قياس الأداء الجمركي وتم التطرق فيه مفهوم مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية وأهم خصائصها، وأنواعها وأهمية بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء الإدارة الجمركية، أما المبحث الثاني فهو بعنوان أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء فعالية السياسة الجمركية، ومن أبرزها مؤشر التخليص الجمركي ومؤشر الإيرادات الجمركية المحققة، ومؤشر الأداء اللوجيستي، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى أهم التجارب الدولية في قياس فعالية اداء السياسة الجمركية، وتم التطرق من خلاله إلى تجارب عربية مثل مصر والسودان، وتجارب إفريقية مثل الكامرون، وأخرى عالمية مثل اليابان وأستراليا.

ولقد خصص الفصل الخامس لمؤشرات قياس فعالية السياسة الجمركية دراسة حالة الجمارك الجزائرية خلال الفترة 2007-2017، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر زمن التخليص الجمركي، وتم التطرق فيه إلى واقع مؤشرات زمن التخليص الجمركي ومعوقات تطبيقه، أما المبحث الثاني فتناول تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017، وتقييم مؤشر الإيرادات الجمركية المحققة من خلال فترتين هما الفترة الأولى من 2007 إلى 2011، والفترة الثانية من 2012 إلى 2017، واختتم هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي جاء بعنوان واقع وآفاق تحسين فعالية السياسة الجمركية في الجزائر، وتناول نقاط مهمة أولها دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC في تطوير العمل الجمركي، والإستراتيجية الشاملة لبرنامج عصرنة الإدارة الجمركية خلال الفترة 2007-2010، والمخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي والسياسة الجمركية

تمهيد

إن دراسة النظام الجمركي والسياسة الجمركية تتصل بصميم الحياة الاقتصادية، فهي تؤثر في الفرد كما في الجماعة، وقد يكون هذا عاملا من أهم العوامل التي جعلت هذه السياسة معرضة لشتى النزاعات وعديد الأفكار، فهناك من دعا إلى اتخاذ السياسة الجمركية وسيلة لملىء خزائن الدولة، وهناك من يدعو إلى ترشيدها وجعلها تعمل على تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بوضع وإتباع وسائل لتطبيق هذه السياسة والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة والموضوعة في هذه السياسة.

تعتبر السياسة الجمركية من أهم السياسات التي تتبعها الدولة من أجل حماية اقتصادها من التغييرات التي تحدث على مستوى التجارة الخارجية، وتسعى مختلف الدول إلى تطوير الوسائل المتبعة لتطبيق السياسة الجمركية حيث تعتبر الإدارة الجمركية من أهم هذه الأدوات، وبالتالي فهي تحاول تطوير إدارتها الجمركية من أجل مواكبة هذه التغيرات.

انطلاقا مما تقدم سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: التعريف بالنظام الجمركي وعوامل نشأة الأنظمة الجمركية.**
- **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية.**
- **المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتقييم الجمركي.**

المبحث الأول: التعريف بالنظام الجمركي وعوامل نشأة النظم الجمركية وخصائصها.

لا يمكننا الحديث عن التغيرات العالمية الحديثة والمتسارعة في المجال الاقتصادي بمعزل عن الجمارك، وهذا راجع لارتباطها الشديد بهذا الجهاز وبالأنظمة الجمركية التي تسمح بمراقبة التجارة الخارجية، كما تسمح بتنظيم مختلف عمليات دخول وخروج السلع من وإلى الحدود الوطنية، ويتطرق هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي من خلال تعريفه، عوامل نشأته، أنواعه وخصائصه.

المطلب الأول: تعريف النظام الجمركي.

يختلف تعريف النظام الجمركي من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ومن طبيعة إلى أخرى، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف هذه التعاريف.

التعريف الأول: لقد عرف النظام الجمركي قديما عند الرومان، وقد استخدموه لمكافحة تسلل العبيد دون تسديد الضرائب المفروضة، وكانت تفرض الضرائب على البضائع سواء القادمة من خارج بلادهم أو التي يتم نقلها من مدينة إلى أخرى، وإن كانت غير ثابتة، حيث يمكن زيادتها حال الحاجة لسد خدمات الدفاع عن الوطن، أو القيام بمشاريع عامة.[1]

التعريف الثاني: ليس النظام الجمركي من مبتكرات هذه العصور القريبة، بل ترتبط نشأته بنشأة التجمعات البشرية المنظمة، سواء في شكل دول كما تراها اليوم، أو في شكل من التجمعات القديمة، وقد عرفتها التجمعات السابقة، ولجأت إليها في مختلف العصور وإن اختلفت غايتها على ما نراه اليوم، فعرفت الضرائب قديما عند المصريين وكانت تفرض على البضائع المستوردة بقصد حماية المصنوعات الوطنية.[2]

التعريف الثالث: وعرف أيضا عند الدولة الإسلامية بأنه نظام العشور في عهد الخليفة عمر بن الخطاب بناء على طلب عامله في العراق أبو موسى الأشعري، وتؤخذ من التجار الأجانب الذين يقومون بالتجارة في دار الإسلام وغيرها من دور الحرب، كما أنها كانت محدودة بمرة واحدة في السنة على كل تاجر، وهكذا انتشر نظام العشور في الدولة الإسلامية، وهي نوع من الضرائب كما نراها اليوم.[3]

التعريف الرابع: يعرف النظام الجمركي بأنه الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها،

---

[1] حسن عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، **بيروت**، 2000، ص 783.

[2] شوقي رامز **شعبان**، **إدارة الجمارك**، الدار الجامعية، لبنان، 1994، ص 218.

[3] عاطف سليمان " **معركة الجمارك الجزائرية** " دار الطليعة للطباعة و النشر – بيروت – الطبعة الأولى أفريل 2003 ص 44.

ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص.[1]

التعريف الخامس: يعني النظام الجمركي للكثيرين بأنها الضرائب الجمركية التي تفرض على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة وقد يطلقونه على الضريبة وجباتها، إلا أن النظام الجمركي أكبر من كونه ضريبة، بل هو قواعد ونظم واتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول يطلق عليها اسم الإدارات الجمركية، تتبع القطاعات المالية.[2]

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخراج التعريف الشامل الكلي، حيث أن النظام الجمركي ترتبط نشأته بنشأة التجمعات البشرية المنظمة، وليس من مبتكرات العصور القريبة، سواء في شكل دول كما نراها اليوم، أو في شكل من أشكال التجمعات القديمة.

إن للنظام الجمركي قواعد ونظما واتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول، حيث توكل للإدارة الجمركية مهمة مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية.

المطلب الثاني: عوامل نشأة النظم الجمركية

إن نشأة الأنظمة الجمركية ترتبط بعدة عوامل منها ذات الطابع الاقتصادي وأخرى ذات الطابع القانوني.

أولا: العوامل ذات الطابع الاقتصادي

إن الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي تولدت عن ممارسات اقتصادية وتاريخية، وعن اتفاقية "**كيوتو**" تصنف ضمن التدابير الاقتصادية الأساسية التي تبنتها إدارة الجمارك، ونظرا للامتيازات الاقتصادية والمالية التي تقدمها للمتعاملين الاقتصاديين سميت " الأنظمة الاقتصادية الجمركية "نتيجة لطابعها الإعفائي من حقوق ورسوم، وهي تهدف في مجملها للاستجابة للأعوان الاقتصاديين والتكفل بانشغالاتهم ومشاكلهم، ومن أهم عوامل نشأة الأنظمة الجمركية نجد:[3]

---

[1] فرج عبد الفتاح فرج، **تطوير أداء أجهزة الموارد السيادية: تجربة الجمارك المصرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص 39.

[2] World Customs Organization, **Customs collection and International cooperation**, **72nd session of the policycomission**, Mexico, 2017, P23.

[3] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2005-2006، ص266

1-حماية الاقتصاد الوطني: لقد عرفت الأنظمة الجمركية الاقتصادية جمودا نسبيا في استعمالها منذ نشأتها إلى وقت قريب، لأن معظم المؤسسات الاقتصادية حديثة العمل بها، بحيث سيطر نظام الوضع قيد الاستهلاك لمدة طويلة نتيجة تكريس الدولة لسياسة اقتصادية مبنية على احتكاره للتجارة الخارجية الأمر الذي يولد عدم تحكم المتعاملين في إجراءات هذه الأنظمة التي كان العمل بها مقصور على قطاعات معينة "قطاع احتكاري مؤسسات القطاع العمومي"، هذا المسعى يندرج في إطار برنامج إعادة الإصلاح الهيكلي والتحرير التدريجي للواردات قبل المرور نحو تحرير شامل وحقيقي للتجارة الخارجية، في انتظار ذلك تعمل السلطات الحكومية على تهيئة قدراتها التنافسية قصد إرساء اقتصاد السوق مبني على المنافسة وحرية الأسعار.[1]

2-ترقية التجارية الخارجية :إن العامل الثاني المتبقي من وراء تأسيس الأنظمة الجمركية الاقتصادية، هو ترقية المبادلات التجارية، ففي الجزائر مثلا قامت الدولة بتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي في الداخل، وتنمية قدرات المؤسسات الصناعية على التصدير، وهو ما جاء ذكره في الجريدة الرسمية عدد 11.[2]

حيث أثار في سياق عرض الأسباب بأن الهدف من وضع الأنظمة الجمركية الاقتصادية هو ترقية المنتوجات الوطنية، والوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرتبطة بتشجيع وترقية الصادرات الصناعية خارج نطاق المحروقات، وحصر المشاكل والمتطلبات التي تعرقل تنمية التجارة الخارجية، والتعرف عن قرب من انشغالات الأعوان الاقتصاديين، والتكفل بمشاكل المؤسسات في إطار الإصلاحات الاقتصادية المكرسة، ولاسيما في إطار البرامج التصحيحية الهيكلية، وفعاليات هذه الأنظمة المرتبطة أساسا بمحتوى التسهيلات والامتيازات التي تقدمها للمتعاملين الاقتصاديين.

ويمكن تصنيف هذه الامتيازات إلى نوعين:[3]

أ-التسهيلات والامتيازات الممنوحة لترقية الصادرات: وهي الامتيازات الجبائية الممنوحة للأنشطة الصناعية والتجارية التصديرية، من خلال الإعفاء الجزئي للصادرات من الضرائب الجبائية مع إمكانية احتفاظ المصدرين بنسبة 50% من الإيرادات المحققة بالعملة الصعبة والمودعة لحسابهم في بنك وسيط معتمد.

ب-التسهيلات والامتيازات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمارات: تسجل هذه التسهيلات ضمن منظور الاقتصاد الكلي، تعكسه برامج التصحيح الهيكلي المتبناة منذ سنوات والمتعمدة على سياسة

[1] زايد مراد، مرجع سابق، ص267، 268.

[2] الجريدة الرسمية عدد رقم 11، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2017 الموافق ل 22 جمادى الأولى عام 1438 هـ

[3] أنظر الموقع: https://www.commerce.gov.dz/ar/exportation، أطلع عليه بتاريخ 2018/06/26.

الانفتاح الاقتصادي وإعادة تنظيم التجارية الخارجية وسياسة النمو الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات الإدارية والإعفاءات الجبائية، والقروض البنكية، كتخفيف حجم الوثائق المطلوبة وجعلها تتماشى والنظام الالكتروني الحديث، وتقديم قروض بضمانات للمستثمرين الحقيقيين .... الخ.

ثانيا: العوامل ذات الطابع القانوني

إن العوامل ذات الطابع القانوني تتعلق أساسا بالقوانين المتعلقة بالرسم عند الحدود والتدابير الاقتصادية للمستعملين، ويمكن حصرها في الآتي:

1-تطبيق إجراءات لتحقيق قاعدة الرسم عند الحدود: قصد وضع السياسة الجمركية حيز التنفيذ، جاء قانون الجمارك بالمبادئ الأساسية، مفادها كل البضائع المصدرة أو المستوردة تخضع للحقوق والرسوم الجمركية المستحقة، وإلى تدابير الحضر الجاري العمل بها.

إلا أن التنوع والتعقيد وعدم استقرار الوقائع الاقتصادية لا يتوافق مع تشريع يتسم بالجمود لذا وجب إيجاد المرونة المطلوبة لتحقيق التوازن بين سير الوقائع الاقتصادية ومسايرة التشريع الجمركي لها، وهذا من خلال وضع مجموعة الأحكام المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية ومن بينها:[1]

أ-تأجيل تطبيق التعريفة الجمركية: يفترض بأن الفعل المنشأ للدين الجمركي هو وضع البضاعة المستوردة قيد الاستهلاك أو تسويقها الفوري عند الاستيراد، ويتم ذلك لاحقا وحتى بإمكانية الإعفاء الكلي، وذلك بتصديرها نهائيا، إن البضائع المستوردة من قبل المؤسسات ليست بالضرورة موجهة للاستهلاك داخل التراب الوطني، لذلك يمكن إعادة تصديرها على حالها أو إعادة تحويلها.

وأمام هذه الفرضيات فإن التطبيق النهائي للحقوق والرسوم عند الاستيراد يشكل عائقا سلبيا يرفع من تكاليف الإنتاج، وهذا ما يزيد في ارتفاع أسعار المنتوجات داخل دولة معينة.

ب- التدابير المرتبطة بتهيئة بعض الأنظمة: أمام تطور واتساع المبادلات التجارية الخارجية، وبالنظر إلى جمود الأنظمة الجمركية التقليدية وجدت إدارة الجمارك نفسها مجبرة على إعادة هذه الأنظمة، وذلك تبعا لمتطلبات السياسة الاقتصادية الجديدة.

[1] زايد مراد، مرجع سابق، ص268.

2-تطبيق إجراءات لتنويع التدابير الاقتصادية لفائدة مستعمليها:

هناك مجموعة من التدابير القانونية للأنظمة الاقتصادية الجمركية تتصف بالتنوع في أحكامها قصد التكيف مع المشاكل المرتبطة بالتصدير، والاستجابة لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين التي تدخل في إطار سياسة ترقية قطاعات النشاط ذات الأولوية بجلب الاستثمار، وهكذا نجد كل النظام الجمركي يعطي مجموعة من الحلول والمنافذ التي تمنح للمتعاملين مجالات أوسع للخيار، وهذا بالنظر إلى:[1]

- ✓ أجل الترخيص بالنظام.
- ✓ التكاليف المرتبطة به.
- ✓ الإمكانيات التي يمنحها النظام

المطلب الثالث: خصائص النظم الجمركية وتطور العمل الجمركي.

أولا : خصائص النظم الجمركية

تتميز الأنظمة الجمركية بعدة خصائص تتمثل فيما يلي:[2]

1- **الخروج عن الإقليم:** من الصور القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي تفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تصرح عل الإجراءات الخاصة للتجارة الخارجية.

2- **تعليق الحقوق والرسوم:** وهذا الإجراء خاضع لجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون عليها رقابة جمركية لمدة زمنية معينة بغية إعطاء وجهة نهائية لها، إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة، وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، هذا الحافز يمنح للمؤسسة توفير مدخلاتها من اجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى لترقية صادراتها من أجل تخفيف العبء المالي على خزينتها.

3- **الكفالة:** إن تعليق الحقوق والرسوم على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن يحتوي على ضمان للجمارك، في حالة ما إذا كانت المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، كعدم احترام المدة الزمنية المحددة ببقاء البضاعة تحت نظام

[1] أحمد دبايشة، **دوافع تحرير التجارة الخارجية**، دار الأبحاث العاصرة، تونس، 2013، ص 13.

[2] رائد محمد عبد ربه، **التسويق الدولي**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص84.

جمركي، وهذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركية الدولي بنسبة 10 % حصيلة الحقوق والرسوم.

ثانيا : تطور العمل الجمركي

إن التطور العالمي الذي تشهده الجمارك الدولية أصبح العمل الجمركي يعتبر خدمة لكل المتعاملين الاقتصاديين والاقتصاد الوطني بصفة عامة، وذلك بعد أن كان مجرد إدارة جمركية تساهم في اقتصاديات الدول، وحتى سلطة جمركية من خلال ما سبق يمكن تمييز مراحل تطور النظام الجمركي من خلال الشكل رقم 01 التالي:

الشكل رقم 01: مراحل تطور العمل الجمركي

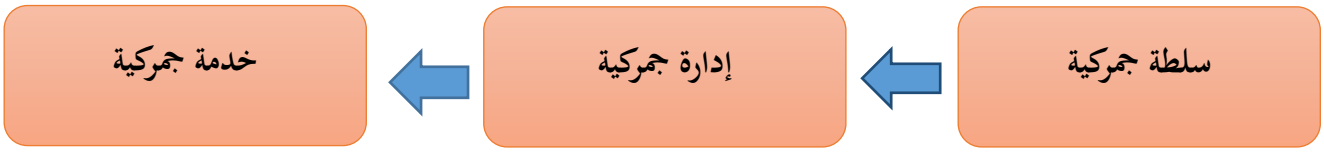

المصدر: محمد أبو العلا، نظرة تحليلية على القضايا الجمركية المعاصرة في الألفية الثالثة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، طبعة 2012، ص 53.

من خلال الشكل رقم 01 أعلاه نلاحظ التطور الكبير والتغير الجذري في العمل الجمركي، حيث انطلق من كونه سلطة جمركية هدفها تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال فرض السيطرة على كل المدخلات والمخرجات من وإلى البلد، إلى أن وصل العمل الجمركي إلى كونه إدارة جمركية تسعى لتحقيق التوازن بين السلطة الجمركية والمتعاملين الاقتصاديين قصد تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وفي الآونة الأخيرة تطور العمل الجمركي بشكل كبير حتى أصبح خدمة جمركية أكثر مرونة تسعى إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة وتحقيق الفائدة لجميع الأطراف.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية

إن العمل الجمركي إلى جانب أنه وظيفة سيادية تقوم على تحصيل الضرائب وحماية الاقتصاد الوطني فهو أيضا وظيفة خدمية تهتم بتقديم العون والمساعدة إلى المجتمع التجاري، ويتطرق هذا المبحث إلى مفهوم السياسة الجمركية، وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية.

ترتبط السياسة الجمركية بعدة مفاهيم وتعريفات تختلف من بيئة إلى أخرى، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد أهم المفاهيم والتعريفات الممكنة للسياسة الجمركية.

التعريف الأول: يوجد معنيان للسياسة الجمركية، معنى واسع يتصل بمجموعة الإجراءات والأدوات والوسائل الفنية التي تصدرها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية ومعنى ضيق ينصرف على تحديد الفوائد الضريبية الجمركية لسلع التجارة الخارجية.[1]

التعريف الثاني: يمكن الإحاطة بالسياسة الجمركية العامة المطبقة في أي دولة وذلك من خلال دراسة هذه الوسائل والأدوات السارية بها باعتبارها تمثل تقنينا للمعاملة الجمركية التي تخضع لها التجارة الخارجية للدولة، والأهداف المرجوة من هذه السياسة.[2]

التعريف الثالث: ينصرف مدلول السياسة الجمركية إلى مجموعة الإجراءات أو الوسائل التي تتخذها السلطات العامة في الدول في مجال تجارتها الخارجية في زمن معين بقصد تحقيق أهداف محددة تتفق وطبيعة النظام الاقتصادي السائد.[3]

التعريف الرابع: وتعرف كذلك بأنها "صورة حية تتماشى وتتطور تبعا للنهضة الاقتصادية في كل أمة". كما أنها تعكس صورة التفكير المنظم لسيكولوجية الشعوب وانحرافهم نحو تحقيق الرفاهية البشرية القاطبة أو حيدهم عنها إلى إثارة القومية وإثارة العنصرية.[4]

التعريف الخامس: تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا وتصديرا، وتسعى الحكومات عادة من خلال السياسة الجمركية إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر إعفائها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجابيا على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعلى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، كما أنها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة عبر إعفاء

---

[1] حمد خليل برعي وعلي حافظ منصور، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974، ص23.

[2] محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، 1967، ص 52.

[3] منى عبد الشافي توفيق، **السياسة الجمركية ومدى تحقيقها للعدالة الضريبية " دراسة مقارنة**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 2002، ص 9.

[4] الفريد ابادير " **السياسة الجمركية في مصر** " رسالة جامعية لدرجة الدكتوراه، مركز البحوث الجامعية، القاهرة، ابريل 1991، ص جـ.

أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية، والآلات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر أسس وقواعد معينة،كما ويتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع.[1]

التعريف السادس: تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لفئات الضريبة الجمركية لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والتطورات الاجتماعية وبما يتناسب مع الأوضاع المعيشية بالبلاد، بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتنقية المناخ الاستثماري ليصبح أكثر قدرة على جذب الاستثمارات مما يساعد على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة فرص التشغيل وامتصاص جانب كبير من البطالة[2].

التعريف السابع: إن السياسة الجمركية تتمثل بمجموعة من الإجراءات القانونية التي تُفرض على السلع الواردة والصادرة أو المارة بطريق الترانزيت نوعاً معيناً من الرسوم أو الضرائب وقد تكون هذه الإجراءات إعفائية أو إدخال مؤقت أو غيرها.[3]

ويمكننا في الأخير ومن خلال التعاريف السابقة أن نعطي تعريفا شاملا لمفهوم السياسة الجمركية والذي يتضمن فيه كل ما تطرقت إليه التعريفات السابقة الذكر حيث أن " السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وهي ذلك الفن الجمركي ذو الأبعاد التنظيمية والتشريعية لإدارة الجمارك الذي يمثل نظام التعريفة القيمية أو النوعية الجمركية لتوفير إيرادات الدولة لتقابل بها نفقاتها، كما أنها تعمل على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الجمركية

توضع السياسة الجمركية لأي دولة من أجل تحقيق الأهداف الهامة ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:

أولا: أهداف سياسية

يتجلى الهدف السياسي في رغبة الدول في دعم العلاقة السياسية مع بلدان معينة كمنحها تفضيلات جمركية وغيرها من تسهيلات التجارة الخارجية، أو في حالة الخلافات السياسية تستخدم

---

[1] غزل خوري، **أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2014-2015، ص 143.

[2] عبد الفتاح الجبالي، مقال منشور في جريدة الأهرام المصرية، أنظر الرابط http://www.ahram.org.eg/NewsQ/390189.aspx، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/07.

[3] موقع تربويات، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني**، أنظر الموقع http://tarbawiyat-net.blogspot.com/2008/10/blog-post_6224.html أطلع عليه بتاريخ: 2018/10/09.

العقوبات كسلاح لمنع الاستيراد والتصدير مع دول معينة،كما أنه هدف يتجلى في الحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق أكبر قدر من الاستقلال السياسي لتلبية الاقتصاد الوطني.

ولتحقيق الأهداف السياسية عادت ما يتم توحيد الحدود الجمركية وإلغاء المعاهدات والاتفاقيات الجمركية المبرمة في عهد الحماية.[1]

ثانيا: أهداف حمائية

أ- **حامية الإنتاج الوطني:** يتمثل هذا الهدف في حماية المنتجات الوطنية وتشجيع الاستثمارات، فقد أصبح النظام الجمركي يمثل ذلك الجندي القائم على حماية المنتج الوطني، من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية بالنسبة للمنتجات التي تصنع، والتي تنافس المنتجات المحلية بالشكل الذي يجعل الواردات الأساسية باهظة الثمن، واستخدم كذلك في الدول النامية كوسيلة لحماية صناعتها الناشئة

وتؤدي هذه السياسة إلى جلب الاستثمار الأجنبي فارتفاع نسبة الرسوم الجمركية على الواردات يدفع في التفكير في خلق فروع للإنتاج في الدول الحمية وذلك تفاديا للحواجز الجمركية ويساهم في توفير عملة صعبة وكذا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

غير أن هذه الامتيازات ترافقها مجموعة من السلبيات منها خسارة إيرادات العملة الصعبة المتأتية من عمليات التصدير التي يقوم بها الأجانب نحو البلدان المحمية أو نقل التحويلات بالعملة الصعبة للأرباح التي يحققها المستثمرون الأجانب، كما أنها تخلق الاختلال في ميزانية العرض والطلب ويترتب عنها تخفيض الإنتاجية لعدم توفر المنافسة بالإضافة إلى التهرب من دفع الرسوم العالية.[2]

ب- المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة:

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:[3]

1- العمل على خلق وتعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين والمواطنين حول كيفية التعامل مع المواد الخطرة على الصحة والبيئة.

2- التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والجمعيات التطوعية غير الحكومية.

3- رفع كفاءة أنظمة المعلومات من خلال التنسيق مع الجمارك في دول المنطقة والجمارك العالمية كون الإخطار البيئية متعددة المصادر والأنواع لا تضبطها حدود سياسية.

4- رفع الكفاءة في مختبرات الجمارك وباقي المختبرات الوطنية في أعمال الفحص من اجل البحث عن المواد المضرة والخطرة، ووضع معايير معتمدة.

.

[1] فاطمة الحمدان بحير، **السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية**، الدار المغربية للنشر، طبعة 2005، ص18.

[2] فاطمة الحمدان بحير، مرجع سابق، ص19.

[3] محمود محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 21.

ثالثا: تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني

ويتحقق ذلك من خلال:[1]

1- تشجيع الاستثمار من خلال حفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية على إنشاء مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني في المجالات كافة، ويتم ذلك بإعطاء المستثمرين تسهيلات وفق قانون الجمارك وتشجيع الاستثمار، والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الوزراء.

2- حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية ويتحقق ذلك بإعفاء أو تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعات الوطنية والآلات والأجهزة الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع وفق أسس وقواعد معينة، كما ويتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي، لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع نتيجة فارق التكلفة.

3- تشجيع التصدير وذلك بإعفاء كثير من الموارد التي يتم تصديرها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، ويهدف هذا إلى مساعدة الصادرات على إيجاد أسواق خارجية مما سينعكس ايجابيا على الميزان التجاري ويحسن من ميزان المدفوعات.

رابعا: تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول:

ويتحقق ذلك من خلال:[2]

1- تسهيل التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية، وإزالة القيود التي تحد من انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

2- إيجاد وسائل لتسهيل الإجراءات والتشريعات والعمليات الإدارية والمتطلبات اللازمة بهدف خفض التكاليف واختصار الزمن لكافة الأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع الدائرة.

3- إشراك قطاع المتعاملين مع الدائرة في دراسة كافة الإجراءات المعيقة لحركة التجارة بهدف إعادة هندستها.

4- العمل بشكل متصل وفعال مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من اجل تبسيط الإجراءات الجمركية.

[1] محمود محمد أبو العلا، **آليات تسهيل التجارة الدولية من منظور جمركي**، مصلحة الجمارك المصرية، الدار المصرية للنشر والتوزيع، لقاهرة 2016، ص 18.

[2] شوقي شعبان **رمزي**، **إدارة الجمارك والمرافئ**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 2000 ص 20.

5- تعتبر دائرة الجمارك مصدر البيانات والمعلومات عن إحصاءات التجارة الخارجية وتوفيرها للمهتمين والمستفيدين منها على المستوى المحلي والمستوى الخارجي والمستثمرين. [1]

خامسا: مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود وفقا لصلاحيات الدائرة بمقتضى التشريعات النافذة.

تلعب دائرة الجمارك بحكم مواقعها على الحدود سواء البرية والبحرية والجوية دورا بالغ الأهمية في مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود ويتجلى هذا الدور في تطبيق إجراءات المنع والتقييد.

حيث تكفل دائرة الجمارك دخول وخروج جميع البضائع ووسائط النقل والمسافرين بما يتفق بنسبة 100% مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات، وتنسق الدائرة في هذا الإطار مع جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر التي ينبغي أخذ رأيها في تطبيق إجراءات المنع والتقييد على البضائع.[2]

سادسا: مكافحة التهريب:

إن مكافحة التهريب ستكون هي الدور الرئيسي والمستقبلي لجمارك القرن الواحد والعشرين على المستوى الدولي، وسوف تقوم الدائرة بهذا الدور كما يلي:[3]

أ- من خلال مديرية مكافحة التهريب، التي تسير وتنظم عمل دوريات المكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف عن وضبط محاولات التهريب.

ب- من خلال نشاط باقي المديريات المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات كالتلاعب بالقيمة والإعداد والأوزان والمقاييس أو بنود التعريفة.

ت- بتنسيق عمليات مكافحة التهريب على المستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية ومن خلال المكتب الإقليمي لتبادل المعلومات.

ث- عن طريق توقيع اتفاقيات جمركية ثنائية مع بعض الدول العربية والصديقة تتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب.

سابعا: أهداف رقابية

وخاصة منها المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها، ويتحقق ذلك من خلال:[4]

---

[1] محمود محمد أبو العلا، مرجع سابق ص 20.

[2] عبد الباسط وفاء، **النظم الجمركية**، دار النهضة العربية المصرية، 2000 مرجع سابق، ص 6.

[3] المرجع نفسه، ص 5.

[4] المرجع نفسه، ص 6.

1- تحسين دور الجمارك في عمليات مكافحة الغش التجاري بالتعاون مع الدوائر الأخرى كالمواصفات والمقاييس والأمن العام وغيرها ....

2- تحسين كفاءة العمل في مختبرات الجمارك في مجال الفحص من أجل البحث عن المواد غير المطابقة للمواصفات او إثبات أن تلك المواد هي من أجزاء حيوانات مهددة بالانقراض وذلك وفقا لجداول عالمية.

3- التنسيق مع الدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية لتطبيق القوانين الملكية الفكرية والعلامات التجارية ومنع الاحتكار والمحافظة على الأحياء المهددة بالانقراض وغيرها من القوانين المحلية التي تعني بالحد من النشاطات التجارية غير المشروعة.

المطلب الثالث: وسائل تطبيق السياسة الجمركية

ترتكز السياسة الجمركية أساسا على أدوات ووسائل متبعة لتطبيق هذه السياسة، ولا يمكن أن نقول أن السياسة الجمركية لأي دولة أنها ناجحة إلا إذا كان هناك تناسق وتكامل ناجح بين هذه الوسائل وتتمثل الوسائل المتبعة لتطبيق السياسة الجمركية في الرسوم الجمركية والنظم التشريعية وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

أولا: الرسوم والضرائب الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية واحدة من أقدم الضرائب التي عرفتها البشرية وكانت تفرض على السلع الواردة فقط وحظيت بالنصيب الأوفر من الإيرادات الضريبية، وخاصة في العصور الوسطى وفي عصر التجاريين حيث كانت تشكل كقاعدة عامة أهم مصدر لإيرادات الدولة.[1]

وقد كانت هذه الضريبة معروفة قبل ظهور الإسلام، فقد عرفها اليونان وكانت ضريبة البضائع والمحاصيل الأجنبية عند حكومة الجمهورية في أثينا 2% وكانت تعرف أيضا عند الروم والفرس ومصر القديمة.[2]

1- طبيعة الضريبة الجمركية وخصائصها

وفقا لتعريف الرسوم الجمركية بأنها "تلك الضريبة التي تفرض على السلع عند اجتيازها حدود الدولة دخولا وخروجا بهدف تحقيق نفع عام"، فإنها تتمثل عملا في ذلك الجزء من المال الذي تقوم الجمارك بتحصيله على السلع الواردة إلى داخل الدولة (ضرائب واردات) أو التي تخرج من الدولة (ضرائب صادرات) وهي بذلك تشكل أحد مكونات الهيكل الضريبي والتي تستمد طبيعتها من عنصرين: [3]

[1] على لطفي، محمد رضا العدل، **النظام الجمركي الدولي**، الدار المصرية اللبنانية سنة 2001، ص 128.

[2] ضياء الدين الريس، **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار المعارف، سنة 1969، ص 59.

[3] John f. Due, **indirect Taxation in Developing Economies**. The johns Hopkings Press, Baltimare and London, 1970. P. 27.

أ- **أنها ضريبة غير مباشرة:** إذ تفرض على الدخول والثروات بمناسبة اتفاقها على الاستهلاك السلعي.

ب- **أنها ضريبة عينية:** إذ تفرض على نوعية معينة من السلع وهي سلع الاستيراد والتصدير، ولا تعني بشخص الممول أو ظروفه وهي وان كانت عينية الوعاء إلا أنها نقدية التحصيل.

ومن ثم يكون الرسوم الجمركية ذات الخصائص والسمات التي تتسم بها الضرائب بصفة عامة، فهي فريضة مالية، تحصلها الدولة من رعاياها جبرا بقوة القانون للصرف منها على خدمات غير قابلة للتجزئة أي لتحقيق نفع عام أو لحماية الصناعات الوطنية.[1]

وإلى جانب الخصائص العامة السابقة والتي تشاركها فيها كافة أنواع الضرائب نجد أن للضريبة الجمركية خصائص ذاتية تستقل بها وترتبط بطبيعتها وبالغرض منها وبآثارها على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي.

ج- اتصالها الوثيق بمجال التجارة الخارجية:

فالضريبة الجمركية تؤثر في التجارة الخارجية زيادة أو نقصانا، وذلك تبعا للسياسة التجارية التي تنتهجها الدول إذ تعد من أهم القيود الجمركية التي تستخدم لتقييد التجارة الدولية في ظل السياسات الحمائية ومن أهم وأول الأدوات التي تستخدم لتيسير انتقال السلع والخدمات في ظل سياسة الحرية التجارية.[2]

د- الضريبة الجمركية تعكس طبيعة النظام الضريبي:

إذا كان النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتفاوت الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وإذا كانت النظم المالية المعاصرة تتكون من مزيج من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة – وان اختلفت نسب ودرجات هذا المزج – فإن قيام النظام الضريبي في البلاد النامية على الضرائب غير المباشرة واعتماده عليها بدرجة كبيرة إنما يعكس طبيعة البنيان الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد، والتي استدعت تفضيل الضرائب على كل من الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد، على الضرائب على الدخل ورأس المال نتيجة لانخفاض مستويات الدخول الفردية، وسوء توزيع

[1] احمد ماهر عز، **المالية العامة** الجامعيون المتحدون للطباعة 1996، القاهرة، ص 108.

[2] عبد الحميد محمد الحاج صالح، **الضرائب الجمركية في سوريا**، دمشق، 2002، ص 29.

الدخل القومي وسيطرة النشاط الزراعي وانتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي هذا إلى جانب نفس الكفاءة في الأجهزة الفنية والإدارية القائمة على ربط وتحصيل الضرائب المباشرة على الدخول والثروات.[1]

هـ – الضريبة الجمركية مرنة وحصيلتها مستمرة

يقصد بمرونة الضريبة[2]، العلاقة الطردية التي تربط بين حصيلة الضريبة والتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي فتتزايد الحصيلة بزيادة الناتج القومي وتنخفض بانخفاض معدلات الزيادة فيه، وذلك بعكس الضريبة الثابتة التي لا تتغير حصيلتها ولا تتأثر بالتغيرات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي فلا هي تزيد في فترات الرخاء ولا تنخفض في فترات الكساد. وترتبط مرونة الضريبة الجمركية بكونها ضريبة عينية تفرض على سلع الاستهلاك بالمعنى الواسع، فالسلع المستوردة بعد دخولها للسوق المحلية، تعد سلعة استهلاكية، ومن هذا المنطلق تتسم الضريبة الجمركية بغزارة واستمرارية الحصيلة وذلك لسهولة دفع الممول الفعلي لها – المستهلك, إذ أن سعرها لا يظهر بصفة مستقلة عن ثمن السلعة ولكنه يختفي في هذا الثمن، ويدفعه المستهلك عند الشراء، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف شعور الأفراد بعبئها، وهي كذلك سهلة الدفع بالنسبة للممول القانوني (المستورد) الذي يلزمه المشرع بتحمل مبلغها بصفة مؤقتة، فهو يدفعها بطيب خاطر لأنه يعلم تماما انه سوف يستردها عن طريق إضافتها إل ثمن السلعة حيث يتحمل بعبئها بصفة نهائية الممول الفعلي والذي هو المستهلك النهائي للسلعة.

وسمة الغزارة والاستمرارية للحصيلة هي التي تعكس أهميتها في تمويل الميزانية العامة للدولة هذا بالإضافة إلى أن حصيلة الضريبة الجمركية – كضريبة على الاستهلاك تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، ففي ظل الرخاء والانتعاش الاقتصادي، غالبا ما تتزايد حصيلتها على إثر زيادة الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وسرعة دوران رأس المال، بينما تنخفض هذه الحصيلة إذا ما كانت البلاد تعاني من كساد أو انكماش اقتصادي وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والائتمان.

وبالنظر على كافة الخصائص العامة والخصائص الذاتية السابقة نتبين من أن الضريبة الجمركية تعد أداة طبيعة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق آثار عديدة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما نعرض له في المبحث الخاص بآثار الضريبة الجمركية.

والشكل التالي يوضح لنا تأثير الضريبة الجمركية على اقتصاديات الدول النامية

[1] زينب سليمان محمود درويش: **الاتحادات الجمركية وأثرها في النمو الاقتصادي** رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، عام 1982، ص 199، 200

[2] يمكن قياس المرونة على أساس متوسط الزيادة في الحصيلة الضريبية خلال الفترة مقومة على متوسط الزيادة في نفس الفترة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي فإذا كان معدل الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي أكبر بكثير من معدل الزيادة في الحصيلة فإن الضريبة تكون منخفضة المرونة والعكس صحيح وقد اظهر معامل مرونة الضريبة الجمركية انخفاضا ملحوظا.

الشكل رقم 02: دراسة تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاديات الدول الصغيرة

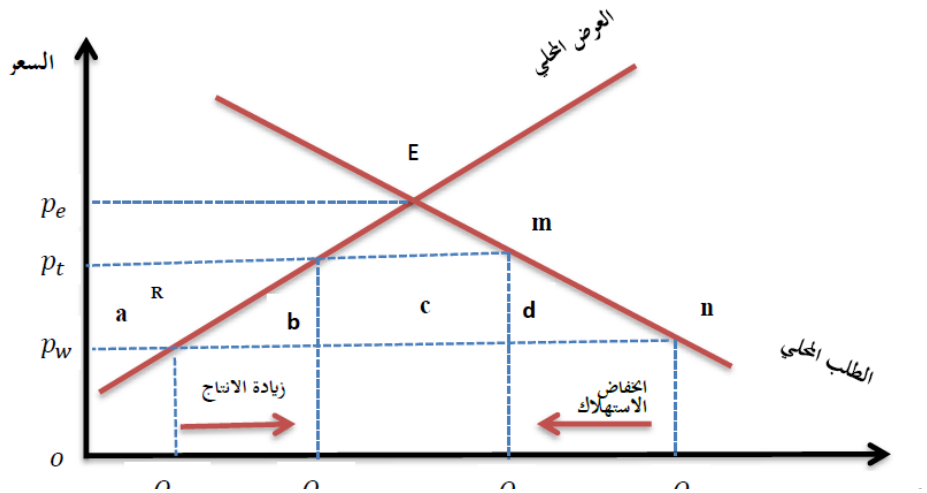

المصدر: بول كروغمان وموريس، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة ج 1**، ترجمة محمد بن عبد الله الجراح وحمد بن سليمان البازعي، دار الزهراء، الرياض، السعودية، 2014، ص 111.

من خلال الشكل رقم 02 أعلاه نلاحظ التأثير الكبير للضرائب الجمركية عل اقتصاديات الدول الصغيرة، حيث أنه كلما ارتفعت الضرائب الجمركية على سلعة معينة ارتفع سعرها محليا وقل الطلب عليها، وبالتالي يزيد الكلب عل العرض المحلي وبالتالي زيادة الانتاج.

ثانيا: التشريعات الجمركية

ليست التشريعات الجمركية من مبتكرات العصر الحالي بل كانت معروفة في العصور القديمة لدى أغلب الأمم التي تركت إسما لها في التاريخ:[1]

- ففي اليونان استخدم التشريع الجمركي الرسوم الجمركية لحماية المنتجات الوطنية، حيث فرضت هذه الرسوم على البضائع المستوردة نقدا لا عينا، وكانت تشكل أهم الموارد المالية العامة للدولة.
- وقد نظمت الإدارة الجمركية تنظيما جيدا حيث كانت مهمتها الأساسية استيفاء الرسوم التي كانت تفرض من قبل المشرع، واستيفاء الغرامات على المخالفات الجمركية.
- وفي عهد الرومان فرضت الرسوم الجمركية في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية وعلى جميع المواطنين بما فيهم الأمراء والنبلاء بعد أن كان التشريع الجمركي كثير التقلب في فرض وإلغاء الرسوم

[1] غزل خوري، مرجع سابق، ص 146.

الجمركية، وما ميز التشريع الجمركي آنذاك أنه أخذ بمبدأ البيانات الجمركية المطبق حاليا في التشريعات الجمركية الحديثة.

- ❖ أما في فرنسا بقي التشريع الجمركي غامضا منذ انفصالها عن روما، وعلى الأغلب ظلت قوانين روما مطبقة في فرنسا حتى القرون الوسطى، حيث كانت تفرض الرسوم الجمركية بناءا على مصلحة النبلاء الإقطاعيين في البلاد، إلا أنه مع زوال نفوذ النبلاء أصبح التشريع الجمركي يطلق على السواء في جميع أرجاء المملكة الفرنسية، وقد اتبعت فرنسا في تشريعها الجمركي مبدأ الحصر أو منع التصدير، إلا أن هذا المبدأ اضمحل تدريجيا بعد أن سهل الاتصال بالبلدان المجاورة.
- ❖ وفي القرن السابع عشر طرأ تعديل هام على الأنظمة الجمركية حيث فرضت الضريبة الجمركية في الاستيراد على كافة البضائع وفي التصدير على المواد الأولية مع فرض عقوبات شديدة على مخالفة الأنظمة الجمركية، مع الإشارة إلى أن هذه الأسس بقيت قائمة في فرنسا حتى هذا الوقت (عام 2017)، ولم يطرأ عليها تعديلات جوهرية رغم ما نادت به النظريات الاقتصادية في أوروبا في القرن الثامن عشر.[1]
- ❖ وفي الإسلام كان أول ظهور للتشريع الجمركي والرسوم الجمركية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب حيث أطلق عليها المكوس أو العشور لأنها كانت تؤخذ بمعدل واحد من العشرة.[2]
- ❖ وفي الدولة العثمانية لم يكن هناك رسم جمركي بقدر ما كان هناك تعليمات ومراسيم تتخذ بصورة مؤقتة وتطبق على رعايا الدولة العثمانية، حيث أن ما أصدره المشرع العثماني من قانون جمركي وفقا للأصول الدستورية لم ينل موافقة الدول الأجنبية ولم تتمكن الدولة العثمانية من تطبيقه على رعايا تلك الدول فبقي نافذا في حق الرعايا العثمانيين، أما رعايا الدول الأجنبية فقد طبقت القانون الجمركي الموضوع من قبل اللجنة المختلطة التي تضم ممثلين عن الدول الأوروبية، وممثلين عن الدولة العثمانية.

أما في العصر الحديث، فإن التحولات الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في تطوير التشريع الجمركي، مثل تحرير التجارة الخارجية وتحرير المؤسسات الخاصة، وظهور النظام المالي العالمي الجديد، خاصة بظهور منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للجمارك، والتكتلات الاقتصادية وتنشيط التعاون الإقليمي بين الدول،

[1] غزل خوري، مرجع سابق، ص 147.

[2] المرجع نفسه، ص 148.

وأمام هذا التطور والتحول الاقتصادي الكمي والنوعي بات من الضروري تطوير التشريعات الجمركية لمسايرة هذه التحولات، اعتبار أنها تلعب دورا أساسيا في حماية اقتصاديات الدول.[1]

[1] أحسن بوسقيعة، **المنازعات الجمركية**، دار النخلة، ط1،طرابلس، 2005، ص 20.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتقييم الجمركي

لقد بدأت دول عديدة تطبيق الاتفاقيات التي انبثقت عن المنظمة العالمية للتجارة منذ أكثر من خمس عشر سنة، وبدأت العديد من الإدارات الجمركية تطبيق الآليات الحديثة والطرق المستحدثة في العمل الجمركي، وتبقى عملية ووظيفة التقييم الجمركي من أهم الوظائف التي تحتاج إلى العمل الدءوب والجهد المستمر لرفع كفاءة العاملين في الجمارك لأن هذه الوظيفة لها علاقة مباشرة بما تحققه الجمارك من إيرادات، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التقييم الجمركي، تطوره التاريخي وطرق التقييم الجمركي.

المطلب الأول: مفهوم التقييم الجمركي والتطور التاريخي لآلياته.

من خلال هذا المطلب سنحاول إعطاء تعريف للقيمة الجمركية ثم التقييم الجمركي ويكون ذلك كالتالي:

أولا: مفهوم القيمة والتقييم الجمركي:

1-تعريف القيمة

وفقا لما جاء بمقدمة الاتفاقية في التعليق التمهيدي العام، فإن قيمة الصفقة أو القيمة التعاقدية أو القيمة الفعلية هي الأساس في تحديد قيمة البضائع المستوردة للأغراض الجمركية إلى أقصى وأبعد حد ممكن.[1]

2-تعريف التقييم الجمركي

التقييم الجمركي، هو تحديد القيمة للأغراض الجمركية أي القيمة التي يتم الاحتساب على أساسها الضرائب و الرسوم، وهو ما حدى بالمنظمة العالمية للجمارك، إلى إقرار إطار تشريعي لتحديد القيمة يتماشى واتفاقية الجات بهذا الخصوص.[2]

ثانيا: الخلفية التاريخية لآليات التقييم الجمركي

مر تاريخ التقييم الجمركي بعدة اتفاقيات وهي تتضمن في الأساس اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الجات وتحتوي ستة طرق لتقييم البضائع المستوردة للأغراض الجمركية، وتعتبر الطريقة الأساسية والأولى بالتطبيق هي طريقة القيمة التعاقدية أو قيمة الصفقة أو الفعلية أي تطبيق المادة الأولى من الاتفاقية.[1]

---

[1] محمود حمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات "اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 58.

[2] عبد الغاني الأزهري، **القانون التجاري**، دار القانونية للنشر والتوزيع، العدد 408، الرباط، 2009، ص112.

وعلى الإدارات الجمركية أن تعمل على استخدام هذه الطريقة إلى أقصى مدى ممكن، ولكن إذا ما تعذر التطبيق واستحال تنفيذ شروطها يتم اللجوء إلى الطرق البديلة وفقا للتسلسل الوارد به في هذه الطرق في الاتفاقية، فيتم العمل بأحكام المادة الثانية، فإن لم تتوافر شروطها يتم العمل بأحكام المادة الثالثة، فإذا حالت الظروف دون تطبيقها يتم تطبيق المادة الخامسة، ثم السادسة ثم السابعة، ولا يمكن الرجوع إلى طريقة ما بعد استنفاذ أحكام وشروط تطبيقها.[2]

أي أن الطرق واجبة التطبيق لتحديد القيمة للأغراض الجمركية تكون على النحو التالي وبالترتيب الواردة به:

الجدول رقم (01): تطور طرق استخدام القيمة الجمركية

01	الطريقة الأولى	طريقة استخدام قيمة الصفقة	المادة(1) والمادة(8)
وتسمى أيضا طريقة القيمة التعاقدية أو القيمة الفعلية			
02	الطريقة الثانية	طريقة قيمة البضائع المطابقة	المادة(2)
03	الطريقة الثالثة	طريقة قيمة البضائع المماثلة	المادة(3)
وقد تجد البعض يطلقون عليها طريقة قيمة البضائع المتماثلة			
04	الطريقة الرابعة	الطريقة الإستنتاجية	المادة(5)
والكثيرون يطلقون عليها الطريقة الخصمية بناء على الترجمة المباشرة للاسم باللغة الإنجليزية ولكننا نميل هنا إلى استخدام كلمة الإستنتاجية لأنها أقرب إلى واقع الحال الذي يصل به إلى هذه القيمة، فنحن نستنتج القيمة الجمركية من خلال خصم الإضافات التي أضيفت إليها للوصول إلى سعر البيع في سوق بلد الاستيراد، فهي قيمة نصل إليها بالخصم والاستعباد من سعر البيع.			
05	الطريقة الخامسة	طريقة القيمة المحسوبة	المادة(6)
ومرة أخرى نجد أن هناك أسما شائعا غير صحيح يطلق على هذه الطريقة هو طريقة القيمة الحسابية، والترجمة الصحيحة للاسم باللغة الإنجليزية هي القيمة المحسوبة computed value			
06	الطريقة السادسة	الطريقة المرنة	المادة(7)
وتسمى الاجتهادية، أو طريقة المرونات، أو طريقة المادة السابعة وغير ذلك من المسميات التي شاعت في اللغة العربية وكلها تشير إلى تلك الطريقة التي نحدد بها القيمة الجمركية بتطبيق أحكام المادة السابعة من الاتفاقية			

المصدر: محمود محمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات، اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009، ص 24.

[1] شعبان شوقي،**إدارة الجمارك وإدارة المرافئ**، لبنان، الدار الجامعية، 2000، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص46-47.

إن آلية تطبيق الاتفاقية وتحديد القيمة للأغراض الجمركية من خلال أحكام هذه الاتفاقية، ومن خلال المبادئ التي تسعى لترسيخها في العمل الجمركي والتبادل التجاري، ومن خلال الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها لدعم الاقتصاد الوطني، تحتاج إلى استخدام بعض الأدوات التي تعزز هذا التطبيق الشفاف وتدعم الثقة بين المستورد والجمارك لكي تحقق الاتفاقية الأهداف المرجوة منها، فعلى سبيل المثال يجب على الجمارك تصميم نموذج لما يسمى (إقرار القيمة) والذي يجب على المقر أن يثبت فيه كافة البيانات والمعلومات التي تساعد الإدارة الجمركية على تنفيذ عملية تحديد القيمة للأغراض الجمركية بطريقة صحيحة تتفق والنصوص والأحكام الواردة بالاتفاقية، فمثلا على المستورد تحديد ما إذا كان هناك أي إضافات في السعر المدفوع أو القابل للدفع، وما إذا كانت هناك علاقة ارتباط بين المستورد والمورد الأجنبي وإذا وجدت هل أثرت على السعر المدفوع أو القابل للدفع عن البضائع المستوردة.[1]

وعما إذا كان سيعود جزء من حصيلة إعادة البيع إلى البائع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما أنه يذكر نوع الرسالة المستوردة(صفقة تجارية، استخدام خاص ، استخدام صناعي بضاعة أمانة، بضاعة للإيجار، بضاعة مرسلة من الشركة الأصل إلى فرع الشركة في بلد الاستيراد، بضاعة واردة بدون قيمة، بضاعة واردة كهدايا)، كما يجب على المستورد أن يوضح في إقرار القيمة طبيعية الصفقة –شروط الدفع –تكاليف الشحن والتأمين –العمولات والسمسرة ونسبة التحويل.. الخ، والمقر عن البضاعة يتحمل كامل المسئولية عن دقة وصحة البيانات المعلنة.[2]

على أنه جدير بالذكر أن تطبيق آليات المراجعة المحاسبية اللاحقة يعتبر واحدا من أهم وسائل تنفيذ اتفاقية التقييم الجمركي، حيث تستطيع الجمارك من خلال تنفيذ عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة على سجلات ودفاتر المستوردين من التأكد من أن البيانات والمعلومات والمستندات التي تم تقديمها للجمارك وقت الإفراج الجمركي عن الواردات كانت صحيحة وتطابق واقع الحال في الدفاتر والسجلات التي تمسكها الشركة المستوردة.

[1] محمود محمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات، اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 24.

[2] محمود محمد أبو العلا، المرجع نفسه، ص 25.

الجدول رقم (02): التطور التاريخي لآليات التقييم الجمركي

الفصل السابع من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بشأن التقييم الجمركي	1947
توقيع اتفاقية مجلس التعاون الجمركي بشأن تقييم البضائع للأغراض الجمركية (والتي تتضمن نظام تعريف بروكسل للقيمة)	1950
دخول اتفاقية مجلس التعاون الجمركي حيز التنفيذ	1953
قيام مجلس التعاون الجمركي بتعديل تعريف بروكسل للقيمة	1967
دخول التعديلات حيز التنفيذ	1972
الاتفاقية الأولى(لتي قام بها الدول الأعضاء في الجات) بشأن تنفيذ الفصل السابع من الجات (قانون التقييم الجمركي الخاص بالجات)	1979
قيام أول من انضم لاتفاقية الجات من الدول الأعضاء بتنفيذ القانون (بما فيهم دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة،واليابان)	1990
الاتفاقية الثانية(التي قام بها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية) بشأن تنفيذ الفصل السابع من الجات	1994
الموعد النهائي لتطبيق الإتفاقية من كل الدول لموقعة على دورة أورجواي	2000

المصدر: محمود محمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات، اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009، ص 24.

من خلال ما سبق يمكنان نستنتج أن:

الطريقة الأولى: هي الأساس في عملية التقييم الجمركي وعلى الجمارك أن تعمل على قبول القيمة الواردة إلى أقصى درجة ممكنة إذا كان لدى الجمارك شك في القيمة الواردة عليها أن تطلب من المستورد تفسيرا لأسباب تدني القيمة الواردة بالفاتورة، وضرورة إتباع التسلسل الوارد لطرق التقييم البديلة بالاتفاقية، وهذه الطرق هي:

الطريقة الثانية: طريقة السلع المطابقة المادة(2)

الطريقة الثالثة: طريقة السلع المماثلة المادة(3)

الطريقة الرابعة: الطريقة الاستنتاجية المادة(5)

الطريقة الخامسة: طريقة القيمة المحسوبة المادة(6)

الطريقة السادسة: الطريقة المرنة المادة(7)

الجدول رقم(03): محطات تاريخية هامة في تاريخ التقييم الجمركي

السنة	النشاط
1947	تم الاتفاق على مجموعة المبادئ العامة للتقييم الجمركي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتشغيل في جنيف. وتجسدت هذه المبادئ في المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).
1949	مجموعة الدراسة الجمركية الأوروبية، اجتمعت في بروكسل لوضع تعريف للقيمة لاستخدامها في إطار الاتحاد الجمركي، على أساس المبادئ المنصوص عليها في المادة السابعة.
15 ديسمبر 1950	وضع التعريف، والمعروف باسم تعريف بروكسل للقيمة(BDV)، والموقع في بروكسل.
28 جويلية 1953	يدخل تعريف بروكسل حيز التنفيذ.
3–12 نوفمبر 1953	الدورة الأولى لتعريف بروكسل "لجنة التقييم".
19733 إلى 1979	مفاوضات جولة طوكيو (الجات) تهدف لتحقيق التوسع وزيادة باستمرار تحرير التجارة العالمية من خلال التفكيك التدريجي لمعوقات التبادل التجاري.
12 أفريل 1979	التوقيع في جنيف "اتفاق بشأن تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة".
1 جانفي 1981	يدخل اتفاق التقييم للجات حيز التنفيذ ب 25 من الأطراف المتعاقدة.
9–13مارس 1981	في "جولة طوكيو" اللجنة الفنية لتقييم الجمركي تجتمع لأول مرة ب 120 مشاركا.
8–20 مارس 1991	بمناسبة الذكرى السنوية ال 10 لاتفاقية القيمة الجات، وعقد مؤتمر دولي في مقر مجلس التعاون الجمركي.
1986–1994	تأخذ جولة أوروغواي حيز للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
15 أفريل 1994	بعد الانتهاء من جولة أوروغواي، تمت المصادقة على الاتفاق بشأن تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام 1994 في

	مراكش(المغرب).
1 جانفي 1995	**تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية مع شرط أن جميع الموقعين على منظمة التجارة العالمية سوف تقبل جميع اتفاقيات الجات، بما في ذلك اتفاقية القيمة لمنظمة التجارة العالمية.**
6-2 أكتوبر 1995	**ينتهي عمل اللجنة الفنية المعنية بالتقييم الجمركي لجولة طوكيو (التي تضم 44 عضوا) وتبدأ الدورة الأولى لجولة أوروغواي اللجنة الفنية المعنية بالتقييم الجمركي (الذي يضم 109 عضوا)**
2010-1995	**في ربيع سنة 2010، أصبحت 153 دولة لأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي يفترض الالتزام بتنفيذ اتفاقية القيمة. وهناك عدد من البلدان الأخرى اختاروا طوعا اعتماد الاتفاق كأساس لتحديد القيمة الجمركية.**
13 أفريل 2010	**الذكرى ال 30 للاتفاق المشهور، خلال الدورة ال 30 للجنة الفنية للتقييم الجمركي (جولة أوروغواي).**

المصدر: عبد القادر حليس **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2016، ص 49.

المطلب الثاني: طرق التقييم الجمركي وشروط تطبيقها

وفقا لما جاء بمقدمة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والجات، فإن قيمة الصفقة أو القيمة التعاقدية أو القيمة الفعلية هي الأساس في تحديد قيمة البضائع المستوردة للأغراض الجمركية إلى أقصى وأبعد حد ممكن.

أولا: طرق التقييم الجمركي

وهي ستة أنواع، طريقة قيمة الصفقة، طريقة السلع المطابقة، طريقة السلع المماثلة، الطريقة الاستنتاجية، طريقة القيمة المحسوبة والطريقة المرنة.

1- **طريقة قيمة الصفقة:** إن الاتفاقية تشير في صدر التعليق التمهيدي لها على ضرورة إجراء المشاورة بين الجمارك والمستورد للوصول إلى القيمة الجمركية، أي أنها تشجع اشتراك كل من المستورد والجمارك في عملية التقييم، وتستوجب التشاور بينهما للوصول إلى القيمة الجمركية الصحيحة لما في ذلك من أثر بالغ في دعم المنافسة الحرة والشريفة بن جميع المستوردين وتحقيق العدالة بينهم وتوحيد المعاملة الجمركية والضريبة على

الجميع، وهذا يتطلب توافر العلم والمعرفة ليس فقط لدى العاملين بالجمارك ولكن أيضا لدى المتعاملين معها من المستوردين أو من ينوب عنهم ويمثلهم حيث لابد أن يكونوا على دراية كاملة بقوانين التقييم المطبقة وقت الاستيراد والإجراءات الواجب إتباعها عند تقديم الإقرار جمركي والمستندات المرفقة التي تمكن من عملية تقدير القيمة للأغراض الجمركية بطريقة سليمة.[1]

والمستندات والأدلة التي يجب الاحتفاظ بها لتقديمها للجمارك عند الحاجة لإجراء عملية تحقق أو مطابقة للبيانات والمستندات المقدمة للجمارك، ولكي تتمكن الجمارك من القيام بدورها لابد وأن تقوم بتوفير كافة المعلومات عن القوانين واللوائح الجمركية للمستوردين كي يشاركوا في العمل من منطلق علمي ومعرفي يمكنهم من القيام بدورهم. ويعد تقديم الإقرار الجمركي تقوم الجمارك بمطابقة البيانات والمستندات المقدمة من المستورد للتحقق من صحتها ودقة المعلومات الواردة بها قبل السير في إجراءات التقييم الجمركي وتحديد القيمة التي ستتخذ أساس لتقدير الرسوم الجمركية.[2]

لذلك فإن الطريقة الأولى والأساسية في تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة هي طريقة قيمة الصفقة أي قيمة البضائع المستوردة أو الثمن المدفوع فعلا أو القابل للدفع عن البضائع المستوردة عندما تباع بغرض التصدير إلى بلد الاستيراد، ويتم احتساب هذه لقيم وفقا للشروط والأحكام التي تنص عليها المادة الأولى بعد تصحيحها أو تسويقها وفقا للمادة الثامنة، بمعنى أن المادتين الأولى والثامنة معا تختصان بالطريقة الأولى من طرق التقييم الجمركي وفقا لاتفاقية تنفيذ المادة السابعة.

تذكير

قيمة الصفقة تساوي:

- ✓ السعر المدفوع فعلا أو المستحق الدفع
- ✓ عن البضائع المستوردة
- ✓ عند بيعها
- ✓ بغرض التصدير
- ✓ إلى بلد الاستيراد
- ✓ بعد إجراء التسويات على هذا السعر وفقا لأحكام المادة الثامنة

[1] سالمان عمر، **الجمارك بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص330.

[2] المرجع نفسه، ص330-331.

2- **الطريقة الثانية** وهي طريقة قيمة البضائع المطابقة (المادة 4).[1]

3- **الطريقة الثالثة** طريقة قيمة البضائع المماثلة المادة (3) وقد تجد البعض يطلقون عليها طريقة قيمة البضائع المتماثلة

4- **الطريقة الرابعة** الطريقة الإستنتاجية المادة (9)، القيمة الجمركية من خلال خصم الإضافات التي أضيفت إليها للوصول إلي سعر البيع في سوق بلد الاستيراد، فهي قيمة نصل إليها بالخصم والاستبعاد من سعر البيع.

5-**الطريقة الخامسة** طريقة القيمة المجسوبة المادة (6) ومرة أخري نجد أن هناك أسماً شائعاً غير صحيح يطلق علي هذه الطريقة هو طريقة القيمة الحسابية، والترجمة الصحيحة للاسم باللغة الإنجليزية هي القيمة المجسوبة .

6- **الطريقة السادسة** الطريقة المرنة المادة (1) وتسمي الاجتهادية، أو طريقة المرونات، أو طريقة المادة السابعة وغير ذلك من المسميات التي شاعت في اللغة العربية وكلها تشير إلي تلك الطريقة التي نحدد بها القيمة الجمركية بتطبيق أحكام المادة.[2]

ثانيا: شروط تطبيق طريقة قيمة الصفقة

وفقا لنص المادة فقرة (1) فإن القيمة الجمركية للبضاعة المستوردة هي قيمة الصفقة إذا توفرت الشروط والاعتبارات الآتية:[3]

1-الشرط الأول

وجود دليل على أن البيع تم بغرض التصدير إلى بلد الاستيراد مثل الفواتير، أوامر الشراء، عقود البيع ولابد أن يكون البيع فعلا كما سبق شرحه في (شروط الصفقة) وأن يتم البيع وفقا للممارسات التجارية بين بائع ومشتري مستق كل منهما عن الآخر ويتعلق ببضائع مستوردة ومجهزة للبيع بغرض التصدير إلى بلد الاستيراد.

---

[1] عبد الغاني الأزهري، **القانون التجاري**، دار القانونية للنشر والتوزيع، العدد 408، الرباط، 2009، ص114.

[2] المرجع نفسه، ص 115.

[3] محب حافظ مجدي، **الموسوعة الجمركية**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2005، ص22.

2-الشرط الثاني

عدم وجود قيد أو شروط من البائع على تصرف المشتري أو استخدامه أو تحويله لملكية البضائع المستوردة للغير عند إعادة البيع.

ذلك لأن هذه القيود أو الاشتراطات على الاستعمال أو التصرف في البضائع المستوردة قد يكون من شأنها التأثير على القيمة وتعتبر مؤشرا على عدم واقعية السعر، ويستلزم رفض قيمة الصفقة كأساس لتحديد القيمة الجمركية.

لكن توجد استثناءات لهذه القاعدة، بمعنى أنه وجد بعض الحالات التي يمكن فيها أن توجد هذه القيود ومع ذلك تطبق طريقة قيمة الصفقة كأساس لتحديد القيمة الجمركية وهذه الحالات هي:[1]

- ✓ ما تفرضه القوانين في بلد الاستيراد:

وهذا ينطبق على السلع المستوردة التي الحصول على ترخيص لاستيرادها، أو التي يفرض فيها القانون شروطا معينة للتغليف لهذه البضاعة، أو الشروط الصحية أو شروط الأمن والأمان (مثل ضرورة العرض على التوحيد القياسي، الكشف عن الإشعاعات...الخ)

- ✓ إذا كانت هذه القيود تحدد نطاقا جغرافيا لعملية إعادة البيع يكون محظورا إعادة البيع خارج هذا النطاق عندما يلزم المنتج موزعيه في بلد الاستيراد بالتزام كل موزع بالمنطقة المحددة له،
- ✓ القيود التي لا تؤثر على قيمة البضاعة أو قبول قيمة الصفقة عند تحديد القيمة الجمركية...مثلما يحدث عندما يشترط مورد والسيارات عدم عرضها أو بيعها قبل موعد محدد يمثل بداية سنة الموديل لهذه السيارة.

3-الشرط الثالث

ألا يكون الثمن أو البيع خاضعا لأي شروط أو اعتبارات يتعذر بسببها تحديد القيمة للبضائع موضوع التقييم.

وذلك يعني ألا يكون السعر أو البيع خاضعا لشرط أو مقابل لا يمكن تحديد أثره وتحويله إلى قيمة نقدية تضاف إلى السعر المدفوع أو القابل للدفع وفق بيانات ومعلومات دقيقة بالتسوية المنصوص عليها بالمادة الثامنة.

[1] محب حافظ مجدي، رجع سابق، ص 23.

وتتضمن الملاحظات التفسيرية الخاصة بالمادة الأولى ثلاثة أمثلة لبيان هذه الاعتبارات أو الشروط وهي:[1]

- ✓ أن يحدد البائع ثمنا للبضائع المستوردة على شرط أن يقوم المستورد بشراء بضاعة أخرى وبكميات محددة.
- ✓ وذلك بأن يكون السعر تم تحديده يشرط أن يقوم المشتري بشراء كميات أخرى لاحقة من سلع أخرى قد تكون راكدة لدى أو أصبح موديلها قديما أو لا لا يستطيع المورد تصريفها ويحدد المورد سعرها مسبقا.

4-الشرط الرابع:

ألا يترتب على أي عملية بيع لاحق للبضاعة المستوردة أو استخدامها أو التصرف فيها أو نقل ملكيتها بمعرفة المشتري، أي منفعة تعود على بائع البضائع المستوردة موضوع التقييم، سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، ما لم يمكن إجراء التسويات طبقا لأحكام المادة الثامنة فقرة (1) (د) وفق بيانات ومعلومات محددة ودقيقة وموضوعية.

وبمعنى آخر أنه لا تتضمن شروط البيع استحقاق لأي جزء من عوائد أو أرباح أي عملية إعادة بيع لاحق أو تصرف أو استعمال للبضاعة المستوردة من قبل المستورد إلى البائع.

ولكن إذا توافرت المعلومات والبيانات الدقيقة التي يمكن بها إجراء التسويات على القيمة للوصول إلى القيمة الجمركية المعدلة طبقا لأحكام المادة الثامنة فقرة (1) (د)، فيمكن قبول قيمة الصفقة بعد هذا التعديل ويتم تطبيق أحكام المادة الأولى.

أما إذا تحقق هذا الشرط، ولم تتوافر معلومات دقيقة وموضوعية لإمكانية تحديد قيمة هذه المنفعة التي تعود على البضائع وإعادة تسوية القيمة بها، فلا تقبل قيمة الصفقة ولا تطبق أحكام المادة الأولى، ويتم التقييم باستخدام إحدى طرق التقييم البديلة.

5-الشرط الخامس:

توفر المعلومات الكافية لعمل الإضافات أو التسويات التالية على السعر المدفوع أو القابل للدفع وفقا لأحكام المادة الثامنة بفقراتها:[1]

[1] محمود محمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات، اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 63.

- ✓ معلومات عن العمولات بأنواعها وعن السمسرة
- ✓ مصاريف التعبئة (سواء للمواد أو العمالة)
- ✓ المساعدات التي يقدمها المستورد إلى البائع سواء التي تدخل في إنتاج البضائع المستوردة (مواد أولية، أجزاء، مكونات، أصباغ..الخ) أو التي تستخدم في تنفيذ السلعة (مثل القوالب، الأدوات، النماذج، التصميمات،الرسومات، الخطط الفنية " مع تحديد مكان تصميم وإنتاج هذه الخطط والنماذج، هل هو بلد الاستيراد أم لا")
- ✓ رسوم الترخيص وحقوق الملكية
- ✓ عائد البيع الثاني
- ✓ مصاريف النقل والتأمين حتى ميناء الاستيراد

وفي حالة عدم توافر هذه المعلومات كلها أو أي منها، ترفض قيمة الصفقة وتطبق إحدى طرق التقييم البديلة.

6-الشرط السادس

أن يكون البائع والمشتري كل منهما مستقل عن الآخر، وإذا كانوا مرتبطون وفقا لمفهوم الفقرة (4) من المادة (15) من الاتفاقية، لا بد من دراسة أثر هذا الارتباط على السعر، طبقا لأحكام المادة الأولى فقرة (2).

أي إذا كان البائع والمشتري (المورد والمستورد) بينهم علاقة على النحو التالي:[2]

- ✓ إذا كانوا موظفين أو مديرين لدى بعضهم البعض.
- ✓ إذا كانوا شركاء قانونا في العمل
- ✓ إذا كان صاحب عمل ومستخدميه.
- ✓ إذا كان أحد طرفي الصفقة يملك أو يسيطر أو يحتفظ بشكل مباشر أو غير مباشر بما لا يقل عن خمسة بالمائة من الحصص أو الأسهم التي لها حق التصويت لدى الآخر
- ✓ إذا كان أحدهم يشرف على الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر أو كانا خاضعين لإشراف شخص ثالث.
- ✓ إذا كانوا يشرفون معا بشكل مباشر أو غير مباشر على شخص آخر.

---

[1] محمود محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 64.

[2] محب حافظ مجدي، **الموسوعة الجمركية**، مرجع سابق، ص 26.

- ✓ إذا كانوا أقارب حتى الدرجة الرابعة نسبا أو مصاهرة.

من البديهي أن وجود علاقة ارتباط بين البائع والمشتري سوف يترتب عليها نوع من التمييز السعري، بمعنى أن السعر لن يكون عديم التأثر بهذه العلاقة، ولا يعني هذا أن الأشخاص المرتبطون دائما ما يحاولون التهرب من الرسوم الجمركية، ولكن يجب في جميع الأحوال عدم رفض قيمة الصفقة إذا ما كانت القيمة الفعلية للصفقة لم تتأثر بهذه العلاقة، ويمكن للجمرك أن يتأكد من هذا باستخدام القيم الإختبارية التي نقارن بها الثامن المدفوع فعلا أو القابل للدفع عن البضائع المستوردة، دون أن تستخدم هذه القيم لتعديل السعر أو تغيير القيمة وفقا لها، إن هذه العلاقة يجب أن ينظر لها على أنها ما هي إلا مؤشر على أن السعر قد تأثر بالمصالح المالية المشتركة بين البائع والمشتري...فإذا ما تأكدنا من هذا، تم رفض قيمة الصفقة، وإلا نستكمل الإجراءات التحققية ونتغاضى تماما عن هذه العلاقة التي لم تؤثر على الثمن المدفوع فعلا أو القابل للدفع عن البضائع المستوردة موضوع التقييم.[1]

ومن البديهي أيضا أن نقول أنه إذا كانت المعلومات التي حصلت عليها الجمارك كافية و مرضية ومقنعة، وأن واحدة من القيم الاختيارية التي تنص عليها الاتفاقية قد أسفر استخدامها ومقارنتها بالقيمة الموضحة بالفاتورة عدم تأثر السعر بوجود علاقة بين المستورد والمورد فليس هناك ما يستدعي مطالبة المستورد إثبات أن باقي القيم الاختيارية يجب أن تستوفي، وعلى الإدارة الجمركية أن تتفهم أن المستورد يمكنه أن يثبت أن القيمة التعاقدية لسلعته قريبة من أو قريبة للغاية من أي من القيم الاختيارية، مع مراعاة أن القيم الإختبارية يجب أن يتم استخدامها في أقرب ما يكون من طبيعة الصفقة محل التقييم من حيث:[2]

- ✓ طبيعة السلعة المستوردة.
- ✓ مستوى الكمية.
- ✓ المستوى التجاري.
- ✓ المسافة بين بلد الإنتاج وميناء التصدير في بلد التصدير.
- ✓ التكاليف التي يتحملها البائع في حالات عدم الارتباط، والتكاليف التي لا يتحملها في حالة الارتباط.
- ✓ طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها هذه السلعة.
- ✓ وسيلة النقل المستخدمة.

[1] عبد الباسط وفاء، **النظم الجمركية: دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 36.

[2] عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص 36-37.

✓ الوقت التي تم فيه الاستيراد.

مما سبق يتضح أنه من الصعب، بل من غير المنطق أن نحدد معايير موحدة لمعاملة كل حالات الارتباط باستخدام القيم الإختبارية ولابد من أن نتذكر أن القيم الاختيارية لا تستخدم إلا لأغراض المقارنة فقط ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل القيم المشكوك فيها، على أنه عندما يكون المشتري والبائع مرتبطين، تقبل القيمة التعاقدية طبقا لأحكام المادة الأولى، ويبقى دائما المبدأ الأساسي أنه إذا كانت الإدارة الجمركية قد تأكدت أن قيمة الفاتورة أو القيمة التعاقدية أو الثمن المدفوع فعلا أو القابل للدفع عن البضائع المستوردة محل التقييم لم يتأثر بهذه العلاقة، فإنها تقبل هذه القيمة ولا تقوم الإدارة الجمركية بدراسة الظروف المحيطة بالصفقة ولا تطلب مزيدا من المعلومات الإضافية من المستورد.

المطلب الثالث: أهداف التقييم الجمركي وأهميته

يهدف التقييم الجمركي إلى تحديد أثمان واقعية للسلع، كما أن له أهمية بالغة سواء بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين أو بالنسبة للمستهلكين.

أولا: أهداف التقييم الجمركي

يهدف اتفاق التقييم الجمركي إلى منع السلطات الجمركية في الدول من رفع قيمة السلع المستوردة إلى مستويات غير واقعية عند تقدير الرسوم الجمركية عليها، حيث لا تضاف هذه الرسوم المرتفعة إلى أسعار السلع وتحد من قدرتها التنافسية.

وهذا الاتفاق هام لتجارة السلع في التبادل التجاري الدولي، حيث لا يكفي أن تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بخفض التعريفات الجمركية على السلع المستوردة في إطار عضويتها بالمنظمة ثم تلجأ في نفس الوقت إلى تقييم ثمن الصفقات المستوردة بأعلى من قيمتها وفرض رسوم جمركية عليها كنسبة من هذه القيمة، وينتهي الأمر إلى أن يسدد المستورد مبالغ كبيرة تضاف إلى سعر هذه السلع، لذلك كان لابد من وضع قواعد تلتزم بها جميع الدول الأعضاء عند تحديد قيمة البضائع المستوردة، ومنع الاجتهادات الشخصية من جانب العاملين بمصلحة الجمارك في هذه الدول، وهو ما يستهدفه اتفاق التقييم الجمركي.[1]

ثانيا: أهمية التقييم الجمركي

للتقييم الجمركي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين أو المستهلكين ونوضح ذلك كما يلي:

[1] مغاوري شلبي علي، إبراهيم بن صالح القرناس، **سلسلة دليل مجتمعات الأعمال السعودية لقواعد منظمة التجارة العالمية، اتفاق التثمين الجمركي**، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، السعودية، رجب 1427 أوت 2006، ص 45.

1- أهمية التقييم الجمركي بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

إن التقييم الجمركي في غاية الأهمية للمتعاملين الاقتصاديين، وذلك لأنه يجعلهم على علم مسبق بقيمة الجمارك المستحقة على الواردات التي يرغبون باستيرادها من الخارج، وبذلك يستطيعون تقدير جدوى قيامهم بالاستيراد بشكل دقيق، ولأنه يحميهم من دفع مبالغ كبيرة كرسوم جمركية عند الاستيراد للسلع تامة الصنع أو لمستلزمات الإنتاج، مما يحول دون ارتفاع أسعار السلع أو ارتفاع تكاليف الإنتاج.

كما يعمل التقييم الجمركي على حماية المصدرين من خطورة رفع أسعار صادراتهم بشكل غير مبرر عند دخولها الأسواق الأخرى والحد من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

ولذلك من مصلحة المتعاملين الاقتصاديين معرفة تفاصيل هذا الاتفاق للحصول على حقوقهم كاملة قبل سلطات الجمارك في دولتهم في حالة الاستيراد، وقبل سلطات الجمرك في الدول الأخرى عن طريق المستوردين في حالة التصدير.[1]

2-أهمية التقييم الجمركي بالنسبة للمستهلكين.

هذا التقييم مهم بالنسبة للمستهلكين، حيث أن منع سلطات الجمارك من تقييم السلع المستوردة بأعلى من قيمتها الفعلية وفرض رسوم جمركية مرتفعة عليها يحول دون رفع تكاليف إنتاج السلع المحلية التي يدخل في إنتاجها مكونات مستوردة من الخارج، مما يحول دون رفع أسعارها على المستهلك، أيضا يحول دون رفع أسعار السلع تامة الصنع المستوردة من الخارج مما يمكن المستهلكين من الحصول عليها بأسعار مناسبة.[2]

[1] مغاوري شلبي علي، إبراهيم بن صالح القرناس، مرجع سابق، ص 46.

[2] مغاوري شلبي علي، إبراهيم بن صالح القرناس، المرجع نفسه، ص ص 25-26.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي من خلال التعريف به وعوامل نشأة الأنظمة الجمركية، كما تناول أيضا الإطار المفاهيمي لكل من السياسة الجمركية والتقييم الجمركي، ومن خلال هذا الفصل نستنتج الدور الكبير الذي تلعبه السياسة الجمركية في الحياة الاقتصادية لأي دولة، خاصة في ظل التطورات العالمية على مستوى التجارة الخارجية، وظهور أطر جمركية جديدة تسير العمل الجمركي وتجعله أكثر مرونة ومسايرة لهذه التطورات.

ولكي تقوم السياسة الجمركية بدورها كما ينبغي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية يفترض بها أن تتبع الخطوات التالية:

- ✓ التغلب على جميع العراقيل التي تواجه السياسة الجمركية العامة للدولة
- ✓ التحرك بصورة ديناميكية وبنشاط استثنائي شامل، فالجمارك بصورة عامة هي بوابة البلاد وبوابة الاقتصاد الوطني لأي دولة.

إن الجزائر وكغيرها من الدول تتأثر بالتغيرات العالمية الحاصلة وبالتالي فإن سياستها الجمركية يجب أن تواكب هذه التغيرات لتطبيق أحسن للسياسة الجمركية، وسعيا من الباحث إلى ربط الإطار النظري بالتطبيقي فإنه سيتم التطرق في الفصل الثاني إلى تطبيقات السياسة الجمركية في الجزائر.

الفصل الثاني:

السياسة الجمركية في الجزائر ودور الإدارة الجمركية في تنفيذها

تمهيد:

السياسة الجمركية هي ذلك النظام التشريعي الموضوع لضمان تنفيذ الإجراءات لتغطية نفقات الدولة بصفة مستمرة، حيث تلعب إدارة الجمارك دورا كبيرا في حماية الاقتصاد الوطني عبر تطبيقها لمختلف القواعد والقوانين وفرضها للضرائب والرسوم على السلع التي تمر على الإقليم الوطني مستعملة في ذلك الوسائل القانونية، المادية، والبشرية، مما يتطلب وجود جهاز إداري يتحمل مسؤولية تنفيذ هذه التشريعات وتطبيقات مختلف السياسات اللازمة لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم.

يعتبر الجهاز الإداري لقطاع الجمارك الجزائرية من أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كونه يعد أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، حيث تحاول الدولة جاهدة دعم الإدارة الجمركية سواء بالوسائل البشرية أو المادية أو حتى القانونية والتشريعية وتكييفها مع الوضع الراهن للبلاد، وجعلها (أي إدارة الجمارك) تحقق أكبر فعالية مكانية من أجل دعم الاقتصاد الوطني.

انطلاقا مما سنحاول من خلال الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية الجزائرية، وأهم الأدوات التي تستخدمها الإدارة الجمركية من أجل تطبيق فعال لسايستها العامة، وكذا أهم التحديات التي تعيق التطبيق الأمثل لهذه السياسة

- **المبحث الأول: مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية**
- **المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الجمركية الجزائرية**
- **المبحث الثالث: دور الإدارة الجمركية في تنفيذ السياسة الجمركية**
- **المبحث الرابع: تحديات تطبيق السياسة الجمركية.**

المبحث الأول: مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية

إن المديرية العامة للجمارك هي جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، كما تعتبر هيئة من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمة الاقتصاد الوطني، وكذا الدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مراحل تطور الجمارك الجزائرية

تشغل الجمارك جانبا كبيرا من الأهمية في الرقابة على التجارة الخارجية حيث عرفت تطورا مرتبطا بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحله، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى المراحل المختلفة لتطور الإدارة الجمركية الجزائرية.

أولا: المرحلة من 1962 إلى 1969

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تحولات اقتصادية، ففي أفريل 1963 أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي، فشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك وفي 15 ماي 1963، صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت بدورها إلى مديريتين فرعيتين:[1]

- ✓ المديرية الفرعية للجمارك
- ✓ المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية

فقد تم تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية في أكتوبر 1963 التي شجعت استيراد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريفة مقدرة ب 10% بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح بين 15و20%[2]، وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن السلطات الجزائرية قد توجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوما جمركية منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى فرضت على باقي السلع نسب رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، والحد من استيراد السلع غير الضرورية لعملية التنمية، أما في أفريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة كانت مرنة لأنه لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال إلى الخارج تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأسمالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر إلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاح مخطط التنمية وتوجيه التطبيقات والعمليات من الضروري إحداث بعض التغيرات على هذه المنشآت التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي

[1] Revue des douanes, numéro spéciale, CNID, 2005, P 31.

[2] La Douanes au service de L'économie, CNIS, 1996, P 10

وهذا ما حدث في 1سبتمبر1964 بموجب مرسوم رقم 64-279 حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها.

أما بالنسبة لسنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريفية وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية.

ثانيا: المرحلة 1970إلى1979

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار الخدمات المسيرة من طرف المؤسسات الوطنية، وتنشيط الأعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار.[1]

هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشيا للمتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية الذي يتطلب بموجبه ثلاث أنظمة:[2]

- ✓ إتباع نظام حصص بالتحديد الكمي للواردات
- ✓ نظام خاص بالموارد الحرة
- ✓ نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973 الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة وتحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلات بالرغم من ذلك سجل معدل الاستيراد ارتفاعا مذهلا سنة1969 إذ قدر ب 25% بينما سجل سنة 1977 ما يعدل 31,5% الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 78-02 المؤرخ في 11فيفري 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع كل ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص، رافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979.

ثالثا: المرحلة 1980إلى 1988

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979م، هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة، وسعيا إلى تشجيع المبادرات والأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها، عمدت وزارة المالية إلى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية عامة، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم82-237 لسنة 1982 الذي ساهم في هيكلة هذه المديرية، إذ قسمت إلى خمس مديريات مركزية إضافة إلى أقسام المراقبة:[3]

[1] La Douanes au service de L'économie, Op Cit, P 11.
[2] Revue des douanes, Op Cit, p 32.
[3] Revue des douanes, Op Cit, p 33.

- ✓ المديرية المركزية للأنظمة الجمركية والجبائية.
- ✓ المديرية المركزية للتنظيم والمنازعات الجمركية.
- ✓ المديرية المركزية للدراسات والتخطيط.
- ✓ المديرية المركزية للموظفين والتكوين.
- ✓ المديرية المركزية لتسيير الاعتمادات والوسائل.

نلاحظ في هذه الفترة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية، وذلك بتدخلها مباشرة في مجال التجارة الخارجية ومحاولة تأميمها بفضل التخطيط المنتهج من قبل السلطات الجزائرية، ونلاحظ أيضا أن دور الجمارك في هذه المرحلة محدود من ناحية متابعة تنفيذ برنامج الرخص مما جعل عملية تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن الرقابة تهدف إلى تغذية الخزينة العامة على حساب تحقيق هدف آخر وهو حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية.

رابعا: المرحلة من 1988 إلى يومنا هذا

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية.

كما أعطت وزارة الاقتصاد آنذاك لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-324 بتاريخ 20 أكتوبر 1990 روحا جديدة سايرت هذه المعطيات حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى مديريات مركزية وهي:[1]

- ✓ مديرية الأنظمة الجمركية الإقتصادية
- ✓ مديرية المنازعات ومكافحة التهريب
- ✓ مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي
- ✓ مديرية الموظفين والوسائل

ومن بين مميزات هذه المرحلة:

- ✓ التخلي عن سياسة الاحتكار وتبني نظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية التجارية والمنافسة الدولية في السوق، مبني على قانون العرض والطلب.
- ✓ تنظيم عملية الاستيراد بمنح السجل التجاري.

[1] Revue des douanes, Op Cit, pp 33-34

- ✓ إصلاح النظام الجبائي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية.
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية.
- ✓ تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة وإجراءات حديثة التطبيق.
- ✓ إزالة الوصايا عن المؤسسات الاقتصادية العمومية لتؤدي وظائفها على عدم المساواة مع المؤسسات الخاصة.
- ✓ ارتفاع مستوى التبادل التجاري مع الخارج نتيجة فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية.

المطلب الثاني: الجمارك الجزائرية، المهام والهيكل التنظيمي

شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم نموا بارزا لدور الجمارك في اقتصادياتها، حيث أصبحت الجمارك عنصرا مهما في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم منتجاته، أو حمايته من المنافسة الشديدة، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى التعريف بالجمارك الجزائرية، مهامها وهيكلها التنظيمي.

أولا: التعريف بالجمارك الجزائرية

تعد الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج. [1]

كما أن الجمارك عبارة عن إدارة عامة تسهر عند عمليات الاستيراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة ذلك.

ثانيا: مهام إدارة الجمارك الجزائرية

تختلف أوجه النظر اتجاه مهمة إدارة الجمارك، فهناك من يعتبرها إدارة ضريبية بحكم أنها تابعة لوزارة المالية، والسبب أنها تعتبر مصلحة لمختلف الرسوم والضرائب أما البعض الآخر فيعطيها صفة اقتصادية كونها تلعب دورا اقتصاديا أكثر من الجبائي، لكن الرأيين يتفقان على أن إدارة الجمارك تعد من أهم أجهزة الإنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني، وبأن قانون الجمارك يحدد بدقة المهام الأساسية لإدارة الجمارك التي يمكننا وصفها بمزدوجة المهام الاقتصادي والجبائي وخاصة في المجال الاقتصادي وتلخص هذه المهام في:

[1] المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية لسنة 1992.

1-المهمة الجبائية

تتمثل في تأمين وتغطية كل الالتزامات الجبائية في حالة الاستيراد بتطبيق قوانين وقواعد تشريعية، حيث أن الحقوق الجمركية تحتل مكانة هامة في الخزينة العامة للدول النامية عن طريق تحصيل مختلف الحقوق والرسوم من البضائع المستوردة بالإضافة إلى بعض المهام الجبائية الأخرى والتي نختصرها كما يلي:[1]

1-1-تحصيل الإيرادات الجمركية

تعد المهمة الجبائية تقليدية لإدارة الجمارك والتي عرفتها منذ نشأتها ولازالت تعد يومنا هذا أحد أهم أسباب تواجدها، وهي تحصيل مختلف الحقوق والرسوم الجمركية ومختلف الضرائب الأخرى على البضائع الداخلة والخارجة من الإقليم الوطني.

1-2-أهمية هذه الموارد الجمركية:

تعد الحقوق الجمركية من أهم الموارد الجمركية منذ وقت طويل، وتعد مصدر مهم في تمويل ميزانية الدولة بالسيولة المالية وتحقيق التوازن في حالات حدوث حجز مـالي.

1-3-مراقبة الضريبة

بالإضافة إلى عملية جمع الإدارات الجبائية لتمويل الخزينة فإن إدارة الجمارك تقوم كذلك بمهمة تتمثل في مراقبة تحصيل هذه الضرائب والسهر على تطوير كيفيتها وتحديثها مثل مراقبة نسب مختلف الحقوق والرسوم المطبقة على خروج أو دخول البضائع، والتأكد من تطبيقها الفعلي وتتماشى مع كل تغيير أو تجديد فيما يخص معدلات هذه الحقوق والرسوم، وذلك للرجوع إلى النصوص التشريعية والتي تمتلكها إدارة الجمارك كالتعريفة الجمركية.

2-المهمة الاقتصادية:

تهدف للاستجابة إلى قواعد ومتطلبات اقتصاد السوق الذي يهدف إلى الانفتاح أمام المبادلات الخارجية، وتعمل إدارة الجمارك في الآفاق الاقتصادية بالدرجة الأولى وذلك عن طريق توفير الامتيازات الإضافية للاقتصاد وتقليل تكاليف فرض القيود على المبادلات وكذا تكاليف الأدوات وتضم المهمة الاقتصادية كلا من:[2]

2-1-مراقبة المبادلات التجارية

تأتي هذه الرقابة بهدف احترام الأنظمة والقوانين الخاصة بالمبادلات الخارجية والسهر على تحقيق هذه المبادلات تحت الرقابة الصارمة لأعوان الجمارك، والتي تسمح بحركة البضائع بشكل شبه مطلق من

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61 الصادر في أوت 1998.

[2] محمد رحماني **الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية**، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي الموسوم بعنوان "الدور المستقبلي للجمارك الجزائرية، تحديات وآفاق"، النعقد بتاريخ 2014/10/22، بالمدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2014، ص42.

الحرية وتطبق عن طريق الملاحظة الدائمة لعملية التصدير والاستيراد، الشيء الذي يسهل في سير العملية، ويمكننا تلخيص دور الجمارك في مراقبة التجارة الخارجية في نقطتين أساسيين هما:[1]

- ✓ تطبيق قواعد ونظم المبادلات التجارة الخارجية.
- ✓ ملاحظتها استنادا على المعلومات الإحصائية التي تساعد أيضا في إحصاء التجارة الخارجية.

2-2-ترقية المبادلات الخارجية

يدعو النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى تحرير التجارة الخارجية ونتيجة لهذا التغيير فإن جهاز الجمارك يحاول التماشي مع المعطيات الجديدة مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وتقوم إدارة الجمارك حسب المادة "9" من قانون الجمارك لحماية الإنتاج الوطني، حيث تم في هذه المادة عملية الإغراق من أجل تحقيق هذه الترقية وعليها تغيير كل الوسائل المادية والتقنية وكذا الممنوحة لخدمة الاقتصاد الوطني عن طريق:[2]

- ✓ توحيد الآليات الجمركية التي تعمل بها في كافة نقاط الرقابة الإقليمية مهما كان نوعها، برية، بحرية، جوية، مثل إنشاء مكاتب جمركية داخلية وذلك لتسهيل وتوحيد حركة البضائع.
- ✓ إعطاء أهمية أكبر وتسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين عن طريق تعريفهم بالنظم الجمركية المختلفة والتي تسهل من عملية التجارة.
- ✓ مكافحة الغش والتهريب الضريبي ومتابعة المرتكبين قضائيا وكل هذه الآليات تساهم بدورها في ترقية الاقتصاد الوطني، إن رعينا فيها الشروط العصرية وتطور التكنولوجية.

3-حماية الاقتصاد الوطني

تلعب الجمارك الجزائرية دورا اقتصاديا مهما وهو حماية المنتوج الـــــوطني من المنـــافسة غير الشرعية، لأن مكافحة الإغراق أصبحت من أهم الأسلحة التي تعتمد عليها البلدان الصناعية لحماية منتوجاتها المحلية، وفيما يخص الجزائر فتطبق قانون جمركية الإغراق والمحدد حاليا في حدود معدل أقصى 9% وتتم العملية عن طريق الحماية الاسمية والحماية الفعلية، وهي تقوم بهذه الإجراءات لتطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.[3]

4-إحصاء التجارة الخارجية:

رابع مهمة تقوم بها إدارة الجمارك هي إعداد وجمع إحصائيات التجارة الخارجية والتي تساعد بشكل كبير في إعطاء النتائج في الميدان التجاري وتقيم حركته عن طريق إبراز المعلومات الحقيقية

---

[1] تقرير وزارة المالية الصادر بتاريخ 2015/01/15، الصادر عن وكالة الأنباء الجزائرية، والمتضمن تعديل نص القانون 07-79 المؤرخ في يوليو 1979 والمتعلق بمهام الجمارك.

[2] محمد رحماني **الرقابة الجمركية على الامتيازات** الجبائية، مرجع سابق، ص 43.

[3] المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية لسنة 1992.

والمفصلة حول التجارة الخارجية وتتبع كل هذه المعلومات انطلاقا من تصريحات جمركية التي تراقب يوميا والتي في حوزة إدارة الجمارك وتخدم هذه الإحصائيات كل من المتعاملين الاقتصاديين.[1]

ثالثا: الهيكل التنظيمي للجمارك الجزائرية:

تتكون المديرية العامة للجمارك الجزائرية من مجموعة من المديريات الفرعية التي توكل لها مهمة التسيير الفعال للشؤون الجمركية، كما يوجد هناك مجموعة من المديريات الجهوية تمارس المهام الجمركية على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى مفتشيات الأقسام، ويوجد سلم في الرتب يتم إتباعه في التدرج الوظيفي وسنتطرق إلى ذلك من خلال:

1- الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك من خلال الشكل المطور الحالي:

[1] تقرير وزارة المالية، مرجع سابق.

الشكل رقم 03: التنظيم الهيكلي للمديرية العامة للجمارك بالجزائر

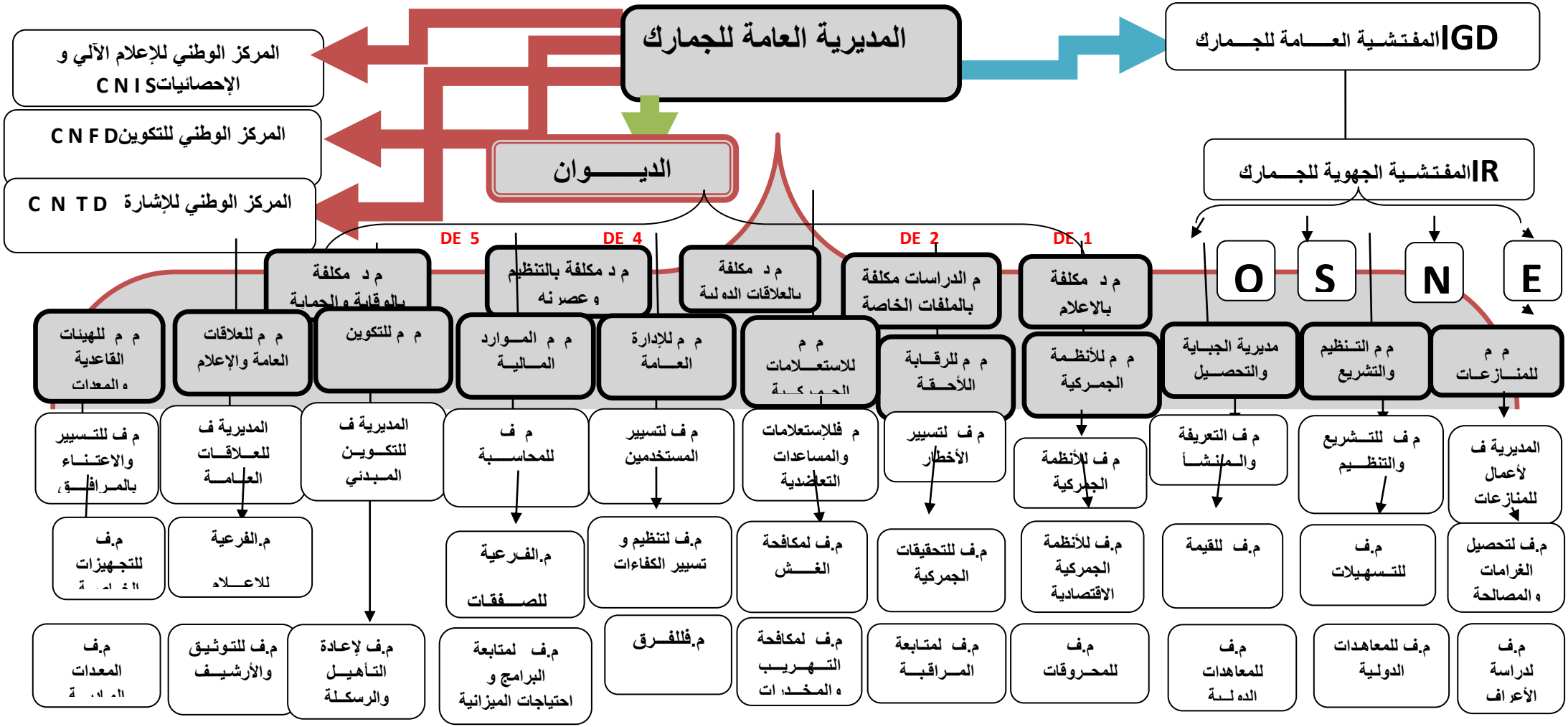

المصدر: المديرية العامة للجمارك، معدل حديثا بتاريخ 2016/01/01.

2- سير المديريات الجهوية ومفتشيات الأقسام

تعتبر المديرية الجهوية للجمارك بمثابة التمثيل المحلي للمديرية العامة في تلك الناحية، ويوجد على المستوى الوطني 15 مديرية جهوية، 52 مفتشية أقسام، 15 مصلحة جهوية للمراقبة البعدية، 85 مكتب جمركي، **380** فرقة جمركية، 26 مراكز حدودية برية.[1]

3- المهام المنوطة بالمديريات الجهوية للجمارك

تقوم المديرية الجهوية للجمارك التي يشرف على سير شؤونها مدير جهوي بما يلي:[2]

أ- دفع عمل جميع المصالح الجمركية الواقعة ضمن نطاق إشرافها وتنشيطها وتنسيقها وانسجامها،

ب- السهر على التنفيذ الجيد للقوانين الجمركية ومحاربة كل أشكال الغش والتهريب،

ت- بحث الاستعلام الجمركي وجمعه واستغلاله،

ث- الإنصات لطعون وشكاوى المتعاملين والسهر على المحافظة على صورة المؤسسة الجمركية،

ج- المشاركة في إدخال الإعلام الآلي وصيانتها في جميع المصالح،

ح- ممارسة الرقابة الداخلية لأنشطة مصالح الجمارك ومكاتبها ومراكزها وفرقها،

خ- تسيير الاعتمادات والنفقات بكل أشكالها الموضوعة تحت تصرف المدير الجهوي بصفته الآمر بالصرف الثانوي

د- تسيير الموارد البشرية والمشاركة في أعمال تحسين المستوى وضمان ظروف عمل مواتية،

ذ- السهر على تزويد المصالح بالهياكل القاعدية والوسائل والتجهيزات اللازمة للعمل،

ر- السهر على أمن المستخدمين والمستعملين والأملاك داخل مصالح الجمارك،

ز- المحافظة على الأرشيف الجهوي والمحلي لإدارة الجمارك،

س- إعداد الإحصائيات وإرسالها إلى المديرية العامة،

ش- تمثيل المديرية العامة للجمارك على مستوى المقاطعة الجهوية المعنية أمام السلطات المدنية والعسكرية.

4- تنظيم المديرية الجهوية للجمارك

تنظم المديرية الجهوية للجمارك في:

مديريات فرعية، مفتشيات أقسام جمارك مكاتب جمارك، مفتشيات رئيسية، قباضات جمارك، مصالح الحراسة الجمركية، فرق الجمارك، مراكز الجمارك.

---

[1] مجلة الجمارك الجزائرية، **الجمارك في قلب التطور الاقتصادي**، الجزائر، 2015، ص 09.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 68، 14 ديسمبر 2011، مرجع سابق، ص 15.

5- المديريات الفرعية المكونة للمديرية الجهوية

بغرض السير الجيد للمديرية الجهوية للجمارك فهي تتكون من:[1]

أ- مديرية فرعية للتقنيات الجمركية

ب- مديرية فرعية للمنازعات الجمركية والتحصيل

ت- مديرية فرعية للإعلام الآلي والاتصال

ث- مديرية فرعية لإدارة الوسائل

ج- قسم التحقيقات والاستعلام الجمركي

للإشارة فقط، إذا كانت أهمية العمل الجمركي في ميدان مكافحة الغش والتهريب وفي مجال تسيير وسائل النشاط على مستوى المديرية الجهوية تبرر ذلك، يمكن أن تضم المديرية الجهوية للجمارك زيادة على ذلك مديرية فرعية واحدة (1) أو اثنتين (2) تكلفان: الحراسة الجمركية، الهياكل القاعدية والتجهيزات.

يحدد بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية التنظيم في مديريات فرعية لكل مديرية جهوية، وكذا التنظيم في مكتبين (2) إلى ثلاثة مكاتب جهوية لكل مديرية فرعية.

أما ميادين الاختصاص الوظيفي للمديريات الفرعية والمكاتب الجهوية، وكذا سير أقسام التحقيقات والاستعلام الجمركي بقرار من وزير المالية، كما تضم المديرية الجهوية للجمارك اثنتين (2) إلى ست (6) مفتشيات أقسام للجمارك حسب امتداد المقاطعة الجهوية وحسب أهمية النشاطات الجمركية.

6- مهام مفتشيات الأقسام

تكلف مفتشية أقسام الجمارك الموضوعة تحت سلطة المدير الجهوي والمسيرة من طرف رئيس مفتشية الأقسام بما يلي:[2]

6-1- ضمان التطبيق الأمثل للقانون الجمركي.

6-2- احترام القواعد والقوانين المسيرة للمستودعات الجمركية.

6-3- دراسة الطعون المقدمة من طرف المتعاملين.

6-4- إعداد الإحصائيات وإرسالها إلى المديرية الجهوية عند الحاجة.

6-5- ممارسة السلطة السليمة على كافة العاملين في الإدارة الجمركية.

وتضم مفتشية أقسام الجمارك ثلاثة (3) إلى ستة مكاتب أقسام (6)، بحيث يحدد عدد مكاتب الأقسام بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، ويوجد ضمن مفتشية أقسام الجمارك مكتب جمارك ومصلحة للحراسة الجمركية على الأقل.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 68، 14 ديسمبر 2011، مرجع سابق، ص16.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 68، 14 ديسمبر 2011، مرجع سابق، ص17.

ثانيا : الهيكلة الجديدة للإدارة

قصد التكفل بمهامها على أحسن ما يرام وفقا للتغيرات الحاصلة في حقل التجارة الخارجية، ذهبت إدارة الجمارك في إطار تحديث مصالحها إلى إعادة النظر في تنظيم المصالح سواء المركزية منها أو الخارجية.

فدور الحماية الذي تضطلع بها إدارة الجمارك لابد أن يترجم بالتحكم في المهام الجديدة التي كرستها الأحكام القانونية الجمركية، تلبية للالتزامات والتعهدات التي أخذتها السلطات العليا على عاتقها في إطار الإصلاح الاقتصادي، قصد الاندماج في التجارة الدولية.

لقد طرأ تغيير مهم في تنظيم المصالح المركزية أخذ في الاعتبار المهام الجديدة التي ألقت بثقلها على كاهل الجمارك الجزائرية.

1- نحو تخصص المصالح المركزية

يقوم تنظيم إدارة الجمارك الجزائرية على مصالح مركزية (services centraux) ومصالح عملياته (services opérationnels) وهو تنظيم يرتكز على ثلاثة درجات، مصالح مركزية ومصالح خارجية تتفرع إلى مديريات جهوية ومفتشيات أقسام للجمارك.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم08-63 المؤرخ في 24فيفري 2008، سالف الذكر تمت إعادة النظر في تنظيم المصالح المركزية لها.

تعمل المديرية العامة للجمارك تحت سلطة وزير المالية وتختص بالمهام التالية:[1]

- ✓ المساهمة في اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقانون الجمركي وإدارة الجمارك والسهر على تنفيذها.
- ✓ المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني مع الهيئات الأخرى المعنية.
- ✓ تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجباية الجمركية، وشبه الجباية المطبقة على المبادلات الدولية والمراقبة الجمركية لصرف المحروقات.
- ✓ ضمان الحراسة الجمركية للإقليم الجمركي.
- ✓ ضمان إعداد وتحليل إحصائيات التجارة الخارجية.

من خلال هذه المهام يتضح أنه جاء النص لتأكيد ما كان في مضمون نص المادة 3 من قانون الجمارك مع شيء من التفصيل.

ولا تبدو من خلال النص معالم المهام الجديدة التي أسندت لإدارة الجمارك، فالحماية مازلت ذات الأهمية الأولى لكن مع ذلك تملك إدارة الجمارك ميكانيزمات معدة خصيصا لتشجيع التجارة الدولية،

[1] المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك، ج.ر عدد 11، صادرة في 02 مارس 2008.

فتحديث الأنظمة الجمركية يسمح حاليا للجمارك بتأكيد دورها في ترقية التبادلات موازاة مع دورها الرقابي.[1]

بالإطلاع على أحكام المرسوم المذكور أعلاه يمكن أن استخلاص الاتجاهات الجديدة التي كرسها برنامج التجديد من خلال النص، لذلك تم إنشاء:

- ✓ مديرية مركزية للأنظمة الجمركية.[2]
- ✓ مديرية مركزية للرقابة اللاحقة.[3]
- ✓ مديرية فرعية بتسيير المخاطر.[4]
- ✓ مديرية فرعية للتسهيلات.[5]
- ✓ مديرية فرعية للتعريفة الجمركية ومنشأ البضائع.
- ✓ مديرية فرعية للقيمة لدى الجمارك.[6]
- ✓ مديرية فرعية لمكافحة التقليد.[7]

ويعد هذا التنظيم الجديد تكريسا للأهداف المسجلة في برنامج تحديث إدارة الجمارك، الذي يكشف عن تخصص هذه المصالح أكثر، بتدعيم دور الجمارك في الاقتصاد والقضاء على تداخل الصلاحيات،كما يلاحظ التكفل بالمهام الجديدة من رقابة على عناصر المميزة للبضائع من قيمة البضاعة، منشئها والتعريفة الجمركية وكذا التسهيلات الجمركية والرقابة اللاحقة على البضائع ومكافحة التقليد.

والاهتمامات ما هي إلا الترجمة الواقعية للمهام المنبثقة عن تبني أحكام المنظمة العالمية للتجارة.

أما المصالح الخارجية فقد طرأ التعديل على تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-421[8] المؤرخ في 8 ديسمبر 2011.

بقي الأمر بتنظيم التسعينات وتتشكل من مديريات جهوية ومفتشيات الأقسام للجمارك، والتغيير تعرض لإنشاء مصالح خارجية أخرى.[9]

---

[1] Elisabath Natharel, **Le Role de Douane dans les Relations Commerciales Internationales** 2eme Edition, I.T.C.I.S, 2007, Ain Benian, Alger,P 27.

[2] المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008، سالف الذكر.

[3] المادة 07 من المرسوم التنفيذي نفسه

[4] نفس المرجع

[5] المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008، سالف الذكر.

[6] المادة 5 من المرسوم التنفيذي نفسه

[7] المادة 8 من المرسوم التنفيذي نفسه

[8] المرسوم التنفيذي رقم 11-421 مؤرخ في 8 ديسمبر 2011، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها، ج.ر، العدد 68، صادر بتاريخ 14 ديسمبر 2011.

[9] القرار المؤرخ في 3 نوفمبر 2010، الذي يحدد موقع مفتشيات الأقسام والمديريات الجهوية للجمارك واختصاصاتها

2- تدعيم الرقابة الداخلية:

إذا كانت المهمة الأساسية لأعوان الجمارك تتمثل أساسا في رقابة حركة البضائع القادمة أو الخارجة من حدود الإقليم الجمركي، فإنه قصد تنفيذ مهامهم وفقا لما يقتضيه التشريع والتنظيم الجمركي، تخضع مصالح الجمارك المختلف للرقابة الداخلية ، تتكفل بها أساسا المفتشية العامة للجمارك.

يهتم أعوان هذه المصلحة بنشاط الأعوان وكيفية أدائهم لمهامهم والتحقيق في كل القضايا التي يكون فيها أحد الأعوان متورطا أو متهما من خلال عدم التزامه بواجباته المهنية أثناء أداء مهامه.

تزامن إنشاء هذه المصلحة مع الشروع في الإصلاحات لتي شرعت فيها السلطات العامة، مس القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الجمارك.

كثيرا ما أقترن نشط هذه الهيئة بقضايا الفساد التي استفحلت في إدارة الجمارك منذ أن عرفت عمليات استيراد البضائع أهمية معتبرة منذ أن كرس مبدأ الحرية تبادل البضائع.

لا ريب أن صورة الجمارك ليست ناصعة لدى المواطن العادي أو المتعامل الاقتصادي الذي تربطه علاقات شبه دائمة مع مصالح الجمارك المختلفة.

لكن لا يقتصر دور هذه الهيئة على تناول ملفات مرتبطة الفساد بل أن نشاطها يميل كثيرا إلى وقاية عون الجمارك وكذا مصالحها المختلفة من الأخطاء المهنية التي تستوجب التصحيح والمعالجة قصد جعلها تتوافق مع الأحكام الجمركية المختلفة.

تأكيدا لما سبق ذكره صرح المدير العام للجمارك على أن برنامج تحديث إدارة الجمارك تضمن إنشاء مفتشة عامة لا تهتم فقط برقابة المصالح والبضائع بل الأشخاص أيضا.[1]

وما تجدر الإشارة إليه هو أن إنشاء هذه المصلحة كان منذ سنوات التسعينات، لكن تكون الظروف التي تعاصرها إدارة الجمارك، قد أملت تصحيحات ضرورية لهذه المصلحة.

ومنه فالمهام التي أسندت إلى هذه المفتشية تتمثل عموما في الرقابة والتفتيش لاسيما ما يلي:[2]

- ✓ ظروف تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تتكفل إدارة الجمارك بها.
- ✓ فيما يخص تسيير الموارد وموافقتها لأحكام تسيير الميزانية والتسيير المحاسبي لقابضي الجمارك.
- ✓ ظروف تنظيم نشاط مصالح الجمارك.
- ✓ ظروف تسيير وبيع البضائع تحت نظام الإيداع الجمركي.
- ✓ نوعية الخدمة المنفذة من قبل الموظفين وسيرتهم الذاتية.
- ✓ القيام بتحقيقات فجائية بناء على تعليمة المدير العام للجمارك.

[1] تصريح المدير العام للجمارك على أمواج الإذاعة الثالثة بتاريخ 25 جانفي 2008.

[2] المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 08-64 مؤرخ في 14 فيفري 2008، الذي يتضمن إنشاء للمفتشية العامة للجمارك، ج.ر، العدد 11، صادر بتاريخ 2 مارس 2008.

ومن ثمة بالإطلاع على المرسوم التنفيذي رقم 91-195[1] المؤرخ في 1جوان 1991، يتبين أن الصلاحيات نفسها قد وردت في نص المادة 3 من هذا النص.

لكن يتضح من خلال هذا النص الجديد أن الاهتمام لا ينصب فقط على رقابة النشاط الجمركي فحسب، بل يهدف من إنشائها وتدعيمها بمصالح خارجية إلى الاهتمام أيضا بتطهير القطاع من الفساد الذي يفتك صورة هذه الهيئة الهامة.

بموجب فالمادة 6 من المرسوم المذكور أعلاه أنشأت مفتشيات جهوية[2] تمارس نشاطاتها على مستوى المصالح الخارجية لإدارة الجمارك.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 91-195 مؤرخ في الأول من جوان 1991، يتضمن إحداث المفتشية العامة للجمارك تنظيمها وسيرها، ج.ر، العدد 27، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 1991.

[2] تم تحديد مركز المفتشيات الجهوية للجمارك في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، وورقلة بموجب القرار المؤرخ في 18 أكتوبر 2009.

المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الجمركية في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم أدوات السياسة الجمركية المطبقة في الجزائر والتي تتمثل أساسا في الإدارة الجمركية الجزائرية، القوانين الجمركية وقوانين المالية، الضرائب والرسوم الجمركية.

المطلب الأول: الإدارة الجمركية وتنظيمها

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول إلى الإدارة الجمركية الجزائرية من خلال تعريفها، نشأتها، مراحل تطورها وهيكلها التنظيمي، سنركز أكثر في هذا المبحث على مجال نشاط الإدارة الجمركية الجزائرية باعتبارها من أهم أدوات بالسياسة الجمركية العامة، وكذا أهم النقاط التي تتعلق بتطويرها وجعلها تقدم أحسن خدمة ممكنة وذات فعالية أكبر.

أولا: مجال نشاط الإدارة الجمركية الجزائرية وأهم المتعاملين معها

1- مجال نشاط الإدارة الجمركية الجزائرية:

تمارس الجمارك الجزائرية نشاطها على سائر الإقليم الجمركي، ووفق الشروط المحددة في القانون، وتقوم بتحديد منطقة خاصة للمراقبة على طول الشريط الحدودي البري والبحري، وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي.[1]

نصت المادة 29 من قانون الجمارك على ما يعرف بالنطاق الجمركي، والذي يشمل:[2]

1-1-**المنطقة البحرية:** وتتكون من المياه الإقليمية والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.

1-2-**المنطقة البرية:** حيث تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم مربع منه، وتمتد على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم مربع منه.

وتسهيلا لقمع الغش يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم مربع إلى غاية 60 كلم مربع، غير انه يمكن تمديد هذه المسافة إلى غاية 400 كلم مربع في كل من ولايات تندوف، أدرار وتمنراست.

وتحدد أيضا كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع الوطني وسلطات عدة منها الحراسة، المراقبة والتفتيش.

2- أهم شركاء الإدارة الجمركية الجزائرية

للجمارك دور فعال في الحياة الاقتصادية الوطنية، فلها دور مراقبة التجارة الخارجية من خلال مراقبة الصادرات والواردات، ولها دور امني من خلال مراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية، ولها دور جبائي

[1] الجريدة الرسمية، عدد 61 المتضمن قانون الجمارك الصادر في 1 جمادى الأولى 1419 الموافق ل 29 أوت 1998، المادة 28، ص 19.
[2] المادة 29 من قانون الجمارك الصادر سنة 1998، ص 22.

من خلال الإيرادات الجمركية ..... إلخ، وبالتالي فإن للجمارك علاقات مع مختلف القطاعات الأخرى، ويمكننا إظهار علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي

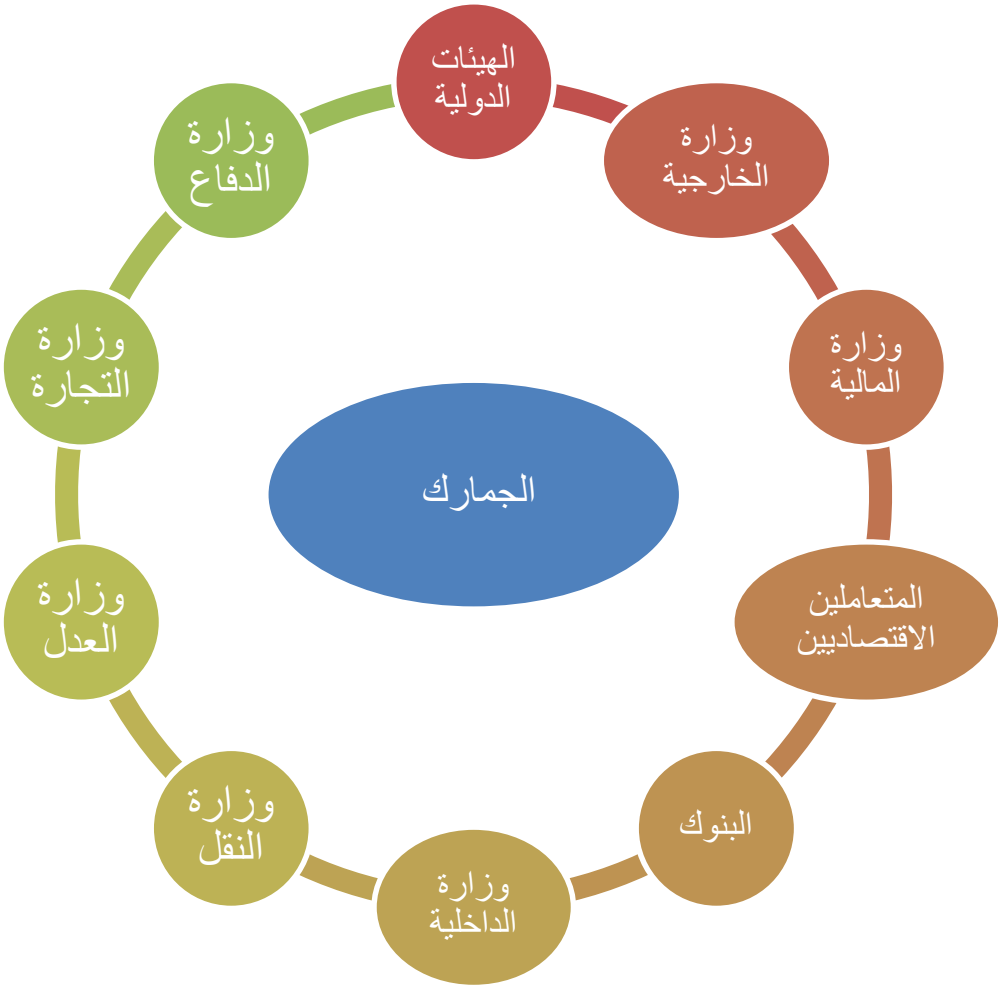

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المديرية الجهوية للجمارك بسطيف بتاريخ 2018/11/12

من خلال الشكل رقم أعلاه، نلاحظ العلاقة الوطيدة بين الجمارك ومختلف القطاعات، فمهمة الجمارك تمتد من كونها إدارة تهتم بحماية الاقتصاد الوطني إلى إدارة ترتبط مهامها بجميع القطاعات الأخرى في الدولة، فهي تمتلك علاقة مع وزارة النقل من خلال إدارة الجمارك للموانئ البيرة والجوية والبحرية وبالتالي مع جميع وسائل النقل، وكذا تربطها علاقة مع وزارة العدل من خلال مكافحة التهريب ومختلف المخالفات والجنح..... إلخ.

ثانيا: تنظيم إدارة الجمارك وتطوير الخدمة العمومية

تسعى الجمارك الجزائرية إلى تطوير إدارتها وتقديم أفضل خدمة ممكنة لعملائها، وهو ما ينعكس بالإيجاب على الوجه الحقيقي للسياسة الجمركية، يتناول هذا المطلب أهم الخطوات المتبعة لتنظيم الإدارة الجمركية وتحسين خدمتها.

1-تنظيم الإدارة الجمركية

للقيام بمهامها على أحسن ما يرام تتشكل إدارة الجمارك من مصالح مركزية ومصالح خارجية، تتضمن المصالح المركزية في أعلى الهرم، مديرية عامة تتكفل بإعداد التشريع والتنظيم المطبقين على الحركة الدولية للبضائع وفقا لتوجيهات السياسة العامة للحكومة، بالتعاون مع المصالح الوزارية المعنية.[1]

أما المصالح الخارجية تتكفل بتنفيذ المهام المختلفة المسندة لها، وتتشكل من مصالح تنفذ مهامها على المستوى الجهوي وأخرى على المستوى المحلي.

تتشكل هذه المصالح من المديريات الجهوية للجمارك ومفتشيات أقسام الجمارك تتبع في تنظيمها مباشرة المصالح الجهوية.

تتكفل المديريات الجهوية خاصة ب:

- ✓ السهر على تنشيط عمل المفتشيات المتواجدة على مستوى مختلف الولايات.
- ✓ تضمن موافقة نشاطات مصالحها المختلفة مع مختلف التشريعات والتنظيمات التي تتولى بتطبيقها.
- ✓ دعم المصالح بالوسائل المادية والبشرية.

أما مفتشيات الأقسام فهي تتمركز في المناطق التي تكتسي أهمية من حيث النشاط، غالبا ما يتم تعيينها في نقاط عبور حدود الإقليم الجمركي.

لكن يمكن إنشاء مصالح للجمارك داخل إطار الإقليم الجمركي ويكفي لذلك إنشاء مكاتب الجمارك، وهي المصالح المكلفة أصلا بإجراءات الجمركة للبضائع.[2]

إذ تتشكل من مصلحة للوعاء على شكل مفتشية رئيسية ذات اختصاص عام أو متخصص أو اختصاص إقليمي محدود[3]، تتكفل المكاتب عموما بعمليات الجمركة للبضائع.

إلى جانب الوعاء نجد مصلحة التحصيل المنظمة على شكل قابضة الجمارك تتكفل بتحصيل مختلف الحقوق والرسوم.

---

1 John f. Due, **indirect Taxation in Developing Economies**.Thejohns Hopkings Press, Baltimare, London, 1970, P48.

[2] المقرر المؤرخ في 19 يناير 2000، المتعلق بالهيكل الجديد لمكاتب الجمارك.

[3] المادة 06 من المقرر سالف الذكر

قد تكون مكاتب الجمارك متمركزة في حدود الإقليم الجمركية، كما قد تكون مكاتب داخلية معدة لجمركة السلع التي يتم نقلها إلى المستودعات العمومية أو الخاصة وذلك قصد تسهيل عمليات الجمركة للبضائع.

وتم التأكيد في برنامج تحديث إدارة الجمارك على ثغرات وتداخل في اختصاصات وصلاحيات مصالحها المختلفة وتركيزها دون أي اعتبار للمهام الجديدة.

بعدما طغى دور الحماية على إدارة الجمارك، أصبح دورها يستهدف تشجيع التجارة الحرة بتبسيط الإجراءات، تشجيع الاستثمار والمنافسة الشرعية ومكافحة الغش الجمركي بكل أنواعه وكذا التقليد.[1]

2-تطوير الخدمة العمومية الجمركية

تعد إدارة الجمارك من المرافق العامة لتي تتواجد في كل أرجاء الإقليم الجمركي وخاصة على مستوى الحدود، فهي واجهة الدولة فيما يخص المسافر والمتعامل الاقتصادي الوطني أو الأجنبي، فصورتها أصبحت تتماشى وفقا لفعالية مصالحها في التأقلم مع نظام حرية التجارة وتواكب التغيرات الطارئة على مستوى التجارة الخارجية.

تعد الشفافية من المبادئ التي كرسها الجات منذ نشأته، فإذا افتقدت السياسات التجارية لهذه الصفة، فلا معنى ولا أهمية من تطبيق المبادئ الأخرى كالمعاملة الوطنية وعدم التمييز، أين يتصف التشريع والتنظيم الجمركي بسرعة التغيير والتطور، وبالتالي فحاجة المتعاملين الاقتصاديين إلى معرفة القواعد والأحكام المطبقة عليهم في معاملاتهم الخارجية تعتبر أكثر إلحاحا.

فكيف يسع لهم أن يعرفوا، مثلا المزايا التي تمنحها اتفاقية، إذا كان ليست في قدرتهم الإطلاع على أحكامها، حيث تم الاهتمام بهذه المسألة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة، حين أكد تصريح الدوحة على اهتمام مجلس التجارة للسلع بمعالجة وتوضيح أحكام المادة 10 من الجات حول نشر وتطبيق الأحكام المتعلقة بالتجارة.[2]

والشفافية تقوم على مبادئ مختلفة:

- ✓ نشر لقرارات والأنظمة الإدارية المتعلقة بكل القضايا التي تهم المتعاملين من تصنيف البضائع، دفع الحقوق الجمركية،، إجراءات الحضر والتقييد والاستيراد والتصدير وكل تغيير طارئ عليها.
- ✓ تطبيق الأحكام المتعلقة بالقرارات والأنظمة الإدارية المذكورة بالإنصاف بصورة موحدة.

[1] Jams T. Walsh, **Les nouvelles Douanes**, **Finances et développement**, Assemblée Annuelle, Mars,Bruxelle, 2006, P 48.

[2] Jams T. Walsh, Op Cit, P 49.

بناءا على مبدأ الشفافية لجأت إدارة الجمارك إلى إعادة النظر في علاقاتها مع المتعاملين، فتم إنشاء أجهزة خصيصا لإعلام المتعاملين حول كل القضايا التي تهمهم.

2-1- ترقية العلاقة مع المتعاملين:

إن تطور مبادلات التجارة الخارجية أدى إلى تغيير وتطوير دور الجمارك، بعدما كان همها الوحيد هو ردع كل التصرفات على مستوى حدود الإقليم الجمركي، من متابعة المهربين والمخالفين للتشريع الجمركي، أصبحت في الوقت الحاضر إدارة تتفاعل مع الواقع الاقتصادي والتجاري، حيث أصبح حاليا من البديهيات أن يتنقل المستورد أو المصدر إلى مصالح الجمارك، لطلب معلومات حول تصنيف البضاعة وفقا للنظام المنسق لتصنيف البضائع، القيمة، المنشأ والاستعلام حول أحكام قانون أو تنظيم لا تبدو له واضحة بصورة تسمح له بالقيام بالعمليات التجارية معا متعاملين في الخارج، كما يمكن له أن يطلب أيضا الاستفادة من نظام جمركي اقتصادي.

يلجأ كذلك إليها لتسديد المستحقات من مبالغ حقوق الجمارك أو مبالغ الغرامات، ومنه فالعلاقة مع إدارة واردة أكثر من مرة وعلى كافة الأصعدة من السلم الإداري، وسعيا منها لتحسين العلاقة بين المؤسسات والجمارك التي أثبتت التجربة على أنها ليست ملائكية، تم وضع هذه العلاقة تحت عنوان التعايش السلمي.

ومنذ الشروع في الإصلاحات الجمركية في إطار محاولة تحديث إدارة الجمارك وقصد تحسين هذه العلاقة بين إدارة الجمارك ومستخدميها، لجأت السلطات إلى إنشاء مصلحة مركزية للعلاقات العامة والإعلام.[1]

لقد سبق أن دعت إلى هذا الأمر اتفاقية " كيوتو" لتيسير وتنسيق الأنظمة الجمركية في هذا الإطار من خلال المعايير تم تكريسها **"تسلم بضرورة عمل إدارة الجمارك لإعلام كل شخص معني، لحصوله بدون صعوبة على كل المعلومات التي تهمه في مجال التشريع الجمركي وعلى ضرورة نشرها في حالة تعديلها في آجال معقولة قبل دخولها حيز التنفيذ".**[2]

وإذا استدعى طلب المعلومات إصدار قرار ، فلابد لهذا الأخير أن يكون كتابيا وفي الآجال التي يحددها التشريع الجمركي.

- ✓ إعلام مستخدمي إدارة الجمارك حول التشريعات الجمركية وكل ما له علاقة بإدارة الجمارك.
- ✓ إنشاء وإعداد ونشر كل وثيقة تهم نشاط الجمارك.
- ✓ توجيه المصالح الخارجية فيما يخص استقبال ومعالجة شكاوى المواطنين.

[1] المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008، مرجع سابق.

[2] البند 9 من الملاحق العامة لاتفاقية "كيوتو"

أ- التزام بإعلام المستخدمين:

يتصف التشريع والتنظيم الجمركي بسرعة التطور في كافة مجالاته ومنه فمن الواجب إعلام المخاطبين بهذه الأحكام حتى يتسنى لهم تطبيقها.

لجأ برنامج تحديث إدارة الجمارك نحو ضرورة ضمان النشر الواسع للنصوص التنظيمية باستعمال كافة الوسائل، من ملصقات، دلائل، ملتقيات والإنترنت.[1]

فمن المستحيل تطبيق أحكام تنظيمية يجهلها الشخص المخاطب والمعني بها ومنه فقد كرس البرنامج مبدأ الشفافية وهو المبدأ نفسه الذي ورد في المادة 10 من اتفاق الجات.

ويقصد به "**تمكين مستخدمي إدارة الجمارك من الاطلاع بكل سهولة على القوانين، والقرارات الإدارية، تطبيقها بصورة منسقة وموحدة.**"

يعد الالتزام بتطبيق الأحكام بصورة موحدة ومنسقة من المبادئ التي يقوم عليها قانون الجمارك[2] ويهدف من ورائه المساواة بين المتعاملين.

لتطبيق هذا المبدأ يقتضي الأمر أن تكون هذه الأحكام واضحة وخاصة ذا أساس قانوني ليسع للإدارة أن تنفذها بصورة شفافة.

ومن التقنيات الحديثة لإعلام المستخدمين نجد الإنترنت وهو ما دعت إليه اتفاقية "كيوتو" بالنص على "**إمكانية استعمال تكنولوجيا لتحسين إبلاغ المعلومات ليس فقط وفقا للأسلوب الكلاسيكي بل وفقا للوسائل الحديثة**".

وأكد البرنامج على ضرورة السهر على أن تكون لإدارة الجمارك شبكة إنترنت خاصة بها يتم تحديثها بصورة مستمرة وفقا للتعديلات التي تطرأ على أحكام التنظيمات والإجراءات الجمركية.

وتم إنشاء شبكة إنترنت تهدف إلى:[3]

- ✓ إدخال تقنيات جديدة لتسيير المؤسسة الجمركية من أجل توطيد فعاليتها لتحسين مردوديتها ونجاعتها بصفتها مرفق عام.
- ✓ عصرنة نظام المعلومات والاتصال الداخلي الموجه للمسئولين والإطارات وأعوان الجمارك.
- ✓ عصرنة تسيير مصالح الجمارك عن طريق التبليغ والتسليم الآنيين للمعلومات والبريد والملفات وإحصائيات النشاط الجمركي.
- ✓ إزالة الحواجز بين الوظائف ومختلف هيئات المديرية العامة للجمارك.

---

[1] [1] Direction Générale Des Douanes, **Programme de Modernisation de la Douanes Algérienne 2007-2010**, **Stratégie**, **Evaluation et Perspectives**, Alger, Septembre 2007. P 19.

[2] المادة 1/2 من قانون الجمارك لسنة 2008.

[3] المقرر رقم 7/م ع خ/أ خ/م د 400 المؤرخ في 16 فيفري 2010، المتضمن إحداث شبكة انترنت بالمديرية العامة للجمارك.

- ✓ التوفر الدائم على شكل معلومات، لوسائل التسيير المتعلقة بالنشاط الجمركي والقطاعات الأخرى.
- ✓ توفر دعائم التكوين الدائم.
- ✓ تنظيم الاجتماعات وحلقات التكوين عن بعد.

إلى جانب الإعلام فإذا كان لطلب المعلومات ان يؤدي إلى استصدار قرارات في فائدة المعني (المستخدم) أو في غير صالحه، يقر القانون الجمركي أحقية المتعامل في التظلم.

ب- تكريس حق الطعن:

يعد حق الطعن من المبادئ الأساسية المكرسة في قانون الجمارك لسنة 1979، لم تصبح فعلية إلا بصدور النص التطبيقي.

تولى المرسوم التنفيذي رقم 88-132[1] المؤرخ في 1988/07/12 بتحديد تشكيل وتنظيم وصلاحيات اللجنة المكلفة باستقبال الطعون.

تشكلت من "ممثل ي الوزارات، تصدر قراراتها إدارة الجمارك بعد استشارة أعضاء اللجنة".

يتضح من خلال النص المذكور عدم حياد واستقلالية اللجنة بحيث تتشكل من ممثلي الوزارات والقرارات تصدر من غدارة الجمارك ومنه فلا تبدو هذه الهيئة سوى امتداد لغدارة الجمارك.

غير أنه بموجب تم تمديد صلاحية اللجنة إثر تعديل قانون الجمارك بالقانون رقم 98-10 المؤرخ في 22أوت1998، تمت إعادة الاعتبار لحق الطعن، إذ تم تكريسه في قانون الجمارك وتكلفت المادة 13 المعدلة من تحديد إجراءات ذلك.

بعدما اختصر دورها على استقبال الطعون والشكاوي فيما يخص التصنيف التعريفي للبضائع.

لا تقتصر مهمتها على ما يتعلق بالتصنيف التعريفي للبضاعة فحسب، بل يمتد إلى كل عناصر تصفية حقوق الجمارك، من القيمة، المنشأ وغير ذلك من القرارات التي تشملها قرارات إدارة الجمارك.

فاللجنة وفقا للمضمون الجديد للمادة الثالثة من قانون الجمارك تمتد إلى الجوانب التعريفية وغير التعريفية فتتولى الفصل في:

- ✓ الاحتجاجات المتعلقة بقرارات تصنيف البضائع.
- ✓ الاحتجاجات الخاصة بنوع البضائع ومنشئها وقيمتها لدى الجمارك.

إذا تدعم دور اللجنة من خلال توسيع نشاطاتها، كسبت كذلك استقلالها عن الغدارة من خلال تعيين قاضي على رأسها يساعده كاتب ضبط، وكذا ممثل منتخب من الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 88-132 مؤرخ في 12 جويلية 1988، يحدد تشكيل وتنظيم وصلاحيات اللجنة المكلفة باستقبال الطعون، ج.ر، عدد 28، صادر بتاريخ 13 جويلية 1988، المعدل من خلال ج.ر عدد 13 المؤرخة في 26 فبراير 2017، الموافق ل 29 جمادى الأولى عام 1438.

يضاف إلى ذلك إمكانيتها في الاستعانة بخبراء أو أي شخص ذي كفاءة خاصة من شأنه أن يقدم توضيحات لأعضاء اللجنة.

تقوم اللجنة بالمقارنة بين مواقف الطرفين بناء على إخطار من أحدهما وتبث في موضوع النزاع بقرار نافذ المفعول، تمنح لإدارة الجمارك اجل 20 يوما للإدلاء بملاحظاتها حول ملف الطعن.

يعد تكريس حق الطعن بهذا الشكل استجابة لأحكام اتفاقية "كيوتو" التي نصت على حق التظلم في المجال الجمركي.[1]

إضافة إلى حق الطعن، أجاز قانون الجمارك للمتعامل إمكانية إجراء التظلم السلمي قبل اللجوء إلى لجنة الطعن.

وما يلاحظ في الأحكام الجديدة المنظمة لسير لجنة الطعن عدم النص على كيفية اتخاذ القرار للفض في الخلافات، والراجح أن يكون قرار الرئيس قرارا حاسما في الموضوع.

2-2-ترقية الشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين

أدى تحرير التجارة الخارجية إلى إعادة النظر في دور الجمارك على المستوى الوطني والدولي، فإلى جانب الدور الكلاسيكي من تحصيل الجباية الجمركية، نجد أن مهمتها العصرية هو تسهيل الإجراءات الجمركية ومرافقة المتعامل الاقتصادي والمستثمر في نشاطاته المرتبطة بالقطاع الجمركي.

لم تعرف إدارات الجمارك في العالم مهام الأمن ومحاربة الإرهاب من بين صلاحياتها قبل 11 سبتمبر 2001، ومنه وقع تصادم بين هدف الأمن وضرورة تسهيل الإجراءات الجمركية، حاولت على إثره بعض الحكومات إيجاد التوازن بين المهام المحتملة للرقابة الجمركية ومزايا تسهيل التبادلات التي تقتضي ضرورة ألا يتم تعطيل التجارة غير المشروعة بدون جدوى من مصالح الجمارك والمصالح الأخرى لدى حدود الإقليم الجمركي.[2]

يمتاز هذا النوع من المزايا بسهولة استعماله، قوة تأثيره والإجراءات الواجب اتخاذها،[3] حيث تتدخل إدارة الجمارك في مجال الأمن الوطني على ثلاث مستويات وهي، التصفية Filtrage، والتحليل Analyse، والتفتيش العيني Inspection Physique .

❖ **التصفية:** تقييم أولي لخطر الحاوية بناءا على وثيقة الشحن، وثائق المصدر، الناقل، المرسل إليه والمعلومات الأخرى المتعلقة بالشحن.

---

[1] المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 85-2000، المؤرخ في 22 أفريل 2000، يتعلق بتسيير اللجنة الوطنية للطعن، ج.ر، العدد 23، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2000. المعدل من خلال ج.ر عدد 13 المؤرخة في 26 فبراير 2017، الموافق ل 29 جمادى الأولى عام 1438.

[2] Robert Ireland, **le Cadre des normes SAFE de l'OMC**, **éviter les excès dan la politique de la chaine logistique**, **document de travail** (Novembre 2002), Bruxelle, 2002, P 04

[3] Robert Ireland, Op-cit, P 05.

- **التحليل:** هي معالجة الحاويات بواسطة أجهزة تفتيش غير تداخلية Equipements d'inspection non Intrusif كالأجهزة ذات إشعاع GAMA، والتي تسمح بمعرفة ما إذا كان هناك خلل للشروع في فتح وتفتيش البضاعة.
- **التفتيش بالعين:** وهي إجراء طويل وممل، يقوم خلاله الموظف بفتح الحاوية، ويباشر التفتيش على البضاعة كله.

أدت تلك الأحداث لإلى إعادة النظر في دور الجمارك في الرقابة على السلع العابرة للحدود، ومن الشكوك التي أثارتها الأطراف المعنية بهذه القضية، إمكانية استعمال الحاويات لنقل أسلحة ذات دمار شامل ADM تهدد أمن الشعوب.

المطلب الثاني: الوسائل القانونية، المادية والبشرية

تعتمد الإدارة الجمركية من أجل القيام بمهامها على أكمل وجه، ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة على عدة وسائل من أهمها الوسائل القانونية والمادية والبشرية.

أولا : الوسائل القانونية

قصد القيام بمهامها على أحسن وجه، تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة وتنقسم هذه الوسائل إلى:

1- قانون الجمارك

يعتبر أول وسيلة تتبعها وتعتمد عليه إدارة الجمارك لأنه عبارة عن مرشد جمركي ويحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتهم ويعتبر كذلك بمثابة مرجع يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق القانون عبر كامل التراب الوطني، وقانون الجمارك يتضمن 340 مادة ونص قانوني وهذا حسب التعديل الجديد لقانون سنة 1992م، وبعد مصادقة البرلمان عليه أصبح في سنة 2000 يحتوي على 400 مادة ونص قانوني موزع إلى 15 فصل.[1]

2- قانون المالية

وهي عبارة وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة إضافة للضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة والمداخل المختلفة خلال السنة لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية الجاري العمل بها، وقانون المالية يصدر مرة كل بداية السنة وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء من تغيرات في قانون المالية.[2]

[1] قانون الجمارك الجزائرية الصادر سنة 2000.

[2] شيروف نهى، **ميكانيزمات التحصيل الودي للدين الجمركي في التشريع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14-2017، ص345.

تختلف قوانين المالية من سنة إلى أخرى، حيث تحاول الجزائر تكييف سياستها الجمركية عن طريق تحديث قوانينها المالية، حيث أن الإجراءات الجمركية، المقترحة في مشروع قانون المالية لـ 2017 مثلا، تهدف لتعزيز التوجه الجديد للاقتصاد الوطني، القائم على حماية المنتوج المحلي ودعمه وكذا تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

إن مشاريع القوانين المالية والمتعلقة خصوصا بالتشريع الجمركي والجبائي، والمتعلقة كذلك ببعض المواد التي تشجع على تنويع الاقتصاد الوطني، وحمايته، والتشجع على التصدير بتخفيض الضرائب على المادة الأولية التي تستعمل في الإنتاج، وبالتالي تشجع تنافسية المؤسسة الجزائرية ما يسمح لها بالتصدير، واقتراح إمكانية جمركة الأجزاء التي تدخل في تركيب الصناعة الميكانيكية أو الأجهزة الكهرومنزلية، ما سيكون له قيمة مضافة على الاقتصاد الوطني.

1- : القانون الدولي

هو عبارة عن مجموعة القوانين الدولية يجب أن تعرفها إدارة الجمارك، وهو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي (CCD) والمنظمة التعريفية الجمركية، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة (CEE) وكل المنظمات الدولية التي لها علاقات مع الجزائر.[1]

ثانيا : الوسائل البشرية والمادية

إن من أهم أدوات تنفيذ وتطبيق السياسة الجمركية هي الأدوات البشرية والمادية، والتي نتناولها كما يلي:

1- : الوسائل البشرية

وتتمثل في العنصر البشري بين إطارات أعوان الجمارك وهم أعوان الدولة إذا أن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك تختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية عون المراقبة، وقد لجأت إدارة الجمارك بإنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم، وتطور عدد المستخدمين ما بين سنة 2007 إلى غاية 2017 موضح في الجدول التالي:[2]

[1] موقع المنظمة العامة للجمارك http://www.wcoomd.org/ اطلع عليه بتاريخ: 2018/08/02.

[2] Diaf Fellous, **Guide de L'évaluatio, en douane**, Dar el Houda, Alger, 2017, P53.

الجدول رقم 4: تطور عدد المستخدمين (2007-2017)

السنوات	عدد المستخدمين
2007-2010	أقل من 15000
2011-2014	من 15000 إلى 22000
ما بعد 2015	أكثر من 22000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Ministère de Finance, Direction Générale des Douanes, La Douane Algérienne Modernisation et Performances,2013-2015, P 1.

تعتمد الوسائل البشرية على الموارد المالية التالية: ميزانية التسيير وميزانية التجهيز[1]

ميزانية التسيير: تهدف إلى تغطية النفقات البشرية لسنة واحدة، وتحتوي على:

- ✓ أجور ورواتب الجمركيين.
- ✓ نفقات التكوين.
- ✓ تكاليف الصيانة.

ميزانية التجهيز:

تمكن أن تكون من 3سنوات أو 5 سنوات لأنها تطلب من الدولة بهدف إنشاء مشروع بناء مدرسة، مكتب جمركي، شراء معدات وتجهيزات آلية.

2- الوسائل المادية

استفادت المديرية العامة للجمارك، من أغلفة مالية هامة، ضمن قوانيون المالية للفترة محل الدراسة، حيث خصص لها أكبر مبلغ خلال الفترة محل الدراسة سنة 2017 ليتجاوز 556 مليار سنتيم، لضمان مرتبات العمال والموظفين (الأجور الرئيسية، التعويضات والمنح المختلفة، الموظفون المناوبون).[2]

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 08-252 الصادر في 10 أوت من سنة 2008، والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير المالية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لعام 2008، حصلت

[1] Diaf Fellous, **Guide de L'évaluatio, en douane**, Op Cit, P 55.

[2] سمير بو عبد الله، **دور سياسة التكوين الأولي في تحسين أداء موظفي إدارة الجمارك الجزائرية**، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات، دورية أكاديمية دولية نصف سنوية محكمة، جامعة الوادي، العدد 15، 2018، ص19.

المديرية العامة للجمارك، على مبلغ يتجاوز 2.3 مليار سنتيم، لتوفير معاشات ومنح الموظفين) حوادث العمل، معاش الخدمة والأضرار الجسدية.

كما استفاد قطاع الجمارك الجزائرية من غلاف مالي يفوق الـ 167 مليار سنتيم خلال نفس الفترة لتغطية المصاريف المالية الخاصة بمحور التكاليف الاجتماعية لمستخدمي وأعوان سلك الجمارك (المنح العائلية، المنح الاختيارية، الضمان الاجتماعي والمساهمة في الخدمات الاجتماعية.[1]

وتستفيد المديرية العامة للجمارك من مبلغ يفوق 12.2 مليار سنتيم، للتكفل بنفقات القسم الخاص بالأدوات وتسيير المصالح (الأدوات والأثاث، اللوازم، التكاليف الملحقة، الألبسة، التغذية، الإيجار، حظيرة السيارات والنفقات القضائية.

كما خصّصت قوانين المالية للسنوات الأخيرة ما يقارب 6 ملايير سنتيم لفائدة سلك الجمارك، لضمان نفقات العنوان الخاص بالتدخلات العمومية، وتحديدا ما يخص النشاط التربوي والثقافي (المنح، تعويضات التدريب، الرواتب المسبقة، نفقات التكوين..)، وكذا 62.2 مليار سنتيم لتوفير نفقات الأدوات وتسيير المصالح الخاصة بالمصالح اللامركزية للجهاز.

هذا الجزء من الأغلفة المالية الهامة المخصصة لقطاع الجمارك، يندرج في إطار تحديث الجهاز الذي يعرف خلال السنوات الأخيرة تطورا من حيث الموارد البشرية والهياكل التقنية في ظل اعتماد مخططات وإستراتيجية جديدة تتعلق تحديدا بمكافحة التهريب وحراسة الحدود ومراقبتها وتفعيل النشاط "الأمني" لسلك الجمارك في سياق التنسيق مع مختلف مصالح الأمن.

وكانت لجمارك الجزائرية قد أكدت أن القوانين الجديدة للجمارك ستكون في خدمة الجمركي، وأوضحت أيضا بهذا الصدد، أنه سيتم توحيد التشريع الخاص بالجمارك الجزائرية في قانون جمارك جديد بسيط ومتجانس، ومنها الإجراءات القانونية الخاصة بمحاربة التقليد التي سيتم نقلها من قانون المالية إلى قانون الجمارك الجديد على سبيل المثال لا الحصر.[2]

[1] سمير بو عبد الله، المرجع نفسه، ص20.

[2] سمير بو عبد الله، مرجع سابق،ص 19-20.

المطلب الثالث: الضرائب والرسوم الجمركية

تعتبر الضرائب والرسوم الجمركية من أهم أدوات تطبيق السياسة الجمركية في الجزائر، حيث تساهم إيرادات الرسوم الجمركية في دعم كبير لميزانية الدولة، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الضرائب والرسوم الجمركية وأهم خصائصها وأنواعها.

أولا: مفهوم الضريبة الجمركية وخصائصها

إن الضريبة الجمركية هي عبارة عن مبلغ مالي تفرضه الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية سواء كانت واردات أو صادرات.[1]

كما تعرف أيضا بأنها اقتطاع مالي من ثروات الآخرين تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون تطبيق مقابل خاص بدفعها بهدف تحقيق النفع العام.

وتتميز الضرائب الجمركية بعدة خصائص من أهمها:[2]

- ✓ **أنها ضريبة محمولة:** يعني بالضريبة المحمولة التي تقع على عاتق مالك البضاعة المستوردة أو مصدرها أو نقلها أو موكلها وتقوم بتصريح وتقييم هذه السلع بحيث تحمل وتوجه للمكاتب الخاصة لدى الجمارك وهذا من أجل فحصها وتسعيرها ، أي تحديد الضريبة الخاصة بها.
- ✓ **أنها ذات خاصية موحدة:** إن مصطلح الموحدة يدل على أن القوانين والتنظيمات الجمركية تطبق وبصفة موحدة على كل أجزاء الإقليم الجمركي، كقاعدة عامة وإعفاء بعض المناطق مثل المناطق الحرة مثلا من خضوعها للقانون المعمول به استثناء وهذا ما جاء في المادة الثانية من قانون الجمارك "تطبيق القوانين والأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كامل الإقليم الجمركي".
- ✓ **أنها ذات خاصية ثابتة:** هذه الخاصية تعني أن الضرائب الجمركية يجب أن تحصل طبقا لمعدلات محددة في التعريفية الجمركية وذلك عن طريق القانون الذي يعتبر مكلف بتحديد نسب الضرائب والأشخاص ذوي السلطة العمومية والذين يتصرفون بالأموال العمومية ويمنحون إعفاءات أو استفادة من إعفاء الحقوق والرسوم خلافا لأحكام القانون تفرض عليهم عقوبات محددة وفق تشريعات القانون.
- ✓ **التطبيق العام:** تدل هذه الميزة على أن الضرائب الجمركية تفرض دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية الأشخاص وحتى الدولة يسري عليها نفس الشيء عندما تقدم بإنجاز إستيرادها بنفسها ويتم لحسابها الخاص ورغم ذلك وإن كانت الضرائب الجمركية تطبق على الجميع دون استثناء لكن توجد استثناءات عندما يتعلق الأمر ببعض الهيئات التضامنية والسفارات والهلال الأحمر وغيرها التي تستفيد من الإعفاء.[3]

---

[1] يونس أحمد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، 1986، ص 135

[2] بودهان محمد، **قانون الجمارك**، الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص 38

[3] المادة 15 من قانون الجمارك وملحقاته، سنة 2000، ص 10.

ثانيا: أنواع الضريبة الجمركية:

تتمثل أنواع الضرائب الجمركية فيما يلي:[1]

أ. **ضرائب القيمة:** وتفرض على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة ويتم تحديد قيمة السلعة إما بالتخمين من قبل رجل الجمارك أو باعتماد القيمة الواردة في فاتورة الشراء، وعلى ضوء ذلك يسحب المبلغ الجمركي بالنسبة المحددة مسبقا لكل نوع من أنواع السلع. فمثلا في الجزائر تحدد نسبة 10% على قيمة العطور....الخ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول النامية ومعظم الدول لا تعتمد فاتورة المنشأ لتحديد قيمة السلعة، إلا الدول المنتسبة للجات.

عند تطبيق ضرائب القيمة يرى البعض أنها تعود بالنفع على الدولة إذ تتفق ومتطلبات الاقتصاد الحديث حيث كثرة السلع، كما ويمكن التمييز في المعاملة حسب نوعية السلعة ودرجة جودتها على جانب إمكانية زيادة نسبة الضريبة فهي تتسم بالمرونة إذن، وبالتالي ترتفع حصيلتها كلما ارتفع سعر السلعة. إلى جانب هذه المزايا يوجد بعض العيوب إذ لا تحقق ضرائب القيمة أهدافها حالة انخفاض أسعار السلع كما أن تطبيقها بحاجة إلى تكاليف عالية إذ يستلزم الاستعانة بعدد كبير من المخمنين والخبراء خاصة أن بعض التجار يقدمون فواتير غير حقيقية.

ب. **الضرائب النوعية:** وتفرض على أساس مبلغ معين لكل وحدة من السلع كدينار واحد على كل متر قماش أو كل كلغ من التفاح ..... إلخ، وهي تمتاز ببساطة تطبيقها وسهولة تحصيلها، فهي ليست بحاجة إجراءات وخبراء، أما عيوبها فتكمن في عدم عدالتها لأن عبئها على الأصناف الرخيصة أثقل بالنسبة للأصناف الثمينة من نفس السلعة، كما أن ثبات حصيلتها رغم تغيير قيمة السلعة يستلزم إعادة النظر في مقدارها من وقت لآخر.

ت. **الرسوم الجمركية:** وهي ضريبة تجمع بين الضريبة القيمية والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسب مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة.

المطلب الرابع: دور إدارة الجمارك في تطبيق السياسة الجمركية

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص ص 80-81.

تسعى الإدارة الجمركية إلى تطبيق سياستها العامة التي ترسمها الملامح الاقتصادية، وفي ظل الإصلاحات والتعديلات التي عرفتها إدارة الجمارك من خلال إعادة هيكلتها وانتهاجها لسياسة جمركية تتلاءم مع التحولات الذي يشهدها الاقتصاد الوطني على مستوى التجارة الخارجية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الأدوار التي تلعبها الإدارة الجمركية في تطبيق أمثل للسياسة الجمركية الجزائرية العامة

أولا: الدور الاقتصادي

باعتبارها مؤسسة حمائية تعمل الجمارك على:[1]

- ✓ حماية المنتجات الناشئة من المنافسة الأجنبية.
- ✓ جعل نظام الواردات ضروري وذلك بتحديد الواردات ذات الفائض.

وهذا الدور لا يقتصر فقط على الجانب الدفاعي من خلال اللجوء إلى استعمال مختلف العناصر الحمائية، بل ظهرت أهداف جديدة تتماشى والتغيرات الدولية لدور الجمارك وتتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ تنشيط التدخل الجمركي في ظل المبادلات بطريقة تجعلها عادلة.
- ✓ تكييف الميكانيزمات الجمركية بتوزيع نشاطات التجارة الخارجية، وذلك من خلال مطابقة تدخلها مع الأمور التجارية كاحترام آجال التسليم، تسيير المخازن والنقل.
- ✓ المساهمة في تطوير النشاط الصناعي والتجاري بتوظيف النظم الجمركية.
- ✓ ترقية وتشجيع التبادلات الخارجية من خلال مساندة وإعانة القطاعات المتدخلة في عملية التصدير.
- ✓ تهيئة القرارات الملائمة.
- ✓ تحصيل المعلومات عن النوع ووسيلة النقل المستعملة لتوجيه المنتوجات المستوردة والمصدرة لاسيما على النشاطات المينائية والجوية، وعلى محاور التجارة الغير المشروعة أي مكافحة تهريب المواد الأولية والأساسية وإدخال البضائع بطريقة مغشوشة.
- ✓ تحصيل المعلومات عن طريق القروض، التسديدات، الأنظمة المالية المرتبطة بالمبادلات الخارجية للبضائع، ومن خلال هذه الأهداف تعمل إدارة الجمارك على معرفة:[1]

[1] أحسن بوسقيعة، **المنازعات الجمركية، تصنيف الجرائم ومعاينتها "المتابعة والجزاء"**، در هومة للنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 34.

[2] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص ص 34-35

- ❖ الاتجاه العام للاستيراد والتصدير.
- ❖ القيمة والكمية الخاصة بالسلع المتبادلة.
- ❖ زبائن وموردي الدولة الأساسيين.
- ❖ درجة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية.
- ❖ درجة الحماية الجمركية.
- ❖ الموارد المالية المختلفة أو الجبائية المحصل عليها في فترة زمنية معينة.

ثانيا :الدور الجبائي

نحن نعلم أن الجمارك ولمدة طويلة اتخذت طابع إداري جبائي محض، وهذا يتجلى بقياس حجم المداخيل والإيرادات الجبائية التي تضمنها، علاوة على تحصيل الإيرادات الجبائية فإن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية القروض الجبائية أو شبه الجبائية التي تمس البضائع عند الاستيراد والتصدير.

1- تحصيل الإيرادات الجمركية:

من بين الأسباب لتواجد إدارة الجمارك هي فرض الحقوق الجمركية وقروض ضريبية أخرى من نفس الصنف، هذا ما شكل ولمدة طويلة موردا هاما للمدخول الجبائي وتزويد الميزانية العمومية للدولة.[2]

2- الرقابة الجبائية:

المهمة الجبائية للجمارك لا تتمثل فقط في التحصيلات، بل يجب إضافة الرقابات الجبائية العديدة إذ تقدم هذه الخدمات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحساب إيرادات أخرى، ولكن من الضروري التذكير بأهمية المهمة الجبائية للجمارك عند التصدير، إذ تقوم بمراقبة البضائع والوثائق المرفقة لها رغم تحصيل الحقوق والرسوم عند التصدير وتقدم وثائق مبررة عن الخروج من الحقل الجمركي.[3]

ثالثا : الدور الحمائي

في إطار الأدوار المهمة المنوطة بالجمارك الجزائرية، وفي إطار حماية الاقتصاد الوطني، قامت الجمارك الجزائرية بإنشاء ما يسمى **بمديرية الرقابة اللاحقة، أداة في خدمة حماية الاقتصاد الوطني**، أين تضمن التنظيم الهيكلي الجديد لإدارة الجمارك مديريتين أوكلت لهما وظائف متميزة ولكنهما متكاملتان: الأولى

---

[1] **المرجع** نفسه، ص 36.

[2] بوطالب ابراهيمي، **مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 88.

[3] المرجع نفسه، ص89.

مديرية الاستعلام الجمركي، مكلفة ببحث وجمع المعلومات الجمركية والثانية مديرية المراقبة اللاحقة مكلفة بالقيام بتحقيقات ميدانية والرقابة اللاحقة.

ويندرج هذا التنظيم في إطار إجراءات عصرنة هياكل المديرية العامة للجمارك لتمكينها من مواكبة التحولات والتطورات التي يعرفها العالم الاقتصادي، التجارة الخارجية، الأدوات والوسائل الحديثة المستعملة أثناء الرقابة الجمركية في ظل عولمة الاقتصاد، حيث أصبحت الطرق الكلاسيكية للتدخل الجمركي المتمثلة في الرقابة المادية الدقيقة غير مجدية، فاللجوء إلى تقنيات تحليل المخاطر بات أكثر من ضروري.[1]

المهام الجديدة الموكلة لمديرية الرقابة اللاحقة عبر مديرياتها الفرعية الثلاث تتمثل أساسا في وضع حيز التنفيذ تحليل المخاطر والمراقبة اللاحقة والمتابعة الفعلية للتحقيقات، حيث بإمكان مديرية المراقبة اللاحقة بفضل استغلال المعلومات والمعطيات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير كشف خطر حدوث غش حقيقي أو محتمل، الأمر الذي يمنح المتعاملين الاقتصاديين الذين يتمتعون بالثقة لدى إدارة الجمارك، رفع بضائعهم مباشرة.

تجرى الرقابة اللاحقة على العماليات التجارية المنجزة في إطار الاتفاقيات التجارية التي من شأنها أن يتخللها محاولات الغش والتي ينجر عنها آثار سلبية على الخزينة العمومية وإضعاف المؤسسات الوطنية بسبب المنافسة غير الشرعية، ويتعلق الأمر باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والمنظمة العربية الكبرى للتبادل الحر.

وتشمل الرقابة اللاحقة متابعة وجهة الواردات الموضوعة تحت الأنظمة التفضلية المخصصة في إطار الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وANDI والوكالة الوطنية لعم تشغيل الشباب ANSEJ.

المديرية الجديدة للرقابة اللاحقة مطالبة بمضاعفة فعالية التحقيقات بواسطة العمل على التحسين المستمر لقدرات مصالحها الخارجية المكلفة بمكافحة الغش، وذلك بإدخال مؤشرات النجاعة في التسيير وتوفير بنوك المعلومات اللازمة وتدعيمها بالكفاءات والوسائل لتحقيق الأهداف المسطرة.[2]

رابعا : أدوار أخرى

لا ينحصر دور الجمارك بين الدور الاقتصادي والدور الجبائي والدور الحمائي، بل هناك مهام أخرى وتخص عدة مجالات أهمها:[3]

في مجال المالي:

[1] أخبار الجمارك، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للجمرك الجزائرية كل شهرين، رقم 01 جانفي فبراير 2011، الجزائر، ص 6.

[2] أخبار الجمارك، مرجع سابق، ص 6.

[3] Idir Ksourt, **Les Régimes Douaniers**, Edition G. A. L, Alger, 2011, P 112.

- ✓ مراقبة التحركات المادية لرؤوس الأموال
- ✓ مراقبة الصرف والسهر على احترام نظم الصرف

في المجال الصحي:

- ✓ مراقبة المنتوج من خلال صلاحية الاستهلاك.
- ✓ ضمان احترام القواعد الصحية المعمول بها.

في مجال الأمن العمومي:

- ✓ مراقبة استيراد الأسلحة والذخائر
- ✓ مراقبة الأشخاص المخالفين للقانون المتابعين قضائيا في المجال الفني والثقافي:
- ✓ حماية التراث الفني والثقافي بمراقبة عملية تصدير الآثار الفنية
- ✓ حماية الحيوانات والنباتات النادرة والتي هي موضوع حماية محلية أو دولية.

وعليه فإن إدارة الجمارك تسعى إلى بلوغ الأهداف التالية:

- ✓ وضع نظام تشريعي قانوني يشرح للمتعاملين كيفية العمل
- ✓ مراقبة تسيير المصالح الجمركية
- ✓ تنظيم حركة السلع و رؤوس الأموال من الحدود الجمركية
- ✓ هدف جبائي.
- ✓ هدف حمائي
- ✓ مكافحة الغش والتهريب

المبحث الثالث : تحديات تطبيق السياسة الجمركية في الجزائر

إن التحديات التي تواجه العمل الجمركي في الجزائر متعددة ومتشبعة، نظرا للمهام التي تقع على الإدارات الجمركية والمنوط بها تنفيذها تحقيقا لأهدافها الإستراتيجية وسياستها التي رسمتها من أجل حماية أمنها واقتصادها الوطني. ولذلك فان الجزائر كغيرها من دول العالم النامية من مشاكل تقع عقبة أمام تطبيقها ويمكن حصر أهم التحديات في مجال أداء الوظيفة الجمركية كالآتي:[1]

المطلب الأول: التحديات المرتبطة بالرقابة

تنوعت التحديات التي واجهت العمل الجمركي، فمنها ما يعود سببه إلى طبيعة المهام ذاتها والتي تختص الإدارات الجمركية بتنفيذها، ومنها ما يعود سببه إلى الظروف المحيطة بالبيئة الجمركية من تقدم علمي وتكنولوجي أو ارتباطات بمعاهدات واتفاقيات ألقت على عاتقها التزامات دولية يتعين مراعاتها:[2]

أولا: الانطباع الجيد وتطبيق القانون

رجال الجمارك هم مرآة مجتمعاتهم فهم أول من يرى الزائر وتتكون انطباعات الزائر الأول عند التقائه بمسئولي الجمارك كيف يتحدثون وكيف يفحصون أمتعة المسافرين ومدى استجابتهم لطلباتهم وتقديم العون لهم، وبناءا على هذه المعلومات المبدئية يكون الزائرين انطباعا معينا تجاه الميناء والبلد المضيفة لهم سواء بالسلب أو الإيجاب وتتوقف نوعية قراراتهم وتصرفاتهم بناء ا على ما اكتسبوه من انطباع عند اللقاء الأول بموظفي الجمارك.

ولذلك يقع على عاتق الجمركي التصرف بلباقة عند استقباله الراكب في محاولة لترك انطباع جيد لديه، ولكن يتعين عليه في ذات اللحظة أن يطبق القوانين واللوائح المقررة، من إجراءات فحص وتفتيش ومعاينة، وهو ما لا تتقبله طبيعة البشر ويمكن أن تتذمر منهم ما يشكل أحد التحديات التي تواجه العمل الجمركي.[3]

ثانيا: تقديم العون والانتباه للمخاطر

إن العمل الجمركي إلى جانب أنه وظيفة سيادية تقوم على تحصيل الضرائب وحماية الاقتصاد الوطني فهو أيضا وظيفة خدمية تهتم بتقديم العون والمساعدة إلى المجتمع التجاري، ولكن النشاط الجمركي بصفة عامة كأي نشاط تحوط به كثير من المخاطر، وتلك المخاطر تعلو وتنخفض تبعا لإمكانيات الإدارات

[1] فاروق أحمد حسين العزام، **الضرائب الجمركية ودورها في الاقتصاد الأردني ومدى فاعليتها في ظل المتغيرات والتطورات العامة**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سبتمبر 2000، ص112.

[2] المرجع نفسه، ص113.

[3] المرجع نفسه 113.

الجمركية ومدى قدراتها البشرية وغير البشرية فضلا عن مدى التزاماتها الدولية نتيجة ما ارتبطت به من معاهدات واتفاقيات دولية.[1]

ثالثا: تسهيل المرور ودقة الرقابة

تسهيل مرور البضائع الأشخاص أحد متطلبات الوظيفة الجمركية حتى لا تتكدس البضائع داخل الموانئ الجمركية وتكون سببا في ارتباك منظومة العمل، وفي ذات الوقت تتطلب الوظيفة الجمركية دقة في الرقابة، حيث يساهم العمل الجمركي في الحفاظ على الأخلاقيات والأمن والنظام العام وصحة المواطنين، ومن هنا فإن العمل الجمركي لا يضمن تطبيق القانون الجمركي فحسب إنما يضمن تطبيق كافة القوانين والتشريعات المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير والعبور للبضائع أو الأشخاص، ولذلك يقع على عاتق موظفي الجمارك الإلمام بتلك التشريعات ومراقبة معايير التقنية التي يلزم توافرها في البضائع والسلع العابرة أيا كانت طبيعتها ، من اجل مكافحة الغش والحد من التجارة الغير المشروعة للسلع التي من شأنها تهديد الصحة العامة والأمن العام. مما يشكل تحديا من نوع أخر على موظفي الجمارك.[2]

رابعا: العولمة التجارية والتقدم التكنولوجي

العولمة التجارية والتجارة الالكترونية والتقدم العلمي المتسارع وثورة تقنية المعلومات والاتصالات، التي ساعدت في اصطناع كثير من المستندات بين مستخدميها عبر الشبكات الإلكترونية أصبحت تمثل تحدي من أخر أمام الرقابة الجمركية.

ذلك لأن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى قدرة نقل المستندات والمعلومات والخدمات والأموال والسلع ليل نهار، كما وفر مناخا أمنا واوجد نوعا من الاحتيال الالكتروني لأفعال التزوير وتغيير الحقائق، بغرض الحصول على تخفيض أو إعفاء أو تهريب ضريبي كتزييف العلامة التجارية والاسم التجاري.

كما يمثل هذا الاحتيال الالكتروني نمطا آخر يهدد النظام الرقابي للإدارات الجمركية حيث يمكن عبور المنتجات الرقمية مثل الكتاب الالكتروني ومواد الدعاية والمنشورات بسرعة دون أية رقابة جمركية أو أمنية ثم تنسخ وتباع دون الخضوع لأي رسوم جمركية.[3]

---

[1] فاروق أحمد حسين العزام، مرجع سابق، ص114.

[2] شوقي شعبان المرزي، **إدارة الجمارك والمرافق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 2000، ص58.

[3] شوقي شعبان المرزي، **إدارة الجمارك والمرافق**، مرجع سابق، ص59.

خامسا: المعاهدات الدولية والنمو المتزايد لحجم التجارة:

إن سياسة الاقتصاد الحر ومبدأ حرية التجارة التي نادت به المعاهدات الدولية والتزمت به الدول الأعضاء مما أدى إلى زوال الكثير من القيود والحواجز الجمركية، التي كانت تلجأ إليها بعض الدول كنوع من الحماية والتأمين لما يعبر حدودها الجمركية يعد أحد تحديات العمل الرقابي في ظل نمو حجم التجارة وتدفقها عبر الحدود.[1]

سادسا: اتجاه التعريفة نحو الصفرية

لم تعد الضريبة الجمركية هي مركز اهتمام المهرب، بسبب التحول التدريجي نحو الصفرية في فئات التعريفة الجمركية، ومن هنا تغير منظور المهرب، وأصبح يلجأ إلى ارتكاب جرائم أشد خطرا من التهريب التقليدي للجريمة الجمركية والذي يستهدف مجرد الضرائب والرسوم، فزادت على الساحة جرائم تهريب الممنوعات كالمخدرات والسلاح، والتعدي على الحقوق الملكية الفكرية وغسل الأموال والجرائم البيئية، وهو ما يمثل تحديا جديدا لموظفي الجمارك الذي يتعين عليهم الإلمام بعناصر هذه الجرائم سيما وأنها جرائم دولية عابرة للحدود ومنظمة ومرتبطة، كما يلزم ان يأخذ الحذر عند التعامل مع مرتكبي هذه الجرائم، لشدة خطورتهم فهم على استعداد فعل أي جرم في سبيل الهروب ومقاومة رجال السلطة لجسامة العقوبة المقررة على هذه الجرائم، مما يمثل تحديا وخطرا على مكتشفيها.[2]

سابعا: تزايد التهديدات ونقص الموارد:

وهي تتمثل أكبر تحديا يواجه الجمارك في معظم دول العالم، ذلك لأن استمرار ظاهرة التهرب الجمركي، والرغبة الملحة من المهربين في تفادي الرسوم الجمركية حتى في ظل البيئة التجارية الجديدة، وتفادي القيود الجمركية على بعض السلع، مع ندرة الموارد المتاحة للإدارات الجمركية في الكشف عن الجرائم.[3]

من خلال ما سبق يستنتج الباحث بعض التحديات من أهمها:

- ✓ الرغبة في زيادة الحصيلة الجمركية، والحفاظ على الاقتصاد الوطني.
- ✓ متطلبات تحقيق الأمن القومي وضمان صحة وسلامة المواطنين.
- ✓ الحفاظ على البيئة والمجتمع وحماية التراث الوطني.
- ✓ الطلب المتزايد من قبل الجمهور والأوساط التجارية لتقديم خدمة أكثر سرعة وأكثر فاعلية.

---

[1] شوقي شعبان المرزي، مرجع سابق، ص115

[2] المرجع نفسه، ص116.

[3] المرجع نفسه 116.

- ✓ الاتفاقيات الثنائية والدولية.
- ✓ التدفق التجاري المتزايد.
- ✓ الغش التجاري ومكافحة التهريب.
- ✓ الموارد المحدودة للمصالح الجمركية والتهديدات المتزايدة.
- ✓ تحقيق التوازن بين تيسير التجارة المشرعة وتحقيق الرقابة الجمركية.

كل هذا الوضع بمستجداته يعد أمرا يتطلب قراءة جديدة للواقع الذي ستؤول إليه الاتجاهات الحديثة في أساليب التهريب وحجمه وأنواعه. ولذلك لجأت الإدارات الجمركية إلى استخدام كافة السبل والوسائل لمواجهة هذه التحديات والتصدي لحالات التهريب التي تشبعت تعددت أساليبه، كما اتجهت الإدارات الجمركية إلى استحداث نظم جمركية، وإيجاد وسائل جديدة لتامين السلع والحاويات والتأكد من خلوها من أي مهددات ،فضلا عن السعي إلى تنمية مواردها البشرية وغير البشرية وتوفير السبل لإيجاد نظام رقابي فعال يستهدف مواطن الخطر دون عرقلة لحركة التجارة المشروعة، امتثالا للتيسير التجاري الذي أصبح هدفا تسعى إلى تحقيقه كل أطراف المجتمع الدولي لتصبح الجمارك بوابات عبور وليست ساحات للتخزين، وبناء عليه شهدت الإدارات الجمركية تطورات سريعة ومتعددة في الإجراءات الجمركية وأنظمتها الرقابية التي تتبعها في محاولة للتوفيق بين التيسير التجاري والإحكام الرقابي.[1]

ثامنا: الخلل في معدلات تدرج بنود التعريفة الجمركية:

فالقاعدة الأساسية في وضع وتنظيم التعريفات الجمركية العالمية هي تحقيق التناسب بين بنود التعريفة الجمركية وبين درجات التصنيع المختلفة،[2] فتفرض الضريبة بنسبة أقل على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بالمقارنة بتلك المفروضة على السلع الوسيطة ثم ترتفع بنسبة أعلى على المنتج النهائي.

وقد تم تعديل هيكل التعريفة اعتبارا من عام 1980 للوصول إلى الربط بين درجات الحماية الجمركية وعمق درجة التصنيع. ثم جرت عدة تعديلات متتالية لمعالجة القصور الذي يظهر في كل حالة نتيجة للتعديل السابق. ثم كان تعديل جانفي 1994 في ضوء مبادئ تحرير التجارة والذي أسفر عن تخفيض التعريفة ليكون الحد الأعلى لها 70% (عدا بعض السلع المحددة على سبيل الحصر).

وعلى الرغم من التعديلات السابقة فإن هيكل التعريفة الجمركية الحالي مازال يعاني من بعض التشوهات في مستويات التعريفة نتيجة لعدم التناسب بين بنود التعريفة وبين مستويات الحماية المطلوبة.

[1] منى عبد الشافي توفيق، مرجع سابق، 101.
[2] المرجع نفسه 101.

ومن الأمثلة على التشوهات التعريفية الحالية. كتل الرخام وهي مستلزم إنتاج حيث تصل التعريفة عليه 70% في حين أن الرخام المقطع مربعات أو مستطيلات تفرض التعريفة عليه كمنتج نهائي 50% فقط وكذلك الأمر بالنسبة لمادة البولي بروبلين الخام وهي مستلزم إنتاج تصل التعريفة عليه 20% في حين أن رقائق البولي بروبلين الخام المطبوع وهو منتج نهائي تصل التعريفة عليه 20%.

ولا يخفي تأثير هذه التشوهات في تدرج البنود للتعريفة الجمركية، والتي يؤدي عدم تناسبها مع درجات التصنيع إلى ارتفاع تكلفة إنتاج المصنوعات الجزائرية ويحرمها بالتالي من فرص المنافسة مع مثيلتها الأجنبي سواء في السوق المحلي أو العالمي.

ويلاحظ في هذا الصدد أن ضريبة المبيعات – وهي تفرض على القيمة شاملة الضريبة والرسوم الجمركية – ينطوي نظامها بصفة عامة على تحيز ضد السلع الوسيطة والرأسمالية ولصالح السلع الاستهلاكية، إذ يبلغ متوسط ضريبة المبيعات بالنسبة للسلع الاستهلاكية 5% في المتوسط بينما يتراوح بالنسبة للسلع الوسيطة والرأسمالية ما بين 20%، 30%.[1]

تاسعا: الخلل في معدلات تدرج بنود التعريفة الجمركية:

فالقاعدة الأساسية في وضع وتنظيم التعريفات الجمركية العالمية هي تحقيق التناسب بين بنود التعريفة الجمركية وبين درجات التصنيع المختلفة،[2] فتفرض الضريبة بنسبة أقل على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بالمقارنة بتلك المفروضة على السلع الوسيطة ثم ترتفع بنسبة أعلى على المنتج النهائي.

وقد تم تعديل هيكل التعريفة اعتبارا من عام 1980 للوصول إلى الربط بين درجات الحماية الجمركية وعمق درجة التصنيع. ثم جرت عدة تعديلات متتالية لمعالجة القصور الذي يظهر في كل حالة نتيجة للتعديل السابق. ثم كان تعديل جانفي 1994 في ضوء مبادئ تحرير التجارة والذي أسفر عن تخفيض التعريفة ليكون الحد الأعلى لها 70% (عدا بعض السلع المحددة على سبيل الحصر).

المطلب الثاني: التحديات الإدارية

تعتبر التحديات الإدارية من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق سياسة جمركية مثلى لذلك سنتناول في هذا المطلب النقاط التالية:

أولا: في مجال الأنظمة الجمركية

لقد تم تعريف المقصود بالأنظمة الجمركية، وأنواعها، والضوابط الخاصة بكل نظام جمركي، وأكدنا كذلك على أن النظم الجمركية الخاصة أصبحت تشكل الأساس في عمل الجمارك وذلك خلافا للقاعدة العامة، وقد تمخض عن تطبيق هذه الأنظمة والتوسع فيها العديد من المشكلات التي أدت إلى الآتي:[3]

[1] جنات السمالوطي، **الإصلاح المالي والضريبي في الجزائر، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1992. ص 48.

[2] المرجع نفسه ص 48.

[3] أعمر سالمان، مرجع سابق، 2007ص 335.

- اتساع نطاق عدم الثقة بين سلطات الجمارك وأصحاب المصالح.
- زيادة مدى ونطاق عدم النزاهة الجمركية.
- الآثار السلبية العديدة التي أفرزتها بيئة التجارة والاستثمار،
- زيادة حالات اللجوء إلى الإجراءات التعسفية من جانب الجمارك.
- زيادة حالات لجوء أصحاب المصالح إلى القضاء.

وفي العديد من الأحيان نجم عن هذا المناخ غير المرغوب فيه استجابات محدودة من جانب السلطات الجمركية باللجوء إلى الآتي:[1]

- إدخال التعديلات التشريعية في مجال القوانين والتشريعات الجمركية.
- التوسع في منشورات التعليمات وفقا لكل حالة ومشكلة على حدة، بصورة أدت إلى تعقد وصعوبة فهم الإجراءات الجمركية، واستحالة الوصول إلى مستوى الشفافية فيها.

ثانيا: في مجال التخليص الجمركي

هناك تفاوت وضاح في مجال إجراءات التخليص وفقا لنوع النظام الجمركي الذي تخضع له الشحنة محل عملية التخليص. ومن أهم السمات الغالبة في تعقد وتخلف عملية التخليص الجمركي نجد الآتي:[2]

1- التعقيد وعدم البساطة في مجال الإجراءات الجمركية.

2- الفروق في الإجراءات وفقا للنظام، وتعارض ذلك مع مبادئ حرية التجارة، والمعامـــــلة الوطنية، وشرط الدولة الأولى بالرعاية.

3- الفرص التي يفرزها هذا النظام الإجرائي أمام نمو وتطور ظاهرة الفساد الجمركي.

ثالثا: في مجال الأداء الإداري الجمركي

هناك العديد من الاعتبارات التي تحكم سلامة أداء المنظمة الإدارية، وهو ما أسقطناه على المنظمة الجمركية في مجالات عديدة. ويلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين أداء المنظمة الجمركية والعناصر السلبية التالية:[3]

- الزمن الذي تستغرقه عملية التخليص يمكن أن يوصف بأنه طويل للغاية.
- تفشي ظاهرة ارتفاع تكلفة الصفقة التجارية.
- زيادة الشكوك حول قدرة النظام القائم على حسن صيانة والحفاظ على موارد الدولة.
- التدني الواضح في مستوى جودة الخدمات المقدمة للمصدرين والمستوردين أو المستثمرين.
- صعوبة تقبل النماذج العالمية في مجال التطوير والتحديث الجمركي.

---

[1] منى عبد الشافي توفيق، مرجع سابق، 102.

[2] عمر سالمان، مرجع سابق، ص 336.

[3] عمر سالمان، مرجع سابق، ص 337.

- انعدام ظاهرة التعاون الإقليمي.
- تدني مستويات النزاهة الجمركية.
- عدم الاهتمام بالتدريب.
- عدم وجود نظام لانتقاء العمالة المؤهلة للعمل في الجمارك.
- عدم وجود معايير بشأن العناصر الواجب توافرها في موظفي الجمارك.
- ضعف الدخل الذي يتعين أن يحصل عليه.
- غياب المهارات الحديثة التي تؤهل الخريج ليكون موظف جمركي بمواصفات عالمية.

رابعا: تعقد بعض الإجراءات الجمركية:

إذ أن عملية الإنتاج للتصدير تتطلب من القائم بها التعامل مع الجمارك مرة عند استيراد المواد الخام والوسيطة كمدخلات إنتاج ومرة أخرى عند تصدير إنتاجه إلى الخارج. وهذا هو الأمر الغالب، إلا إذا كان النشاط التصديري يعتمد على منتج محلي خالص. كالسلع الزراعية، وهي تعاني من المعوقات البيروقراطية بقدر أكبر لقابليتها السريعة للتلف ولا شك أن سياسة تشجيع الصادرات الجزائرية تتطلب التخفيف من تعدد الإجراءات الجمركية وتعقدها تيسيرا على المصدرين ولحسن سير العمل بالجمارك.[1]

ويعتبر تعثر إجراءات استرداد الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي سبق أداؤها عن الصادرات في مقدمة المشاكل التي يعاني منها المصدرون. خاصة وأن استرداد الرسوم الجمركية عن مستلزمات الإنتاج عن طريق الدروباك أو السماح المؤقت تعتبر في مقدمة الحوافز الضريبية التي تمنح للمصدرين. والتي يؤدي تعذر الرد الفوري لهذه الضرائب إلى تعذر الوصول بالمنتج المصدر لدرجة الكفاءة المطلوبة سواء من حيث مدى

انتظام وثبات كميات الإنتاج أو من حيث مدى اتفاق المنتج مع مستويات الجودة العالمية، وهو الأمر الذي يضعف من قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.

هذا بالإضافة إلى أن تعدد القرارات وتغير المنشورات التي تبيح وتحظر استيراد سلعة معينة من عدمه قد أدت إلى وجود حالة من عدم التوازن والفهم الدقيق لعمليات التصدير والاستيراد.[2]

[1] سميحة فوزي، **انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار**، مجلة مصر المعاصرة، يناير 1992، ص 37، 90.

[2] عادل محمد المهدي، مرجع سابق، ص 6.

المطلب الثالث: التحديات التكنولوجية والرقابية والمتغيرات الدولية

ومن أهم هذه التحديات غياب دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا تعدد الجهات الرقابية و التوافق مع المتغيرات الدولية.

أولا: غياب دور تكنولوجيا المعلومات

إن المنظومة الجمركية في الجزائر تعاني من قصور شديد وتخلف واضح في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات. وقد أثر هذا الوضع على أداء الوظيفة الجمركية من مختلف جوانبه، ويمكن بيان مدى حدة هذه المشكلة إذا ما علمنا أن هناك غياب للعديد من الأدوات العلمية والعملية التي تستخدم على نطاق واسع في الوقت الراهن كمدخل لخلق بيئة جمركية مشجعة للتجارة والاستثمار ومنها: [1]

ملفات بدون أوراق---------Paper Less Documents

التجارة الإلكترونية------E-commerce

الأنترنت ----------Internet

تجارة الانترنت-------Trade net

وإن كانت سلطات الجمارك قد بدأت في إدخال بعض الأشكال من استخدامات تكنولوجيا المعلومات، وذلك باستخدام الحاسب الآلي في مكننة أو حوسبة واحدة فقط من خطوات عملية التخليص الجمركي. وقد تمثل ذلك في النظام المميكن لحوسبة العمليات الجمركية.[2]

ثانيا: تعدد الجهات الرقابية

تشكل ظاهرة تعدد الجهات الرقابية واحدة من أخطر العقبات التي تصبغ الوظيفة الجمركية وتفرز هذه الظاهرة آثارها السلبية من خلال الآتي:[3]

- زيادة أعداد المستندات المطلوبة لعملية التخليص الجمركي.
- طول الدورة الإجرائية التي يسير فيها البيان الجمركي.
- ارتباط اللجوء إلى هذه الجهات بالمزيد من الأعباء المالية في صورة رسوم وأتعاب وغيرها، وكذلك المرتبطة بتكلفة الوقت.
- تضارب الاختصاصات وضياع المسئولية عن التأخير من هذه الجهات.
- عدم توافر الإمكانات المادية والبشرية المطلوبة لقيام هذه الجهات بالوظيفة الرقابية المنوطة بها.

---

[1] أمينة شافعي، **الأنظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2005، ص 7.

[2] عاد لمحمد المهدي، **تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات الجزائرية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002. ص65.

[3] المرجع نفسه 65.

- اقتصار الأجهزة والمعدات والخبرات الخاصة بفحص بعض الشحنات على المراكز الحضرية ومن ثم اللجوء إلى إرسال عينات من الشحنة إلى هذه المراكز والانتظار لحين إبداء الرأي بمدى صلاحية الشحنات أو مدى تطابقها مع المواصفات.
- زيادة نسبة العينات التي يتم الحصول عليها من الشحنة بصورة ترفع من تكلفة الصفقة لحد معين، وتزداد هذه الظاهرة في حالة الشحنات ذات الطبيعة الخاصة والتي تتطلب تدخل أكثر من جهة رقابية بالفحص والتحليل أو وجود خلاف بشأن الصلاحية أو المواصفات أو غير ذلك.

ثالثا: التوافق مع المتغيرات الدولية

توجد العديد من الظواهر العالمية التي تفرض على سلطات الجمارك ضرورة الأخذ بزمام المبادرة من أجل خلق المناخ الملائم لتبسيط وتنميط الوظيفة الجمركية وما يرتبط بها من تشريعات وأنظمة وإجراءات ومستندات.

وتواجه الجمارك الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة العديد من الالتزامات الدولية في ضوء تعهدات الجزائر أمام منظمة التجارة العالمية WTO، وما يرتبط بها من قضايا العمل الجمركية وعقبات التجارة الدولية، ومنها:

- ✓ ضرورة الأخذ بنظام التقييم الجمركي وفقا لقواعد WTO واتفاقية التقييم الجمركي. هذا وقد صدر قرار وزير المالية بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ منذ جوان 2001، إلا أن تنفيذ ذلك عمليا يتطلب المزيد من الجهد والتدريب والخبرة من جانب الجمارك.[1]
- ✓ ضرورة تبسيط وتنميط عملية التخليص الجمركي من خلال الآتي:

1- تطبيق نظام اسيكودا مع إجراء التعديلات عليه بما يتوافق مع طبيعة الوظيفة الجمركية في.
2- إدخال تكنولوجيا المعلومات وبالذات EDI.
3- الأخذ بقواعد المنشأ الدولية وخلق نظام أكثر فعالية لقواعد المنشأ.
4- تطبيق معايير اتفاقية كيوتو المعدلة.
5- تطبيق النظام المنسق وفقا لأخر التعديلات.
6- تنفيذ اتفاقية السماح المؤقت التي وقعت عليها الجزائر ولم تدخل حيز التنفيذ بعد.

[1] مديرية العلاقات العامة والإعلام، **الجمارك في كلمات**، مجلة تصدر عن الجمارك الجزائرية كل شهرين رقم 02، مارس-أفريل 2011.، ص45.

رابعا: تخلي الدولة عن سياسة دعم الصادرات

عرفت منظمة الإنفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) الدعم بأنه الدعم السعري أو الداخلي المباشر وغير المباشر الذي يهدف إلى زيادة التصدير.[1]

وتعمل غالبية الدول على دعم صادراتها بهدف التغلب على أهم مشاكل الإنتاج للتصدير، والتي تتمثل في ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة التضخم النقدي في الداخل وارتفاع أثمان مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية في الخارج، وذلك بغرض زيادة القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق العالمية.[2]

وعلى الرغم من أن دعم الصادرات يؤثر على الموازنة العامة للدولة بإضافة أعباء مالية تزيد من حجم الإنفاق العام – كما في الدعم المباشر الذي يقدم من الميزانية العامة للدولة أو لخفض معدل زيادة الإيرادات العامة نتيجة للإعفاء من بعض الضرائب والرسوم المرتبطة بالإنتاج للتصدير تنفيذا لسياسة الدعم غير المباشرة – إلا أن هذا الدعم يحقق على الجانب الآخر نتائج إيجابية مؤثرة في إنعاش النشاط التصديري، قد تربو كثيرا في عائدها عما اتفق فيها خاصة إذا ما اعتمد التصدير على سلع منتقاة تحقق قيمة مضافة مرتفعة بالمقارنة لتكاليف إنتاجها.

وليس أدل على أهمية دعم الصادرات في تنمية اقتصاديات الدول عامة والنامية خاصة، من أن بنود الاتفاقية العامة للتجارة العالمية – في إطار الجات 1994 – قد تضمنت اعترافا صريحا بأهمية الدعم في تنمية الصادرات، ولذلك فقد استثنت الدول الأقل نموا وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنويا سنة 2013 من شرط حظر الدعم سواء بالنسبة لدعم إنتاج أو تصدير السلع الزراعية والصناعية.[3]

ولما كانت الجزائر تدرج ضمن الدول منخفضة الدخل، فلا أقل من ضرورة السعي نحو الاستفادة من هذا الاستثناء وتوفير الدعم لتشجيع الصادرات وذلك بمنح إعانات مباشرة للمصدرين تحدد تبعا لحجم الصادرات.[4]

خامسا: مشكلة الجودة والمواصفات القياسية

تؤثر جودة المنتج في مستويات الطلب عليها سواء في السوق الداخلي أو في السوق الخارجي وعلى الرغم من المجهودات الداخلية التي تبذل في الوقت الحاضر بغرض ضبط الأسواق وحماية المستهلك من خلال التأكد من مطابقة المنتج للمواصفات القياسية ومكافحة الغش التجاري، إلا أن المنتج الجزائري

---

[1] خلاف عبد الجابر خلاف، **التوجه للتصدير ومتقبل صادرات السلعية**، القاهرة، دار الطباعة 2002، ص 298.

[2] عبد الحفيظ عبد الله عبيد، **دور الضرائب في توجيه التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص 7.

[3] الوثيقة الختامية لجولة أورجواي للمفاوضات، مراكش 15 نيسان (ابريل) 1994، ص 226.

[4] فوزي السيد سليمان الخولي، **دور السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار وفقا لمنهج الاقتصاد الإسلامي**، دار الطباعة 2000، القاهرة، ص 208.

مازال يعاني من قصور في الجودة يؤثر سلبا على نوعية وحجم تجارة الصادرات بالرغم من كل الجهود التي تبذل في سبيل ترقية المنتج المحلي إلى المواصفات الدولية.[1]

ويقصد بالجودة بصفة عامة توافر كـــافة المواصفات الفنية الضرورية لإنتاج سلعة معدة ومهيـــأة للتصدير، وذلك بما يتفق وذوق المستهلك الأجنبي وبما يتناسب مع مستويات الجودة في الإنتاج المنافس عالميا.

سابعا: الغش الجمركي (أسبابه وآثاره)

يلجأ المحتالين إلى القيام بالغش ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، كما يمكن أن يؤثر الغش على مختلف الميادين.[2]

1- أسباب الغش الجمركي

إن تطور ظاهرة الغش وانتشارها السريع، ونموها المستمر، يفرض البحث عن الدوافع والأساليب التي تؤدي بالمحتالين إلى اللجوء إليها وتطبيقها في شتى معاملاتهم الاقتصادية، فمعرفة الأسباب بصورة كاملة يفتح الطريق واسعا أمام تحرك ملائم لإدارة الجمارك، ويسمح لها بتوجيه الجهود التي تبذلها في هذا المجال.

أ- الأسباب المرتبطة بالعوامل الجمركية

إن المتعاملين الاقتصاديين ليس لهم دراية كاملة وكافية لجميع القوانين والتشريعات الخاصة بمراقبة التجارة الخارجية وخاصة القوانين والتنظيمات الجمركية، والتي تتعرض إلى تعديلات مستمرة ومعقدة لتطور سياسات المبادلات التجارية، هذا التجاهل للقوانين ينتج عنه عدة أخطاء أو مخالفات دون قصد(دون النية في ذلك) على مستوى المعلومات أو التصريحات أو الوثائق المقدمة.

وبما أن القانون الجمركي يصرح بعدم تبرئة المخالفين استنادا إلى نيتهم، ولا يمكن إعفاءهم من العقوبة نتيجة لذلك، فهذا النوع من الأخطاء يعتبر غش جمركي.

ومنه لا يستطيع بعض المتعاملين الاقتصاديين اللجوء إلى هذا العذر قصد تغطية تصرفاتهم غير القانونية، للتهرب من دفع الضرائب الجمركية المستحقة.

فأحيانا تجاهل القوانين والتنظيمات للمتعامل الاقتصادي راجع إلى سوء الاتصال وتوصيل المعلومات لتوعية المتعامل الاقتصاديين، لكن هذا لا يكفي لتبرير سلوكات وتصرفات المتعامل الاقتصادي.

بعض المتعاملين الآخرين يحاولون الاستفادة من الالتباس وتعقد النصوص قصد تغطية تصرفاتهم غير القانونية.

أمام التطورات التقنية للغش، خاصة الوثائقية منها، وعدم كفاءة عمال إدارة الجمارك من جهة واستعمال طرق متفاوتة وتنظيم هياكل غير متوافقة من جهة أخرى يسهل عمليات الغش، وأخيرا يمكن

[1] خلاف عبد الجابر خلاف، مرجع سابق، ص 294، 296.

[2] حمد ماهر عز، مرجع سابق، ص 260

اعتبار أن الغش المتعلق بالعوامل الجمركية هو أكثر خطورة، وفي الجزائر تشير إحصائيات التهرب الجمركي والمخالفات الجمركية إلى ما يلي:

الجدول رقم 05: المخالفات الجمركية 2014-2016

الوحدة: دج

نوع المخالفة	عدد القضايا المعاينة	مبلغ الغرامات
مخالفات المكاتب	19 466	20.404.378.416
التهريب الجمركي	5 323	63.748.629.303
مخالفات الصرف	389	150.5510002.420
المجموع	**25 178**	**234.704.010.139**

المصدر: مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول مشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014، الجزائر، ص 14.

من خلال الجدول رقم 05 أعلاه نلاحظ أن مجموع القضايا المسجلة خلال السنوات 2014-2016 قد بلغ 25 178 قضية، وبمجموع مبالغ يقدر بـ 234 مليار دج، حيث يعتبر هذا المبلغ كبير جدا وجبت تصفيته من طرف الإدارة الجمركية.

ب- الأسباب المرتبطة بالعوامل الاقتصادية

إن العوامل الاقتصادية تعتبر المحركات الأساسية للغش الجمركي، لان المال يعتبر المحرك الحقيقي لمعظم تصرفات المتعاملين الاقتصاديين، فمن بين الأوضاع التي تساعد على الغش الجمركي هي:[1]

- **ندرة المنتوجات:**

إن قلة تواجد منتوج معين في السوق الوطنية يؤدي إلى زيادة الطلب عليه وبالتالي يحدث هناك ارتفاع في الأسعار، ولهذا يلجأ المحتالون إلى الغش لتلبية الطلب المتزايد على المنتوجات النادرة، مما يحقق لهم أربـــــــاح كبيرة وسهلة.

- **عدم كفاية احتياطي الصرف**

إن عدم وجود احتياطي صرف يغطي احتياجات التجارة الخارجية، ينتج عنه إنشاء سوق موازية يتم فيها مضاربة العملات الأجنبية، والتي تدخل وتخرج عن طريق الغش دون تصريح.[2]

[1] بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006-2007، ص112.

[2] المرجع نفسه، ص 113.

الجدول رقم 06: مخالفات الصرف في الجزائر 2014-2016

الوحدة: مليون دج

نوع المخالفة	2014		2015		2016	
مخالفات الصرف	عدد المخالفات	مبلغ الغرامات	عدد المخالفات	مبلغ الغرامات	عدد المخالفات	مبلغ الغرامات
/	389	150 551,002	24 760	177 242,246	23 398	118 716,221

المصدر: مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول مشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014، الجزائر، ص 14.

أ- الأسباب المرتبطة بالعوامل النفسية (البسيكولوجية)

يتمثل السبب البسيكولوجي في ذهنية الرأي العام خاصة في الجزائر التي تسوده فكرة التعسف من إجراءات تحصيل الضرائب الجمركية، مع وجود ظاهرة البيروقراطية وتعطل المصالح العمومية، هذا ما يشجع على القيام بالغش خاصة عندما تكون الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة عالية وقيمة البضاعة محل المخالفة ضئيلة، أو خاصة عندما تقوم مصلحة الجمارك بعملية حضر البضاعة.

دون أن ننسى التطرق إلى نقطة هامة وهي انه رغم التطور الفكري المستمر إلا انه مازالت تسود ذهنية "البايلك" في مجتمعنا، حيث لا يرى معظم الناس في عملية الغش عملا مؤثما، بل نجدهم يتعاطفون مع مرتكبيها، ويتعارضون مع إدارة الجمارك التي يرونها مصلحة ضريبية تقوم بإلزام المتعاملين الاقتصاديين بدفع ضرائب ورسوم جمركية جد مرتفعة.

ب- الأسباب المرتبطة بالعوامل الاجتماعية

هناك العديد من الأسباب الاجتماعية التي تفسر ظاهرة الغش الجمركي والمتمثلة في النقاط التالية:

- بالنسبة للسكان المتمركزين على الحدود الجمركية، يعد التهريب أو الغش المهنة المألوفة لديهم، حيث أصبحت مهنة موروثة ابنا عن أبا.
- أثر أوضاع الأزمة الاقتصادية، تفشت ظاهرة البطالة، والارتفاع المذهل لعدد السكان، ومن اجل ضمان العيش السهل، أصبح الفرد الجزائري يرى السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو القيام بالغش وذلك باستيراد السلع ذات الاستهلاك الواسع لان لها أسعار معقولة نسبيا تضمن لهم الحصول على عائدات بالعملة الصعبة.

2- آثار الغش الجمركي

إن الغش الجمركي لا يؤثر على الاقتصاد الوطني فحسب، بل هناك آثار مالية وأخرى غير مالية يمكن أن نتعرض إليها:[1]

أ- الآثار المتعلقة بالمهام الجبائية

إن هذا النوع من الآثار يسبب خسائر هائلة للخزينة العمومية حيث يؤثر خاصة على:

- تجنب بعض أو كل الضرائب والرسوم الجمركية الواجب دفعها إلى الخزينة العمومية.
- المساس بالعملة الوطنية وذلك بعدم تقديم القيمة الحقيقية للدخل النقدي للصفقات التجارية.
- تخفيض الإيرادات الجبائية وذلك عن طريق تضخم الأعباء.
- تأسيس أرصدة(أملاك) بالخارج.[2]

ب- الآثار المتعلقة بالمهام الاقتصادية للجمارك

إن الغش الجمركي يمس بصفة كبيرة الاقتصاد الوطني حيث:[3]

- لا يسمح للدولة بمراقبة تدفق السلع وحركة تجارتها الدولية.
- لا يسمح للدولة بتقديم إحصائيات دقيقة للتجارة الخارجية وكذا اختلال ميزان المدفوعات.
- يمثل منافسة غير شرعية (Concurrence deloyale) بالنسبة للمؤسسات الوطنية الموجودة في الإقليم الجمركي أين تساعد على رفع مستوى البطالة.
- تؤثر على ظاهرة التضخم وذلك بفقدان التوازن الموجود بين كمية النقود والإنتاج.
- يعمل على ما يشبه بالتسرب في المسار الاقتصادي وتزييف المعاملات الاقتصادية الضخمة التي تعرقل عملية أخذ القرارات وذلك بقلة المعطيات الصحيحة.

ح- الآثار المتعلقة بعملية التزييف(التزوير)

لقد أصبح التزوير ظاهرة عالمية، تمارس بطريقة حرفية من طرف شركات ومؤسسات، فهي تلحق خسائر كبيرة بالنسبة للمنتجين الحقيقيين.

بحيث تفقدهم حصصا في الأسواق التي طالما ساهموا في تطويرها وتنميتها بتكاليف باهظة، وبالتالي يجدون أنفسهم محرومين من ثمرة مجهوداتهم الإبداعية، ومن محصول الاستثمارات التي استخدموها لترويج منتجاتهم ورفع علاماتهم التجارية.

---

[1] بيبي يوسف، مرجع سابق، ص115.

[2] دروسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005. ص125.

[3] المرجع نفسه، ص126.

د- الآثار الصحية والأمنية

إن استهلاك المنتجات المهربة التي لم تخضع لعمليات المراقبة سوءا النوعية، الكمية أو حتى الصحية(الجودة). فهذا يمثل حتما خطرا على صحة المستهلك إلى جانب بعض المنتجات كالمخدرات والأسلحة النارية.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال ما سبق أن قطاع الجمارك في الجزائر يعتبر أحدى أهم القطاعات التي تمنحها الدولة اهتمام كبيرا، إذ يهدف إلى تحقيق المهام المنسوبة إليه باستعمال الوسائل البشرية والمادية الممنوحة له، لذلك أصبح من الضروري وجود إدارة قوية من خلالها يتم تطبيق سياسة جمركية فعالة تتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية.

تعتبر الجمارك قاطرة الدولة وذراعها الأساسي في تحقيق سياسة تنويع الاقتصادي التي تتبعها الدول، كما تساهم بشكل فعال في تحقيق كافة أهداف التنمية وذلك من خلال:

- ✓ التطبيق الأمثل لأدوات السياسة الجمركية، خاصة في مجال التجارة الخارجية.
- ✓ ضمان أمن حركة البضائع ووسائل النقل عبر الحدود الدولية.
- ✓ تعزيز التعاون والتنسيق بين الأنشطة الرقابية.
- ✓ ضمان تدفق حركة التجارة الدولية على نحو حر وسلس ودون عائق.

ترتبط السياسة الجمركية ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية وبالتالي بالنظام التجاري، حيث ينعكس تطور النظام التجاري الدولي بصورة مباشرة على السياسات الجمركية للدول، والجزائر ليست بمنأى عن التغيرات في النظام التجاري الدولي وبالتالي عن السياسة الجمركية الجزائرية، وهو ما سنقف عليه في الفصل الثالث من خلال التطرق إلى انعكاسات السياسة التجارية الدولية على تطور لتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

الفصل الثالث:
انعكاسات السياسة التجارية الدولية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة: 2007-2017

مقدمة:

لكي تقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي، والمتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أنه ساد فيه الاعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية والدول المتقدمة على السواء لطي عهد الأزمات والفوضى التجارية، وبناء نظام تجاري تتكافأ فيه شروط التبادل الدولي، ظهرت تطورات وتغيرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن مرحلة جديدة لهذا النظام.

حيث تميزت هذه المرحلة بتنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم والقطبية الواحدة وسيادة آلية السوق وميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية. كل هذه العوامل وما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تعتبر الجمارك البوابة الأولى للتجارة الخارجية لأي دولة وبالتالي فإنها ستتأثر تأثيرا مباشرا بالتغيرات الحاصلة في نظام التجارة العالمية، والسياسة الجمركية الجزائرية كغيرها من سياسات دول العالم تأثرت بشكل مباشر بهذا التغير وهو ما نعكس على بعض القطاعات الاقتصادية.

انطلاقا مما تقدم سيتطرق هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية الدولية

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تطبيقات السياسة الجمركية للفترة 2007-2017

المبحث الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على تطبيقات السياسة الجمركية في الجزائر للفترة 2007-2017

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية الدولية

تعتبر السياسة التجارية الدولية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية لأي دولة في الوقت الراهن، وتختلف أدوات تطبيق هذه السياسة حسب نوع السياسة الاقتصادية لعامة المتبعة، حمائية كانت أو انفتاحيه وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم السياسة التجارية الدولية، وأهدافها أنواعها وأهم أدواتها.

يتناول هذا المبحث مراحل تطورها والعوامل المؤدية إلى قيامها.

المطلب الأول: مدخل إلى السياسة التجارية الدولية

أولا: مفهوم السياسة التجارية الدولية، أهدافها، أنواعها وتصنيفاتها

ونستعرض فيه معنى السياسة التجارية الدولية، أهم الأهداف القائمة من أجلها وكذا أهم أنواعها.

1-مفهوم السياسة التجارية الدولية: وتوجد عدة تعاريف منها

1-1- هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو التنمية الاقتصادية، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل والاكتفاء الذاتي وتثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

1-2- وهي السياسة الاقتصادية التي تطبقها الحكومة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق أهداف معينة (مالية، اجتماعية، اقتصادية، إستراتيجية).[2]

1-3- وهي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة التجارية الدولية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى ومن فترة غلى أخرى، بهدف تنفيذ التجارة أو تحريرها.

---

[1] علي حافظ منصور، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1990 ص 172.

[2] http://cte.univ-setif.dz/coursenligne محاضرات على الخط، جامعة سطيف، أنظر الرابط

[3] http://cte.univ-setif.dz/coursenligne محاضرات على الخط، جامعة سطيف، أنظر الرابط

2-أهداف السياسة التجارية الدولية

هناك عدة أهداف تسعى الدولة لتحقيقها من خلال سياستها الخارجية، نذكر منها:

2-1-الأهداف الاقتصادية: وتشمل ما يلي:

- **تحقيق الموارد للخزينة العمومية:** عادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الهدف الذي يلزم تحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب وعرض هذا النوع من السلع ضعيفة.[1]
- **تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات:** ويحدد هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجا الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة العرض منه، وقد يكون ذلك من أجل قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها نظرا لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل ولنفس السبب، مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية.[2]
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وغير ذلك.[3]

2-2-الأهداف الاجتماعية والإستراتيجية: وتتمثل فيما يلي

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض لسلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية.
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر ..... الخ.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ص 71

[2] الصادق بوشناقة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناع الأدوية –حالة مجمع صيدال**- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 58.

[3] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 300.

2-3 – الأهداف الإستراتجية

أما عن الأهداف الإستراتيجية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته المرتفعة، وفي هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم جمركية أو نظام الحصص أو منع الاستيراد كليا، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكـــي يحقق المجتمع درجـــة من الأمن يمكن الاطمئنان بها، كما قد تقضي الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة، كالبترول مثلا، وهنا يكون على التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج الدور الكبير والمهم للسياسة التجارية لأي دولة في العالم، فهي تعتبر البوابة الأولى للاقتصاد الوطني، أي أن نجاح هذه السياسة ينعكس بصورة كبيرة على تطوير الاقتصاد وجعله أكثر مرونة وأكثر تحقيقا لمعدلات نمو مرتفعة، وفشل السياسة التجارية لأي دولة ينعكس بالسلب على اقتصادها العام.

3- تصنيفات السياسة التجارية الدولية: تصنف السياسة التجارية الدولية كما يلي :

3-1- سياسة الحرية التجارية: حيث تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، ويعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية:[2]

3-1-1- التخصص وتقسيم العمل الدولي: يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج.

3-1-2-انخفاض أسعار السلع: ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تعود إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في نهاية المستهلك.

---

[1] Bernard Gruilichou, Amine Kwaecki, **Economie International commerce et Macroéconomie Dunda**, 5éme Edition, Alger, 2006, P 99.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"** الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 365.

3-1-3-تشجيع التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين تطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة.

هذا من ومن جهة أخرى يعتمد أنصار سياسة حرية التجارة على عدة حجج أهمها:[1]

- ❖ الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج بواسطة تقسيم دولي للعمل، أساسه الاختلاف في النفقات النسبية.
- ❖ الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية.
- ❖ الحرية تشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج.
- ❖ الحرية تحد من قيام الاحتكارات.
- ❖ الحرية تساعد على الإنتاج الكبير.
- ❖ الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير.

3-2-سياسة الحماية التجارية: كما تعرف على أنها قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة ويعتمد أنصار مذهب التجارة على الحجج التالية:[2]

3-2-1-حماية الصناعة الناشئة: حيث أن تكاليف الإنتاج للصناعة الناشئة تكون مرتفعة وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة وارتبطت هذه الحجة بالألماني "فريدريك ليست".

3-2-2-الحماية بغرض تنويع الإنتاج: فقد يؤدي التخصص في صناعة أو عدد م الصناعات إلى التركيز في المنتجات وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد.

3-2-3-حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة من الوجهة التسويقية.

[1] صلاح الدين نامق، **مقدمة في التجارة الخارجية**، النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص: 155-161.

[2] عبد المنعم مبارك ويونس محمد، **اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص255.

3-2-4-جذب رؤوس الأموال الأجنبية،إن فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع والخدمات يعتبر حافزا للاستثمار الأجنبي حيث تقوم الشركات بإقامة فرع لها في هذه الدولة لتجنب تلك الرسوم وبالتالي تؤدي الحماية إلى زيادة الدخل ورفع معدل ربح.

بعد أن تم التطرق إلى كل من سياسة تحرير التجارة الخارجية، وسياسة حمايتها في عموم السياسة التجارية الدولية، نستخلص في الجدول التالي ايجابيات وسلبيات كل سياسة على حدى.

الجدول رقم 07: ايجابيات وسلبيات كل من السياسة الحمائية وسياسة التحرير

	سياسة الحرية التجارية	سياسة الحماية
الايجابيات	▪ زيادة الدخل القومي ▪ التخصص الدولي ▪ تنمية روح الإبداع والابتكار ▪ الانفتاح على الأسواق الخارجية ▪ تمنع التحركات ▪ تطوير الإنتاج ▪ أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة محليا.	▪ حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية. ▪ تنويع الإنتاج. ▪ الحصول على إيرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات. ▪ مواجهة سياسة الإغراق والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم.
السلبيات	▪ تعرض بعض الصناعات لمشاكل بسبب المنافسة الخارجية. ▪ ارتفاع معدلات البطالة. ▪ تعرض المؤسسات المحلية لمنافسة شديدة خاصة إذا لم تكن مستعدة لها. ▪ انخفاض القدرة الشرائية في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة.	▪ تراجع وتيرة التعمية الاقتصادية. ▪ ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية. ▪ القضاء على المنافسة.

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"** الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية الدولية:

تلجأ الدول لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة لاستخدام عدة أدوت، وقد تم تقسيمها من طرف الاقتصاديين إلى أدوت تعريفية وغير تعريفية، ويمكن تقسيمها إلى أدوات سعرية، وأدوات كمية وأخرى فنية.

أولا: الأدوات السعرية

وتشمل كلا من السياسة الجمركية، الإعانات، الإغراق وتخفيض سعر الصرف، وسنتطرق هنا إلى مختلف هذه الأدوات باستثناء السياسة الجمركية، والتي سيتم تناولها بالتفصيل في المباحث الأخرى.

1- **الإعانات:** وهي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي.[1]

ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، اعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها.

كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية.[2]

2- **الإغراق:**

2-1-مفهوم الإغراق: هو تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه وبالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة، ويشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية:[3]

[1] مثل الإعفاء أو التخفيض الضريبي، والتسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2004، ص 291.

[3] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية "الأسس والتطبيقات"** الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2012، ص 140.

- ❖ أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في الأسواق الداخلية التي تنتج فيه السلعة والآخر منخفض في السوق الأجنبية. ولا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج.
- ❖ أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت، أما إذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعا ثم انخفض الثمن خلال الفترة الماضية بين التصدير السلعة و وصولها نتيجة لظروف العرض والطلب فلن يكون هناك إغراق، وعليه فإنه لابد من مقارنة الأثمان في نفس الوقت.
- ❖ أن تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي والخارجي، فإذا حدث اختلاف في شروط البيع أدى إلى اختلافات تبرر التفاوت في السعر، فلن يكون هناك إغراق، مثل ذلك أن تباع السلعة نقدا في أحد السوقين ، وبالآجل في السوق الآخر، أو أن تعرض السلعة في الداخل مغلفة ومعبأة بينما تباع في السوق الخارجية بدون تغليف أو تعبئة.
- ❖ أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.
- ❖ ويشترط لتحقق سياسة الإغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المخفض إلى سوق المنتج وكأنها ضريبية توجهها الدولة إلى مواطنيها.

2-2-أنواع سياسات الإغراق: يوجد ثلاث أشكال أساسية للإغراق:[1]

2-2-1-الإغراق العرضي: وهذا النوع يظهر بظروف معينة طارئة مثل الرغبة بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة ، وكذلك خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية واضطرارهم إلى التخلص من فائض الإنتاج في الخارج حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقا.

2-2-2-الإغراق المؤقت: وهو يهدف إما لتحقيق هدف محدد وينتهي بتحقيقه مثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية، كذلك تخفيض الأسعار في سوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة، أو محاولة طرد منافس من السوق المستهدف.

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية** "الأسس والتطبيقات"،مرجع سابق، ص 142.

2-2-3-الإغراق الدائم: وهو سياسة دائمة منتهجة من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية والاحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، والمحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه وبصفة خاصة حسب مرونة الطلب السائد في السوق، فإذا كانت المرونة قليلة يرفع المحتكر سعره وإذا كانت المرونة كبيرة يخفض سعره، وهذا بالتالي يمكنه من تحقيق قدر من الأرباح المتاحة في السوق المحلي والخارجي.

ولابد هنا من الإشارة بأن المنظمة العالمية للتجارة تعمل على مكافحة الإغراق وذلك من اتخاذ جملة من الإجراءات في سبيل تحرير التجارة الخارجية ونذكر منها إجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذت خلال النصف الأول من عام2011.[1]

3- **تخفيض سعر الصرف:**

يقتصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[2]

تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، وكذلك يشترط أن عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها، وبالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا وإلا فلن يؤثر هذا الإجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات ، ويشترط إلا تكون الدول الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند تخفيض البلد الأول لقيمة عملته.

[1] المنظمة العالمية للتجارة، أنظر الموقع http://www.wtoarab.org/news.aspx?id=662&group_key=news&lang=ar أطلع عليه بتاريخ 2017/03/22.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 292.

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة ، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة.[1]

ثانيا: الأدوات الكمية

1- **حصص الاستيراد:** يعتبر التحصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، وهي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، وكما لاحظنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة وذلك عندما بحثت الحكومات عن طريق تقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع التعريفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات GATT، والحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما والتي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة وغالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير الجمركية وضوحا، وبمقارنة الحصة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصة الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة، وعلى العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها ومن ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها م هذه السلعة.[2]

2- **تراخيص الاستيراد:**عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد. ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معية دون الإعلان عنها، وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.[3]

[1] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 145.

[2] علي عبد الفتاح أبوشرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، دار المسيرة، طبعة ثانية، عمان، الأردن، 2010، ص 278.

[3] علي عبد الفتاح أبوشرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، مرجع سابق، ص279

قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، قد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.[1]

ثالثا: الأدوات التنظيمية

1- **الإجراءات الإدارية:** تستخدم الدول أحيانا الإجراءات الإدارية لإبطاء عبور السلع المستوردة فمثلا عندما تشعر فرنسا بعدم الرضا عن حجم البضائع اليابانية التي تأتي إلى أسواقها، فإنها وبكل بساطة تطلب من المصدرين اليابانيين أن تمر بضاعتهم عند دخول فرنسا من مركز جمركي واحد يقع بعيدا عن المرافئ البحرية أو المطارات ويعمل أياما محدودة، إن تكاليف نقل البضائع اليابانية، جعلت من الممكن إبقاء البضائع اليابانية خارج الأسواق الفرنسية لعدد من الأشهر، ونتيجة لذلك يمكن القول أن الإجراءات الإدارية تعبر عن عرقلة مرور بعض السلع الغير مرغوب بها عن طريق تعقيد الإجراءات الإدارية.[2]

2- **المعاهدات والاتفاقات التجارية:** المعاهدات عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور، أمور ذات طابع سياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري.

يتميز الاتفاق التجاري بأمور منها أجله القصير فعادة يكون سنة واحدة، وأنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين.

يتضمن الاتفاق إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين، ويتضمن ذلك إما ذكرا بمختلف أنواع السلع وإما تحديدا للكميات أو القيم المزمع تبادلها خلال فترة الاتفاق.

من خلال ما سبق يمكن أفراد أهم أدوات السياسة التجارية في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: أهم أدوات السياسة التجارية

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 292.

[2] علي عبد الفتاح أبوشرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 279.

أدوات السياسة التجارية		
الأدوات السعرية	**الأدوات الكمية**	**الأدوات التنظيمية**
▪ التعريفة الجمركية ▪ إعانات التصدير ▪ الإغراق ▪ تخفيض سعر الصرف.	▪ حصص الاستيراد ▪ ترخيص الاستيراد	▪ الإجراءات الإدارية ▪ المعاهدات والاتفاقيات ▪ القيود على التصدير

المصدر: علي عبد الفتاح أبوشرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 280.

المبحث الثاني:تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تطبيقات السياسة الجمركية للفترة 2007-2017

إن السياسية الجمركية ترتكز أساساً على الرسوم الجمركية وإدارة الجمارك وحتى النظم التشريعية، والرسوم الجمركية تفرض في الأساس على السلع والبضائع التي تعبر الحدود الجمركية دخولاً أو خروجاً، وهذا ما سيكون له انعكاسات على صادرات وواردات الدولة، وبالتالي على الميزان التجاري، وقبل التطرق إلى هذه الانعكاسات من المهم أولاً التطرق إلى تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة "2007_2017"، والذي يوضح معاملات الجزائري في الصادرات والواردات مع العالم الخارجي.

المطلب الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2007-2017

شهد الميزان التجاري الجزائري تطورات كبيرة خلال الفترة محل الدراسة وذلك نتيجة للتطورات الهائلة على مستوى التجارة العالمية وهو ما سنبرزه من خلال ما يلي:

1-تطور الميزان التجاري

الميزان التجاري أو صافي الصادرات، هو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والواردات من الناتج في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، والتي تقاس بعملة ذلك الاقتصاد.

يتضمن هذا الجزء التطورات التي جرت في معاملات الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 2007_2017 المتعلقة بتجارتها في السلع.

الجدول رقم 09: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2007_2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات / القيمة بالمليون دولار	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	27631	39479	39294	40473	47247	50376	65733	62886	34668	30026	34769
الواردات	60163	79298	45194	57053	73489	71866	55028	58580	51702	47089	45957
الميزان التجاري	32532	38819	5900	16580	26242	21490	10705	4306	-16483	-17063	-11194
معدل التغطية	218	201	115	141	156	143	119	107	68	64	76

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: Office National des Statistiques, Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandise de 2000-2013, Alger,2014, PP 1-2. خاص بالسنوات 2007-2012

-وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة، 2013-2014-2015-2016-2017، ص ص، 16-17.

سجل الميزان التجاري للجزائر تغيرات ملحوظة خلال الفترة محل الدراسة، حيث سجل معدلات مرتفعة من قيمة الفائض خلال السنوات من 2000 إلى غاية 2014، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار

النفط التي سجلت مستويات قياسية خلال هاته المرحلة، أين وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2014.

إن الجزائر تسجل معدلات قياسية مرتفعة للواردات مقارنة بالصادرات، حيث سجلت ما قيمته 27.631 مليون دولار كصادرات سنة 2007 في حين سجلت 60.163 مليون دولار كواردات، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على السنوات 2008 إلى غاية 2014، وتعود تركيبة السلع المصدرة أساسا إلى المنتجات البترولية الخام، في حين يتم استيراد جميع المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، وهو ما عاد على الاقتصاد الجزائري بالسلب وجعله ذا تبعية قوية لتغيرات أسعار النفط.

إن تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية، جعلت الاقتصاد الوطني اقتصادا هشا يتأثر بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية العالمية ولا يتسم بالمرونة، وهو ما نلاحظه في السنوات المتبقية من 2014 إلى غاية يومنا هذا، أين شهدت أسعار النفط انهيارا رهيبا وصل إلى حد 50 دولار للبرميل، وهو ما جعل الجزائر تفقد أكثر من نصف تحصيلاتها السنوية من تصدير المنتجات البترولية، وهو ما عاد بالسلب على الميزان التجاري أين سجل عجزا ما قيمته 16.483 مليون دولار سنة 2014، وما قيمته 17.063 مليون دولار سنة 2015، ليتراجع هذا العجز إلى 11.194 مليون دولار سنة 2017.

ما يلاحظ كذلك من خلال الجدول أعلاه تراجع قيمة العجز في الميزان التجاري خلال سنة 2017، ويعود هذا التراجع الطفيف إلى السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية، والتي تحاول من خلالها تنويع صادراتها خارج النفط، ومحاولة تنويع اقتصادها وجعله أكثر مرونة، وعدم الاتكال التام على الصادرات النفطية.

الشكل رقم 05: تطور الميزان التجاري الجزائري 2007-2017

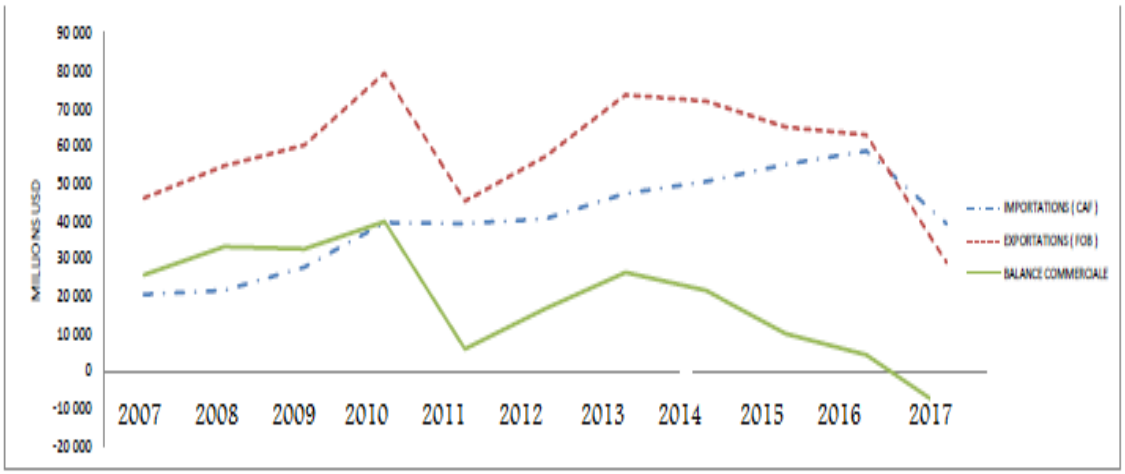

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك خلال الفترة 2007-2017

2- تحليل تطور هيكل الصادرات لجزائرية

إن هيكل الصادرات في أي بلد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية السلع، ذلك ما يعني أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد اعتماداً كليا على المحروقات، وإلى جانب ذلك نجد بعض المنتوجات المكونة للصادرات الجزائرية من بعض السلع التجهيزية والنصف مصنعة إلى جانب سلع استهلاكية لكن أهميتها تبقى ضعيفة نتيجة الصعوبات التي لا تزال المؤسسات الجزائرية تعاني منها،[1]ذلك ما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من أحادية التصدير والجدول التالي يوضح بنية الصادرات الجزائرية.[2]

الجدول رقم 10: بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017

الوحدة: مليون دولار

[1] سامية مقعاس، **العملة الأوربية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**" مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير-جامعة باتنة 2006- 2007- ص 225.

[2] http://www.amf.org.ae/ar/content/2010-2011-2012-2013-2014-2015

السنوات / المواد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مواد غذائية	88	119	113	315	355	315	402	323	234	327	348
الطاقة ولزيوت	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28221	32864
المنتجات الخام	169	334	170	94	161	168	109	109	106	84	73
المنتجات نصف مصنعة	993	1384	692	1056	1496	1527	1610	2121	1693	1321	1384
المواد الزراعية	1	1	-	1	-	1	-	2	1	-	0,26
المواد الصناعية	46	67	42	30	35	32	27	16	18	54	74
المواد الاستهلاكية	35	32	49	30	15	19	17	11	11	19	20
المجموع	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**65917**	**62886**	**37787**	**30026**	**34763**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: Office National des Statistiques, Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandise de 2000-2013, Alger,2014, PP 1-2. خاص بالسنوات 2007-2012

-وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة، 2013-2014-2015-2016-2017، ص ص، 16-17.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا الارتفاع المستمر لصادرات المواد الغذائية من سنة 2007 إلى غاية سنة 2008،حيث وصلت إلى 119 مليون دولار، لتعاود الانخفاض سنة 2009 لتصل إلى 113 مليون دولار، لكن الملاحظ هنا يرى الارتفاع المطرد في قيمة صادرت هذه المادة سنوات 2010-2011-2012-2013-2014، لتصل إلى 402 مليون دولار، لكن وبفعل العوامل المحيطة بالاقتصاد الجزائري (التغيرات في أسعار النفط) عاودت صادرات المواد الغذائية الانخفاض مجددا لتصل إلى 193 مليون دولار سنة 2015.

أما بالنسبة لمواد الطاقة والزيوت فنلاحظ عليها تذبذبا في قيمة صادراتها حيث سجلت سنة 2007 ما قيمته 45094 مليون دولار، وارتفعت إلى أن وصلت إلى 77361 مليون دولار سنة 2008 وهي أعلى قيمة مسجلة، لتواصل تذبذبها طيلة سنوات 2009-2015.

أما في السنتين الأخير للفترة محل الدراسة 2015-2017، فإننا نلاحظ تطور بنية الصادرات الجزائرية من مختلف المواد، أين وصلت إلى ما قيمته 30026 مليون دولار سنة 2016، ثم ارتفعت إلى ما مجموعه 34763 مليون دولار سنة 2017، وهو ما يعكس محاولة جهود الدولة للرفع من قيمة الصادرات مقارنة بوارداتها.

تعتر سنة 2008 أهم سنة حققت فيها الجزائر قيمة صادرات مرتفعة في جميع القطاعات، حيث وصلت إلى ما قيمته 79298 مليون دولار، في حين تعتبر سنة 2015 من أقل السنوات قيمة في التصدير حيث بلغت 28860 مليون دولار، ولتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم (04) و (05).

ويمكن تفسير سبب ركود الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بعدم فعالية الإجراءات التي اتخذت في مجال ترقيتها، حيث يلاحظ مشاكل عديدة يعاني منها القطاع الصناعي سواء كان ذلك العام أو الخاص.

فبالنسبة للقطاع العام، رغم الإجراءات التي اتخذت إلا أنه ما زال يعاني من عجز وتفاقم ديونه، رغم تكفل البنوك والخزينة العمومية لديونها، كما هو الحال في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ومؤسسة صناعة التجهيزات الفلاحية، أما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرغم عملية إعادة تأهيلها إلا أن ذلك لم يقضي على مشاكلها.

وبصفة عامة فإن الشروط الواجب توافرها لزيادة الصادرات خارج المحروقات مازالت قليلة وغير متوفرة من الجانبين الإداري والمالي فالمنشآت القاعدية الضرورية لذلك والمتوفرة لا تستجيب إلى عمليات التصدير، حيث لا توفر الشروط الضرورية لتنمية الصادرات، ولقد أظهرت الدراسة التي أنجزت بطلب من الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين[1] والمقدمة خلال اليوم الدراسي الذي نظم بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية (SFI) في جانفي 2018، حول إشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، تظهر أنه رغم ضعف الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات إلا أنها عرفت في الفترة الأخيرة تنوعاً سريعاً ولاحظت هذه الدراسة استمرارية العراقيل المرتبطة بالتنافس الضعيف في الاقتصاد، ولقد بينت أن هناك عراقيل عند التصدير لاسيما على مستوى استكشاف الأسواق والموانئ التي لا تستجيب للمقاييس الدولية، والنقل غالباً ما يكون السبب في التأخير، بالإضافة إلى البنوك التي تعتبر خدماتها مازالت تقليدية إلى جانب صعوبة الإجراءات القانونية.[2]

كل ذلك جعل من صادرات المحروقات تشكل أهم حصة من الصادرات الجزائرية، وتزيد بالتالي من هشاشة الاقتصاد الجزائري لسبب تبعية التوازنات المالية للمحروقات تبعية حصرية، مما يعني كون تقلبات أسعارها يؤدي إلى عواقب وخيمة على وسائل الدفع الخارجية، وسوف نحاول من خلال الشكل

[1] تأسست الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين بتاريخ 10 جوان 2001، في إطار القانون رقم 31/90 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990، يحكمها اليوم القانون رقم 06-06 الصادر في 12 يناير 2012 بالنسبة للجمعيات وكذلك بموجب قوانينها الخاصة.

[2] لمزيد من المعلومات حول اليوم الدراسي أنظر الرابط -http://exportateur-algerie.org/presentation-bienvenue-anexal/anexal pesentation.html، أطلع عليه بتاريخ: 2017/12/12.

التالي تبيان أهمية المحروقات في تكوين الفائض في الميزان التجاري،[1] ولتفصيل أكثر حول أهم الدول التي تصدر لها الجزائر أنظر الملحق رقم (06).

الشكل رقم 06: بنية الصادرات الجزائرية خلال سنة 2007-2017

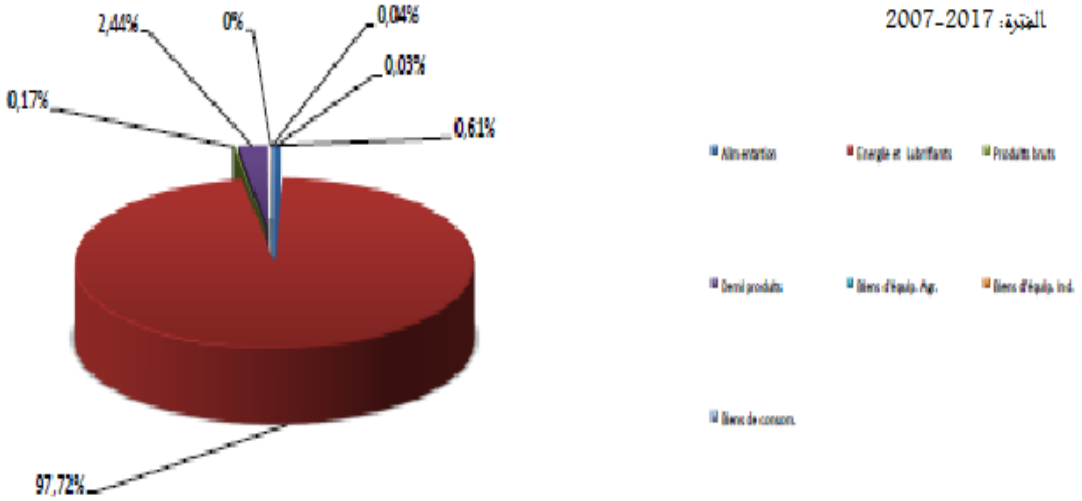

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك

3- تحليل تطور هيكل الواردات الجزائرية:

تتمثل الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات من السلع الأساسية التالية:

- ❖ سلع التجهيز.
- ❖ سلع الاستهلاك الغذائي.
- ❖ سلع الاستهلاك غير الغذائي.
- ❖ السلع الموجهة لأداة الإنتاج.

وتمثل كل من الواردات الخاصة بالتجهيز والسلع الغذائية حصة هامة في بنية الواردات السلعية، غير أنه سنة 2016 شهدت المواد الغذائية انخفاضاً بسبب التذبذب الذي شهدته في مجال استيراد الحبوب خاصة في السداسي الأول من نفس السنة،[2]

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة، 2013-2014-2015-2016-2017، ص ص، 16-17.

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة، 2013-2014-2015-2016-2017، ص ص، 16-17.

الجدول رقم 11: بنية الواردات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017

الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: **Office National des Statistiques, Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandise de 2000-2013, Alger,2014, PP 1-2.**

-وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة، 2013-2014-2015-2016-2017، ص ص، 16-17.

السنوات / المواد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المواد الغذائية	4954	7813	5863	6058	3850	9022	9580	11005	9714	8223	8437
الطاقة والزيوت	324	594	594	955	1164	4955	4340	2879	2348	1613	1992
المنتجات الخام	1394	1394	1200	1409	1783	1839	1832	1891	1551	1563	1524
المنتجات نصف مصنعة	7105	10014	10165	10098	10685	10629	11223	12852	11982	11437	10981
المنتجات الزراعية	146	174	233	341	387	330	506	658	663	503	611
المنتجات الصناعية	8534	13093	15139	15776	10050	13604	16172	18961	17046	15412	13962
المنتجات الاستهلاكية	5243	6397	6145	5836	7328	9997	11199	10334	8597	8338	8450
المجمـــــــوع	**27631**	**39479**	**39294**	**40473**	**47247**	**50376**	**54852**	**58580**	**58580**	**47089**	**45957**

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري يلحظ أنها قد أثرت عليه كثيرا خاصة فيما يتعلق بالتغيرات في أسعار النفط، وهو ما نعكس بشكل مباشر على السياسة الجمركية الجزائرية وبالتالي على واردات الجزائر، حيث سجلت واردات المواد الغذائية ارتفاعا متواصلا ابتداء من سنة 2007 حيث كانت تقدر ب3587 ليون دولار لتصل إلى 11005 سنة 2014، وهو ما يبرر مواصلة الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي، لكنها انخفضت شيئا ما سنة 2015 إلى غاية نهاية 2017 لتصل إلى 7051 مليون دولار وذلك بسبب بعض الإجراءات الجمركية التي سنتطرق إليها في المطلب لثالث من هذا البحث.

أما بالنسبة لمنتجات الطاقة والزيوت فنلاحظ انخفاضا في قيمة الواردات باعتبار أن الجزائر بلد بترولي، حيث وصلت أعللا قيمة للاستيراد سنة 2879 مليون دولار سنة 2014. إلا أن هذا الانخفاض يتسم

بالتذبذب من سنة إلى أخرى حيث أنه ابتدأ بقيمة 212 مليون دولار سنة 2007 إلى أن وصل إلى 1699 مليون دولار سنة 2016. (أنظر الملحق رقم 01).

أما خلال سنة 2017 فإن السلع الاستهلاكية قد شهدت ارتفاع يقدر بنسبة 34.58% عن باقي السنوات، أما باقي المنتوجات المستوردة فقدرت نسبة زيادتها مقارنة بتلك المحققة في سنة 2017 كما يلي:

- ✓ سلع التجهيز 44.17%
- ✓ سلع الاستهلاك غير الغذائي 32.92%
- ✓ السلع الموجهة لأداة الإنتاج 35.74%

وقدرت زيادة الإيرادات 638 في سنة 2017 عن سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 42.47%.

وما يلاحظ في سنة 2017 أن المنتجات الصناعية ما زالت تشكل حصة كبيرة من مجمل الواردات حيث بلغت قيمتها إلى ما يقارب 13195 مليون دولار، ولتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم (06).

أما فيما يتعلق بتمويل الواردات، يبقى نمط التمويل النقدي الأكثر استعمالاً في تمويل الواردات، ويعتبر اللجوء إلى هذا النمط من التمويل بالأخطار الكلية المرتبطة بتجارة الصرف والتكاليف المالية.

فالإحصائيات المتعلقة بنمط التمويل للواردات خلال سنة 2016 تبين أن الدفع نقدا يعتبر الوسيلة الرئيسية حيث بلغت نسبته إلى 81.10 %، بينما لم يمثل التمويل عن طريق خطوط القروض لمدة تزيد عن سنة سوى 9.94%، كما هو الشأن بالنسبة للجوء إلى الحسابات الخاصة بالعملة الصعبة التي لم تمثل سوى 5.05%، ومثلت الأشكال الأخرى للتمويل دون التحويلات نسبة 3.91%.[1]

الشكل رقم 07: بنية الواردات الجزائرية لسنة 2007-2017

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2012، الجزائر، ص. 57.

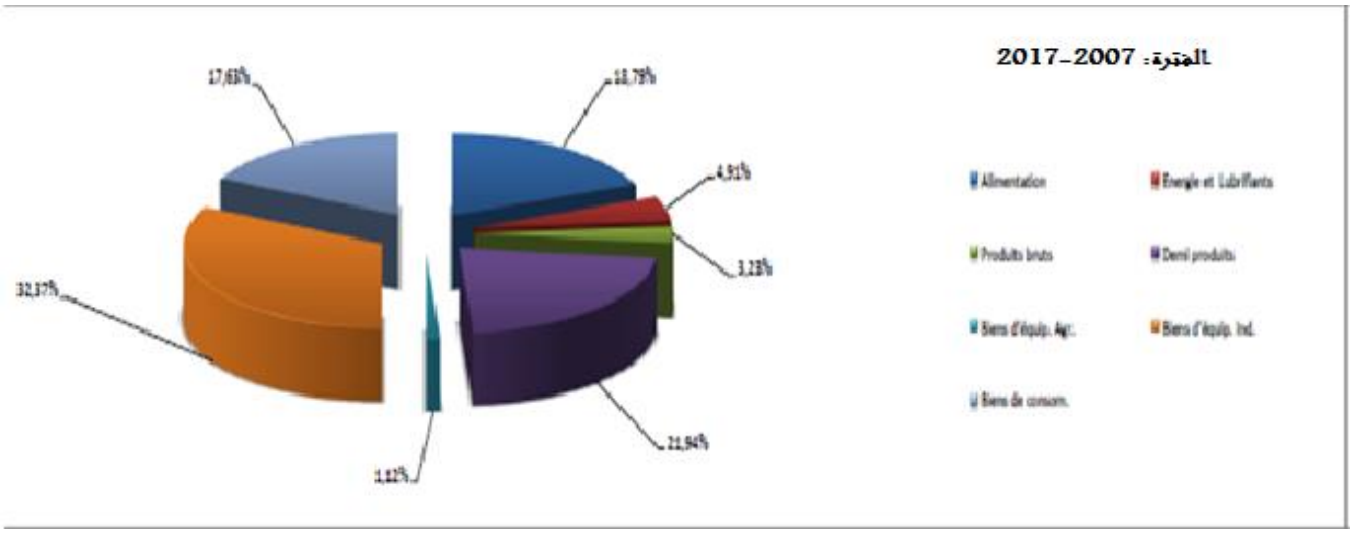

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك

3- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية: يتنوع توزيع صادرات وواردات الجزائر من دولة إلى أخرى، وذلك حسب أهمية وإستراتيجية التعامل مع تلك الدولة.

3-1 فيما يخص الصادرات:

الجدول رقم 12 التالي يوضع التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب كل متعامل وحسب كل دولة

الجدول رقم 12: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017

الوحدة: مليون دولار

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الأوربي	26833	41246	23326	28009	37307	39797	42773	40378	25801	17221	20291
دول أوربية خارج الاتحاد الأوربي	25387	28614	15326	20278	24029	20029	12202	10344	5428	6945	6496
دول أوربية أخرى	7	10	7	10	10	36	51	98	37	80	63
أمريكا الجنوبية	2596	2865	1841	2620	2620	4228	2965	3183	1575	1943	2473
آسيا	4104	7365	3320	4082	4082	4683	4241	5060	2562	2197	3321
دول المحيط	55	-	-	-	-	-	0	-	57	-	-
الدول العربية باستثناء المغرب العربي	479	797	564	694	694	985	958	648	628	416	749
دول المغرب العربي	760	1626	857	1281	1281	2073	2073	3065	1607	1173	1268
الدول الإفريقية	42	365	93	79	79	62	62	110	92	51	102

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: Office National des Statistiques, Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandise de 2000-2013, Alger,2014, PP 1-2. خاص بالسنوات 2007-2012

-وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة 2013-2014-2015-2016-2017، ص ص، 16-17.

من خلال الجدول رقم (12) أعلاه، نلاحظ أهم المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص الصادرات الجزائرية، حيث يحتل الإتحاد الأوربي المكانة الأولى بمعاملات تجارية وصلت إلى 26833 مليون دولار سنة 2007 لتواصل ارتفاعها توليا من سنة 2009 إلى 2014 أين وصلت ذروتها سنة 2013 بقيمة تعاملية وصلت إلى 42733مليون دولار.

عاودت الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوربي تراجعها ابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2017 وبداية سنة 2018، أين وصلت إلى أدنى حد لها سنة 2016 بقيمة تعاملية قدرت ب 17221 مليون دولار.

تأتي في المرتبة الثانية الدول الأوربية خارج الإتحاد الأوربي، ثم تاليها الدول الآسيوية خاصة منها الصين.

أما فيما يخص المعاملات الخارجية للجزائر مع الدول العربية فهي لا تكاد تذكر، سواء مع دول المغرب العربي أو باقي الدول العربية أين وصلت قيمة المبادلات الخارجية فيها إلى 10% فقط من إجمالي المبادلات.

3-2 فيما يخص الواردات: الجدول رقم 13 التالي يوضع التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب كل متعامل وحسب كل دولة

الجدول رقم 13: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الأوربي	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582	29684	25344	22472	20236
دول أوربية خارج الاتحاد الأوربي	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6958	8436	7353	6249	5942
دول أوربية أخرى	715	659	728	388	579	1652	1213	866	1220	936	1910
أمريكا الجنوبية	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3468	3815	2818	2857	3209
آسيا	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10596	12619	11830	11709	12345
دول المحيط	-	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-
الدول العربية باستثناء المغرب العربي	621	705	1089	1262	1760	1555	2416	1962	1912	1927	1541
دول المغرب العربي	284	395	487	544	691	807	1023	738	674	701	588
الدول الإفريقية	231	395	350	396	578	741	596	440	350	238	186
المجموع	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51501	47089	45957

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: **Office National des Statistiques, Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandise de 2000-2013, Alger,2014, PP 1-2.** خاص بالسنوات **2007-2012**

-وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة، 2013-2014-2015-2016-2017، ص ص، 16-17.

من خلال الجدول رقم 13 أعلاه نلاحظ توزع عملاء الجزائر في مجال الواردات توزعا تقليديا حيث تعتبر الصين من الموردين الرئيسيين للجزائر، أين بلغت قيمتها 7.29 مليار دولار (19.11٪ من إجمالي الواردات الجزائرية)، تليها فرنسا ب 3.47 مليار (9.1٪)، إيطاليا مع 3.04 مليار (7.9٪)، إسبانيا

مع 2.56 مليار (6.7٪) وألمانيا مع 2.54 مليار (6.65٪، وهو ما يوضحه الشكل رقم 08 التالي. ولتفصيل أكثر أنظر كذلك الملحق رقم (02) و(03).

الشكل رقم 08 : توزيع أهم الشركاء في الواردات حسب المناطق الاقتصادية (2014)

	بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل%

الصين	8 223	%15.97	
فرنسا	5 420	%10.52	
إيطاليا	4 828	%9.37	
إسبانيا	3 934	%7.64	
ألمانيا	3 382	%6.57	
الولايات المتحدة الامريكية	2 710	%5.26	
تركيا	2 036	%3.95	
الأرجنتين	1 281	%2.49	
جمهورية كوريا	1 171	%2.27	
البرازيل	1 146	%2.23	
الهند	1 114	%2.16	
هولندا	922	%1.79	
بريطانيا العظمى	903	1.75%	
روسيا	746	1.63%	
بلجيكا	834	1.62%	
المجموع الفرعي	38746	%75.23	
المجموع	51 501	100	

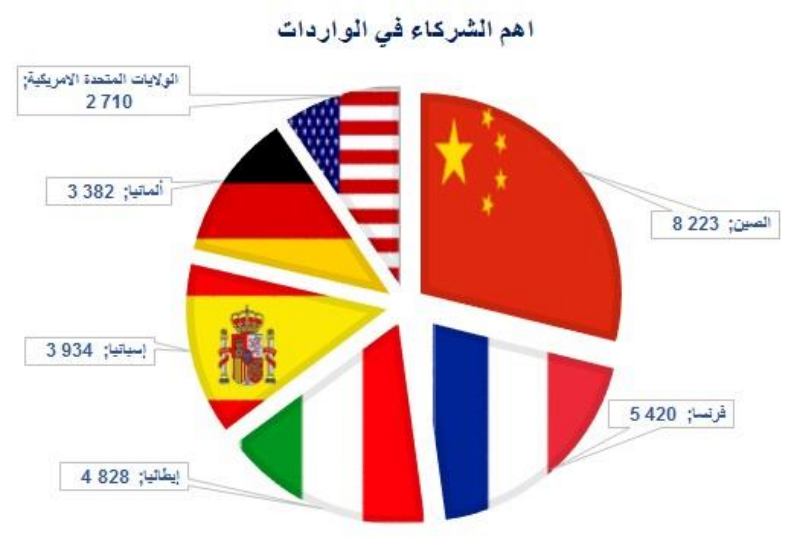

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique أطلع علية بتاريخ: 2017/05/01

المطلب الثاني: دور السياسة الجمركية المطبقة في ترشيد الواردات.

إن علاج مشكلة الترشيد في ميزان التجارة المنظورة الجزائري يتعين النظر فيه إلى كلا من جانبي الميزان، أي إلى الصادرات والواردات ومن ثم يكون حل المشكلة متوقفا على كفاءة تخطيط وتنفيذ سياسة اقتصادية وتجارية تسير في خطين متوازيين، أولهما يهدف إلى تشجيع وتنمية الصادرات. وثانيهما يهدف إلى ترشيد الواردات الجزائري والتحكم فيها كماً ونوعاً، وبدون ذلك يصعب الوصول إلى كفاءة وفاعلية الضريبة الجمركية في تحقيق أغراضها الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتبارها ضريبة سلعية ترتبط بالواردات والصادرات.[1]

أولا :-الإجراءات الجمركية الهادفة لتقليص الواردات من بعض السع: (السيارات نموذجا)

حاولت الجزائر ترشيد واردات السيارات بتقديم مشروع قانون معدل ومتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07 -390 المؤرخ في 12 ديسمبر ،2007 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط تسويق السيارات الجديدة في طور الإعداد.

ويتكفل فوج عمل يتكون من ممثل عن كل من وزارات التجارة والمالية والصناعة والطاقة تم تنصيبه عقب تعليمة للوزير الأول بمراجعة المرسوم.[2]

وبهدف ترشيد واردات السيارات الجديدة، ادخل قانون المالية عدة إجراءات تخص تحديد استيراد السيارات من قبل وكلاء السيارات فقط، ومنعهم من استيراد سيارات لحساب وكلاء آخرين خارج شبكاتهم الخاصة بالتوزيع مع إلزامهم مباشرة نشاط صناعي أو خدماتي في أجل مدته ثلاث سنوات.

أوضح المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك أن قيمة واردات الوكلاء الرئيسيين الذين ينشطون على مستوى السوق الجزائرية خلال الفصل الأول من سنة 2014 بلغت 125,72 مليار دج (حوالي 1,61 مليار دولار) مقابل 149,93 مليار دج (1,91 مليار دولار) في نفس الفترة لسنة 2013 أي انخفاض بنسبة 15,7 بالمائة.[3]

---

[1] Zourdani Safia, **Le Financement des Operations du Commerce Extérieure Algérie**, **cas de la BNA**, Mémoire de Fin D'étude en vue de l'obtention de diplôme de Majesté en Science Economie, option : Monnie-Finnance –Banque, University abderrahman Mira,Bejaya, 30/05/2012, P 126.

[2] نادية العقون، **تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر الفترة 1995/ 2000**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق وعلوم الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل (2003- 2004)، ص. 154.

[3] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات،أنظر الرابط:
http://www.douane.gov.dz/vie%20reglementaire.html، أطلع عليه بتاريخ 2017/06/30

ارتفعت واردات مجموعة أجزاء السيارات الموجهة للتركيب ب1.11 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2018 مقارنة بنفس الفترة من 2017، ما يمثل ارتفاعا بـ 87.4 بالمائة، وبخصوص فاتورة واردات مركبات نقل الأشخاص والسلع ومجموعة أجزاء السيارات الموجهة للتركيب، هذه فئة من المركبات ارتفعت بدورها إلى 518.62 مليون دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الجارية مقابل 377.1 مليون دولار خلال نفس فترة من سنة 2017، أي بارتفاع بلغ 141.53 مليون دولار أي (+37.53 بالمائة).[1]

وعليه فان الفاتورة الإجمالية لاستيراد مجموعة أجزاء السيارات الموجهة لتركيب هاذين الصنفين من السيارات وكذا استيراد سيارات نقل الأشخاص والسلع (منتوجات كاملة الصنع) بلغت 2.9 مليار دولار ما بين جانفي وأكتوبر2018 مقابل1.65 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية، أي بارتفاع بلغ 1.25 مليار دولار (+ 76 بالمائة)، مقارنة بنفس الفترة من 2017.

ومن جهة أخرى، تراجعت قيمة واردات الأجزاء ولواحق السيارات (قطع غيار خاصة بالسيارات المستعملة ...) إلى 306.33 مليون دولار مقابل 340.16 مليون دولار، أي بتراجع بلغ حوالي 34 مليون دولار (-10 بالمائة).

وفيما يخص واردات إطارات العجلات المطاطية الجديدة بلغت 114.56 مليون دولار ما بين جانفي وأكتوبر 2018، مقابل 106.02 مليون دولار خلال نفس الفترة من السنة المنصرمة، مرتفعة بحوالي8.5 مليون دولار أي ما نسبته (+8.06 بالمائة).

ومنذ إطلاق هذا النشاط الصناعي في الجزائر لم تعلن الكثير من العلامات رفع نسب إدماج قطع الغيار محلية الصنع في السيارات التي تركبها ذلك أن نشاط المناولة يبقى محتشما وتركيز المصانع انصب على رفع عدد الوحدات المنتجة لرفع المكاسب وتلبية احتياجات السوق الوطنية التي تعيش حالة انسداد بعد سنتين من تجميد استيراد السيارات من الخارج.[2]

يذكر أن الفاتورة الإجمالية لاستيراد المركبات السياحية الجاهزة ومجموعة أجزاء السيارات الموجهة لتركيب هذا النوع من المركبات قدرت سنة 2017 بحولي 1.62 مليار دولار مقابل 1.35 مليار دولار خلال سنة 2016. وفيما يتعلق بواردات مركبات نقل الأشخاص والسلع ومجموعة أجزاء السيارات الموجهة للتركيب لهذا النوع من المركبات فقد بلغت 512.6 مليون دولار سنة 2017 مقابل 767.7 مليون دولار سنة 2016 .[3]

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية، أنظر الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/54369-2018-03-14-18-59-57، أطلع عليه بتاريخ 2017/06/29.

[2] المرجع نفسه.

[3] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية، أنظر الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/54369-2018-03-14-18-59-57، أطلع عليه بتاريخ 2017/06/29.

ثانيا –الإجراءات الجمركية الهادفة لإحلال المنتوجات المحلية بدل المستوردة.

تسعى الحكومة بهياكلها على مستوى كل من وزارتي التجارة والمالية إلى خفض فاتورة الاستيراد عبر منع بعض المواد من الاستيراد خاصة المواد الغذائية ومواد البناء، لأن الجزائر مجبرة على اعتماد سياسة كفيلة بإنقاذ اقتصادها وكذا المستثمر المحلي من مخالب السلعة المستوردة والتي تبقى توفر ثلاثية، الجودة والوفرة والسعر.

ففي مجال إنتاج الإسمنت يوجد أكثر من 16 مستثمرا فيه منهم العمومي والخاص، وأهمهم مؤسسة لافارج، كما أن مجال إنتاج الرمال والآجر عرف ارتفاعا في الإنتاج المحلي وكذا الحديد والصلب.[1]

كما عرفت الجزائر إنتاجا وفيرا يمكن أن يغطي الحاجة الوطنية بالرغم من كثرة المشاريع المبرمجة، كل هذه التدابير ستعمل على زيادة استهلاك المنتج المحلي وخفض استهلاك المنتج المستورد، كما تم إعطاء تعليمات بضرورة خفض فاتورة استيراد العجائن الغذائية والمشروبات بعد أن شهدت هاتين الأخيرتين صعودا جنونيا في فاتورة استيرادها، وفي هذا الخصوص تم حث المنتجين المحليين على ضرورة زيادة الإنتاج، مع منحهم العقار الصناعي وتسهيل تمويل البنوك للمشاريع المنتجة عبر إرسالية رسمية من وزارة المالية للبنوك مع تفعيل مجالات تدخل صندوق ضمان القروض وكذا تفعيل عمل الصندوق الوطني لدعم الاستثمار، مع إطلاق حملة "**استهلك منتوج بلادي**"، لكن يبقى التحدي الذي يواجه المستثمر المحلي هو النوعية في الإنتاج والسعر وبدرجة أقل الوفرة. من جهة أخرى تمكن هذه الإجراءات من خفض فاتورة الاستيراد إلى أقصى ما يمكن بعدما وصلت مستويات قياسية تجاوزت 60 مليار دولار، وهو رقم ضخم كان كفيلا بالقضاء على تنافسية المنتج المحلي.[2]

ثالثا –الإجراءات الجمركية الهادفة لمراقبة الصرف.

تعتبر سياسة التحكم في الصرف من أهم الخطوات الواجب على الدولة إحكام الرقابة عليها حتى يكون هناك استخدام أحسن للنقد أجنبي وتوزيعه وفي الأولويات المحددة مسبقا حيث تقوم الإدارة

[1] أنظر الرابط: http://www.leconews.com/fr/entretiens/decideurs/les-droits-de-douane-algeriens-trop-eleves-15-01-2013-161718_281.php، أطلع عليه بتاريخ 2017/07/12.

[2] أنظر الرابط: http://www.leconews.com/fr/entretiens/decideurs/les-droits-de-douane-algeriens-trop-eleves-15-01-2013-161718_281.php، أطلع عليه بتاريخ 2017/07/12.

الاقتصادية بوضع مختلف التشريعات التي تكفل هذه الرقابة تحت حماية البنك المركزي الذي يقوم بشراء جميع العملات المحصلة من التجارة الخارجية وتمكن هذه الرقابة الدولة من ممارسة تأثيرها على العرض والطلب، وتحديد سعر الصرف قصد المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

على اثر القانون رقم 144/63المؤرخ في 1963/10/13 أصبح للجزائر بنك مركزي والمقصود منه تأمين استخدام الوارد من الوارد من العملات الأجنبية طبقا للمصالح الوطنية.

وبهذا يمكن للدولة عن طريق الرقابة على الصرف الخارجي أن تتدخل لتوجيه التجارة الخارجية من حيث أنواع السلع، موضوع التبادل والكميات المستوردة والبلاد التي تستوردها منها.[1]

إن النظام 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 قد حدد بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الإقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة عنها بطبيعة الحال.

وفيما يخص مراقبة الصرف فقد تم تحديد شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها ويمكن تفويض حق تسيير الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتي لا تنتج بشكل مباشر من إيرادات المحروقات وأهم العناصر التي تدخل في هذا التفويض:[2]

- ✓ ودائع الزبائن في حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعينة.
- ✓ عوائد الصادرات من غير المحروقات والعوائد المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود إلى المصدر.
- ✓ كل الأموال المتأتية من قروض مالية أو الإقتراضات بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من طرف الوسائط المالية المعتمدة لاحتياجاتها الخاصة أو لاحتياجات زبائنها.
- ✓ المبالغ المتأتية من عمليات الشراء في سوق الصرف.
- ✓ موارد أخرى يمكن تحديدها عند الحاجة من طرف البنك المركزي.

ويتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج ويمكن ذكر أهم هذه الضوابط فيما يلي:[3]

- ✓ يجب أن يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر.
- ✓ يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حساباتهم بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.

---

[1] أنظر الرابط http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/07/12.

[2] **الطاهر لطرش– تقنيات البنوك– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص 156**

[3] المرجع نفسه، ص157.

- ✓ تمر عملية تمويل وإيرادات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين حتى تضمن عقود الواردات والصادرات الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة.[1]

المبحث الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على فعالية السياسة الجمركية

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص158.

إن الانهيار في أسعار النفط يشير إلى الحاجة الملحة لإعادة تشكيل نموذج النمو في الجزائر، حيث شهدت الجزائر على مدى عشر سنوات من النمو المطرد نسبيا والاستقرار الاجتماعي. وذلك بفضل الزيادة السريعة في أسعار النفط، وكان قادرا على جمع مدخرات مالية كبيرة والاحتياطيات الدولية في حين سداد معظم ديونها.

ومع ذلك، فإن الجزائر لا تستفيد من ارتفاع أسعار النفط للتغلب على أوجه القصور الهيكلية في نموذج نموها ،حيث ظل الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مفرط على النفط والغاز والإنفاق العام منذ عام 2002 (عندما بدأت أسعار النفط في الارتفاع) حتى عام 2014 (عندما بدأت في الانخفاض)، وشكلت الهيدروكربونات في المتوسط عن 98 في المائة من الصادرات، و69 في المائة من العائدات المالية،و36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. تضخم الإنفاق الحكومي كما الصلاحيات الممنوحة الزيادات في الأجور وتوفير فرص العمل والسكن الاجتماعي، وإعانات مؤخرا في أعقاب ما يسمى بالربيع العربي.

وعلاوة على ذلك، لا يزال القطاع العام لاعبا مهيمنا في الاقتصاد من خلال العديد من المؤسسات العامة، بما في ذلك في قطاع الطاقة والمصارف. في الواقع، تمثل البنوك العامة 87 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية. معا انخفاض أسعار النفط، الجزائر بحاجة لمواجهة تحد القديم معطا بعامل جديدا: كيف لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط والغاز وإيجاد مصادر جديدة للنمو من شأنها خلق فرص عمل سكان الشباب وسريعة النمو.

المطلب الأول: انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على التعريفة الجمركية

أمضت الجمارك الجزائرية بتاريخ 17 مايو 2016 قرارا تحت رقم: N 88/DGD/SP/D0400.16، المتضمن الطبعة الهيكلية الجديدة للتعريف الجمركي ذو 10 أرقام، في جانبها الخاص بتعريف السلع. بموجب المادة 7 من هذا القرار، هذه الأخيرة ستنتشر في النشرية الرسمية للجمارك الجزائرية. [1]

[1] Manuel sur les Règles de L'Origine des Marchandises dans le Cadre de L'Accord D'Association Algérie, Direction Générales Des Douanes, Rapport Finale juillet 2016,

هذه التعريفة الجديدة تهدف إلى تغطية المنتجات بتعريفات فرعية من 10 أرقام، طبقا للمقاييس المحددة في التسمية المنسقة لتعيين وترميز السلع.

الهيكلة الجديدة موضوع هذا القرار تعد 15.946 تعريفة نوعية جمركية مقابل 6.126 تعريفة فرعية ذات 8 أرقام المطبقة حاليا، أي بزيادة 260.30%.

إعادة الهيكلة هذه تسمح بأحسن تحمل الخطوات المرتبطة خصيصا بالإجراءات الإدارية بخصوص الجباية والتقييم في الجمارك. تضمن أيضا بجمع الجباية بصفة مفصلة والمعطيات الإحصائية للتجارة الخارجية لإنتاج الوطني.

مراجعة هذه الهيكلة ليست لغرض تغيير الجباية المعمول بها حاليا، التي تدخل في إطار القانون ولا الإجراءات الإدارية الخاصة (شهادات، تسريحات ومنوعات. الخ)، المنظمة لهذه المنتجات التي هي من صلاحيات القطاعات الوزارية.

الكثير من الدوائر الوزارية شاركت في إعداد هذا التعريف الجمركي القطاع الاقتصادي والمحافظين لدى الجمارك شاركوا في أشغال إعداد هذا التعريف الجمركي عبر جمعياتهم (الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، المنتدى الوطني الاقتصادي).

هذه الهيكلة الجديدة ستطبق ابتداء في 17.07.2016 وذلك حسب المادة 6 من القرار المذكور أعلاه والتي ستنعكس بالإيجاب على العمليات الجمركية.[1]

وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل من خلال الفصل الخامس.

المطلب الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على استيراد بعض المواد الأساسية

تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بالانعكاسات العالمية والمتغيرات التي طرأت عليه، خاصة المتعلقة بأسعار النفط، وهو ما أدى بالجزائر وبالتحديد الجمارك الجزائرية اتخاذ عدة إجراءات كان لها انعكاسات واضحة على عمليات الاستيراد والتصدير في مواد كثيرة.

أولا: موارد البناء

[1] Manuel sur les Règles de L'Origine des Marchandises dans le Cadre de L'Accord D'Association Algérie, Direction Générales Des Douanes, Rapport Finale 2014, P16.

وقمنا بتقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من سنة 2007 إلى غاية سنة 2011، والمرحلة الثانية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2017.

1- المرحلة الأولى: الفترة 2007-2011

تضاعفت واردات الجزائر من حديد البناء والإسمنت خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2009 بنسبة تفوق 100% مقارنة بنفس الفترة خلال سنتي 2007 و2008، حيث بلغت واردات الجزائر من حديد البناء والإسمنت المائي 2,17 مليار دولار سنة 2008، أي أنها ضعف فاتورة استيراد الأدوية التي تقدر ب 1,5 مليار دولار، وتعادل 77 بالمائة من فاتورة استيراد القمح، أي أكثر من ثلثي فاتورة استيراد القمح المقدرة ب 3 مليار دولار سنويا، دفعتها الجزائر لشراء 2,79 مليار طن من حديد البناء بمختلف أنواعه والإسمنت المائي الذي يستعمل في بناء المنشآت المائية كالسدود والأحواض المائية والمسابح والقواعد الصناعية التي تمتد إلى قاع البحر، بما في ذلك الحصى الإسمنتي، والإسمنت الملوّن.[1]

في حين بلغ إجمالي واردات الجزائر من حديد البناء سنة 2008 ما يعادل 2,52 مليار طن بقيمة إجمالية قدرها 2,55 مليار دولار، مقابل 2,11 مليار طن من الحديد والإسمنت المائي بقيمة إجمالية قدرها 1,49 مليار دولار سنة 2007، أي أن القيمة المالية تضاعفت بنسبة تفوق المائة بالمائة، بسبب ارتفاع أسعار هذه المواد في السوق العالمية سنة 2008 ولاسيما أسعار الحديد.

وبلغت تكلفة واردات الحديد والإسمنت المائي خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2009 ما يعادل 1,44 مليار طن بقيمة إجمالية قدرها 700 مليون دولار، في حين بلغت خلال نفس الفترة من سنة 2008 ما يعادل767 مليون طن بقيمة إجمالية قدرها 516,5 مليون دولار[2].

واردات مادة حديد البناء وحدها بلغت 683 مليون و702 ألف طن خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية، بقيمة إجمالية وصلت إلى 1,4 مليار دولار، في حين استوردت 1,63 مليار طن من حديد البناء سنة 2007، بقيمة إجمالية قدرها 1,1 مليار سنتيم، أي أن الكمية المستوردة سنة 2008 تعادل ضعف الكمية المستوردة سنة 2007 من حيث الحجم والقيمة المالية.[3]

2- المرحلة الثانية: الفترة 2012-2017

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، أنظر الرابط http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%، أطلع عليه بتاريخ 2017/08/12.

[2] المرجع نفسه.

[3] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، أنظر الرابط http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%، أطلع عليه بتاريخ 2017/08/12.

تراجعت واردات مواد البناء إلى 664.75 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من 2015 مقابل 995.1 مليون دولار خلال نفس الفترة من2014 ما يمثل انخفاضا بـ 33.2بالمائة. كما انخفضت الكميات المستوردة من مواد البناء الأساسية بحيث انتقلت من 2.5 مليون طن خلال الثلاثة أشهر الأولى من 2014، إلى 2.2 مليون طن خلال الثلاثي الأول من 2015 أي -12 في المائة، حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.[1]

هذا وقد بدأت واردات مواد البناء سنة 2015 على منحى تنازلي بعدما عرفت ارتفاعا ب 6 في المائة خلال 2014 بما يعادل 3.65 مليار دولار. ويخص هذا الهبوط في فاتورة الواردات أساسا مادة (الاسمنت 13.73- في المائة) مادة (الخشب -31.67 في المائة) مادة (السيراميك -44في المائة) مادة (والحديد والصلب -46بالمائة)، وسجلت قيمة الواردات من الاسمنت (اسمنت البورتالند الألومينيا الهيدروليكي) بين شهري يناير ومارس 2015 أزيد من 96.63 مليون دولار مقابل 112.02 مليون دولار خلال نفس الفترة من 2014.[2]

وعرفت كميات الاسمنت المستورد تراجعا طفيفا حيث انتقلت من 1.245 مليون طن خلال الثلاثي الأول من 2014, إلى 1.262 مليون طن خلال نفس الفترة من 2015 أي بزيادة 1.36بالمائة.

كما هبطت واردات الخشب أيضا إلى 156.76 مليون دولار أي 334.432 مليون طن خلال الثلاثة أشهر الأولى من 2015 مقابل 229.42 مليون دولار أي 412.368 مليون طن خلال نفس الفترة من2014.

وبالنسبة للحديد والصلب تقلصت الواردات لتصل إلى 292.66 مليون دولار أي 582.651 طن مقابل 543.48 مليون دولار أي 822.49 طن.

وتراجعت واردات منتجات السيراميك كذلك (الآجر البلاط القرميد مربعات الخزف ومنتجات مماثلة لها) إلى 12.58مليون دولار أي 14.279 طن مقابل 22.53 مليون دولار أي 16.312 طن.

وبالمقابل يؤكد المركز أن واردات الحنفيات والألمنيوم عرفت ارتفاعا، وارتفعت واردات منتجات الحنفيات إلى 91.71 مليون دولار أي 5.705 طن خلال الثلاثي الأول من 2015 مقابل 81.06

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، أنظر الرابط: http://www.mdipi.gov.dz/?Industrie-publique-les-capacites، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/13.

[2] المرجع نفسه.

مليون دولار خلال نفس الفترة من 2014 أي بزيادة 13.14 في المائة من حيث القيمة و –8.46 في المائة من حيث الكمية ب 6.233 طن.[1]

وتخطت فاتورة واردات الألمنيوم تلك المسجلة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2014 المقدرة ب 6.58 مليون دولار أي 2.808 طن(وذلك بأزيد من 14.39 مليون دولار أي 5.442 طن)خلال نفس الفترة من 2015 من حيث القيمة و+ 3ر41 في المائة من حيث الكمية (وهو الارتفاع الأكثر أهمية في فاتورة واردات مواد البناء خلال هذه الفترة.

وفي2014 بلغت واردات الجزائر من مواد البناء 3ر65 مليار دولار مقابل 3.43 مليار دولار في 2014 أي بزيادة 6.4 بالمائة.[2]

يعود سبب تراجع فاتورة استيراد مواد البناء إلى تراجع الكميات المستوردة بالنسبة لبعض السلع، وكذا لانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية بالنسبة للبعض الأخر وأيضا بالنّظر إلى تطبيق قانون رخص الاستيراد بالنسبة للإسمنت وحديد البناء، وهو ما سمح ببلوغ متوسط سعر استيراد الإسمنت 65 دولارا للطن خلال 8 أشهر الأولى ل2016 مقابل 73 دولارا للطن في نفس الفترة من 2015.

ثانيا: الأدوية والمواد الصيدلانية

بلغت قيمة واردات الجزائر من المواد الصيدلانية خلال الثلاثي الأول من العام الجاري 1 ر317 مليون دولار مقابل 38 ر515 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2014 مسجلة انخفاضا قدره 47 ر38 % حسب الجمارك.

كما عرفت كمية المواد الصيدلانية المستوردة انخفاضا بحيث استوردت الجزائر 5.364 طن من الأدوية في الثالثة أشهر الأولى من 2015 مقابل 5.103 طن خلال نفس الفترة من 2014 بتراجع قدر ب (-5 %) حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك.

ويرجع انخفاض فاتورة الأدوية خاصة إلى تراجع واردات الأدوية الموجهة للاستعمال البشري بنسبة 38 %وكذا المواد شبه الصيدلانية بأكثر من 50 %.

وبلغت قيمة واردات المواد الصيدلانية الموجهة للاستعمال البشري 301ر67 مليون دولار بين شهر يناير ونهاية شهر مارس مقابل 12 ر492 مليون دولار خلا نفس الفترة من (-38,7 2014 %).

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، أنظر الرابط: http://www.mdipi.gov.dz/?Industrie-publique-les-capacites، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/13.

[2] أنظر الرابط http://www.mincommerce.gov.dz/arab ، اطلع عليه بتاريخ 15-05-2017.

ورغم هذا الانخفاض تبقى فاتورة واردات الأدوية الموجهة للاستعمال البشري أكثر ارتفاعا بحيث مثلت نسبة 95 % من الحجم الكلي لواردات المواد الصيدلانية خلال الثلاثي الأول من 2015 .

وعرف حجم الأدوية الموجهة للاستعمال البشري المستوردة خلال الثلاث أشهر الأولى من العام الجاري انخفاضا قدره 6,8 %بحيث بلغ 4.607 طن مقابل 4.945 طن خلال الثلاثي الأول من 2014.

وتراجعت فاتورة واردات المواد شبه صيدلانية ب 12 ر51 %خلال الثلاثي الأول من 2015 بقيمة 24 ر8 مليون دولار(268 طن) مقابل 86 ر16 مليون دولار(320 طن) خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.

وبينما ارتفعت واردات الجزائر من الأدوية الموجهة للاستعمال البيطري حيث بلغت قيمتها حوالي 2 ر7 مليون دولار(227 طن) خلال الثالثة أشهر الأولى من السنة الجارية مقابل 4 ر6 مليون دولار(98 طن) خلال نفس الفترة من 2014 (+12,45 بالمائة).

وبلغت واردات الجزائر من الأدوية والمواد الصيدلانية في 2014 حوالي 6 ر2 مليار دولار مقابل 34 ر2 مليار دولار في 2013.

ومن أجل خفض هذه الفاتورة قامت الحكومة بتشجيع الإنتاج الوطني للأدوية كما تعمل على تسهيل الاستثمار في هذا المجال الصناعي بحيث تم إعطاء توجيهات لمجمع صيدال لرفع إنتاج الأدوية.

وعلى غرار المنتجات الأخرى تسعى الحكومة لتشجيع الإنتاج المحلي للأدوية من أجل تقليص الفاتورة الثقيلة لواردات المواد الإستراتيجية خاصة خلال الظرف الراهن المتميز بتراجع المداخيل الخارجية للبلاد بسبب انخفاض أسعار النفط.[1]

ثالثا: قطاع السيارات

استمر تراجع واردات الجزائر من السيارات من حيث القيمة والكمية خلال الثلاثي الأول من 2015 حسبما علم من الجمارك الجزائرية.

وأوضح المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاءات التابع للجمارك أن فاتورة الواردات من طرف وكلاء السيارات بلغت 3ر1 مليار دولار خلال الثالثة أشهر الأولى من2015 مقابل 58ر1 مليار دولار خلال نفس الفترة لسنة 2014 (-17,76%).

وبالنسبة لعدد السيارات المستوردة بلغ 95.075 وحدة خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 مقابل 117.486 وحدة خلال نفس الفترة للسنة السابقة (-19.08بالمائة).

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة، أنظر الرابط: http://www.mincommerce.gov.dz/arab/، أطلع عليه بتاريخ ماي 2017.

ولا تزال العلامات الأوربية ولا سيما الفرنسية والألمانية تحتل رأس القائمة وتتبعها العلامات الآسيوية خاصة اليابانية وكوريا الجنوبية.

الانخفاض الجديد لواردات السيارات يؤكد المنحنى التنازلي التي بدأت منذ 2013 بعد أن سجلت رقما قياسيا خلال سنة 2012 ب 605.213 وحدة مستوردة.

وتراجعت فاتورة واردات السيارات في 2014 ب 13,56% لتصل إلى 6,34 مليار دولار(439.637 مركبة) مقابل 7,33 مليار دولار(544.263 مركبة) في 2013.

ويفسر انخفاض الواردات –حسب المهنيين– بتراجع الطلب الناجم عن التوجه نحو العقار وخاصة للسكنات من نوع البيع بالإيجار (عدل).

ويذكر أن القرار الوزاري المحدد لدفتر الشروط المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة نشاط وكلاء السيارات الجديدة قد نشر مؤخرا في الجريدة الرسمية لشهر فيفري من سنة 2015.

إن هذا القرار الذي جاء تطبيقا لترتيبات المرسوم التنفيذي لفيفري 2015 المتعلق بهذا النشاط يحدد دفتر الشروط الواجب احترامه من اجل منح اعتمادات ممارسة نشاطات وكلاء السيارات والقاطرات ونصف القاطرات والمركبات الجديدة.

وتنص الإجراءات الجديدة على أن المركبات المستوردة يجب أن تتوفر على مقاييس الأمن المتضمنة في دفتر الشروط.

وزيادة على معايير السلامة يأتي هذا القرار لتدعيم حقوق المستورد ووضع نظم مطابقة لمعايير الأمن لمستعملي الطريق وتنظيم للسوق عن طريق المزيد من الشفافية في صالح المستهلك والاقتصاد الوطني.[1]

رابعا: إلغاء نضام الرخص

قررت الحكومة الجزائرية إلغاء نظام رخص الاستيراد، الذي أقر بداية 2016، باستثناء استيراد السيارات الذي سيبقى خاضعا لنظام الرخص بشكل استثنائي لتلبية الطلبات في السوق في حال تجاوزها قدرة المنتجين المحليين للسيارات كما تطرقنا إليه سابقا، بالمقابل أقرت الحكومة تدابير لضبط الواردات منها فرض ضريبة على الاستهلاك الداخلي لبعض المنتجات المستوردة وتشمل هذه الضريبة 36 منتوج، إضافة إلى رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، كما قررت الحكومة منع قرابة 900 منتوج من الاستيراد بداية من جانفي من سنة 2017.[2]

[1] تم تحميله من موقع وزارة التجارة http://www.mincommerce.gov.dz/arab/، أطلع عليه بتاريخ الاثنين 27 أفريل 2017،

[2] https://www.commerce.gov.dz الموقع الرسمي لوزارة التجارة، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/12

كما أنه سيتم إلغاء هذا النظام المطبق على المنتجات المستوردة باستثناء واردات السيارات، التي ستبقى خاضعة لهذا النظام، حيث تجدر الإشارة إلى أن مصنعي السيارات في الجزائر التزموا بإنتاج 150 ألف سيارة العام المقبل من سنة 2019، وفي حال تسجيل طلب يفوق قدرات المنتجين المحليين سيتم منح تراخيص للاستيراد.

إن نظام الرخص الذي كان يشمل 4 مواد في 2016 وتوسع إلى 22 مادة في 2017، اثبت محدوديته، وكان محل انتقادات كثيرة من قبل المتعاملين وكذا الشركاء الأجانب، وتسبب النظام في مشاكل في التموين ببعض المواد والمنتجات خاصة أغذية الأنعام وكذا الحطب، حتى إن بعض المؤسسات توقفت عن النشاط بسبب تراجع التموين في السوق، إضافة إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار بعض المواد المستوردة. كما أن رخص الاستيراد خلقت عدة مشاكل وانعكس ذلك على الأسعار، بسبب عدم الشفافية والبيروقراطية.

وبعد إلغاء نظام الرخص، ستسمح الحكومة للمتعاملين باستيراد كل المنتوجات، باستثناء المواد الممنوعة والتي تم تحديدها بمرسوم تنفيذي سيصدر قريبا في الجريدة الرسمية. وبرغم إقرار هذا النظام بداية 2016، فان قيمة الواردات هذه سنة 2018 لم تتراجع سوى بملياري دولار إلى 45 مليار دولار مقابل 47 مليار دولار العام الماضي من سنة 2017.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة الجمركية الجزائرية

شهدت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 2007-2017 تغيرات كبيرة في أسعار النفط، تراوحت بين الارتفاع والانخفاض، وهو ما أثر كثيرا على الاقتصاد الجزائري كما تناولناه في المباحث السابقة، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تأثر كل من الصادرات والواردات الجزائرية بهذه التغيرات وبالتالي السياسة الجمركية الجزائرية بصفة عامة.

أولا: انعكاساتها على الصادرات

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الإجمالية الجزائرية والصادرات من المحروقات ومن خارج المحروقات.

[1] https://www.commerce.gov.dz الموقع الرسمي لوزارة التجارة، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/12

الجدول رقم 14: الصادرات الجزائرية من النفط

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرت إجمالية	صادرات من المحرقات	صادرات خارج المحروقات	أسعار البترول
2007	59518	58206	1312	69.08
2008	79290	77345	1945	98.9
2009	43650	42600	1050	61
2010	53280	52200	1080	75
2011	72890	71800	1160	79.61
2012	71740	70700	1520	111.51
2013	64430	64200	1230	109.38
2014	62590	61590	1220	99.68
2015	37837	35774	2063	52.79
2016	30026	28073	1953	50.19
2017	34763	32718	2045	62.71

Source: Office National Des Statistiques: www.ons.dz le:28/12/2018

من خلال الإحصائيات المدونة في الجدول أعلاه نرى تطور الصادرات الكلية والتي عرفت تغيرات مستمرة وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار النفط، ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات، فلقد عرفت الفترة مابين 2007-2017 تطور ملحوظا حيث انتقلت من 59518 ألف دولار سنة 2007 إلى 71740 ألف دولار سنة 2012 وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيمة تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر، أما فيما يتعلق بالصادرات من المحروقات فإن قيمتها عرفت تزايد طول فترة الدراسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة في أسعارها حتى أنها حققت أرقام قياسية.

تمثل الصادرات النفطية أكثر من 96% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة حيث قدرت قيمتها من 58206 مليون دولار سنة 2007 إلى 71740 مليون دولار سنة 2012 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بتزايد المستمر بأسعار البترول والتي انتقلت من 69.08 دولار للبرميل إلى 111.51 دولار للبرميل سنة 2012 أو من خلال ما سبق يتبين أن جهة الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباط شبه كلي بأسعار المحروقات وخاصة أسعار البترول وذلك لان التغيرات التي تمس قيمتها متعلقة بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في الأسواق الدولية.

أما السنوات 2013 إلى 2017 فقد شهدت انخفاضا ملحوظا في قيمة الصادرات، حيث سجلنا سنة 2013 ما قيمته 64430 مليون دولار في حين تم تسجيل 34763 مليون دولار سنة 2017، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى انهيار أسعار النفط خلال تلك الفترة.

يتضح من الجدول السابق أن الصادرات تتأثر كثيرا بأسعار النفط، ولتوضيح الجدول السابق وإبرازه أكثر، نعرضه في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 09: تطور الصادرات الجزائرية وأسعار النفط خلال الفترة 2007-2017

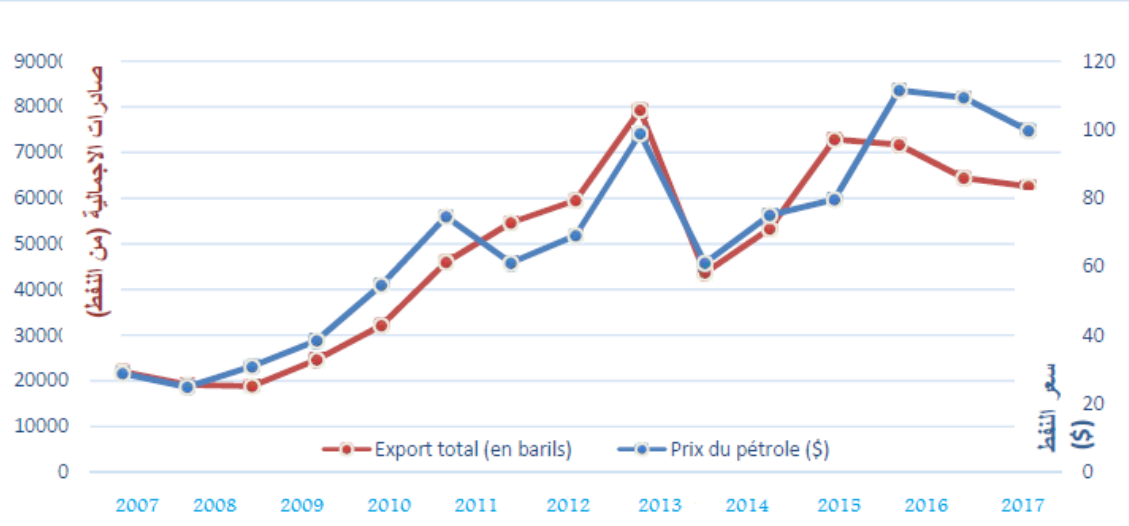

Source: Office National Des Statistiques: www.ons.dz le:28/12/2018

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه، أن صادرات الجزائر تتأثر ارتفاعا وانخفاضا بشكل تام بأسعار النفط فعندما انخفضت أسعار البترول سنة 2009 إلى 61 دولار، تراجعت قيمة صادرات الجزائر من 78.59 مليار دولار سنة 2008، إلى45.18 مليار دولار سنة 2009 فقط، وعندما عاودت أسعار البترول الارتفاع في العام الموالي 2010 إلى 57.09 دولار، رافقها ارتفاع صادرات الجزائر إلى 80.35 مليار دولار، وهذا لأن صادرات الجزائر كميا تقريبا 97% من المحروقات، فلو كان الاقتصاد الجزائري أكثر تنويعا، ويعتمد على القطاعات الأخرى، مثل الصناعة والزراعة والخدمات، والسياحة، لكانت علاقة الارتباط والتبعية أقل درجة بين الصادرات وسعر النفط.

ثانيا: انعكاساتها على الواردات

تلعب أسعار البترول دورا هاما في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي والجدول التالي يوضح تطور الواردات وأسعار البترول.

الجدول رقم 15: تطور الواردات الإجمالية الجزائرية وأسعار البترول خلال لفترة 2007-2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	واردات إجمالية	أسعار البترول
2007	27439	69.08
2008	39470	98.9
2009	39100	61
2010	39450	75
2011	64930	79.61
2012	5175	111.51
2013	55020	109.38
2014	58330	99368
2015	51501	52.79
2016	47089	50.19
2017	45957	62.71

Source: Office National Des Statistiques: www.ons.dz le:28/12/2018

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن حصيلة الواردات هي أخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى، وأن الجزء الآخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة، التوالي، ونتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة لمديونية.

ومن خلال الفترة 2007-2012 فإن حصيلة الواردات عرفت ارتفاعا مستمرا، متنقلة من 27439 مليون سنة 2007 إلى ما يقدر بـ 5175 مليون دولار سنة 2012، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط والتي انتقلت أسعارها من 69.08 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 111.51 دولار للبرميل سنة 2012.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2007-2012 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع حصيلة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة.

أما خلال الفترة 2013-2017 فقد سجلت الواردات الجزائرية تحسنا طفيفا مقارنة بالصادرات، حيث تم تسجيل ما قيمته 58330 مليون دولار سنة 2013 في حين ت تسجيل ما قيمته 45957 مليون دولار سنة 2017، وهو مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة.

يرجع الارتفاع الطفيف المسجل في قيمة الواردات إلى السياسة الأخير التي انتهجتها الجزائر، والتي تحاول من خلالها تنويع صادراتها وعدم الاعتماد فقط على الصادرات من المحروقات، وهو ما عاد بالإيجاب على قيمة الواردات الجزائرية، ولكنها تبقى جد ضئيلة مقارنة بما هو متوقع وما هو مأمول.

ولتوضيح معطيات الجدول نمثلها في الشكل التالي:

الشكل رقم 10: تطور الواردات الجزائرية وأسعار النفط خلال الفترة 2007-2017

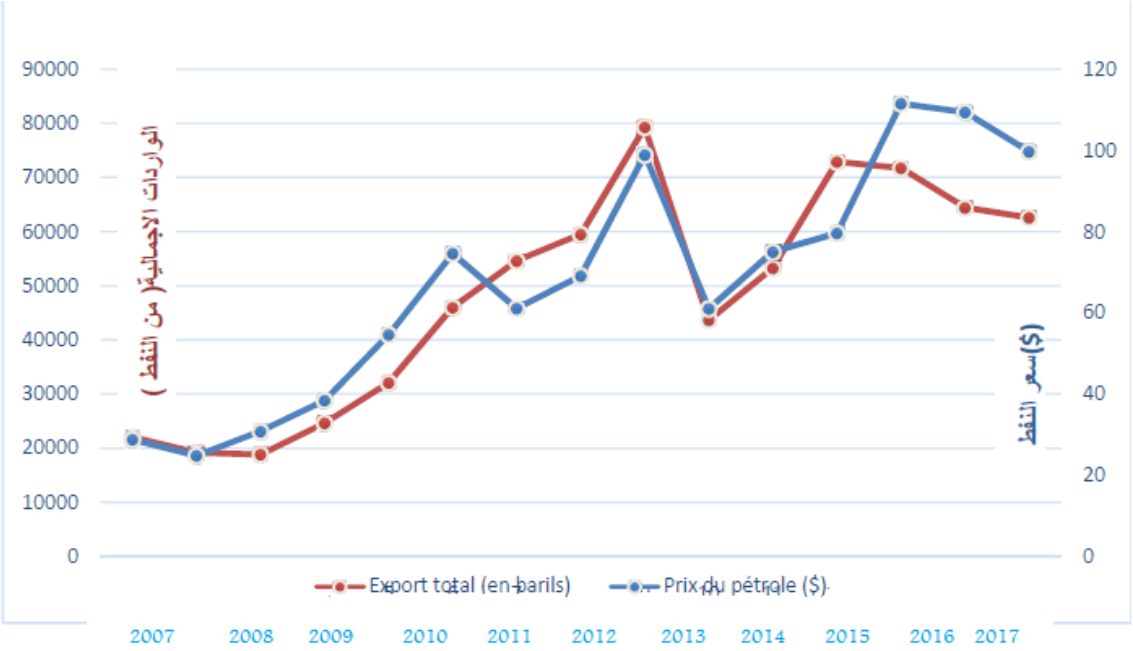

Source: Office National Des Statistiques: www.ons.dz le:28/12/2018

يتضح من المنحنى وبوضوح علاقة الارتباط الشديد بين أسعار النفط والواردات، فكلما ارتفعت الأسعار بادرت الجزائر إلى زيادة الاستيراد، وذلك لتلبية الطلب المتزيد على السلع الاستهلاكية بفعل تغير الأنماط الاستهلاكية للجزائر، بالإضافة لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرتها الجزائر، والتي تهدف لرفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنمية هي:[1]

[1] مخناش فتيحة، صالحي نجية، **أثر برنج الانعاش الاقتصادي والبر نامج التكميلي لعدم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014، نحو تحديات آفاق النو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصدية، جامعة سطيف، 2013، ص 12.

- ✓ **البرنامج الأول**: البرنامج التكميلي لدعم لنمو الاقتصادي، في الفترة 2009/2007 والذي خصص له 286 مليار دولار.
- ✓ **البرنامج الثاني**: البرنامج الخماسي 2014/2010 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار.
- ✓ **البرنامج الثالث**: البرنامج الخماسي الثاني 2019/2015 ويعد تكملة للبرنامج الثاني.

ولا شك أن هذه البرامج الضخمة تتطلب استيراد العتاد الصناعي والزراعي، والكثير من لوازم البنية التحتية والهياكل القاعدية من جامعات ومدارس ومستشفيات وإرادات وغيرها، وهو ما انعكس على ارتفاع الواردات، من دون أن يكون لها أثرا إيجابيا على الصادرات، وقد مكنت المداخيل المالية الكبيرة للجزائر من المحروقات بالمجازفة بالإفراط في الاستيراد.

إن تأثر الصادرات والواردات بتغيرات أسعار النفط يترجمه وبصورة مباشرة تغير الميزان التجاري من خلال تحقيق أرباح أو تحقيق عجز، وهو ما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم 11: تطور أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2007-2017

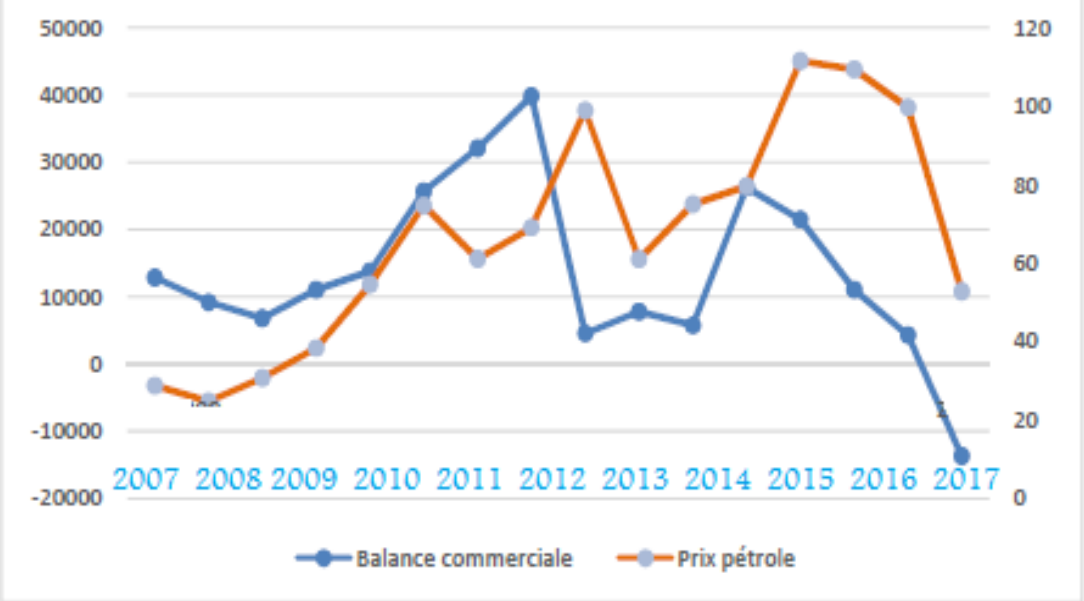

Source: Office National Des Statistiques: www.ons.dz le:28/12/2018

من خلال ما تطرقنا إليه من خلال هذا المطلب، نلاحظ التأثر الكبير الذي تخلفه تذبذبات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الصادرات والواردات الجزائرية وبالتالي على التجارة الخارجية، حيث يرتبط العمل الجمركي ارتباطا وثيقا بالتاجرة الخارجية، وبالتالي نجد علاقة وثيقة بين تأثير أسعار النفط على التجارة

الخارجية الجزائرية وبين تأثير التجارة الخارجية على السياسة الجمركية الجزائرية، ومنه تأثير أسعار النفط على السياسة الجمركية.

تسعى الجزائر جاهدة إلى تكييف سياستها الجمركية مع التغيرات العالمية التي تطرأ على مستوى مؤشرات الاقتصاد العالمي، وخاصة منها مؤشرات أسعار النفط، فالتغيرات التي تطرأ دائما على هاته المؤشرات تؤثر كثيرا على الاقتصاد الوطني عامة وعلى السياسة الجمركية خاصة.

من خلال ما سبق يمكن أن نميز حالتين لتكيف السياسة الجمركية والتغيرات الحاصلة، فعندما ترتفع أسعار النفط يحقق الميزان التجاري فائضا نظرا لارتفاع قيمة الصادرات على حساب الواردات (الصادرات النفطية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط)، ومن هنا تتدخل السياسة الجمركية من أجل استثمار أكبر في تلك الوضعية من خلال محاولة تحقيق اكبر إيراد ممكن يعود على الميزانية العامة للدولة بالنفع الكبير، وسنتطرق إلى هذه النقطة بالتفصيل من خلال الفصل الرابع الموالي.

أما الحالة الثانية فتحصل عندما يحقق الميزان التجاري عجزا بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بالصادرات، فهنا تتدخل السياسة الجمركية من أجل محاولة رفع قيمة الواردات من خلال عمليات التحفيز الجمركية كالتسهيلات الإدارية والمزايا الضريبية، وأيضا انتهاج سياسة الإحلال التي تساعد كثيرا على تشجيع لنتوج المحلي وتصديره للخارج.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم المتغيرات العالمية في السياسة التجارية الدولية ومدى أثرها على الاقتصاد الوطني وبالتالي على السياسة الجمركية، ولقد لاحظا الأهمية الكبيرة لتأثير التجارة الخارجية الجزائرية على باقي القطاعات، خاصة القطاعات المتعلقة بالبناء والتشييد وقطاع الصحة والقطاعات التي تمت بصلة مباشرة بحياة المواطن الجزائري.

إن أهم ما يلاحظ من خلال هذا الفصل هو الدور المحوري للجمارك الجزائرية في التعامل مع هذه الأحداث، فالجمارك الجزائرية تؤثر مباشرة في صادرات وواردات البلاد، وبالتالي بصورة غير مباشرة في باقي القطاعات التي ترتبط بعملية الاستيراد والتصدير، وأخذنا تفصيلات على ذلك من خلال قطاع السيارات مثلا.

وأهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أنه وفي ظل هذه التحولات وجب على السياسة الجمركية في الجزائر أن تساهم في تنشيط حركة التجارة الخارجية من جهة، وحماية المتوج الوطني من جهة أخرى، والمساهمة في موارد الخزينة، وكل هذا ينطوي تحت الأهداف العامة للسياسة الجمركية الجزائرية.

يترجم الأداء الجمركي مدى مسايرته للمتغيرات العالمية سابقة الذكر، حيث أن فعالية السياسة الجمركية تتوقف على دراسة مؤشرات معينة يقاس من خلالها مدى نجاح أو فشل هذا الأداء، وهو ما سيكون محل تفصيل الفصل الرابع.

الفصل الرابع:
مؤشرات قياس فعالية أداء السياسة الجمركية
ـ تجارب دولية ـ

تمهيد:

تشهد السياسة الجمركية في الوقت الراهن تطورات كبيرة، لأنها تعيش في محيط سريع التغير بسبب الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحديات جمة تفرضها هذه التغيرات، وخاصة منها التطورات التكنولوجية المتسارعة، وهذا ما يفرض على قطاع الجمارك مواكبة هذه التغيرات من أجل تحقيق أعلى مستويات الأداء الفعال.

يساعد قياس الأداء في السياسة الجمركية على توفير معلومات ضرورية أكثر لصناعة القرار السليم، كما أنه يساعد على تحسين مستوى كفاءة الموظفين ورفع مهاراتهم في العمل الجمركي، وانطلاقا من هذا فإن مختلف دول العالم تقوم بتقييم لفعالية سياستها الجمركية من خلال مؤشرات الأداء الجمركي.

يقول علماء الاقتصاد أنه ما لا يمكن قياسه لا يمكن إنجازه، وبالتالي فإن الجمارك ليست في منأى عن قياس أداءها من أجل التأكد من تحقيق أهدافها المسطرة أم لا، حيث تعددت نماذج تطوير أداء الجمارك في السنوات الأخيرة، إذ ظهرت أساليب وأفكار ونظريات مختلفة حول ترجمة الإستراتيجية الخاصة بالجمركة ورسالتها إلى مقاييس أداء دقيقة توضح عمل إطار الإدارة الجمركية والقياس الاستراتيجي.

انطلاقا مما سبق ومن أجل التطرق بشكل أعمق لمؤشرات قياس فعالية أداء السياسة الجمركية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية**
- **المبحث الثاني: أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء لسياسة الجمركية**
- **المبحث الثالث: قياس فعالية اداء السياسة الجمركية – تجارب دولية نموذجا –**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشرات قياس فعالية السياسة الجمركية

ترتبط فعالية السياسة الجمركية ارتباطا وثيقا بمدى فعالية مؤشرات قياس الأداء الجمركي، حيث دأبت المنظمة العالمية للجمارك على تحديد أهم المؤشرات الدولية التي تساعد الهيئات الجمركية في مختلف دول العالم لتحقيق أهدافها المسطرة، سيتناول هذا المبحث مفهوم مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية، وأهم المؤشرات التي اعتمدتها منظمة الجمارك العالمية، ونعرج في الأخير إلى بعض التجارب العربية والدولية في مجال قياس فعالية الأداء الجمركي.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية.

تمنح مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية صورة واضحة عن وضعية قطاع الجمارك، ويختلف مفهوم هذه المؤشرات حسب طبيعة كل منظمة جمركية معينة.

أولا: مفهوم مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية.

لمؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية عدة مفاهيم من أهمها:

المفهوم الأول: مؤشرات قياس الأداء الجمركي هي وسيلة موضوعية تستخدمها كافة المنظمات لقياس قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة، كما هو محدد في خطة العمل التنفيذية التي تعتمد في المقام الأول على استخدام الإحصاءات والمؤشرات الكمية، وعادة ما تقوم الإدارات الجمركية بقياس أداء العاملين بها للحكم على كفاءتهم وجودة العمل الذي يقومون به، وليس هذا هو ما تسعى إليه الإدارات الجمركية الحديثة والمتطورة، لأن قياس أداء العاملين هو إحدى الآليات التقليدية التي تتم في كافة المنظمات وليس في الجمارك فقط، لكن ما يجب على الإدارة لجمركية الحديثة والمتطورة القيام به هو تطبيق آليت جيدة ودقيقة وعملية لقياس أداء الجمارك ذاتها، هذه الآليات تتضمن إجراءات ومعايير وخطوات وأنشطة كثيرة.[1]

المفهوم الثاني: يعني مفهوم قياس أداء السياسة الجمركية المساهمة الفعالة للأدوات المستخدمة التي يمكن أن توصل إلى نجاح التحديث الجمركي، بحث أن الفكرة الرئيسية لقياس الأداء تتمثل كيفية تسخير المعلومات المستقاة واستخدامها في ترشيد القرارات.[2]

المفهوم الثالث: هو عامل أو متغير كمي أو نوعي يوفر وسيلة سهلة موثوقة لقياس الإنجاز أو للكشـــف عن التغيرات المرتبطة بالتدخل الإنمائي أو للمساعدة على تقدير أداء متدخل.[3]

---

[1] مجلة الجمارك، **معايير قياس الأداء الجمركي**، مجلة فصلية تصدر عن هيئة الجمارك القطرية، قطر، أكتوبر 2015، العدد 58، ص 24.

[2] Robert Ireland, Thomas Cantens and TadashiYasui,**An Overview Of Performance Measurement in Customs Administratios**, World Customs Organization, Research Paper, N 13, 2011, P 2.

[3] فاطمة بنت محمد العبودي، **مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية، مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي**، كتيب رقم 04، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 15.

المفهوم الرابع: هو قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المطلوب تحقيقها أو التي يمكن الوصول إليها. حتى تتكون صورة لما حدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل تحسين الأداء بطريقة مستمرة ويضيف بعضهم أن تقويم الأداء هو المراجعة الإدارية للأداء من خلال مراجعة المعايير ومقارنتها بالأداء الفعلي لكل خطوة من خطوات العلمية الإدارية.[1]

المفهوم الخامس: قياس الأداء في السياسة الجمركية هو عملية إعداد تقارير تتضمن قياس الأداء مع النتائج، بما في ذلك عدد الشحنات التي تم فحصها والمجموعة الفرعية للشحنات مع احتمال المخاطر وكذلك مدة التخليص مع النتائج الإيجابية والسلبية المحققة.[2]

المفهوم السادس: عملية قياس الأداء هي جزء من عملية "التوجيه" وعملية "الرقابة"، والأداء الجيد يتطلب جهد مشترك من الإدارة الموجهة بالأهداف، وهي الأهداف التي قد تكون مالية أو كمية أو إدارية.[3]

من خلال المفاهيم السابقة، يمكن في الأخير أن نعطي مفهوما شاملا لمؤشرات قياس الأداء في السياسة الجمركية، حيث أن مؤشرات قياس الأداء الجمركي هي وسيلة موضوعية تتمثل في كيفية تسخير المعلومات المستقاة واستخدامها في ترشيد القرارات ومقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المطلوب تحقيقها بعيدا عن العوامل الوهمية خاصة فيما يتعلق بأداء كل من عملية "التوجيه" وعملية "الرقابة"، وعملية "التخليص الجمركي"، وبالتالي يتم معرفة قدرة إدارة السياسة الجمركية على تحقيق أهدافها المحددة من خلال إستراتيجيتها الموضوعة.

ثانيا: خصائص مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية.

من الضروري الاهتمام بالخصائص اللازمة عند وضع مؤشرات الأداء للسياسة الجمركية ويمكن تحديدها فيما يلي:[4]

- دراسة الطريق التي تؤدي بها المؤسسة الجمركية أعمالها، والبدائل المختلفة لأداء الأعمال للتوصية بإتباع أكثرها كفاءة وفعالية.
- تقسيم العمل الجمركي إلى عناصره المختلفة وتحليل الخطوات المتبعة في الأداء لترشيدها وتبسيطها.
- دراسة الظروف المحيطة بالعمل الجمركي وأثرها على وقت الإنجاز وتكلفة الأداء.

---

[1] هيفاء بنت سليمان القاضي، **مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية، مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي**، كتيب رقم 04، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 16.

[2] منظمة الجمرك العالمية، **إطار معايير منظمة الجمارك العالمية الرامية إلى تعزيز أمن التجارة العالمية وتسييرها، تقرير صادر عن منظمة الجمارك العالمية**، بروكسل، بلجيكا، يونيو 2005، ص 13.

[3] ليونال باسكال، **قياس الاداء: تحديد المنهجيات المناسبة لقياس وتقييم أداء الجمارك**، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر بيكارد، تشرين القاني نوفمبر 2010، أبوظبي، 2010، ص 1.

[4] فاطمة بنت محمد العبودي، **مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية، مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي**، مرجع سابق، ص ص 19-20.

- وضع معدل الأداء لكل موظف جمركي ولكل تقسيم تنظيمي في إطار واضح من الهيكل التنظيمي الذي ينبغي أن يتماشى مع أسلوب إدارة الأداء.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة، توجد خصائص أخرى نوجزها كما يلي:[1]

- أن تكون متوائمة مع رؤية الإدارة الجمركية وغاياتها وأهدافها الإستراتيجية ولها علاقة مباشرة بها.
- التركيز على القيم الإستراتيجية للجمارك عوضا عن التركيز على القضايا الثانوية.
- أن تكون ممثلة للهيئة الجمركية ومناسبة لها بشكل كامل وشاملة للأداء والعمليات.
- أن تكون واقعية وفي حدود إمكانيات الجمارك.
- أن تكون محددة بدقة ووضوح لتلافي اللبس.
- أن تكون قابلة للتحقيق وتحتاج لوضع أهداف قابلة للملاحظة والإنجاز وذات مصداقية عالية ومن الممكن التحقق من صدقها من خلال جهة مستقلة.
- أن تكون قابلة للقياس بشكل كمي أو نوعي.
- أن تستخدم للتعرف على الاتجاهات في الأداء.
- أن تكون من الممكن تحقيقها خلال فترة زمنية مقبولة.
- أن تكون مفهومة وواضحة من قبل الأفراد والمجموعات داخل الهيئة الجمركية.
- أن تتم المصادقة عليها من قبل جميع من لهم علاقة بتحقيقها من أعلى قمة الهرم في الهيئة الجمركية وجميع العاملين فيها.
- أن يتم تقويمها بصفة دورية وإصدار تقارير عن مدى التقدم فيها وإعلانها لجميع ذوي العلاقة.
- تحديد الأفراد والإدارات المسؤولة عن تحقيق كل جزئية منها ومتابعة ومحاسبة هذه الجهات.

المطلب الثاني: أنواع مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية

قامت المنظمة العالمية للجمارك وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وفي إطار تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة والبيئة التنافسية، بتبسيط التعاملات الجمركية في إطار إستراتيجية تطوير العمل الجمركي

[1] هيفاء بنت سليمان القاضي، **مرجع سابق**، ص 22.

لدعم القدرة التنافسية العالمية وفق مؤشرات معينة، هذه المؤشرات حددتها المنظمة العالمية للجمارك في حزمة تضم مائة وعشرون (120) مؤشرا، ترتكز بالأساس على أبعاد معينة هي الشفافية والكفاءة والفعالية، وقمنا من خلال هذا المطلب إلى تقسيم هذه المؤشرات إلى عدة أقسام حسب نوع كل مؤشر.

أولا: مؤشرات تتعلق بالمجال المالي

تختلف مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية باختلاف الهدف الذي تصبو السياسة الجمركية لتحقيقه، ومن أهم هذه الأهداف هي الأهداف المالية، وأهم المؤشرات المتعلقة بالمجال المالي هي:

1- **زمن التخليص الجمركي:** إن دراسة زمن التخليص تفيد في أداء القياس الحقيقي لأنشطة الجمارك لأنها تتصل مباشرة بعملية تسيير التجارة على الحدود وقياس الجوانب المتعلقة بفعالية الإجراءات التشغيلية التي تنفذها الجمارك وغيرها من الجهات التنظيمية الفاعلة في إطار المعالجة القياسية للإيرادات والصادرات والبضائع العابرة.[1]

2- **مقدار الإيرادات الجمركية (التحصيل الجمركي):** يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات قياس الأداء الجمركي، حيث أن السياسة الجمركية تتسم بالكفاءة والفعالية عندما يلتزم أكبر قدر ممكن من التجار بالسداد الطوعي للضريبة الجمركية المستحقة على بضائعهم في أسرع وقت ممكن وبأقل جهد وتكلفة مالية للطرفين (جمارك ومتعاملين).[2]

3- عدد البيانات المقدمة (استيراد وتصدير وترانزيت)[3]

4- مقدار الإيرادات الإضافية المرتبطة مع الإجراءات شركة المعاينة قبل الشحن.[4]

5- عدد عمليات التصحيح التي تم دفعها.[5]

6- **حجم الشحنات:** ويقصد به عدد الرسائل التي يتم استيرادها، ويفيد هذا المؤشر في المقارنة بين الإدارات الجمركية بعضها البعض وتحديد الأداء على مستوى على مستوى الوظائف المختلفة.[6]

7- **قيمة الشحنات:** هذا المؤشر يفيد في تحديد قيمة الواردات والصادرات مما يتيح للعاملين التعرف على مدى أهمية الدور الذي تلعبه الجمارك في الاقتصاد الوطني والاتجاهات الاقتصادية للبلاد.[1]

---

[1] جندي، خالد حربي، **دراسة زمن التخليص TRS**، هيئة الجمارك السودانية، المكتب التنفيذي، الخرطوم، أكتوبر 2015، ص 5.

[2] أمينة حلمي، **تطوير الأداء الجمركي في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 81، القاهرة، إبريل 2003، ص 9.

[3] World Customs Organisation, **Mesure de la performance d'une organisation**, Renfencement des capacités 3, Bruxelle, 2012, P 12.

[4] المرجع نفسه، ص10.

[5] World Customs Organisation, **Mesure de la performance d'une organisation**, Op Cit, P 12.

[6] مجلة الجمارك، **معايير قياس الأداء الجمركي**، فصلية تصدر عن هيئة الجمارك القطرية، دولة قطر، أكتوبر 2015، العدد 58، ص 27.

ثانيا: مؤشرات تتعلق بالمجال الاقتصادي والوظيفي

بغض النظر عن الأهداف المالية للسياسة الجمركية، فإن الأهداف الاقتصادية والوظيفية كذلك تعتبر من أهم المؤشرات التي تقاس بها فعالية السياسة الجمركية وهي:

1- مقدار التسهيلات المشروطة (التصنيع الداخلي أو المناطق الخاصة).[2]

2- عدد عمليات تغيير وسيلة الشحن للحاويات في الميناء[3].

3- عدد الحاويات المصرح عنها كل شهر.[4]

4- **السرعة:** يمكن قياسها بعدد الشهادات التي إدراجها في الدورية، ونسبة الشهادات المدرجة إلى إجمالي عدد الشهادات الممكن إدراجها يوميا، فمثلا لو أدرج 5 شهادات في حين أنه من المقرر أن يدرج 10 شهادات أثناء فترة الدورية يكون الموظف قد حصل على 5/10 من درجة السرعة، غير أنه يمكن أن يحصل على 10/10 من درجة السرعة إذا كان الموظف قد أنهى إدراج الشهادات الخمس في نصف الوقت، ولم يطلب منه إدراج شهادات أخرى.[5]

5- **الدقة:** يمكن قياسها بعدد حالات الخطأ التي وقعت أثناء أداء العمل في الوردية الواحدة، وما هي حالة الموظف من حيث لخبرة والتدريب، وما هي طبيعة الخطأ، حيث أن كل عنصر من هذه العناصر يمكن تحويله إلى قيم كمية.[6]

6- **حسن معاملة الجمهور:** ويخضع هذا العنصر للملاحظة من قبل الرؤساء المباشرين والرؤساء الأعلى إلى جانب إمكانية ربطه أيضا بعدد الشكاوى الشفهية أو التحريرية المتعلقة بحسن معاملة الجمهور.[7]

ثالثا: مؤشرات تتعلق بمجال الحماية

---

[1] المرجع نفسه، ص 27.

[2] ليونال باسكال، قياس الاداء: تحديد المنهجيات المناسبة لقياس وتقييم أداء الجمارك، مؤتمر بيكارد، تشرين الثاني نوفمبر 2010، جامعة لوهافر، فرنسا، 2010، ص 7.

[3] World Customs Organisation, **Mesure de la performance d'une organisation**, Renfencement des capacités 3, Bruxelle, 2013, P 33.

[4] World Customs Organisation, **Mesure de la performance d'une organisation**, Op Cit, P 34.

[5] فرج عبد الفتاح فرج، **تطوير أداء الموارد السيادية: تجربة الجمارك المصرية**، مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013، ص 44.

[6] المرجع نفسه، ص 44.

[7] فرج عبد الفتاح فرج، **تطوير أداء الموارد السيادية: تجربة الجمارك المصرية، مرجع سابق، ص45.**

إن الكثير من المنظمات الجمركية الدولية تمتلك مؤشرات أداء خاصة بها، ويتفق كثير منها على مؤشرات تتعلق بمجال الحماية وذلك نظرا لأهميته في مجال قياس فعالية السياسة الجمركية ومن أهمها:[1]

1- عدد القضايا الجمركية التي يتم ملاحقتها.

2- عدد قضايا المخدرات، البضائع المقلدة، المركبات المسروقة التي يتم اكتشافها.

3- عدد عمليات المعاينة الفعلية.

4- عدد طلبات التحليل المخبري.

5- **عدد التظلمات:** وهذا المؤشر مهم يتم به قياس درجة رضا العملاء حيث أن انخفاض عدد التظلمات بالمقارنة بعدد الشحنات يعكس درجة رضا عالية من العملاء.[2]

6- **عدد التظلمات التي تلجأ للتحكيم:** هذا المؤشر مهم أيضا لأنه يعكس مدى رضا العملاء. ويختلف عن المؤشر السابق كونه يوضح حجم تلك الفئة التي تعترض بشدة على قرارات الجمارك لأي سبب كان وتلجأ إلى مستوى أعلى من درجات التقاضي.[3]

رابعا: مؤشرات تتعلق بالمجال الأمني

لقد أقرت المنظمة العالمية للجمارك حديثا بمؤشرات جديدة تساهم في قياس فعالية الأداء الجمركي، ومن أبرزها المؤشرات المتعلقة بالمجال الأمني، وهي:[4]

1- عدد عمليات التدقيق الأمني التي تتم سنويا.

2- عدد أوضاع الشغل الاقتصادي المعتمد التي يتم منحها سنويا.

3- عدد عمليات الخرق لأوضاع الشغل الاقتصادي المعتمد.

4- **عدد قضايا التهريب:** إن ارتفاع هذا المعدل بالمقارنة بعدد الشحنات التي يتم استيرادها في فترة معينة. يمكن أن يعكس للإدارة الجمركية تلك البنود التعريفية أو النوعيات السلعية التي تحتاج إلى رقابة أكثر أو تعديلات في التشريعات الخاصة بها.[5]

5- **نسبة الضبطيات المرتبطة بمعلومات الاستخبارات:** يعكس مدى كفاءة عملية جمع المعلومات ومهارة العاملين بموحدات أو إدارات المكافحة والتحريات والاستخبارات.[1]

---

[1] أنظر الرابط: www.web.world bank.org/wbsite/externak/topics، أطلع عليه بتاريخ: 2019/09/22.

[2] مجلة الجمارك، **معايير قياس الأداء الجمركي**، فصلية تصدر عن هيئة الجمارك القطرية، مرجع سابق، ص 27.

[3] المرجع نفسه، ص28.

[4] أنظر الرابط: www.web.world bank.org/wbsite/externak/topics، أطلع عليه بتاريخ: 2019/09/22.

[5] مجلة الجمارك، **معايير قياس الأداء الجمركي**، فصلية تصدر عن هيئة الجمارك القطرية، مرجع سابق، ص 28.

6- **معدل البضاعة المضبوطة على الحدود من السلع المخالفة:** إن ارتفاع هذا المعدل والذي يقاس بعدد الحالات المضبوطة إلى إجمالي الشحنات المارة عبر المنفذ الحدودي إنما يعبر عن إن هذا المنفذ يحتاج إلى مزيد من الرقابة والسيطرة حيث أن المهربين يعتبرونه مكانا جيدا لمرور مهرباتهم.[2]

المطلب الثالث: بطاقة الأداء المتوازن كأداة قياس في الإدارة لجمركية

تسعى المؤسسات دائماً إلى إحداث تغيير في سياستها بما يحقق انتقالها من الوضع القائم إلى الوضع الذي تسعى أن تكون فيه مستقبلاً، وهذا الانتقال يتطلب غالباً اتخاذ إجراءات إدارية، وقد جرت العادة على أن اتخاذ هذه الإجراءات يتم بعد مرحلة قياس وتقييم، هذا وتعتبر المقدرة على قياس وتقييم شيء إحدى مؤشرات القدرة على إدارته.

انطلاقا مما سبق يتناول هذا المطلب مفهوم بطاقة الأداء المتوازن، ودوره في تحسين أداء الإدارات العمومية والمؤسسات، كما نتطرق فيه أيضا إلى العلاقة التي تربط بين بطاقة الأداء المتوازن والإدارة الجمركية.

أولا: مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

إن الاختلاف حول مفهوم الأداء المتوازن ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه، والتي يستخدمها المدراء والمؤسسات، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن نتطرق إلى أغلب تعريف بطاقة الأداء المتوازن من خلال المفاهيم التالية:

المفهوم الأول: عرفه كلا من Kaplan & Norton بأنه نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للشركات لتتبع ترجمة الرسالة في مجموعة مترابطة لمقاييس الأداء، تساهم هذه المقاييس بانجاز الأعمال والتنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي وصولا إلى أهداف المنظمة.[3]

المفهوم الثاني: إن بطاقة الأداء المتوازن هو بمثابة إطار متكامل لقياس الأداء الاستراتيجي يتكون من مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية والتي تتلاءم مع أهداف وإستراتيجية المنشأة وكذلك مع أهداف واستراتيجيات الوحدات الفرعية في المنشأة.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص28.

[3] R. Kaplan, D Norton, **The Balanced Scorerad**, **measures that drive performance**, Havard business Review, Jan-Fev, 1992, P 71.

[4] عبد الملك، أحمد رجب، **مدخل القياس المتوازن كأداة لتطوير نظم تقييم الأداء في المشروعات الصناعية –دراسة نظرية وتطبيقية–** المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الأول، 2006، ص 148.

المفهوم الثالث: إن مقياس بطاقة الأداء المتوازن ليس مجرد نموذج لقياس الأداء ولكنه طريقة جديدة لإدارة المنشأة لتحقيق أعلى ربحية وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطويل من خلال ضمان التوازن بين المسببات المختلفة للربح.[1]

المفهوم الرابع: هي نظام ادري يهدف إلى مساعدة المنشأة على ترجمة رؤيتها وإستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المترابطة.[2]

المفهوم الخامس: هي أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء يهتم بترجمة إستراتيجية المنظمة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنظمة.[3]

المفهوم السادس: لقد عرف J.Robinson مقياس الأداء المتوازن على أنه نموذج يعرض طرق متنوعة لإدارة المنظمة لكسب عوائد مرضية من خلال صناعة قرارات إستراتيجية تأخذ بالاعتبار الآثار المنعكسة على كل من المحور المالي والزبائن والعمليات الداخلية، وتعلم ونمو الأفراد، وإن تحليل الأداء وقياسه للمحاور المذكورة يعتمد على تحليل وتشخيص مقاييس أداء مالية وغير مالية لأهداف قصيرة وطويلة الأجل.[4]

من خلال التعريفات السابقة يمكننا استخلاص التعريف الآتي:

أنها بمثابة إطار متكامل لقياس الأداء الاستراتيجي وكذا قياس وتقويم الأداء بهدف مساعدة منشآت الأعمال في تحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال ضمان التوازن بين المسببات المختلفة للربح، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنظمة من أجل تحليل وتشخيص مقاييس أداء مالية وغير مالية لأهداف قصيرة وطويلة الأجل.

ثانيا:أهمية بطاقة الأداء المتوازن

تتمثل أهمية بطاقة الأداء المتوازن فيما يلي:[5]

---

[1] Geuser Fabien, Mooraj Stella a & Danielle Oyon, **Does te balanced scorecard add value**, **Empirical evidence on its effect on performance**, European Accounting Review, 2009, Vol 18 N 1, P 93.

[2] Helene Loning, Le Contrôle de Gestion, Organisation et mise en ouvre, 2em Edition, Paris, 2003, P 159.

[3] عبد الحميدة عبد الفتاح المغربي، **قياس الأداء المتوازن**، أنظر الموقع: htttp:/www.yamany.info/Articles.html

[4] فاطمة رشدي سويلم عوض، تأثير الربط **والتكامل بين مقاييس الأداء المتوازن BSC ونظام التكاليف على أساس الأنشطة ABCفي تطوير أداء المصارف الفلسطينية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 78.

[5] حطي محمد شاكر السراج، حامد محمد، **استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي العلمي حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 10-11 نوفمبر 2009، ص 04.

1- **توضيح وترجمة رؤية وإستراتيجية المنظمة:** حيث يتم ترجمة إستراتيجية المنظمة إلى أهداف ويتم تحديد السوق وقطاع العلاء الذي ستقوم المنظمة بخدمتهم، وذلك حتى تتحقق هذه الأهداف ، كما تحدد المنظمة أهداف وقياسات كل من النجاح المالي والعمليات الداخلية والعملاء والتعلم والتطور، حيث تحدد في كل جانب ما المطلوب عمله على وجه التحديد.

2- **توصيل وربط الأهداف الإستراتيجية والقياسات المطبقة:** يجب إعلام جميع العاملين بالأهداف الرئيسية التي يجب تنفيذها حتى تنجح الإستراتيجية، فالتسليم السريع للعملاء على سبيل المثال يمكن ترجمته إلى أهداف خفض وقت الإعداد أو سرعة تسليم الطلبات، مما ييسر على العاملين فهم واستيعاب الدور المنتظر منهم القيام به حتى تتوافق أهدافهم الفرعية مع الهدف الإستراتيجي.

3- **التخطيط ووضع الأهداف وترتيب المبادرات الإستراتيجية:** يظهر أفضل تأثير لقياس الأداء المتوازن عندما يتم توظيفه لإحداث تغيير تنظيمي، ولذلك يجب أن يضع المدراء التنفيذيون الأهداف في الجوانب الأربعة، ومن خلال العلاقات السببية في البطاقة تصبح الإمكانات المطلوب تحقيقها مترجمة إلى أداء مالي.

4- **تقييم الإستراتيجية:** تساعد في كشف الاختلالات التي تنتج عن تطبيق الإستراتيجية، ووضع الحلول المساعدة على تحقيق الأهداف ، كما تساعد في تحديد المعايير الواجب تقييمها لتحديد الانحراف الحاصل.

ويرى بعض الباحثين أنه إذا كان الغرض من البطاقة هو الرقابة الإستراتيجية فتكون أهميتها هي:[1]

- ✓ وضع مجموعة شاملة من الأهداف الإستراتيجية الرئيسية.
- ✓ فهم مشترك للفعاليات المخططة لإيصال الأهداف الإستراتيجية.
- ✓ لغة مشتركة تضمن صنع الأهداف الإستراتيجية وخطط وغايات المنظمة.
- ✓ تفسير للأسباب التي تربط الأهداف بالمتطلبات المالية للمنظمة.
- ✓ تحديد المبادرات الإستراتيجية اللازمة، وكذا قيادة دورية للأداء ومراجعة الإستراتيجية(تقييم الإستراتيجية).
- ✓ تشجيع الحوار ضمن المنظمة حول الأهداف والتوقعات الإستراتيجية.

[1] حطي محمد شاكر السراج، حامد محمد، **استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 05.**

وإذا كان الغرض من استخدامها هو الرقابة الإدارية، فإن أهميتها تتمثل في:

- ✓ تقرير إداري دقيق يصف الأداء التشغيلي عبر المنظورات الأربعة للبطاقة.
- ✓ ربط سببي بين الأهداف وتسهيل وضعها.
- ✓ زيادة الفهم والمعرفة ضمن فريق الإدارة من خلال المناقشات حول التوقعات والمواضيع التشغيلية.
- ✓ التركيز على مفهوم التوافق والتكامل وهذا من خلال التركيز على موارد المؤسسة والجهود الفردية والجماعية وجهود صانعي القرار على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

تعتمد بطاقة الأداء المتوازن على عدة محاور رئيسة يقوم كل منها بقياس الأداء الكلي للمنظمة نوجزها في الشكل رقم 12 التالي:

الشكل رقم 12: نموذج بطاقة الأداء المتوازن العامة

المصدر: مجلة مرامي للأبحاث، **بطاقة الأداء المتوازن**، ورقة فصلية عدد مارس، أبريل، مايو 2018، الإمارات العربية المتحدة، أنظر الوقع http://www.marami.net/article_details، أطلع عليه بتاريخ 2018/05/08.

ثالثا: تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الإدارة الجمركية

قامت منظمة الجمارك العالمية بتكييف نموذج بطاقة الأداء المتوازن، وإسقاطه على الإدارة الجمركية، كمحاولة منها لتطوير مقاييس الأداء المطبقة في الإدارة الجمركية.[1]

1- مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور جمركي

تتكون بطاقة الأداء المتوازن التي أعدت منظمة الجمارك العالمية من المحاور التالية:[2]

1. محور الإستراتيجية
2. محور الحاجة إلى بطاقة الأداء المتوازن
3. محور رعاية الإدارة العليا.
4. محور الدعم والمشاركة.
5. محور النطاق التنظيمي.
6. محور البيانات.
7. محور الموارد.

ولعل الأمر الملاحظ، أن هناك بعض التسميات تم تغييرها لكي تصبح أقرب إلى الطرح الخاص بالإدارات الجمركية، وللتوضيح أكثر فإن مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور الجمارك العالمية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 13: مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور منظمة الجمارك العالمية

[1] نوارة محمد، ملواح مريم، **بطاقة الأداء المتوازن كآلية من آليات تقييم أداء المؤسسات (نموذج مقترح لبطاقة الأداء المتوازن للشركة الجهورية للهندسة الريفية بالجلفة)**، مداخلة مقدمة ضمن **الملتقى وطني حول: مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، يوم 2017/04/25، ص 7.**

[2] علاء محمد ملو العين، **استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي**، مداخلة مقدمة ضمن العدد 1 المجلد 12 من مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، يونيو 2015، ص .13

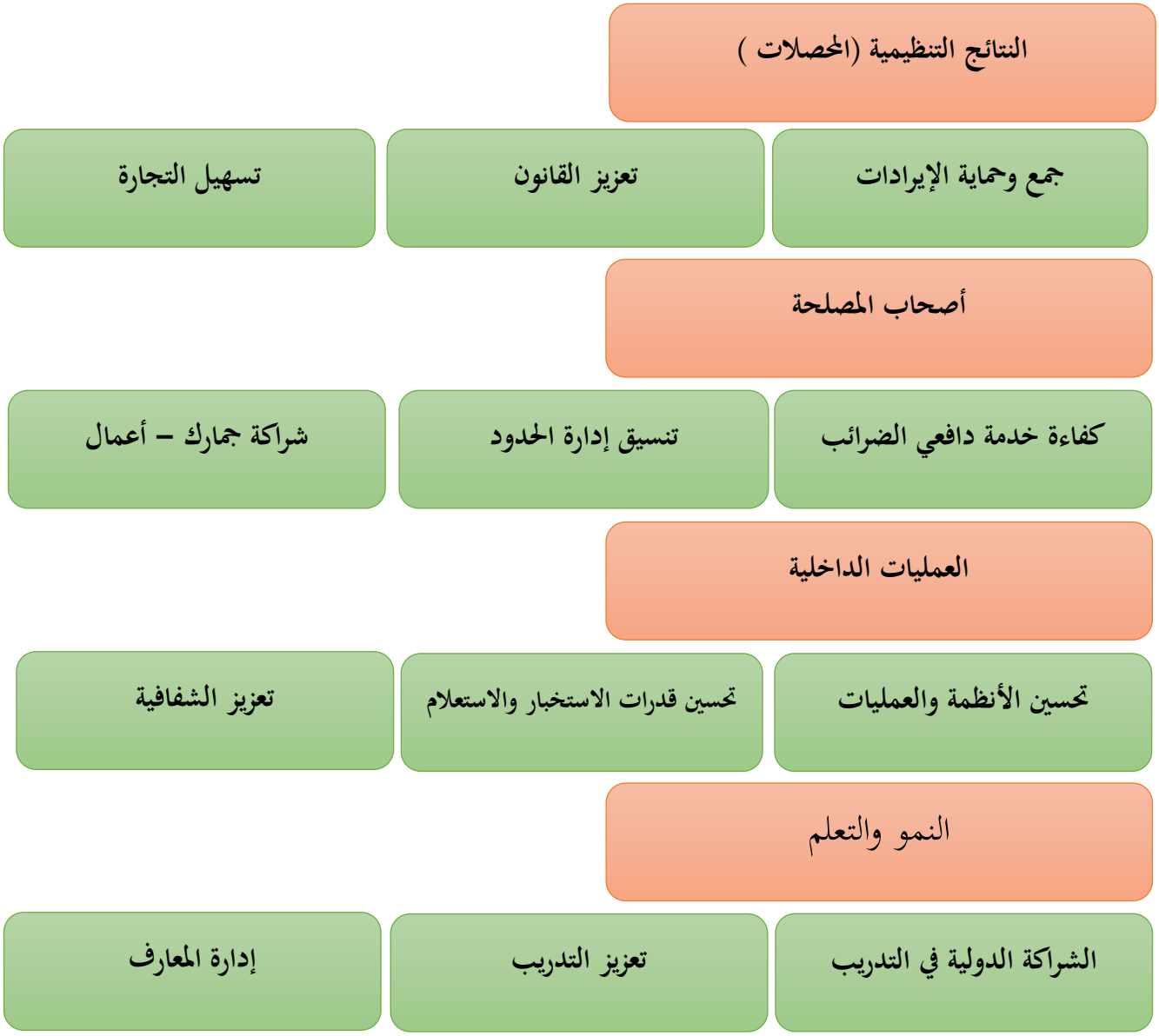

المصدر: عبد القادر حليس، **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2016، ص 132.

من خلال الشكل رقم 16 أعلاه نلاحظ المكونات التي تتطلبها بطاقة الأداء المتوازن من منظور منظمة الجمارك العالمية، حيث أنه ومن أجل الحصول على النتائج التنظيمية (المحصلات) يجب توفر كل من جمع وحماية الإيرادات وتعزيز القانون وتسهيل التجارة.

أما في ما يتعلق بتسهيل أعمال أصحاب المصلحة فإن بطاقة الأداء المتوازن يجب أن تتوفر على كفاءة خدمة دافعي الضرائب، وتنسيق إدارة الحدود، وكذا الشراكة بين الجمارك ورجال الأعمال.

ويجب أن تتضمن أيضا بطاقة الأداء المتوازن فيما يتعلق بالعمليات الداخلية كلا من تحسين الأنظمة والعمليات وتحسين قدرات الاستخبار والاستعلام وكذا تعزيز الشفافية.

أما النقطة الرابعة والمتعلقة بالنمو والتعلم، فإن بطاقة الأداء المتوازن وجب أن تتوفر على الشراكة الدولية في التدريب وتعزيز التدريب وإدارة المعارف.

2- مكونات النتائج التنظيمية في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية.

وتنقسم هذه المكونات إلى ثلاث محاور أساسية وهي جمع حماية الإيرادات، تعزيز القانون وتسهيل التجارة ونلخصها من خلال الشكل رقم 14 التالي:

الشكل رقم 14: مكونات محور النتائج التنظيمية في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية.

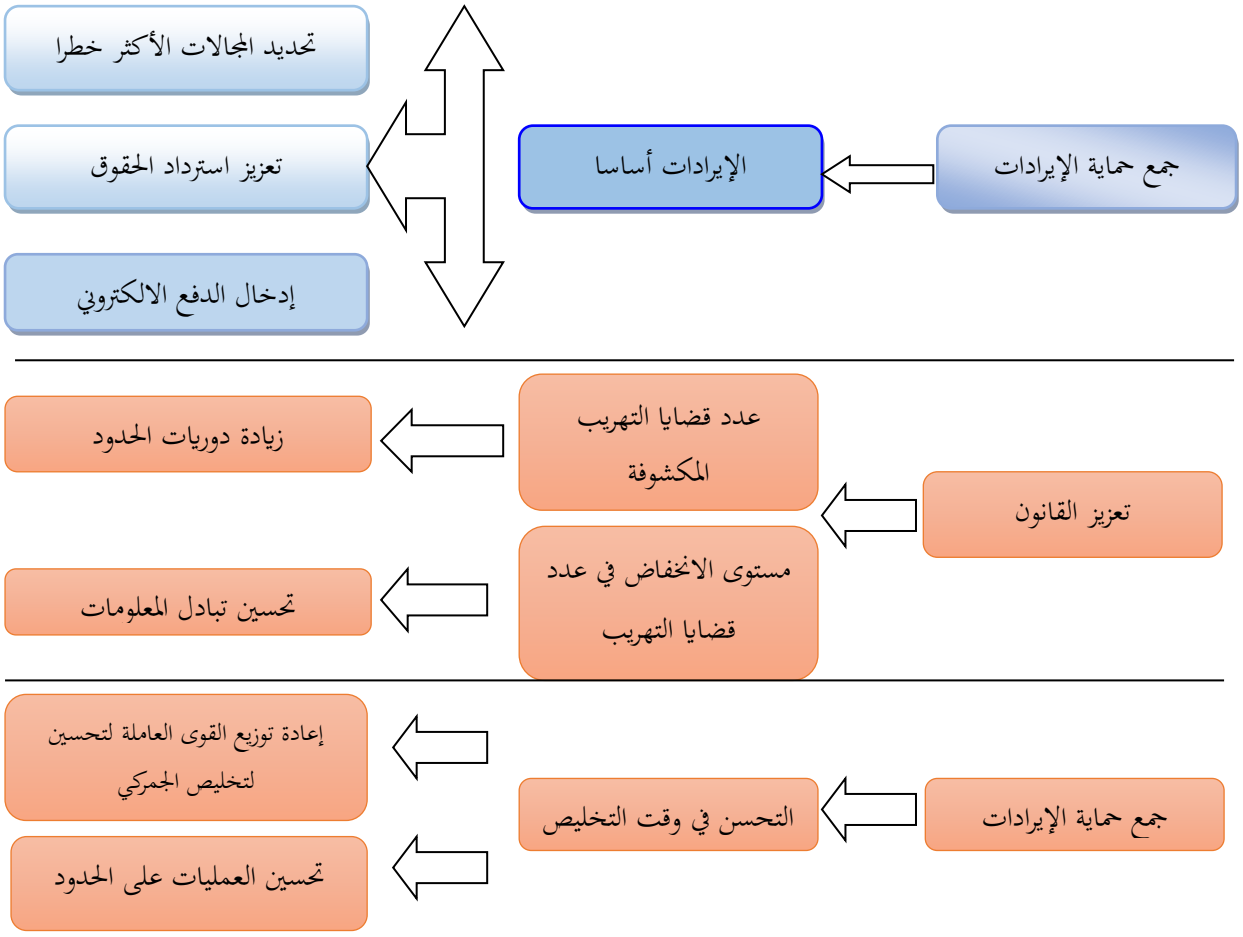

المصدر: اعتمادا على موقع المنظمة العالمية للجمارك http://www.wcoomd.org/fr /، اطلع عليه بتاريخ 2017/05/25.

من خلال الشكل رقم 14 أعلاه نلاحظ أنه قد تم تقسيم الأهداف الإستراتيجية إلى ثلاث نقاط مهمة أولها جمع حماية الإيرادات ثم تعزيز القانون وأخيرا تسهيل التجارة.

يتمثل الهدف الاستراتيجي الأول في جمع حماية الإيرادات وأهم مؤشر لهذا الهدف هو الإيرادات بالأساس وتتمثل الخطط المطروحة لتحقيقها في تحديد المجالات الأكثر خطرا لإجراء الفحوصات، وتعزيز استرداد الحقوق تجاه المدينون العام وأخيرا إدخال الدفع الالكتروني.

أما الهدف الاستراتيجي الثاني فيتمثل في تعزيز القانون وأهم مؤشرين لهذا الهدف هما عدد قضايا التهريب المكشوفة ومستوى الانخفاض في عدد قضايا التهريب، وتتمثل الخطط المطروحة لتحقيقها في زيادة دوريات الحدود وتحسين تبادل المعلومات الإستخباراتية.

ويتمثل الهدف الثالث والأخير لبطاقة الأداء المتوازن الجمركية في تسهيل التجارة، وأهم مؤشر لهذا الهدف هو التحسن في وقت التخليص (الإفراج الجمركي) وتتمثل الخطط المطروحة لتحقيقها في إعادة توزيع القوى العاملة لتحسين التخليص الجمركي خلال فترات الذروة وتحسين العمليات على الحدود.

المبحث الثاني: أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء السياسة الجمركية

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول إلى مؤشرات قياس فعالية أداء السياسة الجمركية المختلفة والمعتمدة من طرف المنظمة العالمية للجمارك وكذا المنظمة العالمية للتجارة وبالشراكة مع البنك الدولي، نعرج من خلال المبحث الثاني إلى دراسة فعالية هاته المؤشرات، أين قمنا باختيار ثلاث مؤشرات رئيسية وهامة، هذه المؤشرات هي، مؤشر زمن التخليص الجمركي، ومؤشر الإيرادات الجمركية المحققة، ومؤشر الأداء اللوجيستي.

المطلب الأول: مؤشر زمن التخليص الجمركي، مفهومه، أهميته، دوره وفعاليته.

يرجع تاريخ تطوير دليل دراسة زمن التخليص إلى حقبة التسعينيات، ففي عام 1994 اعتمدت اللجنة الفنية الدائمة(كتيب) دراسة الزمن اللازم لتخليص البضائع انطلاقا من مبادرات مماثلة قامت بها كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لإرشاد الإدارات الراغبة في إجراء دراسة لزمن التخليص.

وفي ما بين عامي 1994-1997 قام عدد قليل من الدول الأعضاء بإجراء هذه الدراسة، ومن خلال هذه التجربة المحدودة اتضح أن الكتيب والدراسة يشوبهما التعقيد، ونتيجة لذلك رأت اللجنة الفنية الدائمة وجود حاجة لتطوير وسيلة أكثر مرونة وسهلة الاستخدام بحيث تسترشد بها الدول الأعضاء في إجرائها لدراسات زمن التخليص.

أولا: مفهوم مؤشر زمن التخليص

يختلف مفهوم زمن التخليص الجمركي من منظمة إلى أخرى، ومن مؤسسة إلى أخرى، نحاول جمعه في المفاهيم التالية:

المفهوم الأول: تعرفه منظمة الجمارك العالمية، بأنه أداة ووسيلة فريدة لقياس الأداء الفعلي لأنشطة الجمارك باعتبارها أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بتسهيل التجارة عند الحدود، وبذلك تقيس دراسة زمن التخليص كافة جوانب فاعلية الإجراءات العملياتية ذات الصلة والتي تتخذها السلطات الجمركية وغيرها من الجهات التنظيمية بشأن التعامل مع الصادرات والواردات أثناء حركة عبورها، وهي تسعى إلى القياس الدقيق لعناصر تدفق التجارة تلك، بحث يغدو فبالإمكان وضع تصور جيد للقرارات ذات الصلة بتحسين تلك العناصر، ومن ثم تنفيذها.[1]

المفهـــوم الثـــاني: عملية زمن التخليص الجمركي هي عملية مستندية في المقام الأول في الاستيراد أو التصدير على حد سواء والمستندات تتشابه كثيرا في التخليص الجمركي للصادرات والواردات، أما بعد إتمام صفقة الشراء والشحن بنجاح لابد من وجود هذه المستندات لتخليص الشحنة عند وصولها.[2]

---

[1] موقع المنظمة العالمية للجمارك، أطلع عليه بتاريخ: 2018/06/22، http://www.wcoomd.org/fr.aspx

[2] موقع الرشد المتخصص في التجارة الخارجية، اطلع عليه بتاريخ 2018/05/22،أنظر الموقع http://www.alroshd.com/index.php/2017-04-19-16-27-44/customs1

المفهـــوم الثالث: تعتبر دراسة زمن التخليص وسيلة مفيدة لتحديد الاختناقات في الإجراءات المتعلقة بتجارة الحدود، ولتحسين كفاءتها وفعاليتها، وقد أصبحت على نحو متزايد هي الأداة التي تستخدمها المجتمعات التجارية لقياس فاعلية الإجراءات الحدودية، كما أنها تساعد على التعامل مع مخاوف الأوساط التجارية بشأن حالات التأخير الطويلة في التخليص الجمركي، فضلا عن ذلك فإنها تساعد السلطات الجمركية على الاستجابة للمتطلبات التجارية حيث يحتاج التجار إلى التخطيط المسبق لحرجة بضائعهم عبر الحدود.[1]

المفهوم الرابع: عرف القانون رقم 17-04 المؤرخ في **16 فبراير 2017** المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، والمتضمن قانون الجمارك، تغير وتسهيل الإجراءات الجمركية المتبعة في الإفراج عن البضائع، إذ تم رفع العديد من العقبات والتعقيدات في إجراءات الاستيراد والتصدير إلى الحد الأدنى، وهذا بتقليل وتبسيط المتطلبات المستندية للاستيراد والتصدير، التي كانت موجودة في النسخة السابقة من القانون بعد الأخذ بعين الاعتبار اتفاقية كيوتو وكافة الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر في قطاع الجمارك، وثمة تطور آخر هام في مجال الموانئ، وهو إنشاء موانئ جافة تنفذ فيها جميع إجراءات التخليص الجمركي وتعجل إلى حد كبير بحركة نقل البضائع العابرة إلى وجهتها الداخلية النهائية.[2]

في الأخير يمكننا أن نعطي تعريفا شاملا من خلال التعريفات السابقة، حيث أن الزمن التخليص أو الإفراج الجمركي من أهم أدوات قياس فعالية الأداء الجمركي، وهو وسيلة مفيدة لتحديد اختناقات العمليات الجمركية عند الحدود قصد تبسيطها وجعلها أكثر فعالية وانسيابية، وهي عملية مستندية بالأساس ترتبط بتسهيل عمليات التجارة الخارجية.

ثانيا: أهمية مؤشر زمن التخليص الجمركي

تعتبر دراسة زمن التخليص وسيلة مفيدة لتحديد الاختناقات في الإجراءات المتعلقة بتجارة الحدود ولتحسين كفاءتها وفاعليتها، وقد أصبحت على نحو متزايد هي الأداة التي تستخدمها الجمارك لقياس فاعلية الإجراءات الحدودية، كما أنها تساعد على التعامل مع مخاوف الأوساط التجارية بشأن حالات التأخير الطويلة في التخليص الجمركي فضلا عن ذلك فإنها تساعد السلطات الجمركية على الاستجابة للمتطلبات التجارية حيث يحتاج التجار إلى التخطيط المسبق لحركة بضائعهم عبر الحدود.[3]

---

[1] منظمة الجمارك العالمية، **دليل قيس الزمن اللازم لتخليص البضائع**، النسخة 2، 2011، ص 16.

[2] بن عزوز إبراهيم، **إجراءات فصل الإفراج عن البضائع عن التخليص الجمركي** نظرة على قانون 17-04 المتضمن تعديل قانون الجمارك، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني ديسمبر جيجل 2017، ص 204.

[3] Morisset Jaques, Olivier Lumenga Neso, **Administrative Barriers to Forgien Investment in Developing Countries**, World Bank Policy Research, Workinig Paper, N 2848, 2002, P21.

وقد أوضحت المؤسسات الوطنية والدولية، في الوقت الراهن، تهتم على نحو متزايد بوسائل قياس الأداء المستخدمة عند الحدود، بقدر ما تسهم البيانات التي يتم تجميعها في قياس الفاعلية والتقدم نحو تنفيذ إجراءات تسهيل التجارة.

كما ورد استخدام دراسة زمن التخليص في سياق العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ضمن الأوراق التي قدمتها بشأن البنود اللازم التفاوض بشأنها خلال جولة الدوحة لمفاوضات تسهيل التجارة، وقد اقترحت دول معينة من بين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ضرورة وجود التزام تسهيل التجارة، وقد اقترحت دول معينة من بين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ضرورة وجود التزام في مفاوضات منظمة التجارة العالمية "بنشر زمن لإفراج عن البضائع على نحو متسق دوريا" بناء على دراسة منظمة الجمارك العالمية لزمن التخليص.[1]

كما بذلت الإدارات الجمركية جهودا لتنسيق إجراءات الجهات المعنية مع مختلف الأطراف عند الحدود.وفي سبيل ضمان تطبيق إجراءات تسهيل التجارة على نحو فعال، قد يكون من الضروري الآن (وإذا لزم الأمر) مناقشة مراجعة وتحديث الإجراءات المتعلقة بتعاون وتضافر جهود الجهات المعنية عبر الحدود، كما تشهد مشروعات التحديث الإقليمية مثل مشروع النافذة الواحدة مشروعات مسارات العبور أو التكامل الإقليمي لإجراءات الحدود تطورات جديدة في الوقت الراهن.[2]

وفي هذا السياق، يمكن أن تصبح دراسة منظمة الجمارك العالمية لزمن التخليص مؤهلة كأداة تستخدمها الجهات المعنية عبر الحدود مرحلة تنفيذ الإدارة المنسقة عبر الحدود وكوسيلة للشراكة بين الجمارك وشركات/أصحاب الأعمال وللتعاون بين الجمارك والجمارك والذي هو من بين المرتكزات الجمركية في القرن الحادي والعشرين.

ثالثا: دراسة زمن التخليص كداعم فعال للجمارك

تولت اللجنة الفنية الدائمة لدى المنظمة العالمية للجمارك مراجعة وتحديث الدليل في مسعى زمن التخليص الجمركي لجعله متسقا مع التطورات الراهنة وذلك بالتعاون مع شركات/أصحاب الأعمال والمنظمات الدولية كالبنك الدولي.

[1] Morisset Jaques, Olivier Lumenga Neso, **Administrative Barriers to Forgien Investment in Developing Countries**, Op cit, P22

[2] Nashashibi Karim, **Fiscal Revenues in South Mediterranean Arab Countries**, Vulnerabilities and Growth Potential, IMF Working Paper, WP/02/67, International Monetary Fund, April 2009, P 53.

1- الغرض والنطاق العام:

هناك طرق مختلفة تتعامل من خلالها دراسة زمن التخليص مع مختلف أهداف السياسات يسهم فهم بيانات دراسة زمن التخليص في تحقيق زمن التخليص في تحقيق الأهداف التالية:[1]

(أ) تحديد اختناقات سلسلة الإمدادات الدولية و/أو القيود التي تؤثر على الإفراج الجمركي.
(ب) تقييم الأساليب والإجراءات والبنيات الأساسية والتقنيات التي تم تطبيقها أو تعديلها حديثا.
(ج) تحديد الحد الأدنى لقياس أداة تسهيل التجارة.
(د) التعرف على فرص إدخال تحسينات على تسهيل التجارة.
(هـ) تقدير الوضع النسبي التقريبي للدولة لاستخدامه كأداة مرجعية.

أن الهدف الأساسي لدراسة زمن التخليص وفقا للبند (أ) أعلاه يتمثل في التعرف على الاختناقات التي تشوب الإجراءات الحدودية بغية مناقشة أسباب التأخير الذي تتسبب فيه الجمارك وغيرها من الجهات الحدودية و/أو القطاع الخاص، وإذا لزم الأمر، صياغة خطة عمل للتحسين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام آلية للتأكد من أسباب التأخير مثل مذكرة المتابعة التي تسجل آليا التسلسل الزمني للوقائع (والتي تسجل الزمن في كل حالة)، التحليل التفصيلي للمتابعة، وإجراء الاتصالات والمقابلات بشأن نتائج دراسة زمن التخليص، أو إجراء مراجعة ميدانية في الموقع على دراسة زمن التخليص.

الأهداف (ب) و(ج) و(د)، أيضا شائعة في العديد من الدول، ويمكن تحقيقها باستخدام أختام الزمن إلى جانب تمييز المعلومات الخاصة بتطبيق إجراءات جديدة وغيرها بوضع علم إضافي عليها ويقوم المنطق الذي تستند إليه دراسة زمن التخليص على دورة للتحسين المستمر، فدراسة زمن التخليص ليست مطلقا نشاط قائم بذاته، وسيحدد إجراء دراسة زمن التخليص الحد الأدنى الحالي لأداء الإجراءات الحدودية، إلى جانب التعرف على الاختناقات، والمساعدة على التوصل لحلول لمشاكل التأخير والإجراءات

[1] Olivia Maria Angels, **Estimation Of trade Protection in Middle East and North African Countries**, IMF Working Paper, WP/00/27, International Monetary Fund, Fubrary 2009, P 71.

الواجب اتخاذها بغرض التحسين لهذا، فمن الضروري إجراء دراسة زمن التخليص على نحو دوري للتعرف على الفرص المتاحة لإجراء المزيد من التحسينات.

وقد أفلحت الإدارات التي تقوم بهذه الدراسة على نحو دوري في تحقيق تخفيض الزمن المستغرق في الإفراج بفضل تنفيذ التحسينات والتدابير التصحيحية على ضوء نتائج هذه الدراسات.

الشكل رقم 15: دورة عملية التخليص الجمركي

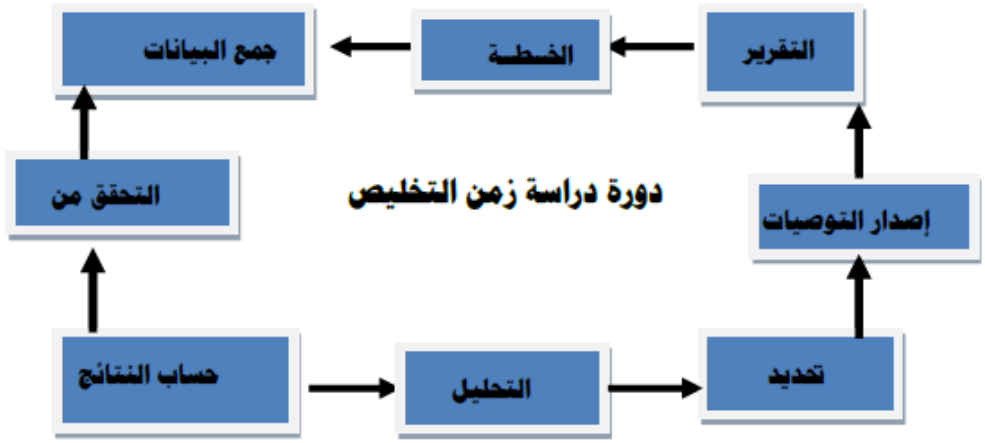

المصدر: منظمة الجمارك العالمية، **دليل قيس الزمن اللازم لتخليص البضائع**، النسخة 2، 2011، ص 19.

أما فيما يتعلق بالهدف (هـ) فإن دراسة زمن التخليص لم تكن في بادئ الأمر قد تم تصميمها كأداة مرجعية، لأنه لن يكن شيء ذا مغزى أن تتم مقارنة نتائج دراسة زمن التخليص بين دول مختلفة، ما لم تكن ظروف التجارة مثل البنيات التحتية والإجراءات الحدودية، وقدرات السلطات الحدودية متماثلة، وعلى الرغم من ذلك، يمكن استخدامها كأداة مرجعية لأغراض معينة، وعلى وجه الخصوص من المنظورات الكلية، وفي هذه الحالة، فإن الظروف أو الأوضاع الموروثة في كل دولة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، طالما أن كفاءة الجهات الحدودية ليست بالضرورة هي المتسببة في أي تأخير، وينبغي ألا تعتبر دراسة زمن التخليص منافسة بين الدول الأعضاء أو محاولة لإصدار أحكام قيمية على أي من العمليات التي تقوم بها إدارة ما أو لتحديد ترتيبها.[1]

لا تشارك في حركة البضائع الإدارات الجمركية وحدها، بل تشارك فيها أيضا السلطات الوطنية الأخرى مثل سلطات الموانئ والسلطات الصحية، ولسلطات البيطرية، والسلطات الزراعية وغيرها من الجهات، إلى جانب المجتمع التجاري الذي يضم المخلصين الجمركيين، ووكلاء الشحن والمناولة، وشركات

[1] Olivia Maria Angels, **Estimation Of trade Protection in Middle East and North African Countries**, Op cit, P 72.

الترتيبات حتى تضمن الدقة وإمكانية التنبؤ، والتخليص الأسرع للبضائع، وفي غالب الأمر يعزى تأخير الإفراج عن البضائع للمتطلبات المستندية والإجرائية للجمارك باعتبار أن الجمارك هي أكثر الجهات مثولا للعيان عند النقاط الحدودية، ولهذا يكون من مصلحة الإدارات الجمركية أن تتخذ تدابير لتحسين عملية الإفراج عن البضائع ورصد زمن الإفراج من خلال المراجعات الراتبة.[1]

تم تصميم دراسة منظمة الجمارك العالمية لزمن التخليص في الأساس لقياس الزمن اللازم لتخليص البضائع، على الرغم من أن دراسة زمن التخليص قابلة للاستخدام في أغراض أخرى مثل قياس الزمن الذي يلزم للإجراءات التجارية وإجراءات النقل وغيرها من الإجراءات ذات الصلة بالتجارة والمسائل المالية، لذلك فإن هذا الدليل يركز في الأساس على الزمن منذ لحظة وصول البضائع إلى الميناء و/أو المطار أو المنفذ الحدودي البري حتى الإفراج عنها للمستورد أو لطرف ثالث ينوب عنه، وفي بعض الأحيان يكون هذا الإفراج متزامنا مع التخليص (مثلما يحدث في حالة البضائع منخفضة القيمة والبضائع غير الخاضعة للرسوم)، ويمكن أيضا تعديل هذه المنهجية وتطبيقها على قياس الزمن اللازم للإفراج الذي تمنحه السلطات الجمركية بعد سداد الرسوم والضرائب عندما يكون ذلك تاليا للإفراج عن البضائع، وفي هذا الدليل يقصد بمصطلح "الإفراج" الإجراء الذي تتخذه السلطات الجمركية للسماح بوضع البضائع الخاضعة للإفراج تحت تصرف الشخص المعني أما مصطلح "التخليص" فيعني إكمال كافة الإجراءات الرسمية اللازمة للسماح بدخول البضائع إلى حيز الاستخدام الداخلي أو تصديرها، أو إخضاعها لإجراء جمركي آخر.[2]

الشكل رقم 16: الزمن اللازم للتخليص الجمركي وفق المنظمة العالمية للجمارك

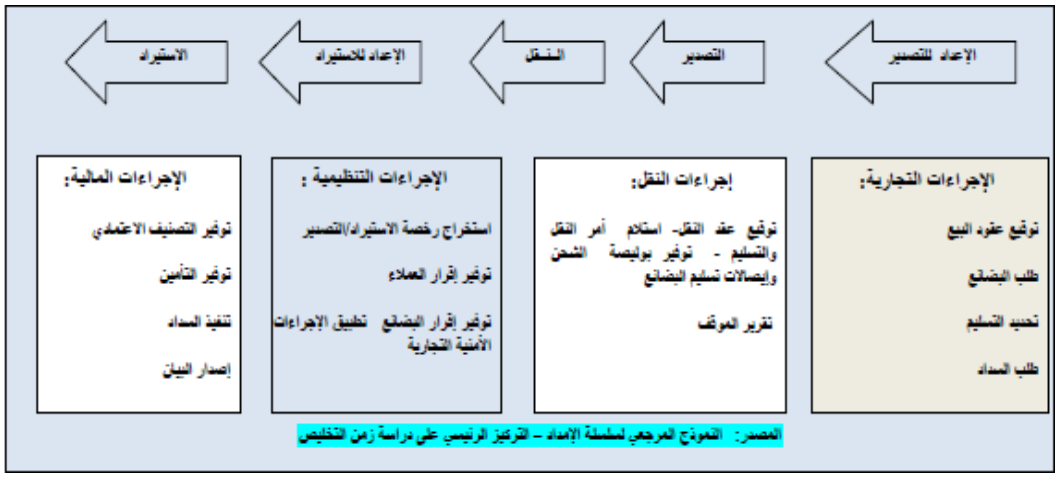

[1] عبد الرحيم محمد، **قياس الأداء المؤسسي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان " دور قياس الأداء المؤسسي في تحصيل النتائج" المنعقد بجامعة بيروت، بيروت 2015، ص 7.

[2] عبد الرحيم محمد، **قياس الأداء المؤسسي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، مرجع سابق، ص 8.

يمكن إجراء هذه الدراسة على مستوى المكاتب الجمركية الفردية أو في عدد من المكاتب الجمركية أو على مستوى جميع المكاتب في الإدارة الجمركية ويمكن عقد مقارنة بين نتائج الدراسات التي يتم إجراؤها في مكاتب جمركية مختلفة لتحديد المواضع التي تحتاج إلى قياسات لتبسيط الإجراءات ومن ثم زيادة فاعلية الجمارك ومن الممكن أيضا إجراء الدراسة مع الدول المجاورة، ومع الدول الأخرى ومع/أو في الاتحاد الجمركي/الإتحاد الاقتصادي أو غيره من الجهات الحدودي.

الشكل رقم 17: عملية التخليص الجمركي عبر مختلف المكاتب الجمركية

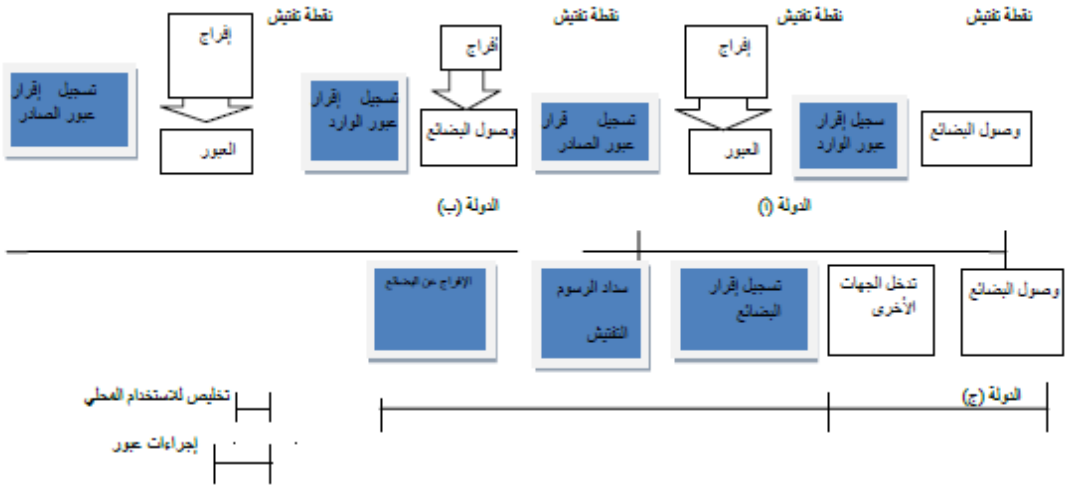

المصدر: صلاح الصافي رحمة الله بدوي، **دراسة مؤشر زمن التخليص، المنظمة العالمية للجمارك**، دليل مترجم بمركز يونيترانس، بلجيكا، بروكسل، 2017، ص 20.

المطلب الثاني: مؤشر الإيرادات الجمركية المحققة

تناولنا في الفصل الثاني وسائل تطبيق السياسة الجمركية، وتطرقنا فيه إلى الرسوم الجمركية بشيء من الاختصار، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى الرسوم الجمركية بالتفصيل، وذلك من خلال التطرق إلى تعريفها، خصائصها، أنواعها، أهدافها ودورها في تحقيق الإيرادات.

أولا: التعريف بالضريبة الجمركية وخصائصها

1- **تعريف الضريبة الجمركية:** تعتمد إدارة الجمارك على ميكانيزمات من أجل التحكم في عملية التبادل، من بينها الضريبة الجمركية إذ تعبر هذه الأخيرة عن مجموع الحقوق والرسوم التي تخضع لها السلع عند اجتيازها القطر الجمركي عند التصدير، وتفرض هذه الضريبة من طرف الدولة بموجب قانون المالية والتشريع الجمركي.[1]

1

تلعب الضريبة الجمركية دورا فعالا في حماية الاقتصاد الوطني من جهة وتمويل الخزينة العامة من جهة أخرى، فهي تحمي الاقتصاد الوطني بالمحافظة على مكانة السلع والمستلزمات الخاصة للإنتاج في السوق المحلي فهي تمنع المواد الأولية التي تدخل في صناعة هذه المنتوجات وكذلك الحرص على توفير حاجيات المستهلك داخليا، تمول الخزينة العامة للدولة عن طريق فرض مختلف الحقوق والرسوم الجمركية على السلع.[1]

2–خصائص الضريبة الجمركية:

تتميز الضريبة الجمركية بخصائص، والمتمثلة فيما يلي:[2]

- إن الضريبة الجمركية ضريبة منقولة، فإن كل البضائع والسلع المستوردة منها والمصدرة تساق إلى مكتب جمركي للتصريح بها وفحصها من طرف مصالح الجمارك وبالتالي فرض الضرائب عليها.
- إن الضريبة الجمركية ضريبة عامة تطبق على جميع المناطق الجمركية مع احترام القوانين والنظم الجمركية.
- إن الضريبة الجمركية مستقرة، أي يجب احترام النسبة المئوية المقررة في التعريفة الجمركية.
- تشمل جميع الأعوان الاقتصادية دون التمييز في درجاتهم لحسابها.

لكن هناك استثنائيات مقيدة بشروط ويتعلق الأمر ببعض المنظمات الخيرية والتضامنية كالمنظمات الإنسانية فهي معفاة من هذه الرسوم.

ثانيا: أنواع الضرائب الجمركية

تنقسم الضرائب الجمركية إلى نوعين رئيسيين:[3]

- ضرائب متعلقة بالقيمة
- ضرائب متعلقة بالنوعية

1–الضرائب القيمية:

تفرض هذه الضريبة على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع وتختلف نسبتها باختلاف طبيعة السلعة، فغالبا ما تكون السلع الكمالية خاضعة للضريبة عالية، أما السلع الضرورية للاستهلاك فتخضع لنسب منخفضة نسبيا أو حتى معدومة، وبالتالي يتحتم على مصلحة الجمارك إعداد تعريفة جمركية قيمية.

---

[1] J.P Bouniquin H.C Terial, **L'importation** – Delmas édition Francaise 2eme éd, 1989, P 66.

[2] زايد مراد، **الحماية الجمركية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص 49.

[3] زايد مراد، **الحماية الجمركية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 49.

2-الضرائب النوعية:

تفرض على أساس مبلغ معين لكل وحدة معينة من السلع المصدرة أو المستوردة على أساس الوزن أو لحجم أو السطح أو العدد.

نلاحظ أن النظام الجمركي يعمل بالضرائب القيمية باعتبارها أكثر دقة ويمكن تغييرها مع ارتفاع الأسعار، فالمادة "6" مكرر من قانون الجمارك الجزائرية موضوع الرسوم القيمية، أما المادة "19" من قانون الجمارك الجزائرية فهي موضوع الرسوم النوعية.

ثالثا: أهدافه الضرائب الجمركية

للضرائب الجمركية أهدافا عديدة لخدمة الاقتصاد الوطني تتمثل فيما يلي:[1]

1-أهداف ضريبية:

تفرضها الدولة لتغذية خزينتها العامة ، وهي ذات مردود مالي وجد بقصد الحصول على المزيد من الأموال للميزانية العامة، " تمويل النفقات" وكثيرا ما تتجه الدولة لما تسجل عجز في مواردها المالية إلى فرضها، في محاولة سد العجز في واردها ولتدبير المزيد من الأموال اللازمة للإنفاق.

ويتراوح معدل هذه الضرائب حسب التعريفة المعمول بها ولكن هذه النسب قد ترتفع أو تنخفض وفقا لمدى حاجة الدولة إلى المزيد من الأموال.

2-أهداف تشجيعية:

تفرضها الدولة بمعدلات مخفضة لتشجيع نشاط اقتصادي معين أو للحصول على مواد أو سلع ذات أهمية خاصة للمجتمع بسعر معقول وفي متناول الجميع

وتمنح هذه المخفضة مثلا لتشجيع نشاطات اقتصادية زراعية، صناعية صيد بحري، أو لتوفير سلع تموينية "كتب، مطبوعات"

تفرض هذه الأخيرة عادة ضمن تحفظات وقيود وشروط خاصة فلا تمنح مثلا إلا لمؤسسات القطاع ذات نشاط معتبر، وقد تمنح لمدة محدودة مثلا في بداية النشاط.

3-أهداف حمائية:

تفرضها لدولة على مستوردات معينة من البضائع والسلع بمعدلات مرتفعة نسبيا بقصد حماية مثيلاتها من الإنتاج الوطني وهي وسيلة جيدة لدفع المنتوج الوطني للمزيد من الإنتاج وذلك بفرض ضرائب جمركية على المستوردات الأجنبية بحيث يؤدي فرضها إلى رفع مستوى تكلفتها للتقارب مع سعر كلفة الإنتاج الوطني.

[1] زايد مراد، **الحماية الجمركية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 50.

4–أهداف دولية:

تفرضها الدولة كذلك على البضائع والسلع المستوردة من دولة أو دول ترتبط بها الدولة الجزائرية باتفاقيات أو قرارات تمنح بموجبها إعفاء جزئيا أو كليا من الضرائب الجمركية وتأتي هذه الضرائب بفعل عوامل أخرى، كثيرا ما تكون اقتصادية وسياسية وهي تكون مكملة اتفاقيات أو ارتباطات سياسية، أو تحالف بين دولتين أو دول وتؤدي هذه الأخيرة عادة إلى زيادة التبادل التجاري بين الطرفين، أو الأطراف المتفقة بصورة كبيرة خصوصا إذا صاحب هذه الضرائب اتفاقية قرارات أخرى دفع القيود الإستيرادية الأخرى.

المطلب الثالث:مؤشر الأداء اللوجيستي لقياس فعالية السياسة الجمركية

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات قياس الأداء لفعالية السياسة الجمركية، حيث تم اعتماده من طرف المنظمة العالمية للجمارك بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، وسيتناول هذا المطلب مفهوم مؤشر الأداء اللوجيستي وأهم التقارير الصادرة عن خبراء الجمارك فيما يتعلق بمدى تطبيقه عالميا.

أولا: مفهوم مؤشر الأداء اللوجيستي

يضطلع الأداء اللوجيستي بقياس الملاءمة اللوجيستية ل 155 بلدا، ويتألف الأداء اللوجيستي من كل من المقاييس النوعية والمقاييس الكمية، ويساعد على إنشاء ملفات بيانات عن الملاءمة اللوجيستية في هذه البلدان، كما يعمل لمؤشر اللوجيستي على قياس الأداء الجمركي على طول سلسلة الإمداد اللوجيستي داخل البلد، ويقدم ذلك من منظورين مختلفين، أحدهما دولي والآخر محلي.[1]

يعطي مؤشر الأداء اللوجيستي الدولي تقييماً نوعياً للبلدان في ستة مجالات عبر الشركاء التجاريين، والموظفين المهنيين الذين يعملون خارج البلاد. ومؤشر الأداء اللوجيستي الدولي مؤشر موجز لأداء القطاع اللوجيستي الذي يجمع بيانات لستة عناصر أداء رئيسة في مقياس وحيد، والمجالات هي: الجمارك، البنية الأساسية، الشحن الدولي، والجودة اللوجستية والكفاءة، والمتابعة والاقتفاء، والتوقيت.[2]

يعطي مؤشر الأداء اللوجستي المحلي تقييماً نوعياً وكمياً للقُطْر يقوم به موظفون مهنيون لوجستيون يعمل فيه. ويشتمل المؤشر على معلومات تفصيلية عن البيئة اللوجستية، والعمليات اللوجستية الرئيسة، والمؤسسات، ووقت الأداء، وبيانات التكلفة[3].

---

[1] موقع الأمم المتحدة بالعربية، انظر الرابط tfig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm، أطلع عليه بتاريخ 2019/01/09.

[2] موقع الأمم المتحدة بالعربية، انظر الرابط tfig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm، أطلع عليه بتاريخ 2019/01/09.

[3] المرجع نفسه.

ثانيا: مؤشر الأداء اللوجيستي من وجهة نظر البنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية:

كشف تقرير جديد لمجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية صدر مؤخرا أن الفجوة بين البلدان صاحبة أفضل وأسوأ أداء في مجال الخدمات اللوجستية للجمارك لا تزال واسعة جداً، رغم التقارب البطيء الذي شهدته منذ عام 2007، ولا تزال هذه الفجوة قائمة نظراً لتعقد الإصلاحات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والاستثمار في البلدان النامية، رغم الإدراك العالمي تقريباً بأن ضعف مستوى كفاءة سلسلة التوريد هو العائق الرئيسي أمام تحقيق التكامل الجمركي في العالم الحديث.[1]

ويصنف التقرير الصادر بعنوان "إقامة روابط من أجل التنافس لعام 2014: الخدمات اللوجستية للجمارك في الاقتصاد العالمي"، ترتيب 160 بلداً على أساس عدد من أبعاد الجمركة – بما في ذلك، وجودة البنية التحتية، ودقة مواعيد الشحن – التي يتزايد بروز أهميتها بالنسبة للتنمية، وقد تم تجميع البيانات من خلال مسح شارك فيه أكثر من 1000 من المهنيين المتخصصين في مجال الخدمات اللوجستية. وتصدر وحدة الجمارك العالمية بمجموعة البنك الدولي تقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية كل عامين تقريباً منذ عام 2007.[2]

وفي تقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2014، أظهرت ألمانيا أفضل أداء في مجال الخدمات اللوجستية الشاملة في العالم. بينما حصلت الصومال على أدنى مرتبة. وكما هو الحال في الإصدارات السابقة، يرى تقرير عام 2014 أن البلدان مرتفعة الدخل تستحوذ على المراكز العشرة الأولى لأصحاب أفضل أداء في العالم. ومن بين البلدان منخفضة الدخل، حققت ملاوي وكينيا ورواندا أعلى مستوى من الأداء. وبشكل عام، فإن التوجه الذي ظهر عبر تقارير سابقة قد أوضح أن البلدان تتحسن، وأن البلدان ذات الأداء المنخفض تعمل على تحسين نتائجها الإجمالية بوتيرة أسرع من البلدان ذات الأداء المرتفع.[3]

ويخلص تقرير عام 2014 إلى أن كافة البلدان، بغض النظر عن مستوى دخلها، بحاجة إلى تطبيق استراتيجيات مختلفة لتحسين ترتيبها من حيث أداء الخدمات اللوجستية. وفي البلدان منخفضة الدخل، تتحقق أكبر المكاسب من خلال التحسينات التي يتم إدخالها على البنية التحتية والإدارة الأساسية للحدود. وهذا قد يعني إصلاح مصلحة الجمارك، ولكنه يعني على نحو متزايد تحسين الكفاءة في مصالح

[1] موقع البنك الدولي بالعربية، أنظر الرابط http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014، أطلع عليه بتاريخ 2019/01/10.

[2] Jean-Francois Arvis, **Measuring Connectivity in a Globally Networked Industry**: **The Case of Air Transport**, The World Bank, Wasghingtone, 2015, P 63

[3] Jean-Francois Arvis, **Measuring Connectivity in a Globally Networked Industry**: **The Case of Air Transport**, Op Cit, P 64.

وهيئات أخرى موجودة على الحدود، بما فيها تلك المسؤولة عن ضوابط الوقاية الصحية وصحة النباتات. والأمر يتطلب نُهُجا متعددة في كثير من الأحيان.[1]

ثالثا: من وجهة نظر خبراء الجمارك

أولهم الخبير **جان–فرانسوا أرفيز**،[2] وهو خبير اقتصادي أول بمجال النقل الجمركي بالبنك الدولي، "يسعى مؤشر أداء الخدمات اللوجستية إلى تسجيل حقيقة معقدة إلى حد ما: وهي سمات سلسلة التوريد. ففي البلدان التي ترتفع فيها تكاليف الخدمات اللوجستية، نجد أن المسافات بين الشركاء التجاريين ليست في كثير من الأحيان هي المساهم الأكثر أهمية في هذه التكاليف، بل مدى التعويل على سلسلة التوريد والثقة فيها".[3]

الشكل رقم 18: النسبة المؤية لأعلى الدرجات على مؤشر الأداء اللوجيستي 2007–2017

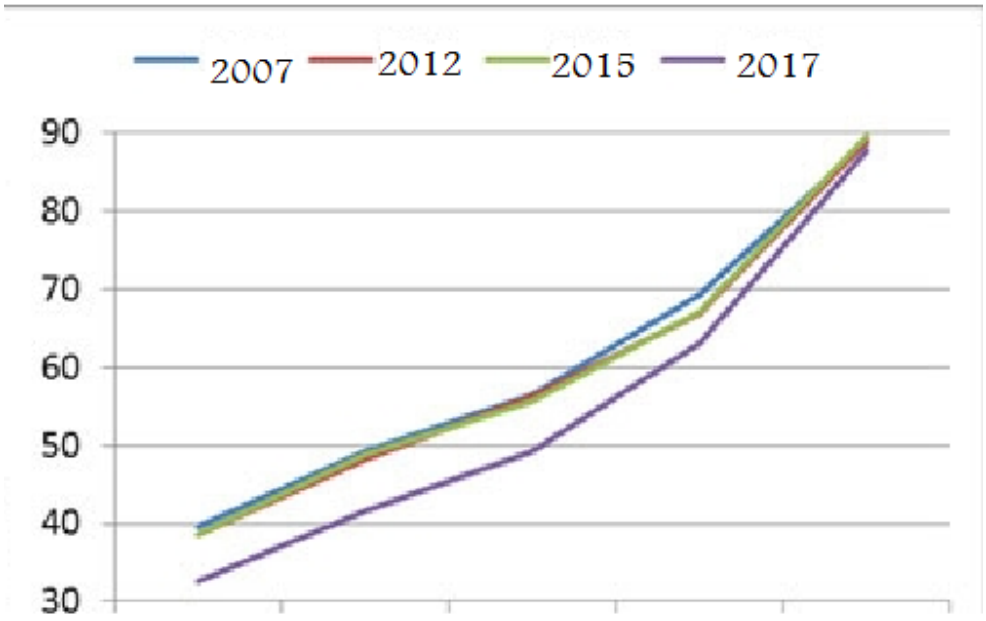

المصدر: انظر الموقع http://tfig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm اطلع عليه بتاريخ 2017/08/11.

وأضاف **أرفيز، وهو أيضا** مؤسس مشروع تقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، "لا يمكنك تحسين البنية التحتية دون معالجة قضايا إدارة الحدود. ومن الصعب عمل كل شيء على نحو صحيح. والمشاريع أكثر تعقيداً، في ظل وجود كثرة أصحاب المصلحة، وعدم توفر المزيد من المكاسب السهلة."

---

[1] Jean-Francois Arvis, p 65.

[2] جان فرانسوا آرفيس خبير اقتصادي كبير في مجال النقل في مجموعة الممارسات العالمية للتجارة والتنافسية التابعة لمجموعة البنك الدولي ، حيث يتولى مسؤولية أنشطة المعرفة في مجال اللوجستيات التجارية. قبل التحاقه بالبنك ، عمل في العديد من المناصب في وزارة الاقتصاد والصناعة الفرنسية (التنظيم ، التجارة ، التمويل والمعونة التنموية). وهو خريج من مدرسة Normale Supérieure في باريس و المدرسة الوطنية العليا للمناجم ، ويحمل درجة الدكتوراه في الفيزياء.

[3] Jean-Francois Arvis, **Measuring Connectivity in a Globally Networked Industry: The Case of Air Transport**, Op Cit, P 65.

وعلى النقيض، فإن البلدان متوسطة الدخل عادة ما تكون لديها بنية تحتية جيدة تعمل بشكل معقول ومراقبة جيدة للحدود. إنها تجني بشكل عام أكبر المكاسب من تحسين الخدمات اللوجستية، وخاصة من خلال تعهيد المهام المتخصصة، مثل النقل والشحن، والتخزين[1].

وفي البلدان مرتفعة الدخل، هناك وعي متزايد وطلب على "الخدمات اللوجستية الخضراء" أو الخدمات اللوجستية الصديقة للبيئة. ففي عام 2014، أفاد نحو 37 في المائة من المشاركين في مسح عن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذين يقومون بعمليات شحن إلى دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنهم شهدوا طلباً على الحلول اللوجستية الصديقة للبيئة، مقابل 10 في المائة فقط من هؤلاء الذين يقومون بعمليات شحن إلى بلدان منخفضة الدخل.

وفي السنوات الأخيرة، حيث انخفضت التعريفات الجمركية على الصعيد العالمي، اكتسبت الخدمات اللوجستية وغيرها من جوانب تيسير التجارة زخما وأهمية باعتبارها ساحة لخفض تكاليف التجارة. ووجدت دراسة أجرتها مجموعة البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي عام 2013 أن خفض التكاليف المرتفعة للمعاملات والإجراءات البيروقراطية غير الضرورية التي يواجهها التجار يمكن أن يقدم دَفعة كبيرة لإجمالي الناتج المحلي العالمي. وفي يناير/كانون الثاني، وضعت منظمة التجارة العالمية اللمسات الأخيرة على "**اتفاق لتيسير التجارة** "يحدد معاييراً لإجراءات جمركية أكثر سرعة وأكثر كفاءة ويتضمن بنوداً بشأن المساعدة الفنية والتدريب في هذا المجال. وقد أيد البنك الدولي وست مؤسسات تمويل متعددة الأطراف أخرى جهود منظمة التجارة العالمية في بيان موحد في أكتوبر/تشرين الأول.[2]

وفي ظل هذا الإطار الواسع، يتزايد احترام واضعي السياسات لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، يتم استخدام المؤشر رسمياً لقياس الأداء في وزارة التجارة. وتستخدم رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لقياس تأثير مبادرة تستهدف تحسين ربط سلسلة التوريد .وقد استخدمت المفوضية الأوروبية المؤشر في بطاقة قياس أداء قطاع النقل، وفي تقييم أداء الاتحاد الجمركي في الاتحاد الأوروبي عام 2013.

من جانبه، قال **جيفري لويس**،[3] مدير إدارة السياسات الاقتصادية والديون والتجارة بالبنك الدولي، "إن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية يمثل أداة ملموسة لرفع مستوى الوعي وتحفيز التحسينات. إنه يسمح لنا بتقييم القيود عبر مجموعة واسعة من البلدان[4]."

---

[1] [1] Jean-Francois Arvis, **Measuring Connectivity in a Globally Networked Industry**: **The Case of Air Transport**, Op Cit, P 65.

[2] Jeffrey D. Lewis, **Development Economics DEC Vice Presidency**, The World Bank, Wasghingtone, May 2008, P 21

[3] جيفري لويس ، مدير ، السياسة الاقتصادية ، إدارة الديون والتجارة ، البنك الدولي الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي / الصندوق لعام 2013

[4] Jeffrey D. Lewis, **Development Economics DEC Vice Presidency**, Op Cit, P22.

يُشار هنا إلى أن المساندة التي قدمتها مجموعة البنك الدولي لتحسينات تسهيل التجارة بين البلدان المتعاملة معها بلغت مستوى كبيرا. إذ أنفقت المجموعة 5.8 مليار دولار في عام 2013 على مشاريع تيسير التجارة، إدراكاً منها لحقيقة أن الحواجز اللوجستية تعوق مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي.

ملاحظة: يمكن لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية أن يمثل نقطة مرجعية، إلا أنه لا ينبغي أن يُعتبر أداة تشخيصية شاملة. وتتم في بعض الأحيان مقارنته بتصنيف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال – حيث إن به بعض التداخل في المواضيع – ولكنه يختلف عنه في عدد من الجوانب. ففي حين يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بيانات بشأن قواعد وتشريعات محددة بالقوانين، فإن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية يستخدم بيانات مسوحات يعدها مهنيون متخصصون في الخدمات اللوجستية يجيبون فيها على أسئلة عن تجاربهم في البلدان المختلفة. وهذا النهج يعد بمثابة محاولة لتسجيل وتحديد الواقع اليومي الذي يواجهه القطاع الخاص.

المبحث الثالث: قياس فعالية اداء السياسة الجمركية – تجارب دولية نموذجا –

بعد أن تطرقنا في المبحثين الأول والثاني لمختلف المفاهيم المتعلقة بمؤشرات قياس أداء فعالية السياسة الجمركية وتطبيقاتها، يتناول المبحث الثالث تجارب مختلف دول العالم في قياس فعالية السياسة الجمركية لكل دولة من خلال المؤشرات المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للجمارك وخاصة مؤشرات التخليص الجمركي والإيرادات الجمركية، وقد قمنا بتقسيم هذه التجارب إلى تجارب ذات بعد عربي، وأخرى ذات بعد إفريقي، وأخرى ذات بعد دولي.

المطلب الأول: التجارب العربية في عملية قياس اداء السياسة الجمركية :

تعتبر السياسة الجمركية في الدول العربية حديثة النشأة مقارنة مع قريناتها من مختلف دول العالم، وقد قمنا من خلال هذا المطلب باختيار دولتين هما مصر والسودان، وذلك باعتبار قدم العمل الجمركي في هاتين الدولتين والتاريخ الطويل في هذا المجال.

أولا: تجربة مصر

تعد مصر أكبر دولة من حيث عدد السكان في الشرق الأوسط وثالث دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان حيث يبلغ مجموع سكانها 1,29 مليون نسمة وفقًا للإحصاء الأخير الذي أجري في سنة 2017.

بلغ إجمالي صادرات مصر 22,507 مليون دولار أمريكي وبلغ إجمالي الواردات 58,052 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى ميزان تجاري سلبي قدره -35,545 مليون دولار أمريكي لعام 2016 وبلغ المتوسط المرجّح للتعريفة المطبقة فعليا (الرسوم الجمركية) في مصر 6,63 % وبلغ المتوسط المرجّح لتعريفة البلدان الأولى بالرّعاية 11.47 % ،قدّر نمو التجارة ب 8.50 -% مقارنة بالنمو العالمي الذي قدّر ب 4.43 % ويبلغ إجمالي الناتج المحلي في مصر 33,296 مليون دولار أمريكي حيث تبلغ صادرات مصر من السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 10.35 % ، بينما تبلغ واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي19.60 % .[1]

جعل الموقع الجغرافي لمصر منها محورا مركزيا طبيعيا لطرق التجارة، غربا على طول ساحل شمال إفريقيا، من الشمال الغربي إلى أوربا، من الشمال الشرقي إلى بلاد الشام، جنوبا على طول النيل إلى إفريقيا ومن الجنوب الشرقي إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى، بالإضافة إلى ذلك تمتلك مصر أهم ممر بحري في العالم قناة السويس، حيث تمر أكثر من 01% من تجارة العالم.

[1] البنك، الدولي، الحلول العالمية المتكاملة للتجارة، أنظر الرابط: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/EGY، أطلع عليه بتاريخ 2019/07/11.

يبلغ إجمالي الطرق المائية الملاحية في مصر حوالي 3000 كم، حيث تنقل 90% من التجارة الدولية في مصر عبر مؤانئها ،ويعد ميناء الإسكندرية الكبرى (الإسكندرية والدخيلة) الميناء الرئيسي حيث يتولى 60% من تجارة مصر الخارجية، ومن الموانئ الرئيسية المهمة الأخرى دمياط وبورسعيد على البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى السويس والسخنة على البحر الأحمر، وقدرت إجمالي القدرة على مناولة البضائع لجميع الموانئ المصرية 5.641 مليون طن في سنة 2017.

ميناء السّخنة، الذي يقع على بعد 04 كم جنوب السويس، هو أول ميناء تديره شركة مملوكة للقطاع الخاص، شركة السخنة لتطوير الميناء، بموجب اتفاقية امتياز مدتها 52 عامًا .في نوفمبر2007، استحوذ مشغّل موانئ دبي، موانئ دبي العالمية، على حصة 90 % من شركة مناولة الحاويات المصرية.

مطار القاهرة الدولي هو أكبر مطار في مصر وهو ثاني أكثر المطارات ازدحاما في أفريقيا، يُستخدم مطار القاهرة من قبل أكثر من 74 شركة طيران تجاري ورحلات مستأجرة و 21 شركـــــة شحن جوي، وتُعتبر شركة مصر للطيران أكبر مشغل في المطار(انضمت إلى تحالف ستار في يوليو .) 8002 توجد في مطار القاهرة الدولي 5 محطات شحن تناول حوالي 400,000 طن سنويا، حيث % 06 منها صادرات من مصر[1].

إن الجمارك المصرية من أقدم الجمارك في الوطن العربي، إن لم نقل من أقدمها على مستوى العالم، إلا أنها وكغيرها من السياسات الجمركية لدول العالم الثالث لا زالت تعاني من ضعف في الأداء يكرسه معاناة المتعاملين الاقتصاديين عند التعامل مع الإدارة الجمركية، وخاصة زيادة الرسوم المالية (الجمركية) وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الإفراج الجمركي عن البضائع ومن الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها.[2]

1- زيادة الرسوم الجمركية:

نظرا لأن الرسوم المالية المتعلقة بإجراءات التخليص الجمركي في مصر غير محددة مسبقا، فإنها تخضع للتفاوض بين التاجر وموظف الجمارك، وتتراوح ما بين 26 و180دولار للحاوية خلال الفترة محل الدراسة، حسب نوع وقيمة البضاعة المستوردة، وينتج عن هذا عدم تيقن التاجر من التكلفة المالية الذي سوف يتحملها عند قيامه بالتلخيص الجمركي على البضائع الذي يستوردها، واتساع مجال النزاع والتفاوض بينه وبين رجل الجمارك في محاولة منه لتجنب الزيادة في تلك الرسوم المالية، وعلى خلاف الوضع في مصر ،فإن بعض الدول العربية كالأردن تقوم بتحديد الرسوم المالية الخاصة بإجراءات واضحة بموجب القانون.

[1] البنك، الدولي، الحلول العالمية المتكاملة للتجارة، أنظر الرابط: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/EGY، أطلع عليه بتاريخ 2019/07/11

[2] مراد عبد الفتاح، **شرح قوانين الجمارك**، شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الالكتروني، الإسكندرية، 2002، ص25.

وتبدو كل من رسوم التخليص الجمركي ورسوم الميناء أكثر ارتفاعا في مصر بالمقارنة بدول عربية أخرى على النحو الوارد بالشكل رقم 24 كما يتكبد التاجر في بعض الأحيان مدفوعات غير رسمية تتراوح مابين100 و130دولارا للحاوية، وتؤدي هذه الزيادة في التكلفة المالية لتعامل التجار مع الإدارة الجمركية في مصر إلى تكلفة استيراد المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية وغيرها من الواردات، مما ينعكس بصورة سلبية على القدرة التنافسية للصادرات.[1]

[1] الثقافة الضريبية، **مصلحة الضرائب على المبيعات**، مجلة شهرية العدد العاشر أفريل 2002، القاهرة، 2002، ص 22.

الشكل رقم 19: مراحل التصريح الجمركي في مصر

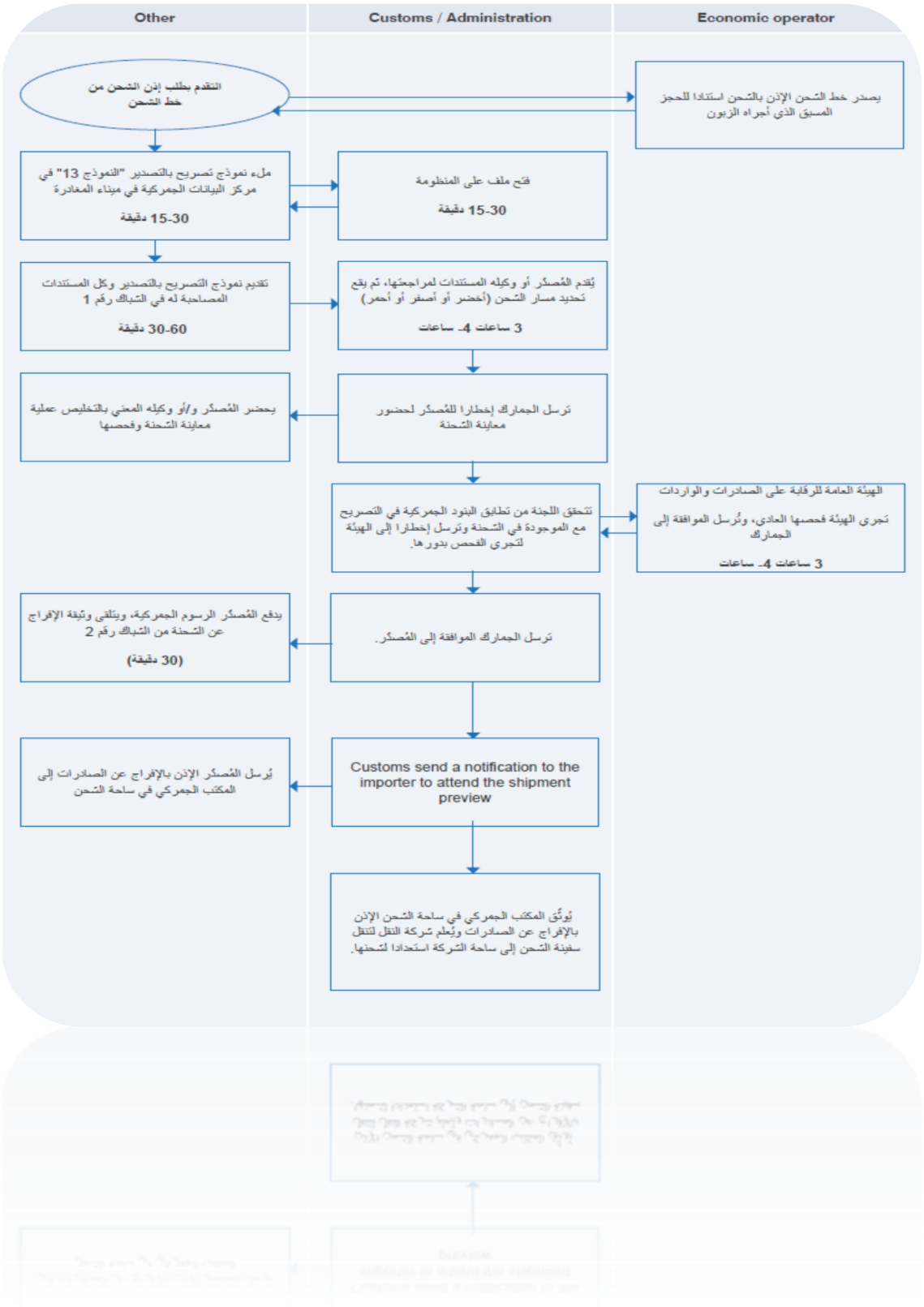

المصدر: الدولي للتجارة، دليل إجراءات الجمارك المصرية عند الاستيراد والتصدير، نسخة أولية، مجلة تصدر عن المنظمة العالمية للتجارة، قصر الأمم، السويد، 2018، ص.64.

2- طول زمن التخليص الجمركي:

عملت الجمارك المصرية جاهدة على تقليص زمن الإفراج الجمركي إلى أدنى نقطة ممكنة، حيث اعتمدت تطبيق الإفراج بنظام «المسار الأخضر» بالموانئ والمنافذ الجمركية للشركات الملتزمة المسجلة بالإدارة المركزية للفاعل الاقتصادي بما يُسهم في تقليص زمن الإفراج، وتقليل تكاليف التخليص الجمركي، وخفض تكلفة السلع وأسعار بيعها بالأسواق المحلية، وتحسين ترتيب مصر بمؤشر البنك الدولي «تسهيل التجارة عبر الحدود».

حيث اختارت الجمارك المصرية 75 شركة ملتزمة في «القائمة البيضاء» التي سوف تتمتع بمزايا الإفراج بنظام «المسار الأخضر» بالموانئ والمنافذ الجمركية وفقًا للمعايير الدولية، على ضوء حجم الاستيراد وبلد وميناء الاستيراد ورصد المخالفات، بحيث لا يتم فتح حاويات هذه الشركات والإفراج عنها بما يُعرف بـ«السيل الجمركي» وتكون الموانئ للعبور فقط وليس للتخزين[1].

حيث أن الإدارة المركزية للفاعل الاقتصادي بمصلحة الجمارك جاهزة لتلقى طلبات الشركات الملتزمة الأخرى الراغبة في الاستفادة من مزايا الإفراج بنظام «المسار الأخضر» بالموانئ والمنافذ الجمركية الذي يرتكز على مد جسور الثقة بالمتعاملين الجادين مع الجمارك دون الإخلال بحق إحكام الرقابة حرصًا على مصلحة الوطن والمواطنين[2] .

بالإضافة إلى ذلك، فإن إدخال" المسار الأخضر "يسمح بالإفراج الفوري عن السلع المستوردة المصدرة التي تستوفي معايير معينة، ومنه فإن متوسط المدة الزمنية اللازمة لإنهاء عملية تخليص شحنة تصدير معيارية هو 42 ساعة، في حين أن متوسط الوقت اللازم لإنهاء شحنة استيراد معيارية هو 27 ساعة.[3]

[1] البنك، الدولي، الحلول العالمية المتكاملة للتجارة، أنظر الرابط: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/EGY، أطلع عليه بتاريخ 2019/07/11

[2] المركز الدولي للتجارة، دليل إجراءات الجمارك المصرية عند الاستيراد والتصدير، نسخة أولية، مجلة تصدر عن المنظمة العالمية للتجارة، قصر الأمم، السويد، 2018، ص 8.

[3] المركز الدولي للتجارة، دليل إجراءات الجمارك المصرية عند الاستيراد والتصدير، المرجع نفسه، ص 9.

الشكل رقم 20: زمن التخليص الجمركي للشحن البحري في مصر مقارنة بالمتوسط السائد في الدول النامية والمتقدمة.

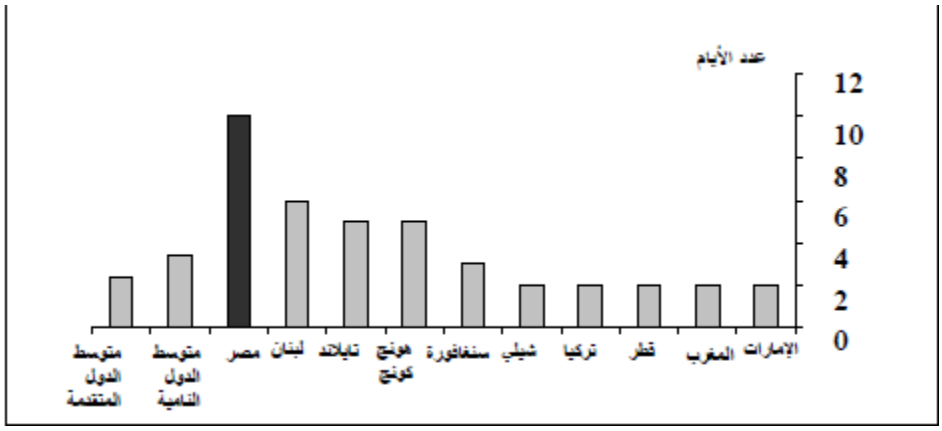

Source: World Bank, 2002-2016, Janet Tay Consultants, Pte Ltd, 2016.

3- تعدد الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها:

تعتبر مصر من أكثر الدول العربية التي تعاني من تعدد الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها، حيث تعتمد الإجراءات الجمركية في مصر على الاستخدام المبالغ فيه للمعاملات الورقية، ويصل عدد الإجراءات والتوقيعات التي يجب على التاجر استيفاؤها مع كل رسالة نحو 45 إجراء وحوالي 24 توقيع في المتوسط، ونظرا لعدم وضوح الإجراءات الجمركية يتسع المجال لرجال الجمارك في تفسيرها وتطبيقها، ويضطر التاجر إلى اللجوء إلى التعامل معهم بصورة مباشرة بمعدل سبع مرات على الأقل في كل مرة كما يبدو في الشكل رقم 21 أدناه.[1]

إن مشاكل التعامل مع الإدارة الجمركية تجبر حوالي 100 يوم عمل سنويا في المتوسط وتدفع الحاجة إلى توفير الوقت والجهد إلى ظهور مشكلة المدفوعات غير الرسمية لتسهيل الإجراءات الجمركية والإسراع في الانتهاء منها، ويؤثر ذلك بصورة سلبية على كفاءة ونزاهة العاملين في مصلحة الجمارك وعلى العلاقة بينهم وبين المتعاملين.

[1] تمامي سحر، **إدارة الضرائب وتكلفة تعامل الممولين مع الجهاز الضريبي في مصر**، ورقة عمل رقم 33، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر 2002، القاهرة، ص 24.

الشكل رقم 21: تعدد الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها في مصر

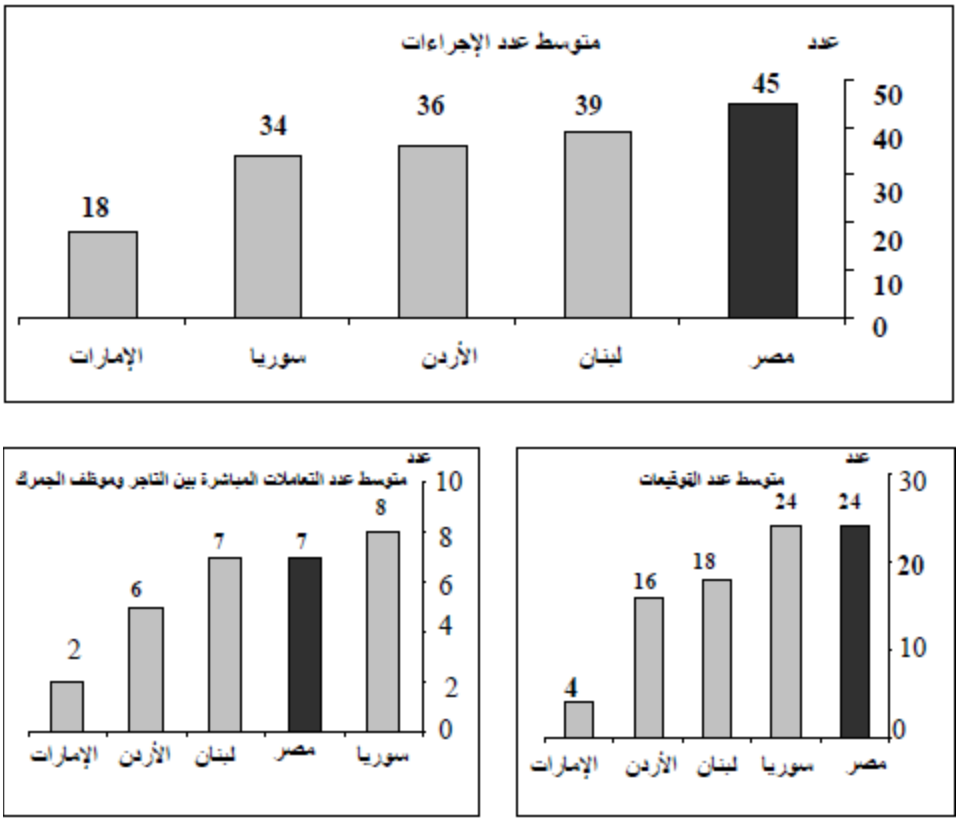

Source: World Bank, 2002-2016, Janet Tay Consultants, Pte Ltd, 2016.

ثانيا: تجربة السودان

تمتلك السودان شريطا حدوديا بري يقدر ب 5740 كلم، ومساحة إجمالية تقدر ب 1.886.000 كلم مربع، وهي ثاني أكبر دولة من حيث المساحة بعد الجزائر مقارنة بالدول العربية، وبالتالي يبرز الدور المهم للجمارك السودانية في أداء وظيفي فعال للسياسة الجمركية.

وللسودان عدة مطارات وموانئ ومنافذ برية، تنشط من خلالها التجارة الخارجية السودانية، ومن أهمها، مطار الخرطوم الدولي، ميناء سويا البري ومعبر آشكيت للحاويات.

1- مؤشر زمن التخليص في جمارك مطار الخرطوم بالسودان:

1-1- خطوات العملية بجمارك مطار الخرطوم: وتتمثل في:[1]

- ✓ وصول الطائرة وتقديم المنافسة ومراجعة الطرود(ملخص البضائع أورينك جمارك)
- ✓ تقديم الإجراء الجمركي بعد الحصول على إذن التسليم والمستندات الأخرى (فواتيرIM وخلافه).

[1] انتصار إبراهيم أحمد، **دور هيئة الجمارك في تعزيز التنافسية الاقتصادية –دراسة مفاهيمية واستكشافية**– هيئة الجمارك السودانية، دائرة التخطيط والتنظيم والبحوث، الخرطوم، يوليو 2014، ص74.

- ✓ يقدم قسم التعريفة بقية العمل من تقييم وتصنيف ومراجعة تصاريح.
- ✓ استخراج الإشعار.
- ✓ يتم السداد ويتم الإفراج عن البضائع دون توقيع نهائي.

1-2- المشاكل والمعوقات: وتتمثل في:[1]

- ✓ تأخير عمليات المراجعة.
- ✓ وجود لعض الصعوبات في الكشف(مخازن سيئة وطريقة التخزين غير سلمية وغير حديثة لا توجد أرفف ولا ترقيم ولا تنظيم في العديد من الحالات توجد البضائع في شكل أكوام مما يصعب عملية البحث عن الطرود أو التعرف عليها)
- ✓ عمالة قليلة وغير مدرية(أدوات بدائية لفتح الطرود وقفلها بعد الكشف حيث من المفترض توفير هذه الأدوات من شركات التخزين)
- ✓ ما يجدد ذكره هنا خطورة الأمر في عدم التوقيع النهائي على الإفراج الذي يعتبر من أهم مراحل الإجراءات وهو مراجعة نهائية ضرورية لسلامة الإجراء والتأكد من استيفاء كل المطلوب.

جدول رقم (16): متوسط زمن التخليص في جمارك المطار

	عدد الشهادات	أقل زمن بالأيام	أعلى زمن بالأيام	المتوسط
من وسيلة النقل حتى تقديم الشهادة	2313	-	-	1يوم
الإدخال-الإشعار	2313	0	55	2-22:15يومين
الإشعار-الدفع	2313	0	44	2-12:20يومين
الإدخال-الدفع	2313	0	55	6-10:35يوم

المصدر: هيئة الجمارك السودانية (المكتب التنفيذي)، **دراسة زمن التخليص الثالثة**، مجلة تصدر عن الجمارك السودانية، أكتوبر 2015، ص 44.

من خلال الجدول رقم 16 أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ متوسط زمن التخليص من الإدخال استخراج الإشعار كان يومان و(22) ساعة و(15) دقيقة.
- ✓ متوسط زمن التخليص من الإشعار حتى الدفع يومان و(12) ساعة و (20)دقيقة.

[1] الشفيع حسين العوض، **إجراءات تخليص البضائع الصادرة**، مجلة الجمارك السودانية، فصيلة تصدرها إدارة لإعلام والعلاقات العامة، العدد 93، الخرطوم، ديسمبر 2015، ص 52.

- ✓ متوسط زمن الإفراج لجمارك مطار الخرطوم ستة أيام و(10) ساعات و(35)دقيقة (الإدخال–الدفع)
- ✓ حركة الشهادات في جمارك المطار من (الإدخال–الدفع):

2– زمن التخليص في جمارك الحاويات سويا

خطوات أو مراحل عملية تخليص البضائع بجمارك الحاويات سويا مصحوبة ببعض المعوقات[1]

2–1– المرحلة الأولى

- ✓ تقديم المستندات بواسطة صاحب الشأن الذي يمثل الحلقة الأولى في العملية حيث يكون قد أكمل الإجراءات المصرفية بعد وصول المستندات من الشاحن لجهات الاختصاص(البنوك) بعد إكمال الإجراءات المصرفية بغرض تحويل العملات المعنية.
- ✓ ترسل البوالص الأصلية للبحر الأحمر للوكيل هناك –المخلص– الذي بدورة يقابل وكيل الشحن لاستخراج إذن التسليم وإرساله للمخلص بسوبا(فاكس، وأتس، نت إلخ.....)
- ✓ تقديم الإقرار الجمركي (الإدخال) بسوبا بواسطة المخلص، وتقديم التأمين بقسم التعريفة.
- ✓ يتم خصم التامين ويفاد الوكيل ببورتسودان بذلك.

2–2– المرحلة الثانية

- ✓ يقوم الوكيل ببورتسودان بدفع الرسوم الخاصة بهيئة الموانى البحرية أو أي جهات أخرى.
- ✓ ترحيل الحاوية من بورتسودان إلى يوبا.

2–3–المرحلة الثالثة

- ✓ وصول الحاوية وإجراءات الطرناطة(الوزن)
- ✓ كشف البضائع وتكملة إجراءات التصنيف والتقييم (التعريفة) وإجراءات التصاريح.
- ✓ استخراج الإشعار.

2–4–المرحلة الرابعة والأخيرة

- ✓ سداد الرسوم واستخراج إيصال الدفع.
- ✓ الإخراج عن البضائع .

[1] الشفيع حسين العوض، **إجراءات تخليص البضائع الصادرة**، مرجع سابق، ص 53.

2-4-المشاكل والمعوقات

2-4-1-معوقات المرحلة الأولى

- ✓ تأخير وصول المستندات الأصلية للرسالة إلى البنوك المحلية.
- ✓ تأخير أصحاب الشأن في توفير العملات الصعبة التي يحصلون عليها من السوق الحر(صرافات أو خلافة مع الندرة والغلاء).
- ✓ وجود بعض الالتزامات للشاحن تجاه صاحب الشأن بقيد بموجبها منح إذن التسليم بعد التوجيهات المباشرة.
- ✓ بطء عمليات التفريغ بالميناء الذي لوحدة قد يستغرق (3-4) أيام مما يشير إلى ضعف الآليات.[1]

2-4-2-معوقات المرحلة الثانية:

- ✓ ندرة الشاحنات في بعض المواسم التي يكون فيها حركة تجارة كبيرة أو وجود عدد من البواخر التي يحمل كميات كبيرة من البضائع كبواخر القمح والدقيق، وفي كثير من الحالات تزيد الأسعار وتقل الشاحنات وتستغرق هذه العملية (2-4أيام) في الظروف العادية.

2-4-3-معوقات المرحلة الثالثة:

- ✓ عدم تقديم المستندات الكاملة الصحيحة من صاحب الشأن (الفواتير التفصيلية)، كشوفات التعبئة والأوزان شهادات التحليل، وهذه تؤثر في زمن كشف البضائع والتصنيف والتقييم، وكيفية ذلك قلة ثقافة المستوردين الجمركية.
- ✓ إجراءات الفحص سواء كانت في معمل الجمارك أو الجهات الأخرى ذات الصلة بالرغم من أن معمل الجمارك لا يتأخر كثيرا وتصدر نتيجته في اليوم التالي مباشرة(24ساعة) ولكن البضائع المقيدة لا تمثل نسبة كبيرة.
- ✓ أعطال الشبكة.
- ✓ عدم الإدخال الصحيح بواسطة الملخص من حيث التجهيز(عدد البنود والرموز والأوزان)[2]

2-4-4-معوقات المرحلة الرابعة والأخيرة:

- ✓ بعد صدور الإشعار يتأخر بعض أصحاب الشأن في السداد لأيام عديدة مما يؤدي لتأخير كبير وذلك أيضا يعود لبعض الثقافة الجمركية عند المستوردين وعدم إلمامهم المسبق بما سيفرض عليهم

[1] الشفيع حسين العوض، **إجراءات تخليص البضائع الصادرة**، مجلة الجمارك السودانية، مرجع سابق، ص 54.
[2] المرجع نفسه، ص55.

من رسوم جمركية حتى يكونوا مستعدين في الوقت المحدد للسداد وغالبا ما تشعر باعتراضهم على المبلغ النهائي المطلوب سدادة بحجة أن الرسوم عالية جدا.[1]

جدول رقم (17): متوسط زمن التخليص في جمارك الحاويات سويا:

البيان	عدد الشهادات	أقل زمن بالأيام	أعلى زمن بالأيام	متوسط زمن التخليص
من التفريغ حتى بوابة الخروج من الميناء	270	1	63	9أيام و12 ساعة
من بوابة الخروج حتى الإشعار	270	0	15	3أيام و18 ساعة
من بوابة الخروج حتى الدفع	270	0	17	5أيام و1ساعة
من تفريغ البضائع في الميناء حتى دفع الرسوم	270	3	67	14أيام و16ساعة

المصدر: هيئة الجمارك السودانية (المكتب التنفيذي)، **دراسة زمن التخليص الثالثة**، مجلة تصدر عن الجمارك السودانية، أكتوبر 2015، ص 62.

من خلال الجدول رقم 17 نستنتج ما يلي:

- ✓ متوسط زمن التخليص في جمارك الحاويات سويا من تفريغ البضائع حتى الخروج من الميناء كان تسعة أيام و(12) ساعة.
- ✓ متوسط زمن التخليص في جمارك الحاويات سويا من بوابة الخروج من الميناء استخراج حتى الإشعار كان ثلاثة أيام و(18) ساعة.
- ✓ متوسط زمن التخليص في جمارك الحاويات سويا من بوابة الخروج من الميناء حتى الدفع خمسة أيام.
- ✓ متوسط زمن التخليص في جمارك الحاويات سويا أربعة عشر يوما و(16) ساعة.

3- زمن التخليص في معبر أشكيت

3-1- المشاكل والمعوقات

- ✓ أن المستندات تصل بعد وصول البضاعة بزمن.
- ✓ تخليص العربات بالبضائع في المعبر يأخذ الكثير من الزمن بسبب أن هنالك تعقيد في عمل الجهات ذات الصلة (النقل، المرور، الحجر الزراعي،..الخ).
- ✓ العربات بعد أن تكمل إجراءاتها تؤخر حتى تجمع ومن ثم تحرك إلى الحظيرة والتي تبعد حوالي(27) كلم تحت حراسة المكافحة الأمر الذي يؤدي إلى دخولها للحظيرة في الليل.
- ✓ أغلب الجهات ذات الصلة ليست لديها مكاتب في الحظيرة الجمركية.

[1] المرجع نفسه، ص 54.

- ✓ الدفع الإلكتروني يعيق العمل إذ أن الشبكة في الولاية ضعيفة، كما أن البنوك تغلق في زمن باكر.
- ✓ يتم كشف الحجر الزراعي للبرادات داخل وادي حلفا بالحظيرة ومن ثم إن كان بها ذبابة الفاكهة فإنها تدخل الولاية كما أن تكلفة إعادة الصادر تزداد وبدلا من ذلك يستحسن أن يتم كشفها بالمنطقة العاذلة.[1]
- ✓ كما أن الكشف اليدوي يعيق ويؤخر العمل.

جدول رقم (18): زمن التخليص في الحظيرة الجمركية (أشكيت):

البيان	عدد الشهادات	أقل زمن إفراج بالأيام	أعلى زمن إفراج بالأيام	متوسط زمن الإفراج
الحظيرة الجمركية أشكيت	60	1	23	6أيام 12:30

المصدر: هيئة الجمارك السودانية (المكتب التنفيذي)، **دراسة زمن التخليص الثالثة**، مجلة تصدر عن الجمارك السودانية، أكتوبر 2015، ص 70.

من خلال الجدول رقم 18 أعلاه نستنتج أن متوسط زمن التخليص للحظيرة الجمركية هو ستة أيام و 12ساعة.

المطلب الثاني: التجارب الإفريقية في عملية قياس اداء السياسة الجمركية

بعد أن تطرقنا في المطلب الأول إلى التجارب العربية، ارتأينا ومن خلال المطلب الثاني التطرق إلى تجربة افريقية وذلك باعتبار البعد الإفريقي للجزائر، وقد اخترنا دولة الكاميرون باعتبارها من أقوى الدول الإفريقية وأكثرها استخداما لمؤشر زمن التخليص الجمركي.

أولا: استخدامات مؤشرات زمن التخليص في الكاميرون

إن دراسة مؤشر زمن التخليص في الكاميرون يهدف إلى فهم قضية تأخر البضائع لفترات طويلة، وقد انصب تركيزها على البضائع الواردة في الحاويات عبر ميناء دوالا (بالكاميرون)، واعتمدت على بيانات الميناء التي تم جمعها محليا.

استخدمت الكاميرون مجموعة بيانات تم تجميعها من شركات الأعمال ومجتمع الميناء في دوالا، إلى جانب التحليل الإحصائي المستند على بيانات الإسكودا التي فرقها جمارك الكاميرون وتولت تحليلها رئاسة منظمة الجمارك العامية، ويقوم نظام تقنية المعلومات الكاميروني على إسكودا ، وجرى استخدامه في كافة

[1] عديل عبد الرشيد سعيد، **مؤشرات الأداء من يناير وحتى سبتمبر مبشرة ومدعمة للبرنامج الاقتصادي**،مجلة الجمارك السودانية، العدد108، 2017، ص 06.

الإجراءات الجمركية، ابتداء من إيداع المنفستو حتى إشعار الخروج، مما مكن من المتابعة الكاملة جدا لكافة عمليات الوارد.[1]

وقد تم تمييز ثلاثة أنواع من الأوقات شملت: وقت التشغيل من منظور النقل، وهو الوقت الذي يتم خلاله تحويل الحاويات ماديا من سفينة الحاويات إلى وسيلة النقل البري على ساحة الحاويات زائد وقت المكوث بين العمليات ثم وقت المعاملات وهو من منظور الاقتصاد السياسي، وهو النظير الإداري لوقت التشغيل المشار إليه أعلاه، ويمتد من وصول سفينة الحاويات حتى إصدار إدارة الجمارك لإشعار الخروج، حتى وإن كانت العديد من الإدارات (مثل سلطات الصحة وسلطات الضرائب وغيرها)، والعديد من الشركات الخاصة (مثل المرسل إليهم الشحنات، والمخلصين، وشركة عمليات ما قبل الشحن، ومشغل الرصيف) تقدم الخدمات الإدارية، وعلى ذلك فإن العمليات الجمركية عادة ما تعتبر بداية ونهاية معظم العمليات، الوقت التقديري، وهو من المنظور اللوجستي ومنظور سلسلة الإمدادات ويساوي مجموع أوقات المكوث بين وصول السفينة وخروج الحاويات إلى من ساحة الحاويات، وهو وقت محدد على نحو صارم للتخزين (إذ لا تجري فيه أي عملية تخليص أو مناولة)

وقد تم التحليل استنادا إلى توليفة من منهجيتين تكمل كل منهما الأخرى:[2]

- ✓ تحليل مستقل لكل من العناصر الثلاثة التي سبق تحديدها من قبل للتعرف على الاختناقات الهيكلية واحتمالات التحسين.
- ✓ تحليل العلاقات القائمة بين مكونات الوقت الثلاثة باستخدام بيانات مستوى الشحنات وتحديد الأنماط السلوكية.

وقد شملت العينة جميع الحاويات التي تم استيرادها في عام 2009.

ثانيا: أهم النتائج المستخلصة

1–التأثير الرئيسي لقلة من حالات التأخير:

من الملاحظات المهمة أن تباين حالات التأخير هو أمر في غاية الأهمية، حيث بلغ الانحراف المعياري لهذه الحالات 160% من قيمة الوسط، ويعزى هذا التباين في الأساس للتباين بين وصول السفينة وإيداع الإقرار الجمركي، فالتأخير بين سدادا الرسوم الجمركية والخروج من البوابة يختلف كثيرا حسب الشحنة وتمثل حالات التأخير الوسيطة هذه 75% من متوسط إجمالي زمن التأخير (الوصول إلى البوابة)، وعلى خلاف ذلك، فإن التأخير بين الإيداع وسداد الرسوم الجمركية منخفض جدا في العينة برمتها.

[1] سالم فارس، توماس كانتيس، **زمن التخليص الجمركي في إفريقيا**، ورقة بحثية مقدمة للمنظمة العالمية للجمارك، بروكسل، 2017، ص166.

[2]

فقد تراوحت قيمة الوسيط مابين 40 إلى 60% أقل من قيمة الوسط، مما يدل على التأثير الكبير لقلة من حالات التأخير لفترات طويلة، أي حالات التأخير غير العادية.[1]

2–الحاجة لتشكيل عائلات لوجستية:

يختلف زمن المكوث عبر العينة حسب خصائص الشحنة مثل النظام المالي، والشحن السائب (من دون تعبئة)، وكثافة القيمة (القيمة حسب الوزن) ونوع البضاعة ويمكن تحديد العائلات اللوجستية لتوضيح التباين الكبير بين أنماط التخليص حسب خصائص البضائع وخصائص الناقلين، وقد تم في هذا الصدد إخضاع أربعة عوامل رئيسية للدراسة هي الضغط المالي، وشحن البضائع سائبة في الحاويات (أقل من حمولة حاوية/ حمولة حاوية كاملة)، وكثافة قيمة وتنوع الواردات(باستخدام رمز النظام المنسق ذي الرقمين).

يلعب النظام المالي دورا مهما في تحديد أوقات المكوث حيث يدل على وجود علاقة طردية تميل إلى الدلالة على أن الضغط المالي يؤدي إلى أوقات مكوث طويلة في الموانئ.

تختلف أنماط أوقات مكوث شحنات الحاويات الأقل من حمولة حاوية وشحنات الحاويات الكاملة الحمولة، وكذلك بالنسبة للحاويات القياسية وحاويات "الرحلة الأخيرة"، حيث يتم شراء الحاويات بكامل حمولتها، وهذا النوع من الحاويات يمكث لفترات أطول على الرصيف، مما يعني أن شركات النقل الصغيرة وتلك التي تقوم بتجميع البضائع من عدة شاحنين تعاني من أوقات مكوث أطول (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها).[2]

من المحتمل أن يكون تأثير فئة السلعة له أهميته، إلا ذلك لا يمكن التيقن منه إلا أنه من خلال التحليل الكلي باستخدام فئات واسعة النطاق من السلع مختارة على أساس الأرقام الأولى من رموز النظام الجمركي المنسق، ويبدو أن القليل من فئات النظام الجمركي المنسق تعاني من متوسط فترات مكوث طويلة (تزيد عن أربعة وعشرين 24يوما).

تمثل كثافة قيمة البضاعة خاصية مهمة في مجال الأمور اللوجستية، كما أنها تلعب دورا مهما في تحديد فترات المكوث الطويلة، فارتفاع القيمة يؤدي على وجه العموم، إلى فترات مكوث أطول في الميناء، مما قد يفسر أيضا ، صعوبة التصنيع والتجميع في ميناء مثل دوالا.[3]

وقد أكدت هذه معظم النتائج تلك النتائج التي خلص إليها التحليل اللوجستي التراجعي المتعدد النماذج، والتي أثبتت وجود ارتباط مهم من الناحية الإحصائية بين ثلاث على الأقل من بين هذه العوامل

---

[1] سالم فارس، توماس كانتيس، **زمن التخليص الجمركي في إفريقيا**، مرجع سابق، ص 167.

[2] أنظر الرابط http/ecom.world ban.org/external/default/main?pagethesite، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/22.

[3] أنظر الرابط http/ecom.world ban.org/external/default/main?pagethesite=PK، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/22.

أي (نوع الحاوية–النظام المالي–والقيمة)، كما أن العوامل المهمة الأخرى التي حددها التحليل اللوجستي التراجعي المتعدد النماذج شملت ميناء الوصول وبلد المنشأ.

3–تأثير الأطرف الثالثة

تم التحليل العالي لسوق (التكلفة والشحن)، وانخفاض الحجم لكل عملية والتركيز العالي لتدفق الشحنات بغرض التعرف على تأثيراتها السالبة على فترات المكوث.

المطلب الثالث: التجارب الدولية في عملية قياس اداء السياسة الجمركية

إن قياس فعالية السياسة الجمركية من خلال بعض المؤشرات الرئيسية يعتبرا أمرا لا بد منه بتوصيات من المنظمة العالمية للجمارك، وقد أصبحت مختلف الجمارك عبر دل العالم تستخدم مؤشرات قياس أداء فعالية سياستها الجمركية، خاصة منها الدول المتقدمة والتي تعتمد بشكل كبير على السياسة الجمركية في تطوير اقتصادياتها، ومن بين هذه الدول أستراليا واليابان.

أولا: تجربة أستراليا

ظلت أستراليا تجري دراسات زمن التخلص سنويا منذ عام 2007، وفي عام 2010 أجرت أستراليا دراسة ثنائية لزمن التخليص بالاشتراك مع نيوزيلندا بشأن بين البلدين، وقد شملت تلك الدراسة عمليات التصدير والاستيراد.

وقد أجرت أستراليا أول دراسة لزمن التخليص إثر التزام جمارك، خلال حوار الجمارك –شركات الأعمال إبان منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي– الباسيفيكي عام 2007، باستخدام دراسة زمن التخليص لقياس التقدم الذي يحدث في تخفيض تكاليف المعاملات التجارية ومنذ ذلك الحين ظلت تستخدم دراسة زمن التخليص لقياس ورصد أداء الجمارك في مضمار تسهيل التجارة، إلى جانب التعرف على الفرص المتاحة للمزيد بين الجمارك وشركات الأعمال. وقد ساعد استخدامها المستمر لهذه الدراسة في تعزيز الشراكة بين الجمارك وشركات الأعمال في أستراليا.[1]

وكانت دراسة زمن التخليص يجري التخطيط لها وتنفيذها باستخدام دليل منظمة الجمارك العالمية لدراسة زمن التخليص، وفي هذا السياق تمت زيارات لتقصي الحقائق للاقتصاديات التي لها خبرتها في مجال دراسات زمن التخليص مثل (اليابان وكوريا)، كما اشترك منسق دراسة زمن التخليص مع شركات الأعمال

[1] Customs and Border Protecction, **Save Time and Money this Christmas– Know Australian Import requirement**, Media Release, Sidney, 19 November 2009, P113.

المشاركة في سلسلة الإمدادات لضمان أن العملية يتم قياسها حيثما كانت صلة بالظروف المحلية التي يتأثر بها التجار وغيرهم من مقدمي الخدمات.[1]

وتم الحصول على البيانات اللازمة لقياسات دراسة زمن التخليص من الأنظمة الجمركية التي تعمل بنظام التسجيل الآلي لتسلسل زمن الوقائع الرئيسية في حركة البضائع وعمليات التخليص، كما تم الحصول على البيانات المكملة من شركات الأعمال لاستخدامها لمضاهاة البيانات الجمركية والتحقق من صحتها.

وقد مكنت بيانات التسجيل الآلي للتسلسل الزمني دراسة التخليص من حساب ورسم خارطة لزمن عملية الاستيراد تحدد متوسط التسلسل الزمني الذي تستغرقه الوقائع منذ لحظة الوصول، وذلك من خلال إبراز وتمييز الإجراءات التي تتخذها شركات الأعمال وتلك التي تقوم بها الجمارك، وتلك التي تقوم بها الجهات الحكومية الأخرى.[2]

الشكل رقم22 : نظام التسجيل الآلي في حركة البضائع والتخليص الجمركي في أستراليا

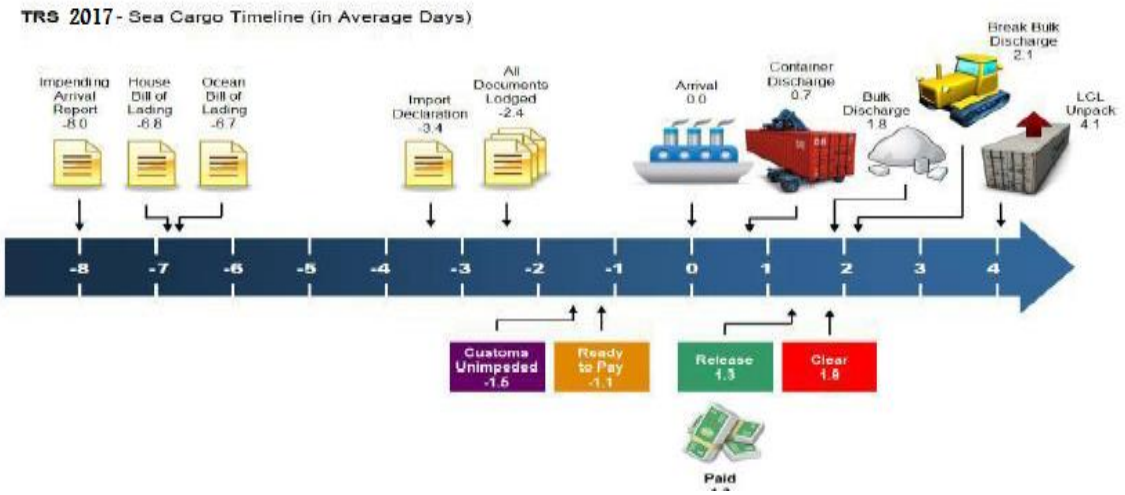

Source: http:/www.customs.gov.au/site/page6067.asp.2017/04/01 أطلع عليه بتاريخ

وقد ساعد حساب هذا التسلسل الزمني على تسليط الضوء على اعتماد كل جهة على الأخرى فعلى سبيل المثال، أبرز التسلسل الزمني العلاقة الحيوية التي تنشأ بين تقديم التجار ومقدمي الخدمات للمعلومات التي تطلبها الجهات الحدودية وتوقيتات الإفراج والتخليص.

[1] Guide For Travellers, **Australian Customs and Border Protection**, Australia, November 2013, P25.

[2] Customs and Border Protecction, **Save Time and Money this Christmas– Know Australian Import requirement**, Op cit, P 114.

وفور حصولها على النتائج الأولية، انخرطت الجمارك مع شركات الأعمال المشاركة في اختبار النتائج الأولية والتحقق من صحتها من أجل تحسين فهمها للعوامل التي تؤثر على توقيتات الإجراءات التي تقوم بها شركات الأعمال.

يتم تقديم تقرير كل دراسة من دراسات زمن التخليص للمنبر التشاوري لقادة الجمارك وشركات الأعمال لإتاحة الفرصة للمشاركين لمرجعة النتائج ، أو الاعتراض، أو الموافقة عليها. وفور الموافقة على تقرير دراسة زمن التخليص، تتم إتاحته للجمهور للإطلاع عليه، والمساهمة في حوار أوسع نطاقا حول تسهيل التجارة.

إن نشر نتائج دراسة زمن التخليص على نحو منتظم يوفر الشفافية لشركات الأعمال وغيرها بشان أداء الجمارك لتسهيل التجارة. فهو يثبت بالدليل العملي أن الجمارك تقر بالفعل بالاحتياجات المعقولة ذات الصلة بالعمل التجاري للتجار الشرعيين.

تؤدي بيانات دراسة زمن التخليص، فور تجميعها، إلى دعم مختلف صيغ البيانات الإحصائية فبالإضافة إلى حساب متوسط ووسيط الأوقات ، فإنها تمكن من حساب وسط زمن التخليص، إلى جانب النسب المئوية للشحنات التي تم التعامل معها في كل وقت ويوضح المثال أدناه النسب المئوية للشحنات في الحالات المحددة عندما تكون بالفعل متاحة لأول تسليم مادي–(أي عند إحراجها أو فك تغليفها)– طوال ثلاث فترات من فترات دراسة زمن التخليص وقد أشارت الآراء التي عبرت عنها شركات الأعمال إلى أن نتائج دراسة زمن التخليص كانت مفيدة.[1]

الشكل رقم 23: موقف البضائع البحرية في أستراليا 2007–2017

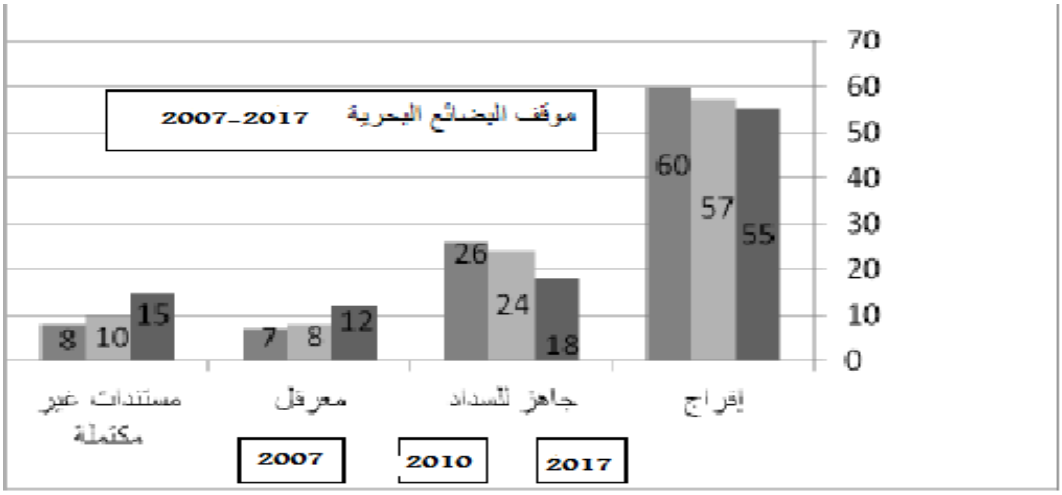

Source: http:/www.customs.gov.au/site/page6067.asp2017/04/01 أطلع عليه بتاريخ

[1] Guide For Travellers, **Australian Customs and Border Protection**, Op cit, P 26.

لقد ساعد قياس الأداء المسنود بالأدلة من خلال دراسات زمن التخليص على إرساء الشراكة بين الجمارك وشركات الأعمال على أساس أكثر موضوعية، مما مكن من تركيز الحوار حول تسهيل التجارة أكثر على القضايا الجوهرية. كما أثبت بالدليل العملي للحكومة وشركات الأعمال والمجتمع أن الجمارك ملتزمة باستخدام الوسائل الحديثة مثل قياس الأداء وثقافة تقديم الخدمات.

تشمل التحديات المستقبلية في الداخل تعميق مستوى التكامل بين الهيئات عند الحدود، والعمل مع شركات الأعمال لمساعدة صغار التجار على الاستفادة من التقارير المقدمة من خلال رفع التقارير في وقت مبكر وكذلك من التخليص المبكر(إذ أوضحت دراسة التخليص أن صغار التجار يميلون إلى تأخير تقاريرهم).[1]

وعلى الصعيد العالمي، تكمن فرص المزيد من التكامل في الاعتراف المتبادل، وإمكانية العمل المشترك، وتنسيق اللوائح . ويعتمد التحقيق العملي لهذه الأهداف، إلى حد كبير، على التنسيق الفعال للبيانات العالمية، وعلى وجه الخصوص تلك البيانات التي تمكن من التعرف على الشحنات، والتجار ومقدمي الشهادات لذلك فإن الشراكة بيم الجمارك وشركات الأعمال من خلال أعلى مستويات الهيئات الصناعية والمنابر مثل المجموعة الاستشارية لمنظمة الجمارك العالمية لها أهميتها الحيوية في تقديم المعلومات. إذ يمكن استخدام دراسة زمن التخليص لتسليط الضوء على تحسين الفرص، من خلال الدراسات الثنائية والإقليمية، مثلا.

ثانيا: تجربة اليابان

تعد اليابان واحدة من الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية التي درجت على إجراء دراسة زمن التخليص على نحو راتب، وقد استخدمت الجمارك اليابانية نتائج دراسة زمن التخليص كواحدة من مؤشرات الأداء الجمركي، حيث يجري استخدام هذه الدراسة لتقييم فاعلية إجراءات تسهيل التجارة المطبقة حديثا، بما فيها المشروعات والإجراءات الجمركية.[2]

[1] Guide For Travellers, **Australian Customs and Border Protection**, P27.

[2] Truskun, **Customs Guide for Visitors**, **Japan Customs**, Paper Researche,Tokyo, 2017, P 3.

الشكل رقم 24: الأطراف المشاركة في تطوير مؤشر زمن التخليص في اليابان

المصدر: المنظمة العالمية للجمارك، **دليل قياس زمن التخليص**، بروكسل، 2016، ص 80.

تمكن دورة دراسة زمن التخليص للجمارك اليابانية من تقييم عدد من الإجراءات المتخذة بشأن تخليص السلع الواردة، وقد أوضحت آخر دراسة جرت في 2009 (وهي الدراسة التاسعة) بما لا لبس فيه أن التغيرات التي طرأت على متوسط الزمن اللازم للتخليص كان لها إسهام إيجابي في تخفيض زمن التخليص لعدة سنوات بفضل استخدام إجراءات مختلفة مثل إيداع إقرارات البضائع قبل وصولها، نظام النافذة الواحدة، وبرامج المشغل الاقتصادي المعتمد.[1]

إذا أخذنا كمثال نتائج الدراسة بشأن البضائع البحرية على وجه العموم (مع استبعاد المشغل الاقتصادي المعتمد)، فإننا سنلاحظ أن وسط الزمن قد انخفض بمقدار 105.8 خلال العقدين الأخيرين كما يوضح الرسم البياني أدناه:

[1] Shoichi Sudo, **An Overview of Japan's Brokerage Legislation**, Focus Magazin, WCO News, N 81, Bruxelle, October 201, P 112.

الشكل رقم 25: التغيرات في وسط زمن التخليص من الوصول إلى الإفراج

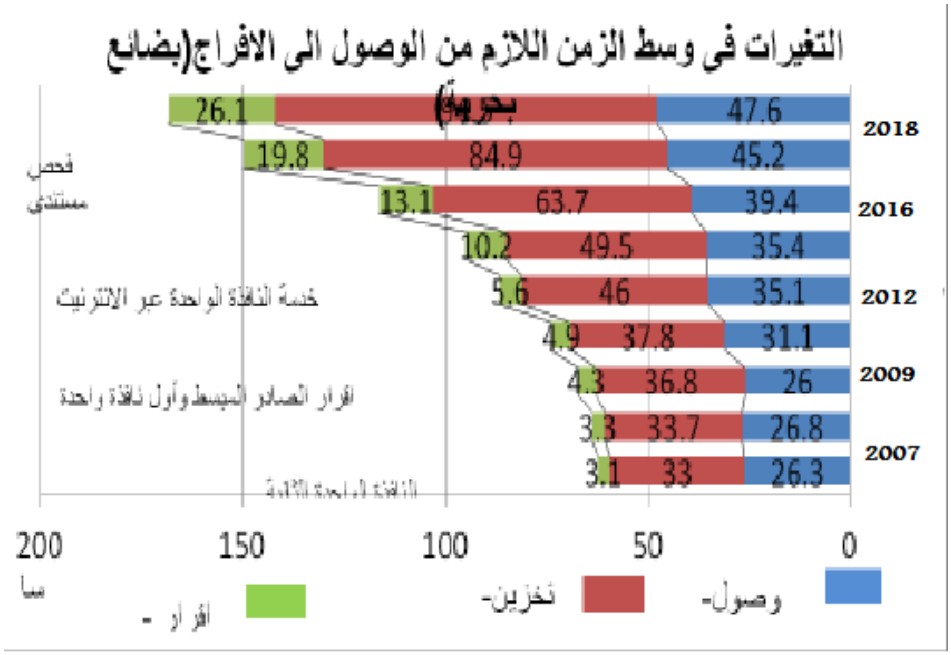

المصدر: المنظمة العالمية للجمارك، **دليل قياس زمن التخليص**، بروكسل، 2016، ص 81.

علاوة على اتجاهات وسط الزمن اللازم، على وجه العموم، منذ لحظة وصول البضائع إلى حين الإفراج عنها، فإنه يمكننا عقد العديد من المقارنات التحليلية بناءا على نتائج دراسة زمن التخليص مثل التحليل على أساس وسيلة النقل، أو التحليل على أساس الإجراءات، وتوضح الرسوم البيانية أدناه أمثلة للتحليلات التي تمت خلال آخر دراسة لزمن التخليص، ويبرز الرسمان على نحو صريح المنافع التي تحققها الإجراءات المعنية:

الشكل رقم 26: مقارنة وسط الزمن اللازم للفترة من الوصول إلى الإفراج

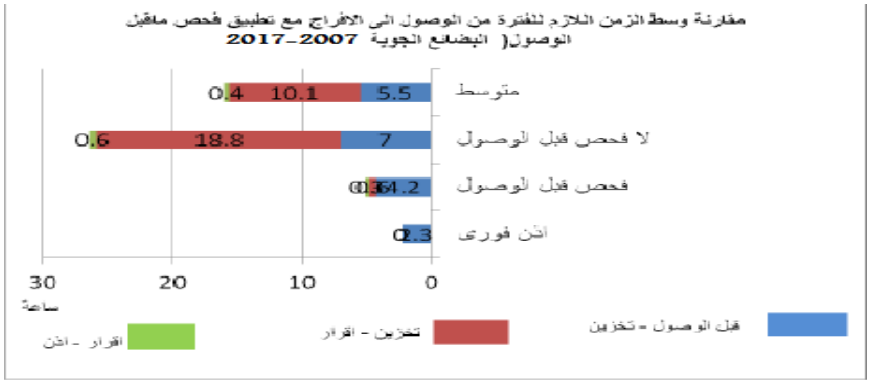

المصدر: المنظمة العالمية للجمارك، **دليل قياس زمن التخليص**، بروكسل، 2016، ص 80.

وقد كان تصميم آخر دراسة أجرتها اليابان على النحو الموضح أدناه، وقد تم اختيار ما مجموعة 188 من نقاط الدخول لتضمينها في نطاق دراسة زمن التخليص تلك:[1]

- ✓ المدة: 7 أيام متتالية (9-15مارس2009)
- ✓ اختيار طرق الحركة: بحرية وجوية.
- ✓ نوع السلع: جميع البضائع
- ✓ النطاق الجغرافي: جميع الأقاليم الجمركية(ميناء بحري واحد على الأقل لكل إقليم جمركي)
- ✓ اختيار المكاتب الجمركية: 24 من الموانئ البحرية الرئيسية و6مطارات رئيسية
- ✓ عدد من العينات العشوائية: 3000 إقرار للبضائع البحرية، و2000 إقرار للبضائع الجوية.

وقد تطلب الأمر حوالي نصف سنة لإكمال آخر مشروع دراسة لزمن التخليص من الإعداد حتى إصدار البيان الصحفي للنتائج.

- ✓ يناير-فبراير2009: التنسيق الداخلي السابق للمسح.
- ✓ لتحديد تواريخ المسح
- ✓ لتحديد عدد العينات المراد أخذها
- ✓ لمراجعة عناصر المسح (إضافة إلى تأثيرات برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد)
- ✓ لتجهيز استمارات المسح(الجوي/البحري)، بما في ذلك قوائم العوامل التي تأخذ وقتا أطول من متوسط الزمن

23فبراير2009: نشر الإعلان الإداري عن دراسة زمن التخليص

9-15مارس2009: إجراء دراسة زمن التخليص

منتصف مارس 2009: إدخال البيانات، والمراجعة والتجميع في المكاتب الجمركية الإقليمية

أبريل 2009: تصنيف البيانات والبحث التكميلي

30 يونيو 2009: مراجعة نتائج دراسة زمن التخليص بوزارة المالية

16 يوليو 2009: البيان الصحفي

[1] Shoichi Sudo, **An Overview of Japan's Brokerage Legislation**, Op cit, P 123.

فيما يتعلق بالتعاون مع الجهات الحدودية الأخرى وشركات الأعمال، أنشأت الجمارك اليابانية إطارا تعاونيا، وقد لعبت الأقاليم الجمركية التسع المعنية دورا هاما في التواصل مع الجهات الحدودية الأخرى والمخلصين الجمركيين، علاوة على تجميع /تسجيل البيانات تحت إرشاد الجمارك ومكتب التعريفة ووزارة المالية (الوزارة الأم)، وقد زودت الجهات الحدودية الأخرى والمخلصين الجمركيين المكاتب الجمركية ببيانات تفصيلية لازمة لدارسة زمن التخليص، وقد كان تدفق العمل لتجميع البيانات على النحو الموضح أدناه:[1]

الشكل رقم 27: تسلسل العمل لتجميع البيانات لدراسة زن التخليص

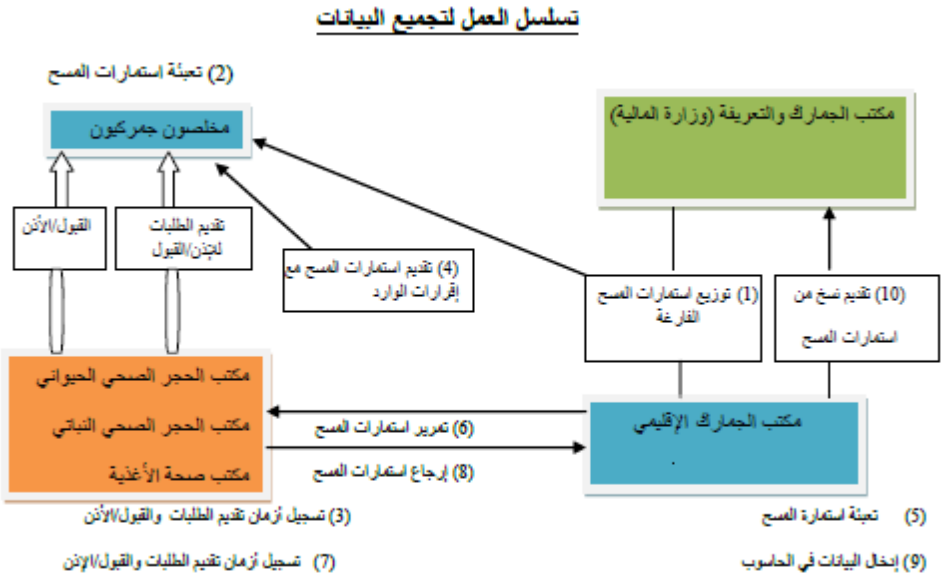

المصدر: المنظمة العالمية للجمارك، **دليل قياس زمن التخليص**، بروكسل، 2016، ص 84.

[1] Tokio Yamaoka, **Trade Facilitation Measures on Rules of Origin in Japan Customs**, Magasin of Japan Customs, Tokyo, 2017, P 36.

خلاصة الفصل الرابع:

إن أهم ما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه مؤشرات قياس الأداء الجمركي في جعل السياسة الجمركية أكثر فعالية، في وسيلة مفيدة لتحديد المعوقات التي تعرقل السير الحسن للسياسة الجمركية، كما أنها تساعد على التعامل مع المخاوف المختلفة التي تحيط بالعمل الجمركي.

كما استخلصنا كذلك أهم النقاط الإيجابية من التجارب الدولية الرائدة في مجال قياس الأداء الجمركي، سواء كانت التجارب العربية أو الإفريقية أو حتى العالمية، وفي هذا السياق يمكن للجمارك الجزائرية أن تستفيد من هذه التجارب لتحقيق أكبر فعالية ممكنة بأقل تكلفة وأقصر وقت.

لقد اخترنا عنوان هذا الفصل من أجل توضيح الصورة أكثر حول أهم مؤشرات قياس فعالية أداء السياسة الجمركية عبر العالم، والتي تساهم شكل كبير في تطوير سياستها الجمركية، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التجارب الدولية.

إن قياس فعالية الأداء هو المقارنة بين النتائج الفعلية والنتائج المطلوب تحقيقها أو التي يمكن الوصول إليها، حتى تتكون صورة لما حدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل تحسين الأداء بطريقة مستمرة.

والجمارك الجزائرية ليست بمنأى عن إجبارية تطوير سياستها الجمركية عن طريق قياس فعالية أدائها الجمركي باستخدام أهم المؤشرات التي اعتمدتها المنظمة العالمية للجمارك وهو ما سيتناوله الفصل الخامس.

الفصل الخامس

مؤشرات قياس فعالية أداء السياسة الجمركية

دراسة حالة الجزائر

خلال الفترة: 2007-2017

تمهيد:

تسعى أي مؤسسة أو منظمة أو هيئة إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية قصيرة أو طويلة المدى، حيث تلجأ هذه الأخير إلى الاستعانة بالإحصائيات والمؤشرات والأرقام من أجل اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب، لأن المؤشرات تساعد بشكل قوي على تحديد مختلف القرارات الإستراتيجية اللازمة.

الجمارك الجزائرية كغيرها من الهيئات الجمركية العالمية تسعى دائما إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية المسطرة، وتستعمل في ذلك أهم المؤشرات التي تؤدي إلى تحقيق أكبر فعالية ممكنة لسياستها الجمركية.

أقرت المنظمة العالمية للجمارك عدة مؤشرات لقياس الأداء الجمركي، ومن أهمها وأكثرها شيوعا زمن الإفراج الجمركي، تحصيل الإيرادات، إذ يعتبر قياس الأداء الجمركي في عالم الأعمال الجمركية من أهم نقاط تطوير الأداء، حيث يساعد على تحديد متطلبات العملاء، واتخاذ قرارات صائبة وبالتالي القضاء على المشاكل التي تحدث بين أعوان الجمارك ومختلف المتعاملين، وتطوير العمليات المتعلقة بالتقييم الجمركي وتسهيل حركة العبور.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر زمن التخليص الجمركي

المبحث الثاني: تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر تطور الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2007–2017

المبحث الثالث: واقع وأفاق تحسين فعالية السياسة الجمركية في الجزائر

المبحث الأول: تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر زمن التخليص الجمركي

بعد أن تم التعريف بمؤشر زمن التخليص الجمركي ومؤشر الإيـــرادات الجمـــركية المحققة في الفصل الســابق، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر زمن التخليص الجمركي

المطلب الأول: واقع تطور مؤشر زمن التخليص الجمركي

إن تطور أداء السياسة الجمركية الجزائرية يرتبط أساسا بتطور الإجراءات التي تستخدمها الهيئة الجمركية في جميع مراحلها، ومؤشر زمن التخليص الجمركي واحد من هذه الإجراءات التي أخذت نصيبها من التطور خاصة خلال سنوات 2009 و 2013 و2017.

أولا: واقع مؤشر زمن التخليص الجمركي خلال سنة 2009.

قامت الجمارك الجزائرية بجهود حثيثة لتطوير كفاءة مؤشر زمن التخليص الجمركي عبر عدة سنوات، ومواصلة لجهودها في تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية والمتعلقة بتطوير الأداء الجمركي وخاصة تطوير مؤشر زمن الإفراج الجمركي، وضعت إدارة الجمارك جهازا جديدا لتسهيل الإجراءات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين من أجل مرافقتهم في تطوير الاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي وهذا طبقا للاتفاقية الدولية "كيوطو" الخاصة بتسهيل وتوافق أنظمة الجمركة والموقع من طرف الجزائر وكذلك أحكام قانون الجمارك الجزائري.[1]

1- الإجراءات المطبقة:

إن هذا الجهاز يضفي للجمارك الجزائرية وضع حالة المتعامل الاقتصادي المعتمد قياس ضمان احترام الإجراءات الجمركية والتي تستفيد من خلال هذا الاحترام من تسهيلات التالية:[2]

- ✓ سرعة عملية الجمركة;
- ✓ تقليص وقت التخليص الجمركي;
- ✓ تقليص مدة تخزين على مستوى الميناء ومطارات وبالتالي تخفيض مصاريف التخزين;
- ✓ الجمركة عن بعد;
- ✓ تسهيل المراقبة الجمركية;
- ✓ الأولوية في معالجة ملفات الجمركة;
- ✓ الرفع السريع لسلع;

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، **تسهيل الإجراءات الجمركية للمتعاملين**، إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت قم:1150/DGD/SP/D120/09 مؤرخة في 19 جويلية 2009، ص 1.

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، **تسهيل الإجراءات الجمركية للمتعاملين، مرجع سابق، ص 2.**

2- المتعاملون المستفيدون:

بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين يعتبر هذا الوضع الجديد مفتوحا للمتعاملين المسجلين والمتابعين من طرف مديرية المؤسسات الكبرى للمديرية العامة للضرائب والممارسين للنشاط المنتظم للاستيراد والتصدير و كذا الناشطين في ميادين الإنتاج والتحويل والأشغال العمومية.[1] (**أنظر الملحق رقم 07**)

3- شروط الأهلية:

منح هذا الوضع الجديد للمتعامل الاقتصادي يتم على أسس التالية:

- ✓ أن تكون له أخلاقيات جبائية;
- ✓ أن لا تكون له سوابق منازعتية مع إدارة الضرائب، إدارة جمارك، إدارة التجارة أو أي مؤسسة تدخل في إطار التجارة الخارجية.

ثانيا: واقع مؤشر زمن التخليص الجمركي خلال سنة 2013.

في إطار تطوير برنامج تحديث إدارة الجمارك الرامي إلى وضع ميكانيزمات وإجراءات تطوير مؤشر زمن التخليص الجمركي ولتسهيل المراقبة، وذلك لضمان أجواء تسودها الثقة، وبهدف ضمان تتبع عملية التجارة الخارجية وبهدف تحصيل كل متدخل في عملية تصريح من أولها إلى آخرها تمنح مدة 8 أيام أو 60 ساعة مفتوحة لإكمال التصريح وجمركة السلع.[2]

1- الإجراءات المطبقة

- ✓ بعد التدقيق من صحة التصريح الجمركي، المصرح ملزم بإيداع التصريح في آجال لا تتجاوز ساعة، إذا كان التصريح على مستوى مصالح الجمارك وثلاث ساعات إذا كان التصريح عن بعد.
- ✓ إرسال التصريح الجمركي المدرج في الرواق الأخضر في أجال ساعة وإرسال التصريح الجمركي المدرج في رواق البرتقالي أو الأحمر في حدود 3ساعات.
- ✓ يلتزم بتسليم التصريح الموافق عليه إلى المفتشين المحققين في آجال 3ساعات.
- ✓ في مكاتب الجمارك المجهزة بأنظمة الإعلام الآلي، المحقق ملزم بالتأكد من أن ملف الجمركة يحتوي على كل الوثائق المطلوبة وأن كل المرجعيات متطابقة في ما هو مبرمج في نظام SIGAD.

---

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، **رفع اليد عن السلع المخزنة**، إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت رقم: 1057/DGD/D110مؤرخة في 04 جويلية 2009، ص 1.

[2] منشور متمم ومعدل للمواد 2، 7، 8، 9، 10، 11 و14 من المنشور رقم 400/de/cab/dgd/07 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المنظمة لعملية الجمركة وأرشيفها، ص1

- ✓ لتفادي ضياع التصريحات، المفتشين المحققين ملزمين بتسليم التصريحات المعالجة في آجال 3 ساعات بالنسبة لتصريحات المطابقة في وثائق و45 ساعة أو 6 أيام بالنسبة لتصريحات محل التفتيش.
- ✓ مراقبة وثائق الجمركة لابد أن تحصل في ممرات مخصصة لهذا الغرض في نهاية اليوم وهذا يخص التصريحات المراقبة وغير معالجة.
- ✓ بعد دفع الحقوق والرسوم وتثبيت التصريح في الإعلام الآلي بدون تغيير في تصريحات المماثلة للنظام النهائي ترسل من طرف المديرية العامة لمراقبة العمليات التجارية إلى الصندوق تحت جدول الإرسال في مدة لا تتجاوز 3ساعات.
- ✓ إصدار قسيمة تسديد الحقوق والرسوم لا يتم إلا بحضور ملف الجمركة
- ✓ بعد تحصيل الحقوق والرسوم التصريحات تسلم إلى مصلحة الأرشيف في حدود 3ساعات.
- ✓ التصريحات تتوقف على مستوى نظام المعلومات وإدارة الجمارك الآلي (sigad) في حالة ما إذا لم تحترم الآجال على مستوى كل مصلحة.
- ✓ رئيس المفتشية يعلم في الحال التوقف على مستوى كل مصالح بإعلان المعلومات التالية:[1]
  - ✓ رقم التصريح.
  - ✓ توقيت وتاريخ التوقف.
  - ✓ المستورد أو مصدر الأصلي.
  - ✓ المصرح.
  - ✓ المتدخل(الجمركي المصرح) أو المصلحة المعنية بالتوقف.
  - ✓ التصريحات لا تفرج عنها من طرف المفتش إلا عند تقديم التوضيحات من طرف متدخل بتوقيف.
  - ✓ السيد مدير المعهد الوطني للمعلومات والإحصائيات (cnis) ملزم بالأخذ بعين الاعتبار إدخال التعديلات في نظام المعلومات وإدارة الجمارك الآلي (sigad) المتضمن في هذا المنشور.
  - ✓ المديرين الجهويين للجمارك ملزمين بإصدار حالة التقديم كل شهر مدعمين بتعليقاتهم وإرسالها إلى مفتشية العامة للجمارك ومديرية النظام الجمركي.

[1] منشور متمم ومعدل للمواد 2، 7، 8، 9، 10، 11 و14 من المنشور رقم 400/de/cab/dgd/07 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المنظمة لعملية الجمركة وأرشيفها، ص 2.

2- تأكيدات الجهات الوصية

تبعا لمناشدات المتعاملين وبعد موافقة المدير العام للجمارك المطلوب منكم تمديد آجال التصريح الجمركي المسجل عن بعد إلى 6 ساعات عوضا عن 3 ساعات هذا التمديد يدخل في إطار الجهود المبذولة من طرف إدارة الجمارك لتسهيل عمليات الجمركة هذه الآجال ستراجع في إطار تخفيض آجال الجمركة ومقدر في 8 أيام حاليا.[1] (**أنظر الملحق رقم 08**)

ثالثا: واقع مؤشر زمن التخليص الجمركي خلال سنة 2017 وما بعدها.

لقد قامت المديرية العامة للجمارك بإرسال مراسلات لموظفي لجمارك خاصة الموانئ بتمديد آجال التصاريح الجمركية المسجلة عن بعد، إلى 03 ساعات فقط عوضا عن 06 ساعات، هذا التسريع يدخل ضمن إطار الجهود الحثيثة للمديرية العامية للجمارك لتسهيل عمليات الجمركية والتخليص الجمركي. (**أنظر الملحق رقم 09**).

ولقد كان الهدف من هذه العملية المساهمة بشكل واضح في تحقيق أكبر إيرادات ممكنة ناتجة عن تقليص زمن التخليص الجمركي، وهو مؤشر واضح على سعي السلطات الجمركية في الجزائر إلى الرفع من فعالية مؤشر زمن التخليص الجمركي.[2]

[1] منشور متمم ومعدل للمواد 2، 7، 8، 9، 10، 11 و14 من المنشور رقم 400/de/cab/dgd/07 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المنظمة لعملية الجمركة وأرشيفها، ص 3.

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، **إجراءات تقليص مدة الإفراج الجمركي**، إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت رقم: /4023/DGD مؤرخة في مؤرخة في 04 جوان 2017 على الساعة 10.20.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق مؤشر زمن التخليص الجمركي في الجزائر

إن تطبيق مؤشر زمن التخليص الجمركي في الجزائر تتخلله عدة معوقات، حالت دون وصوله إلى التطلعات المطلوبة، خاصة فيما يتعلق بإجراءات التعجيل، ومعوقات التصنيف ومعوقات أخرى.

أولا : معوقات إجراءات التعجيل

تتصل إجراءات التعجيل بالتخليص الجمركي بالمادة الثامنة من اتفاقية[1] GATT لعام 1994 بشأن (الرسوم والإجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير)، وبخاصة الفقرة (ج) منها التي تقر بالحاجة إلى تقليل حدوث وتعقيد إجراءات الاستيراد والتصدير إلى أدنى حد وتقليل وتبسيط المتطلبات المستندية للاستيراد والتصدير، وفي المفاوضات الجارية بشأن تيسير التجارة، يقترح أعضاء منظمة التجارة العالمية فصل رفع اليد عن البضائع عن إجراءات التخليص الجمركي، وترتبط هذه القضية بعملية تحديث إدارة الجمارك.[2]

ويمكن وصف مصطلح (فصل الإفراج عن التخليص) كإجراء يسمح بالإفراج عن البضائع من التخليص الجمركي قبل سداد الرسوم والضرائب في حالة إرجاء البث النهائي في تصنيف البضاعة وتقييم القيمة والمعاملات الأخرى وقد يلزم ضمان في شكل تأمين أو سند، وهذا ما فرضته العولمة وزيادة هائلة في تجارة الحدود، ونتيجة لذلك أصبح هنالك تركيز كبير على التجارة، وأنصب ذات التركيز على العمليات التنظيمية التي يتم إجراؤها عند الحدود لضمان أنها تتم على أكمل وجه، وأن الزمن اللازم للإجراءات ذات الصلة بالتجارة ثم تخفيضه إلى الحد الملائم، فقد أصبح تسليم البضائع في وقتها أمرا ضروريا للشركات إذ يعود بمنافع جمة على كافة الأطراف المشاركة في سلسلة الإمداد وشبكة النقل الدولي وخاصة النقل الدولي متعدد الوسائط.

إن الرؤية أمام إدارة الجمارك الجزائرية ذات شقين هما تأمين وحماية الإيرادات الوطنية بكفاءة، وفي الوقت نفسه التعجيل بالتخليص على البضائع والإفراج عنها، فالتأخير في الإفراج عن البضائع بسبب التخليص الجمركي، بما يشمل من الإجراءات المطولة للمراقبة والسداد، يمثل مشاكل خطيرة للممارسات الحديثة للتجارة ومتعهدي النقل الدولي متعدد الوسائط والنقل الدولي للبضائع، لأن الفترة الزمنية التي تحتاجها الإدارة الجمركية لتطبيق الضوابط الجمركية على نحو يؤدي إلى ضبط كل حركة البضائع قد أصبحت تحظى باهتمام كبير من جانب كافة التجار العالميين والشاحنين والناقلين، وقد أصبح تسليم البضائع في وقتها هما عملياتي وتجاري للحكومات وأصحاب الأعمال وشركات النقل ومتعهدي النقل الدولي متعدد

[1] Jouanneau D, **Le GATT**« Que Sais –je, 2 édition, PUF, Paris, 1987. P 15.

[2] Michel Rainelli : **L'organisation du commerce**. Casbah éditions. Alger. 1999, P :26 .

الوسائط وغيرها من العاملين في صناعة الشحن، فضلا عن أنه يتيح لهؤلاء فرصة لا تقدر بثمن للتعرف على معايير الكفاءة الجمركية.[1]

وقد اعترف بهذا الواقع على نطاق واسع مما حفز إدارة الجمارك الجزائرية على مراجعة الإجراءات لجعل المعاملات التجارية أكثر كفاءة وفعالية في التكاليف ولتعزيز القدرة التنافسية للمتعاملين الاقتصاديين.

إن اعتماد إجراءات منفصلة للإفراج عن البضاعة ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع إدخال أدوات جمركية أخرى حديثة تشمل تقييم المخاطر المنصوص عليه في المادة 46 من قانون الجمارك 17-04 المعدل والمتمم لأحكام المادة 92 و92 مكرر 1 من القانون رقم 79-07.

إن التخليص المسبق على أساس مستندات يتم الموافقة عليها قبل وصول البضاعة وإجراءات أخرى سابقة على وصولها من شانها أن تسمح للناقلين والمتعاملين الاقتصاديين[2] والمستوردين بنقل البضاعة عند الوصول وان يشكل هذا الإجراء ربحا في الوقت والمال.

وهناك مشكلة رئيسية يتعين التصدي لها هي أن إدارة الجمارك لا تفرج عادة عن البضاعة من التخليص إلا عند حل جميع القضايا وسداد الحقوق والرسوم المستحقة مسبقا أو إيداعها أو ضمانها كما نصت عليه المادة 54 من القانون 17-04.

وكثيرا ما يصعب استكمال تصنيف البضائع لأغراض التعريفة الجمركية على الطبيعة، مثلما هو الحال بالنسبة للمواد الكيميائية التي قد تتطلب تحليلا مطولا في المختبرات كما أن المنازعات قد تطول بشأن التقدير الصحيح للقيمة لدى الجمارك وإن هذه المشاكل التي تعيق السداد والإفراج النهائيين لها أثر سلبي على القدرة التنافسية وينبغي إزالتها أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن. وبعبارة أخرى فإن فصل إجراءات الإفراج عن إجراءات التخليص من شأنه أن يعجل بالإفراج عن البضائع.

ثانيا: معوقات التأخير والتقييم

1- مصادر التأخير:

أسباب التأخير كثيرة فبعضه يتصل بقضايا موضوعية، مثل نقص المعلومات لتقدير قيمة البضائع لأغراض الجمارك أو لتقرير البند التعريفي الصحيح. وهناك تأخير آخر يتصل بتجهيز إجراءات السداد، أي حساب المبالغ المستحقة، وتحصيل المال و إصدار رخصة رفع البضائع والإفراج عن البضائع.

[1] Idir KSOURI , les contrôles du commerce extérieur et des changes , 2e édition revue, Edition Grand Algérie Livres (G.A.L) . 2008.P 29

[2] بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لدى إدارة الجمارك الجزائرية 335 متعامل حسب الموقع الرسمي للإدارة العامة للجمارك http://douane.gov.dz/pdf/OA/LISTE%20DES%20OEA.pdf. أطلع عليه بتاريخ 2017/03/12.

2- مشاكل التقييم:

كثيرا ما تظهر مشاكل على السطح بصدد تقدير القيمة الجمركية،[1] لأن القيمة والتكاليف ذات الصلة تشكل الأساس المباشر لحساب الرسوم والحقوق المستحقة في معظم الحالات، وقد تكون هناك فاتورة ضائعة، وربما لا يكون هناك توثيق جيد لحساب الحقوق والرسوم المستحقة في السعر أو ربما تطلب إدارة الجمارك مستندات أخرى للتحقق من القيمة المصرح بها، وقد ثبت بوجه خاص صعوبة التقييم في الحالات التي يكون فيها المصدر هو فرع للشركة المستوردة أو على صلة بها بطريقة أخرى، وقد تحال حالات كهذه أحيانا إلى مكاتب تنشأ داخل إدارة الجمارك للتحقق من القيمة، يكن النتيجة الحتمية هي حدوث تأخير في الإفراج عن البضائع. ولذا نفذت إدارة الجمارك الحكم الوارد في المادة 13 من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالتقييم الجمركي: (إذا أصبح من الضروري، في حالة تقرير القيمة الجمركية لبضائع مستوردة، تأجيل البث النهائي في هذه القيمة الجمركية، يمكن للمستورد مع ذلك سحبها من الجمارك إذا قدم المستورد، في حالة طلب ذلك، ضمانة كافية في شكل ضمان أو تأمين مناسب يغطي السداد النهائي للرسوم والحقوق الجمركية الذي قد تخضع لها البضائع. وعلى تشريع كل دولة عضو العمل على توفير هذه الظروف)، وهذا ما أقرته المادة 100 المعدلة بالمادتين 7 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998 و50 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 التي تنص على أنه: (تمنح إدارة الجمارك فور إبلاغها بطلب الطعن، رفع اليد عن البضائع المتنازع فيها شريطة:[2]

- ✓ ألا يمنع رفع اليد، فحص البضائع من طرف لجان الطعن.
- ✓ ألا تكون البضائع موضوع حظر يتعارض مع رفع اليد عنها.
- ✓ أن يودع أو يضمن بكفالة، مبلغ الحقوق والرسوم والعقوبات المالية الواجب أداؤها احتمالا. على أساس تقدير أعوان الجمارك.

يمكن لإدارة الجمارك إعفاء المتعاملين ذوي الملاءة من تقديم الضمان المنصوص عليه في هذه المادة، ضمن الشروط المحددة بمقرر من المدير العام للجمارك.

وهذا بهدف تجنب التأخير في الإفراج عن البضاعة على مستوى إدارة الجمارك، كما نصت عليه بعض اقتراحات منظمة التجارة العالمية[3] بالإفراج عن البضائع وتعليق مدفوعات الرسوم انتظارا لنتيجة

---

[1] المادة 06 من قانون الجمارك 17-04.

[2] المادة 07 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، والمادة 50 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017

[3] منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر ممكن من السلامة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافة إلى 20 دولة مراقب كما في 1 أوت 2016.

الطعن في قرار جمركي موضع خلاف، واستيفاء التقييم الجمركي أو التصنيف الجمركي، وبالنسبة للواردات التي تتعرض لتجهيز في الداخل ويعاد تصديرها لاحقا.

وهذا الإفراج المبكر إلى حين تسوية المنازعات أو قضايا التقييم أو التصنيف ينبغي مساندته بإيداع كفالة أو ضمان إضافي، وتودع الكفالة لدى غدارة الجمارك بما يسمح لها بتلبية أية مطالب في حالة عدم وفاء التاجر بالتزاماته، وبذلك يصبح لا داعي لقيام الجمارك بالحجز المادي على البضائع، ويتم تجنيب التأخير في الإفراج عنها وتسليمها.

إن توفير الكفالة المالية لضمان الإفراج الفوري عن البضائع يتوخى أيضا في الاتفاقية الدولية للمنظمة الجمركية العالمية بشأن تبسيط تنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المنقحة 1999). وينص المعيار 3-41 في هذه الاتفاقية على الآتي: (إذا اقتنعت الجمارك بان مقدم الإقرار سيفي لاحقا بكافة الإجراءات فيما يتعلق بالتخليص على البضائع، تقوم الجمارك بالإفراج عن البضائع شريطة أن يصدر مقدم الإقرار مستندا تجاريا أو رسميا يحدد التفاصيل الأساسية الدقيقة للشحنة المعنية ويكون مقبولا للجمارك، بعد إيداع تأمين، عند طلبه، ضمانا لتحصيل أي رسوم وضرائب منطبقة وقد بدأ نفاذ اتفاقية كيوتو المنقحة في فبراير 2006.

ثالثا : معوقات التصنيف و مشاكل أخرى:

إلى جانب صعوبات التقييم، قد تؤدي مشاكل أخرى إلى تأجيل التخلي، وقد تكون هذه المشاكل هي:

1- **التصنيف:** مثلا لا يمكن تقرير البند التعريفي[1] على أساس المعلومات المتاحة عند التخليص، أو يوجد نزاع بين الجمارك ومقدم التصريح الجمركي.

2- **مستندات مفقودة:** مثلا عدم كفاية المعلومات بشأن أوضاع النقل أو نوعيته أو حجمه، أو نقص شهادات المنشأ للاستفادة من المعاملة التفضيلية، أو نقص شهادات صحية.

3- **إجراءات السداد:** وتشكل في حد ذاتها سببا للتأخير، وخاصة عند حساب المبالغ المستحقة وتحصيل المال المطلوب وصدور إخطار الاستلام والإفراج. وقد وجد المشرع الجزائري حلا لهذه المشكلة بالسماح بالإفراج عن البضائع قبل السداد والتحصيل الفعليين للحقوق والرسوم الجمركية في إجراء منفصل مستقل عن التخليص النهائي. وتشمل هذه الحلول: السداد قبل التخليص النهائي، إما إلى قابض الجمارك أو إلى مصرف تجاري يرتبط بالجمارك، وإرجاء السداد، أي سداد الرسوم والضرائب في غضون مهلة زمنية قصيرة بعد التخليص- وعادة ما يطلب تأمين أو ضمان، ومخططات ائتمانية، أي الإفراج عن البضائع في حين تقيد المبالغ المستحقة في حساب ائتماني

تأسست منظمة التجارة العالمية في 1 كانون الثاني يناير 1995، هي واحدة من احدث المنظمات الدولية، كما أنها خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، والتي أنشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من ان منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاما.

[1] الأمر رقم 01-02 المؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق ل 20 غشت سنة 2001 والمتضمن تأسيس تعريفة جمركية.

للسداد في مرحلة لاحقة– وهذا ينطوي على التزام قانوني من جانب المستورد، وهذا ما نصت عليه المادة 109 مكرر محدثة بالمادة 105 من قانون المالية لسنة 1994 ومعدلة ومتممة بالمادة 54 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 التي تنص على أنه:

يمكن لإدارة الجمارك أن ترخص برفع البضائع حسب تدرج الفحوص وقبل تصفية الحقوق والرسوم المستحقة والغرامات المحتملة وكل المبالغ الأخرى المستحقة، مقابل اكتتاب المدين لإذعان سنوي يكفل قرض الرفع ويتضمن الالتزام بما يأتي:

- تسديد الحقوق والرسوم والغرامات وكل المبالغ الأخرى المستحقة، في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ تسليم رخصة الدفع،
- تسديد حسم خاص قدره واحد في الألف (1%).

1) في حالة عدم التسديد في الآجال المقررة، تدفع فائدة عن التأخير كما هي محددة في المادة 108 مكرر من هذا القانون.

وكذا المادة 110 المعدلة بالمادة 7 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998:

(إدارة الجمارك أن تسمح برفع البضائع المستوردة من طرف الإدارات العمومية والهيئات العمومية والجماعات الإقليمية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو لحسابها قبل تسديد الحقوق والرسوم، شريطة أن يقدم المستورد لإدارة الجمارك التزاما بتسديد الحقوق والرسوم المستحقة في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

4- ضمان السداد:

مثلما ذكرنا أعلاه، يعد ضمان السداد والالتزام أداة أساسية لتأمين الإفراج المسبق عن البضائع، وحالما يودع المتعامل الاقتصادي والمستورد ضمانا لدى الجمارك، يتاح له عدد من الإجراءات المبسطة، ولذلك ستكون إدارة الجمارك قد قدمت خدمة مفيدة للمتعامل والمستورد باتخاذ هذه الخطوات لتنفيذ خيارات الضمان.

وقد تتخذ أدوات الضمان أشكالا عديدة تشمل الودائع النقدية، والكفالة من جانب المصارف أو شركات التأمين، وسندات أو التزامات أخرى ملزمة قانونا تؤكد السداد النهائي للحقوق والرسوم المستحقة. وقد يغطي الضمان معاملة وحيدة أو يكون ذو طابع عام، أي يغطي عددا من المعاملات.

5- الفوائد بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين والمستوردين:

ينبغي النظر إلى إدخال نظام منفصل للإفراج عن البضائع بالموازاة مع أفضل الممارسات الأخرى التي تطبقها إدارة الجمارك.[1] وباستخدام إجراءات الإفراج السريع قبل استكمال التخليص الجمركي، سيكسب التاجر وقتا ويوفر تكلفة على نحو ما يرد أدناه:

7- تقليص زمن الإفراج: إن الإفراج السريع عن البضائع من الحجز الجمركي له أهمية قصوى للتجارة للحفاظ على القدر التنافسية.

8-العمليات الآنية: إن التخليص الجمركي السريع والإفراج عن البضائع في أسرع وقت ممكن يشكلان شرطا ضروريا لعمليات الإنتاج والتجارة وشبكات النقل الدولي وبخاصة النقل الدولي متعدد الوسائط.

9-توفير رسوم التخزين: ستقل رسوم التخزين والمخازن كنتيجة مباشرة لإجراءات الإفراج المنفصلة، فضلا عن تقليل تكاليف التأمين على السلع في المخازن.

وهذا ما أقره المشرع باعتماد تسهيلات وتبسيط إجراءات تحويل الحاويات إلى الموانئ الجافة، بناء على المادة 67 من قانون الجمارك المعدلة بالمادة 30 من القانون رقم 17-04 الصادر بتاريخ 16 فيفري 2017، ربط التحويل الجزئي للحاويات باتجاه الموانئ الجافة بالحصول على ترخيص مسبق تسلم من قبل إدارة الجمارك.

وكان الإجراء المتمثل في منح ترخيص مسبق في حالة وصول أية باخرة لتحويل الحاويات إلى الموانئ الجافة عقبة كبيرة أمام التدفق السهل للسلع والبضائع ومصدر قلق للمهنيين والمحترفين العاملين في مجال التجارة البحرية والذين كانوا يأملون في تحويل جزء من سلعهم باتجاه الموانئ الجافة من اختيارهم.

وبغرض تبسيط الإجراءات، عمدت إدارة الجمارك وفقا لمراسلة رقم 1818 بتاريخ 08 نوفمبر 2017 إلى تبسيط إجراءات تحويل الحاويات، يعد أن عانت الموانئ من اكتظاظ وتكدس وخسائر للمتعاملين ويطلب من المتعاملين توفير وثائق إثبات لضمان التحويل منها نسخة من بيان السجن الذي يتعين أن يشير إلى البضاعة المعنية بالتحويل والميناء الجاف المعني، على أن يتم إيصال البضاعة بحراسة جمركية من أعوان تابعين للميناء الجاف، فيما يتم اشتراط أن يتم تحويل السلع المصنفة كخطرة إلى ميناء جاف يمتلك المواصفات والشروط الضرورية للتخزين.[2]

10-الفوائد للخزينة العمومية:

تحسين الضمان: إن استخدام الضمان يوفر ضمانة للسداد النهائي للحقوق والرسوم الجمركية، أي أن الخطر ضئيل أمام فقدان الإيرادات.

---

[1] Elisabeth NATAREL, **le rôle de la douane dans les relations commerciales internationales**, édition ITCIS, Paris 2007.P 61.

[2] Elisabeth NATAREL,Op-cit P 62

عدم المسؤولية عن التعامل في المالي: عند تسوية الأموال المستحقة لدى المصارف التجارية أو الوطنية، لا تتحمل الجمارك مسؤولية إدارة المال أو مراقبته أو حسابه. وهذا مجال حساس لإدارة الجمارك، إذ أن التعامل المادي قد يؤدي إلى خسائر، منها السطو والسرقة، وقد يشكل أيضا إغراء لموظفين بعينهم.[1]

التكاليف: سيشكل فصل إجراءات الإفراج عن إجراءات التخليص في معظم الحالات جزءا من برنامج أوسع للتحديث الجمركي، وفي هذه الحالة، فإن النفقات المتصلة مباشرة بهذه التسهيلات قد تكون منخفضة نسبيا وتقتصر على منشورات لإعلام الدوائر التجارية وعلى دورات تدريبية لموظفي إدارة الجمارك.

المطلب الثالث : تقييم مؤشر زمن التخليص الجمركي في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

زمن التخليص من أهم مؤشرات تقييم العمل الجمركي حسب المنظمة العالية للجمارك، فكلما أهدر وقت أكثر للتخليص زادت التكلفة المالية التي يتحملها المتعامل كرسوم إضافية، ويترتب على ذلك انخفاض في القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، وتلف بعض البضائع شديدة الحساسية لعنصر الوقت.

ومن الجدير بالذكر أن طول الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءات التخليص الجمركي لا يرجع إلى عدم كفاءة الإدارة الجمركية، بل قد يتوقف الأمر أيضا على كفاءة العاملين بالميناء في تفريغ ومناولة وتخزين البضائع.[2]

ومن أجل إعطاء صورة أكثر دقة لفعالية مؤشر زمن التخليص الجمركي قمنا بتحليل واقع هذا المؤشر في الجزائر من خلال الاعتماد على معطيات الجمارك الجزائرية والمعايير المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للجمارك وللتحليل والمقارنة يجب مراعاة ما يلي:

أولا: من خلال معطيات الإدارة الجمركية الجزائرية.

قصد تحليل أعمق لتقييم زمن التخليص الجمركي الجزائري قمنا بإعداد الجدول أدناه الذي يبين زمن التخليص الجمركي الجزائري مقارنة ببعض الدول الأخرى حتى نعطي صورة واضحة لهذا المؤشر.

وقد اخترنا في لهذه المقارنة كل من دولة الإمارات، المغرب، قطر، تركيا، مصر، وذلك باعتبارها دولا تتشابه وضعيتها الاقتصادية، والعمل الجمركي المتبع.

[1] Elisabeth NATAREL,Op-cit P 63

[2] أمنية حلمي، **تطوير الغدارة الجمركية في مصر**، ورقة عمل رقم 81، بدون نشر،القاهرة، أبريل 2003، ص7.

الجدول رقم 19: متوسط زمن التخليص الجمركي للفترة 2007-2017

الدولة	زمن التخليص الجمركي	متوسط الدول النامية (1)	متوسط الدول المتقدمة (2)	معدل الفارق مع (1)	معدل الفارق مع (2)
الجزائر	08 أيام	3.5 يوم	3.2 يوم	2.28	2.5
مصر	10 أيام	3.5 يوم	3.2 يوم	2.85	3.125
الإمارات	3 أيام	3.5 يوم	3.2 يوم	0.85	0.93
لبنان	10 أيام	3.5 يوم	3.2 يوم	0.85	0.93
سنغافورة	6 أيام	3.5 يوم	3.2 يوم	1.74	1.87

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:- http://www.albankaldawli.org/ar/news، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/13 بالنسبة لكل من مصر والإمارات ولبنان وسنغافورة.

-www.http://douane.gov.dz، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/13 بالنسبة للجزائر

- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، المدير العام، الإرسالية رقم:1521/DGD/SP/D08/2013 المؤرخة في 2013/09/29.

من خلال الجدول رقم 19 أعلاه نلاحظ طول زمن الإفراج في الجمارك الجزائرية مقارنة بنظيراتها من بعض الدول، حيث أن معدل هذا المؤشر يقدر ب 3.5 يوم في الدول النامية، بينما يقدر ب 3.2 يوم في الدول المتقدمة، أما الجزائر فتحقق معدل 20 يوما وهو كبير جدا لا يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة للسياسة الجمركية، في حين أن الإمارات العربية تحقق معدل زمن إفراج يقدر ب 3 أيام وهو معدل ممتاز حتى أنه أحسن من الدول المتقدمة، وتعود قوة هذا المؤشر إلى شركة موانئ دبي العالمية التي تسير موانئ الإمارات العربية وحققت معدلات ممتازة من زمن الإفراج، أما بالنسبة لمصر ولبنان فقد حققت معدلات متوسطة نوعا ما بمعدل 10 أيام وهي معدلات مقبولة جدا.

تسعى الجزائر جاهدة إلى رفع وتيرة العمل من أجل التقليص من معدلات زمن الإفراج وهي تسير في الطريق الصحيح من أجل هذا الهدف، حيث أنها استعانت بخبرة شركة موانئ دبي العالمية من أجل الاحتكاك بها لكسب خبرات في هذا المجال، هذه الشركة تسير بالشراكة مع الجمارك الجزائرية مـــــوانئ جن جن بجيجل وميناء الجزائر العاصمة.[1]

[1] الموقع الرسمي لميناء جن جن http://www.djendjen-port.com/arabe.php، أطلع عليه بتاريخ 2017/05/05.

ثانيا: من خلال معطيات البنك الدولي

أصدر البنك الدولي في تقرير له حول زمن التخليص في الجزائر، قمنا بتلخيصه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 20: معدل عمليات زمن التخليص في الجزائر

المؤشر	النقطة الاستدلالية الدولية 5<X< 1
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (الكفاءة)	2.37=X
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (نوعية التجارة البينية المتعلقة بالنقل)	2.58=X
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (سهولة ترتيب الشحنات)	2.80=X
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (كفاءة جودة الخدمات)	2.91=X
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة)	3.08=X
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها)	2.86=X

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات أصدرها البنك الدولي، وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع التالي: http://www.worldbank.org/lpi، أطلع عليه بتاريخ 2017/04/15.

من خلال الجدول رقم 20 أعلاه نلاحظ بشكل عام أن فعالية الأداء الجمركي الجزائري فيما يخص عمليات التخليص الجمركي متوسطة نوعا ما، حيث حصلت على معدل 2.37 من 5 فيما يخص مؤشر الكفاءة، وحصلت الجمارك الجزائرية على معدل 2.58 فيما يخص مؤشر نوعية التجارة البينية المتعلقة بالنقل، ومعدل 2.80 تتعلق بمؤشر سهولة ترتيب الشحنات، أما فيما يتعلق بمؤشر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقا للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة فتحصلت الجزائر على معدل 3.08، وكذلك بالنسبة لمؤشر القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مساره فقد تحصلت على 2.86 من 5.

من خلال التحليل السابق نستنتج العمل الذي تقوم به الجمارك الجزائرية بمحاولة تطوير الأداء الجمركي والوصول به إلى معدلات عالمية خاصة في ما يتعلق بعمليات التخليص الجمركي ومحاولة تقليص فتراتها بشكل أكبر، لكن لا زال عمل جبار ينظر الإدارة الجمركية من أجل الوصول إلى ذلك.

نقدم في الأخير نتائج دراسة زمن التخليص والتي تقيس وتعرض الزمن الذي تستغرقه الجمارك للإفراج عن البضائع المستوردة، حيث صرحت إدارة الجمارك الجزائرية بالتحسن الذي تم خلال السنوات القريبة الماضية، والتي تعزى إلى حد كبير للجهود المشتركة التي بذلتها الجمارك الجزائرية والجهات التجارية ذات الصلة معا من أجل معاملات دولية معافاة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن متوسط الزمن الذي تستغرقه البضائع البحرية منذ لحظة وصولها حتى الإفراج عنها حوالي 20 يوما، مما يعني حدوث تحسين بمقدار ساعات قليلة.

كما خلصت الدراسة إلى تحقيق الجمارك الجزائر معدلات متوسطة فيما يتعلق بمؤشرات زمن التخليص كما يظهره الجدول رقم 20 وهو ما يشجع كثيرا الجمارك الجزائرية على تقديم أداء أحسن مستقبلا.

إن دراسة زمن التخليص تمثل وسيلة اعتمدتها منظمة الجمارك العالمية لقياس الزمن الذي تستغرقه السلطات الجمركية في الإفراج عن البضائع الواردة، كما أنها طريقة معترف بها للتعرف على الاختناقات، وكيفية تحسين عمليات الوارد، فضلا عن كونها تسعى إلى ضمان استمرار إجراء دراسات زمن التخليص.

يمكن أن نستنتج في الأخير أن التطوير المنشود للعمل الجمركي يقتضي تطوير جهاز السرعة في عمليات التخليص الجمركي، ولما لا الاستعانة بشركات خاصة تمتهن التخليص الجمركي السريع، قصد الرفع من التحديات التي تواجهها الجمارك الجزائرية، والظروف المتسارعة لتطور العمل الجمركي عبر العالم.

المبحث الثاني: تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

يعد تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر تطور الإيرادات الجمركية من أهم العمليات التي تبين مدى فعالية هذه السياسة من عدمها، ومن خلال هذا المبحث ارتأينا تقسيم الفترة محل الدراسة إلى مرحلتين هما الفترة من 2007 إلى 2011، والفترة من 2012 إلى 2017.

المطلب الأول : تقييم فعالية مؤشر الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2011

ومن أجل تحليل أفضل لمؤشر الإيرادات استعنا بالجدول التالي الذي يمثل تطور حصيلة الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2007-2011.

أولا: تطور الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2007-2011

تحتل الإيرادات الجمركية مكانة هامة في الإيرادات العامة للدولة، حيث تحتل مراكز متقدمة من القطاعات الأكثر دعما للميزانية بعد كل من الإيرادات البترولية والإيرادات الجبائية العادية، ويمكننا تحليل مكانة حصيلة الجمارك الجزائرية، وللتوضيح أكثر يمكن تقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين أساسيتين:

1- تطور الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2007-2011

يمكن تحليل مكانية حصيلة الجمارك الجزائرية اعتمادا على الجدول التالي:

الجدول رقم 21: تطور حصيلة الجمارك الجزائرية 2007-2011

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصيلة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
2007	133.1	3687.9	%3.6
2008	153.2	5111.0	%3.0
2009	170.2	3676.0	%4.6
2010	181.9	4392.9	%4.1
2011	222.4	5790.1	%3.7
المجموع	860.80	22657.9	16.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير الجمارك الجزائرية 2005-2014.

من خلال الجدول رقم 21 يتضح لدينا ما يلي :

- تطور مجموع الإيرادات التي قامت بها إدارة الجمارك والمنجزة خلال الفترة من 2007 إلى 2011، حيث نلاحظ أن الإيرادات الجمركية تمثل ما نسبته 3.6 % من إجمالي الإيرادات سنة 2007، ثم ارتفعت إلى 4.6 % سنة 2009، لتعاود الرجوع إلى معدل 3.7 % سنة

2011 بالرغم من تواصل ارتفاع قيمتها، حيث تم تسجيل ما قيمته 133.1 مليار دينار سنة 2007 ثم ارتفعت تواليا خلال السنوات من 2008 إلى 2011 أين وصلت إلى 222.4 مليار دينار.

- للإشارة أن الجزائر سعت خلال هذه الفترة إلى تطوير قطاع الجمارك قصد تحقيق أكبر إيرادات ممكنة، وهو ما أدى إلى الارتفاع الملحوظ في هذه الإيرادات، إن فعالية مؤشر الإيرادات الجمركية يرتبط بالأساس بالنتائج المالية المحققة، أين ارتفعت قيمة الإيرادات الجمركية من 133.1 مليار دينار جزائري سنة 2007 إلى 222.4 مليار دينار جزائرية سنة 2011، أي بمعدل ارتفاع يقدر ب **8.9 %**، وهو ما يدل على الفعالية التي حققها مؤشر الإيرادات الجمركية خلال الفترة.
- إن معدل 8.9 % المحقق في مؤشر الإيرادات الجمركية، وبالرغم من اعتباره ضئيلا إلا أنه يدل على التقدم الملحوظ في فعالية السياسة الجمركية الجزائرية خلال الفترة 2007-2011، ويدل كذلك على ارتباطه المباشر بالوظائف التي تقوم بها إدارة الجمارك الجزائرية، وهو مؤشر واقع وموضوعي يعكس الأداء الجمركي الجزائري، ويمكن لهذا المعدل أن يوفر المعلومات الضرورية من أجل صناعة القرار داخل الإدارة الجمركية قصد تطويره وجعله أكبر فعالية خلال السنوات القادمة.

الشكل رقم 28: تطور الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2007-2011

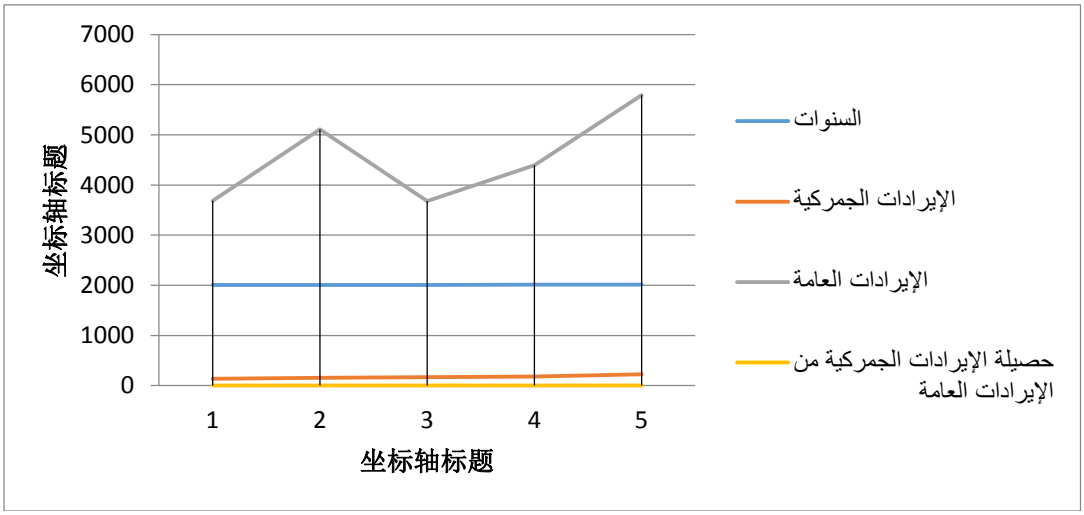

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 21 واعتمادا على برنامج Excel

ثانيا: صعوبة تحصيل الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2007–2011

من المعروف أن تتسم الإدارة الجمركية بالفعالية والكفاءة عندما يلتزم أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين بالسداد الطوعي للضريبة الجمركية المستحقة على بضائعهم في أسرع وقت و بأقل جهد وتكلفة مالية للطرفين، إلا أن حصيلة الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2007-2011 لا تزال تتسم بالضعف وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:[1]

1- كثرة الاستثناءات والاعفاءات التي يتضمنها هيكل التعريفة الجمركية.
2- التهرب من سداد الضريبة الجمركية.
3- صعوبة خلق بنود سليمة للبضائع الواردة.
4- صعوبة تحديد الضريبة الجمركية التي يجب أن تخضع لها السلع المستوردة.
5- تزايد المنازعات والخلافات الجمركية في الجزائر.
6- انخفاض معدلات سرعة التخليص الجمركي وهو ما يعيق سرعة التحصيل.

ثالثا : تطور بنية حصيلة الإيرادات الجمركية المحصلة لفائدة الميزانية خلال 2007–2011

1- حصيلة الإيرادات الجمركية المدرجة في الميزانية

ترتبط حصيلة الميزانية في الجزائر ارتباطا وثيقا بمعدلات مؤشر الإيرادات الجمركية، حيث تحتوي الجمارك الجزائرية على خمس عشر مفتشية تغطي تقريبا مجمل المبالغ المحصلة خلال الفترة 2007-2011 بـ 96.58%.[2]

و الجدول أدناه يبين تطور حصيلة الميزانية المنجز خلال الفترة 2007-2011، الذي يمثل 90.38% من إجمالي التحصيلات المنجزة من طرف مديرية الجمارك، أين يوجد بالفعل ارتفاع مقدر بـ 0.93%، حيث ارتفع المبلغ من 343298 مليار دينار جزائري سنة 2007 إلى 578642 مليار دينار جزائري خلال سنة 2011،[3] وهو ما يمثله الجدول رقم 22 أدناه.

---

[1] Direction Générale des Douanes, **Direction de la Fiscalité et du Recouvrement**, **Sous Direction du tarif douanier et de l'origine des Marchandise**, Mise a jour Tarif 2018, Alger, 2018, P150.

[2] Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Alger, 2007-2008-2009-2010, P 12.

[3] Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Op Cit, P 14.

الجدول رقم 22: تطور بنية حصيلة الإيرادات الجمركية المحصلة لفائدة الميزانية خلال **2007 –2011**

الوحدة: مليار دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
حقوق جمركية	132766	164104	172816	187573	222190
رسم على القيمة المضافة TVA (85%)	200675	262401	276634	296777	345233
TIC (95%)	8153	12224	7577	4481	7128
رسوم وحقوق أخرى	1704	1816	3185	7671	4091
المجموع	343298	439545	460212	492502	578642

Source: Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Alger,2016 - 2017, P 8

من خلال الجدول نستنتج:

1- حققت قيمة حصيلة الميزانية خلال الفترة 2007-2011 ارتفاعا محسوسا، أين سجلت ما مجموعه 343298 مليار دينار جزائري سنة 2007 مقسما بين الرسم على القيمة المضافة TVA (85%) والرسم الداخلي على الاستهلاك TIC (95%)، ورسوم أخرى،

2- ارتفاع الرسوم لتسجل ما مجموعه 439545 مليار دينار جزائري سنة 2008، و ارتفاعها متواليا خلال السنوات 2009، 2010 و2011، أين سجلنا ما مجموعه 578642 مليار دينار جزائري خلال سنة 2011.

إن الملاحظ للجدول رقم 22 أعلاه يلاحظ التطور الكبير في قيمة حصيلة الايردات الجمركية المدرجة في الميزانية خلال الفترة 2007-2011، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على مؤشر الإيرادات الجمركية المحققة، أين حقق هذا المؤشر فعالية كبيرة في تحقيق أكبر إيراد ممكن لحصيلة الميزانية، وهذا ما يعكس الجهود الكبيرة التي تقوم بها الإدارة الجمركية الجزائرية، والشكل رقم 29 أدناه يوضح بصورة أكبر قيمة حصيلة الميزانية خلال الفترة 2007-2011.

الشكل رقم 29: قيمة حصيلة الميزانية 2007-2011

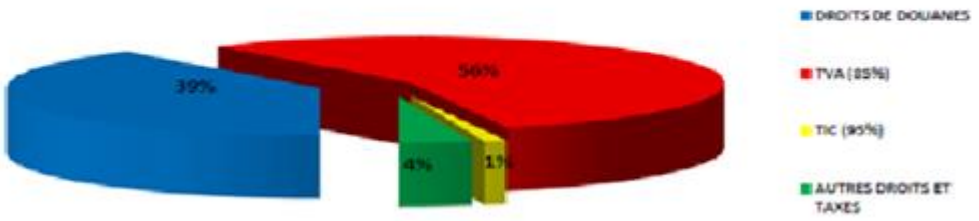

Source: Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Alger, 2007-2011, P 8

والملاحظ أن TVA نسبة إنجاز تحصيلات حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة (TVA) للفترة 2007-2011 مقارنة بما هو مخطط له في قوانين المالية لنفس الفترة هو على التوالي 105.5% و90.90%، 69.7% و81.62%، 82.15%.[1]

يرتبط مؤشر فعالية الإيرادات الجمركية بمدى تنفيذ ميزانية الدولة مقارنة بقوانين المالية الموضوعة خلال نفس الفترة، خاصة فيما يتعلق بمعدل فعالية الرسم على القيمة المضافة، ومعدل فعالية العمل الجمركي خلال الفترة 2007-2011، وهو ما يوضحه الشكلين رقم 30 31 على التوالي أدناه.

[1] Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Op Cit, P 14.

الشكل رقم 30: معدل فعالية TVA ق م 2007-2011، الشكل رقم 31: معدل فعالية العمل الجمركي ق م 2007-2011

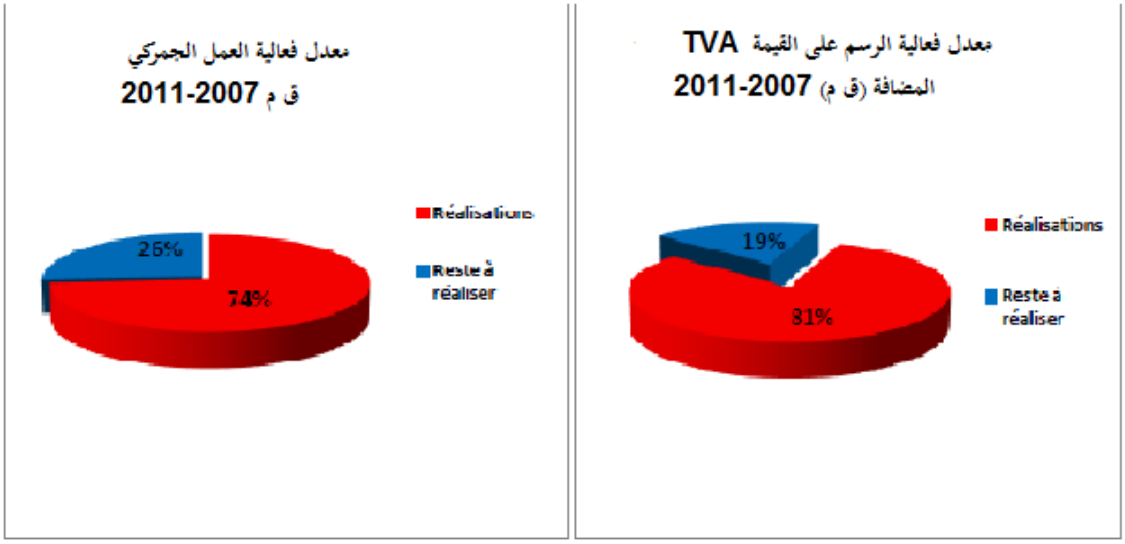

Source: Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Alger, 2007-2011, P9.

و من خلال الشكلين رقم 30 و31 أعلاه، نلاحظ أن فعالية معدل الرسم على القيمة المضافة تقدر ب 81% خلال الفترة 2007-2011 وهو معدل مقبول جدا مقارنة بالمعدلات الدولية التي أقرتها المنظمة العالمية للجمارك، مقابل 19% باقي إنجاز خلال نفس الفترة، في حين حقق معدل فعالية العمل الجمركي ما نسبته 74% خلال نفس الفترة دائما، مع 26% باقي إنجاز.

هناك أمور عدة لعبت دورا كبيرا في تطوير السياسة الجمركية الجزائرية وجعلها أكثر فعالية مما كانت عليه، ومن أهمها:[1]

- ❖ الاعتماد على عصرنة الإدارة الجمركية.
- ❖ الرفع من معدلات القيمة المضافة.
- ❖ التسهيلات الإدارية الجمركية المعتمدة.
- ❖ التقليل من زمن التخليص الجمركي.
- ❖ الإعتماد على قوانين جديدة تتعلق بالممارسات الجمركية
- ❖ تحديث القوانين المعتمدة وجعلها أكثر مرونة مع التطورات العالمية الحاصلة

المطلب الثاني: تقييم فعالية مؤشر الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2012-2017

[1] عاطف سليمان " **معركة الجمارك الجزائرية** "، مرجع سابق، ص 112.

بعد أن تطرقنا من خلال المطلب الثاني إلى تقييم فعالية مؤشر الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة **2007–2011**، يتناول هذا المطلب تقييما لفعالية مؤشر الإيرادات الجمركية مع التركيز على الفترة الثانية محل الدراسة والتي تخص السنوات **2012–2017**.

أولا: تطور حصيلة الجمارك الجزائرية خلال الفترة 2012–2017

يحتل قطاع الجمارك أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من خلال المبالغ التي يتم تحصيلها من العائدات الجمركية والتي تساعد على الرفع من قيمة الإيرادات العامة، وبالتالي فإنه يساهم بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، ويمكننا تحليل مكانة حصيلة الجمارك الجزائرية خلال لفترة 2012-2017 بالاعتماد على الجدول رقم 20 التالي:

الجدول رقم 23: تطور حصيلة الجمارك الجزائرية 2012–2017

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصيلة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
2012	338.2	6339.3	%5.3
2013	402.3	5940.9	%6.8
2014	369.2	5719.0	%6.4
2015	1000.66	5193.46	%19.26
2016	990.87	4678.86	%21.17
2017	1005.81	4632.92	%21.71
المجموع	4107.04	9311.78	%80.64

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير الجمارك الجزائرية 2010-2017.

من خلال الجدول رقم 23 يتضح لدينا ما يلي :

- التطور الهام لأهمية حصيلة الإيرادات الجمركية في الجزائر مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2012 إلى 2017، حيث سجلنا ما نسبته 5.3 % إيرادات جمركية من مجموع الإيرادات العامة سنة 2012، لترتفع تواليا هذه النسبة إلى 6.8 % سنة 2013، ثم 6.4 % سنة 2014، ثم 19.26 سنة 2015، لتسجل أعلى مستوياتها سنة 2017 بنسبة تقدر ب 21.71 %.
- ارتفاع قيمة الإيرادات الجمركية من 338.2 مليار دينار سنة 2012 لتصل إلى أكثر من 1000 مليار دينار سنة 2015، لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2017 بقيمة إجمالية تقدر ب 1005.81 مليار دينار سنة 2017.

- إن الفعالية الكبيرة التي أصبحت تميز العمل الجمركي الجزائري من سنة إلى أخرى، أين حققت الجمارك الجزائرية ما قيمته 988,47 مليار دج سنة 2014، ثم ارتفعت إلى 100,66 مليار دج سنة 2015، وذلك بسبب الإجراءات الجديدة التي انتهجتها الإدارة الجمركية الجزائرية من عصرنه وتطور تكنولوجي، ثم انخفضت قليلك قيمة تلك الإيرادات إلى 990,87 مليار دج سنة 2016، حيث يعتبر هذا الانخفاض طفيفا ولا يمكن أن نقول عنه بأنه أمر سلبي، وأكبر دليل على ذلك انه عاود الارتفاع وبقيمة كبيرة أين وصل إلى 1.005,81 مليار دج سنة 2017 وبالتحديد ديسمبر 2017.

- إن ارتفاع قيمة الإيرادات الجمركية خلال هذه الفترة يرجع بالأساس إلى رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة (TVA) (من 7%إلى 9% ومن 17%إلى 19%) بموجب قانون المالية لسنة 2017، وذلك رغم تقليص قيمة الواردات المحسوبة بالدينار (مكونات الوعاء الجبائي) والتي انتقلت من 4678.86 مليار دينار جزائري سنة 2016 إلى 4632.92 مليار دينار جزائري سنة 2017 أي بنقص يعادل 1%، وهو ما يلخصه الشكل رقم 32 أدناه.

– الشكل رقم 32: تطور حصيلة الجمرك الجزائرية خلال الفترة 2012–2017

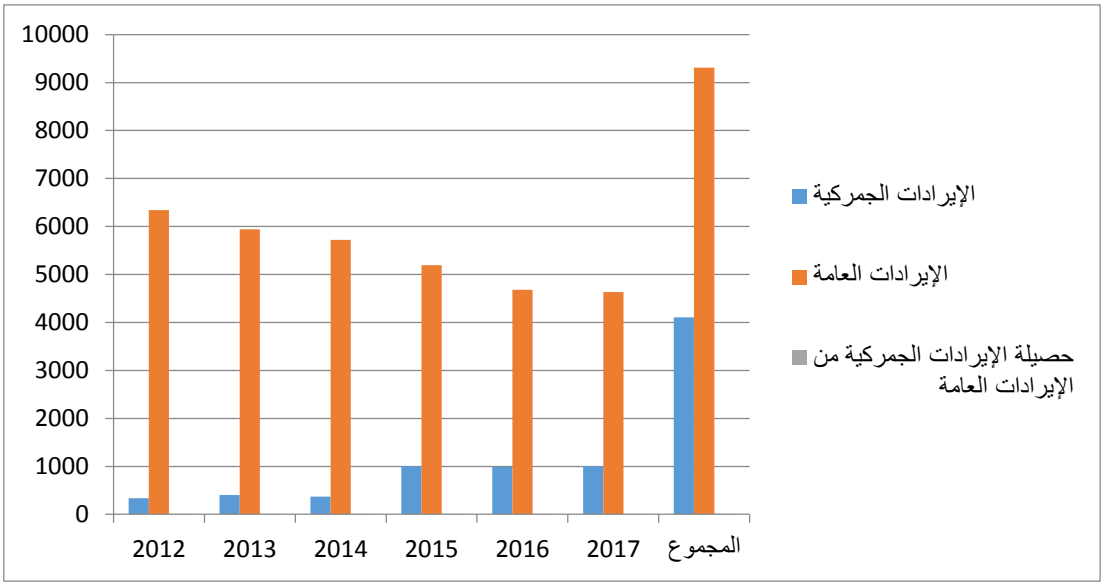

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 23 واعتمادا على برنامج Excel

ثانيا : صعوبات تحصيل الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2012–2017

تواجه إدارة الجمارك صعوبات في تحصيل الإيرادات نذكر منها:[1]

[1] مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016، الجزائر، 2016، ص33.

1- وجود ديون جبائية صعبة التحصيل تقع على عاتق الإدارات والمؤسسات العمومية، بمبلغ وصل نهاية سنة 2015 إلى 8.24 مليار دج، مما جعل الوزارة الأولى تتدخل وتصدر تعليمات لجميع الإدارات، الهيئات العمومية والجهات الوصية، لتسريع اتخاذ التدابير المحاسبة لتصفية هذه الديون في أقرب الآجال،[1] وهو ما مكن الإدارة الجمركية م تخفيض قيمة الديون إلى 5.335 مليار دج بتاريخ 2016/12/31، هذا المبلغ لم يتم تسويته حتى يومنا هذا.

تجدر الإشارة إلى أن عدم تحصيل هذه الديون في حينها يرجع إلى كون الإدارات والهيئات العمومية لم تأخذ بعي الاعتبار قيمة الرسوم والحقوق الجمركية ضمن مخصصات الميزانية عند تسجيل العمليات المتعلقة بتوريد واقتناء التجهيزات والخدمات.

2- ضعف تحصيل الغرامات الجمركية، حيث سجلت مصالح المنازعات الجمركية 23.398 مخالفة سنة 2016، مقابل 24.760 مخالفة في سنة 2015 25.172 مخالفة سنة 2014، وقد نتج على هذه المخالفات تطبيق غرامات بلغت 118.716 مليار دج سنة 2016، و177.242 مليار دج سنة 2015، و234.704 مليار دج في سنة 2014 .

إن تحصيل الغرامات الجمركية جد ضعيف، إذ لم يتم تحصيل سوى 8.801 مليار دج من أصل 118.716 مليار دج سنة 2016 (أي 7.41%) مقابل 11.447 مليار دج سنة 2015 (6.46% من مبلغ إجمالي الغرامات)، في حين كانت الغرامات المحصلة سنة 2014 هي الأضعف بمبلغ 5.926 مليار دج من مجموع قدره 234.074 مليار دج (2.52%).

3- ارتفاع عدد المخالفات المرتبطة بمخالفات المكاتب والتهريب الجمركي ومخالفات الصرف

والجدول رقم 24 أدناه يوضح لنا بصورة أدق عدد المخالفات المرتكبة مع المبالغ الخاصة بالغرامات خلال الفترة 2014-2016.

الجدول رقم 24: المخالفات (2014-2016)

نوع المخالفة	2014		2015		2016	
	عدد المخالفات	مبلغ الغرامات	عدد	مبلغ الغرامات	عدد المخالفات	مبلغ الغرامات

[1] إرسال رقم 423 مؤرخ في 2016/10/20.

			المخالفات			
مخالفات المكاتب	19 466	20 404,378	17 928	12 436,006	16 072	14 855,877
التهريب الجمركي	5 323	63 748,629	6 197	79 409,418	6 814	66 247,848
مخالفات الصرف	389	150 551,002	635	85 369,822	512	37 612,496
المجموع	25 178	234 704,010	24 760	177 242,246	23 398	118 716,221

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية للسنوات 2014-2016، ص 33.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الانخفاض المستمر والدائم لعدد المخالفات المرتكبة من سنة إلى أخرى، حيث سجلنا سنة 2014 ما عدده 178 25 مخالفة، في عين انخفضت إلى 760 24 مخالفة سنة 2015، ثم 398 23 سنة 2016، ويعود سبب هذا الانخفاض هو التضييق الكبير الذي تمارسه السلطات الجمركية على المهربين والمخالفين.

هذا الانخفاض أدى وبصورة مباشرة إلى انخفاض مجوع الغرامات المحصلة من سنة إلى أخرى، أين سجلنا ما قيمته 704,010 234 دج سنة 2014، ثم ما قيمته 242,246 177 دج سنة 2015، لتصل إلى 716,221 118 دج سنة 2016.

ثالثا : تطور بنية حصيلة الإيرادات الجمركية المحصلة لفائدة الميزانية خلال 2012 –2017

2– حصيلة الإيرادات الجمركية المدرجة في الميزانية

إن زيادة الإيرادات الجمركية أدى وبشكل مباشر إلى الرفع من قيمة حصيلة الإيرادات الجمركي المدرجة في الميزانية خلال الفترة 2012-2017 وتطورها والذي مثل 95.65% من إجمالي التحصيلات المنجزة من طرف مديرية الجمارك، حيث سجلنا ارتفاع بقيمة 5.68%، أين ارتفع من مبلغ 790322 مليار دينار جزائري سنة 2012 إلى 909098 مليار دينار جزائري سنة 2017.[1]

الجدول رقم 25: تطور بنية حصيلة الإيرادات الجمركية المحصلة لفائدة الميزانية خلال 2012 –2017

[1] Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Alger, 2007-2017, P9.

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حقوق جمركية	337571	425698	779633	855507	855305	892229
رسم على القيمة المضافة TVA (85%)	441678	300541	343611	298037	300480	273738
TIC (95%)	6876	10780	19779	22732	29088	11688
رسوم وحقوق أخرى	4197	12532	177482	138799	214964	244379
المجموع	790322	770251	785042	860103	860751	909098

Source: Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Alger,2010 - 2017, P 11.

من خلال هذا الجدول نستنتج ما يلي:

1- التطور الكبير للحقوق الجمركية من سنة إلى أخرى، أين بلغت سنة 2012 ما قيمته 337571 مليار، لتصل إلى 892229 مليار دج سنة 2017، وهو فراق كبير.

2- انخفاض قيمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة من سنة إلى أخرى، حيث سجلنا سنة 2012 441678 مليار دج، لتصل إلى 273738 مليار دج.

3- عكس حصيلة الرسم على القيمة المضافة، سجل TIC ارتفاعا كبيرا خلال الفترة محل الدراسة، لتسجل سنة 2012 ما قيمته 790322 مليار دج، لتصل إلى 11688 مليار دج سنة 2017.

حققت قيمة حصيلة الميزانية خلال الفترة 2012-2017 ارتفاعا محسوسا، أين سجلت ما مجموعه 790322 مليار دينار جزائري سنة 2012 مقسما بين الرسم على القيمة المضافة TVA (85%) والرسم الداخلي على الاستهلاك TIC (95%)، ورسوم أخرى، ثم ترتفع لتسجل ما مجموعه 860103 مليار دينار جزائري سنة 2015، وتواصل ارتفاعها تواليا خلال السنوات 2016 و2017 أين سجلت 86075 مليار دينار جزائري و 909098 مليار دينار جزائري تواليا.

هذه الزيادة ترجع بالأساس إلى رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة (TVA) (من 7%إلى 9% ومن 17%إلى 19%) بموجب قانون المالية لسنة 2017، وذلك رغم تقليص قيمة الواردات المحسوبة بالدينار (مكونات الوعاء الجبائي) والتي انتقلت من 4678.86 مليار دينار جزائري سنة 2016 إلى

4632.92 مليار دينار جزائري سنة 2017 أي بنقص يعادل 1%، وهو ما يلخصه الشكل رقم 33 أدناه.

الشكل رقم 33: تطور حصيلة الجمارك الجزائرية خلال الفترة 2007-2011

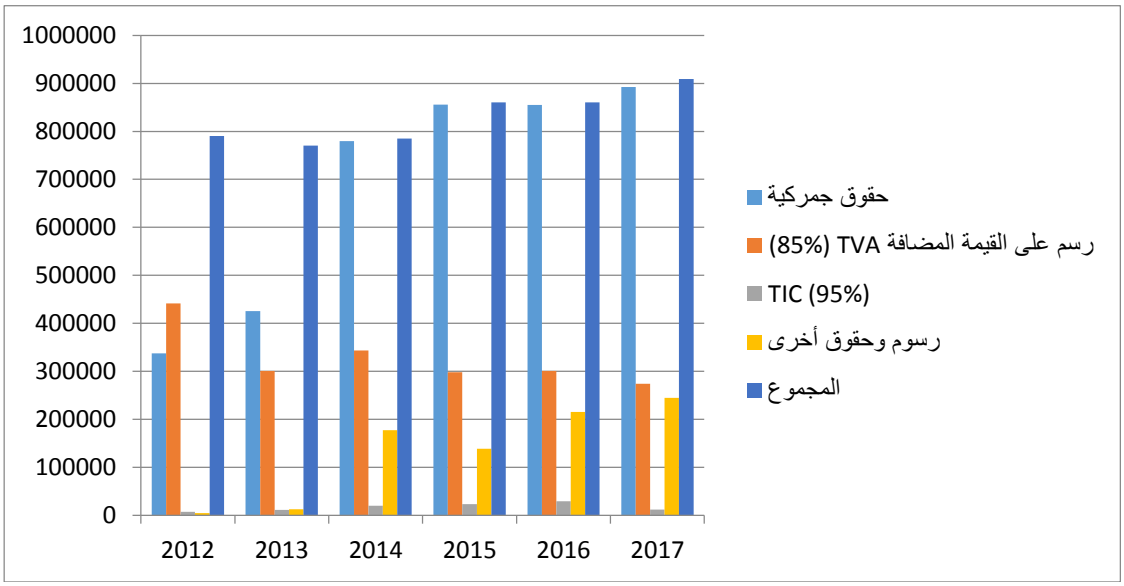

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 25 واعتمادا على برنامج Excel

والملاحظ أن نسبة تحصيلات حقوق الجمارك من القيمة المضافة TVA خلال الفترة 2012-2017 مقارنة بما هو مخطط له في قوانين المالية لنفس الفترة على التوالي وهي: 72.15 %،68.55%، 88.12 %، 93.25، 96.58%.[1] وهم ما يوضحه الشكل رقم 34 أدناه الذي يوضح مدى فعالية الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 2012-2017، في حين أن الشكل رقم 35 يوضح لنا مدى فعالية العمل الجمركي خلال نفس الفترة.

الشكل رقم 34: معدل فعالية TVA ق م 2012-2017، الشكل رقم 35: معدل فعالية العمل الجمركي ق م 2012-2017

[1]Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Alger, 2012 - 2017, P 6.

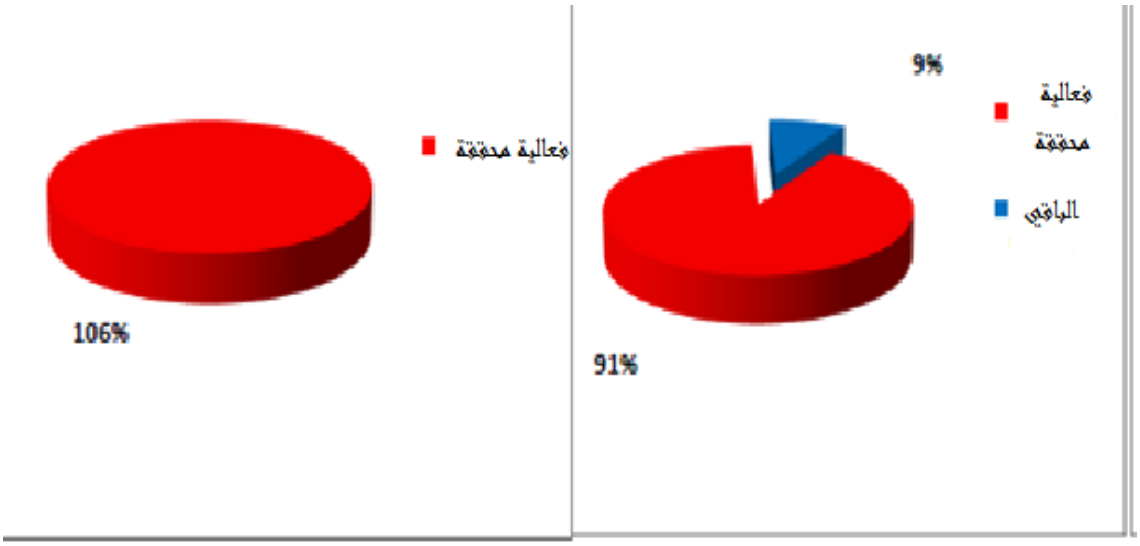

Source: Direction Générale des Douanes, **Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes**, Alger,2016 - 2017, P9.

من خلال الشكلين رقم 34 و35 أعلاه، نلاحظ الفعالية الكبير لمعدل الرسم على القيمة المضافة، أين حقق معدل فعالية يقدر ب 91% خلال الفترة 2012-2017، مقابل 9% باقي إنجاز خلال نفس الفترة، في حين حقق معدل فعالية العمل الجمركي ما نسبته 106% خلال نفس الفترة دائما.

رابعا : دراسة وتحليل مؤشر تطور الإيرادات الجمركية

إن دراستنا لمؤشر الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2012-2017 أثبت لنا فعالية هذا المؤشر بمعدلات مختلفة، تعلقت أساسا بمعدل الإيراد المحقق خلال نفس الفترة والذي قدر ب 8.9%، وبفعالية معدل القيمة المضافة الذي حقق نتائج جد مرضية بتحقيقه لمعدل 91%، وبمعدل فعالية العمل الجمركي، والذي بدوره حقق ما نسبته 106% خلال نفس الفترة دائما.

يمكننا أن نستنتج الفعالية الكبيرة التي أصبحت تميز الجمارك الجزائرية، حيث ارتفعت قيمة الإيرادات الجمركية أو التحصيل الجمركي من سنة إلى أخرى، أين حققت الجمارك الجزائرية ما قيمته 988,47 مليار دج سنة 2014، ثم ارتفعت إلى 1000,66 مليار دج سنة 2015، وذلك بسبب الإجراءات الجديدة التي انتهجتها الإدارة الجمركية الجزائرية من عصرنه وتطور تكنولوجي، ثم انخفضت قليلك قيمة تلك الإيرادات إلى 990,87 مليار دج سنة 2016، حيث يعتبر هذا الانخفاض طفيفا ولا يمكن أن نقول عنه بأنه أمر سلبي، وأكبر دليل على ذلك انه عاود الارتفاع وبقيمة كبيرة أين وصل إلى 1.005,81 مليار دج سنة 2017 وبالتحديد ديسمبر 2017.

المبحث الثالث: واقع وأفاق تحسين فعالية السياسة الجمركية في الجزائر

يعتبر قطاع الجمارك أحد القطاعات الحيوية في الجزائر، حيث يعد ركيزة أساسية يستند إليها الاقتصاد الجزائري، إذ تهدف المؤسسة الجمركية إلى تحقيق مختلف المهام المنسوبة إليها وذلك باستعمال الوسائل الأساسية لإدارتها، ولذلك أصبح من الضروري وجود إدارة جمركية ناجعة تستطيع تطبيق سياسة جمركية فعالة تتماشى مع التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليا وفي مقدمتها استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الأول:الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير الإدارة الجمركية

لا يختلف اثنان عن تدخل التكنولوجيا في جميع تفاصيل الحياة العامة للناس، بل تجاوزت ذلك إلى الحياة الاقتصادية، أين أصبحت تلعب دورا هاما وريادية في تسهيل المعاملات الاقتصادية، والعمل الجمركي جزء من الحياة الاقتصادية، وبالتالي فإنه سيتأثر فعلا بتدخل التكنولوجيا في تفاصيله، حيث تحاول الإدارة الجمركية استغلال هذا التطور التكنولوجي قصد تحسين فعاليتها.

أولا: الدور المرتقب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الجمارك الجزائرية

توسع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى ميادين الأعمال، وأحدثت تطبيقات الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات ثورة في طبيعة نشاط مؤسسات الأعمال وترتيب أعمالها، إذ أصبح بإمكان المعنيين في مؤسسات الأعمال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة عملياتها وأنشطتها اليومية تقريبا.

ويكتسي موضوع تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجمارك الجزائرية أهمية بالغة، على اعتبار أن الجمارك الجزائرية تتميز بعدة نقائص في هذا المجال أبرزها:[1]

- ✓ التأخر في إنجاز الأشغال والأعمال في وقتها المحدد.
- ✓ النقص في استخدام القوى البشرية بشكل أمثل.
- ✓ ضعف إنتاجية العمل داخل هذه المؤسسات.
- ✓ ضخامة المعلومات وصعوبة التحكم فيها.

ومن بين أبرز المؤسسات العمومية التي ينبغي التوظيف الأمثل لمختلف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها نجد المؤسسات الجمركية أو إدارة الجمارك، وذلك نظرا للدور المهم الذي تلعبه في تنظيم الاقتصاد وضبطه عبر ضبط وتنظيم نشاط التجارة الخارجية، والسهر على ضمان تطبيق مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالمبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل من والى الخارج.

[1] إبراهيمي عمر، **التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل المؤسسات الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد (07)، 2009، ص117.

ثانيا: استخدامات التكنولوجيا الحديثة في الإدارة الجمركية

إن استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات بإدارة الجمارك يحقق لها أربعة مزايا أساسية تشمل:

- ✓ التحكم في عملية الجمركة عبر مختلف مراحلها.
- ✓ المراقبة الصارمة لتطبيق التنظيمات والإجراءات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك.
- ✓ ربح الوقت عبر تقليص مدة الإجراءات المعتمدة.
- ✓ التوفير الدائم للإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

أدركت إدارة الجمارك الجزائرية أهمية التحول من أساليب العمل التقليدية، المعتمدة على النماذج الورقية، إلى أساليب العمل الحديثة، المعتمدة على النماذج الالكترونية، وفي الواقع، فإن تحسين المعاملات التجارية الدولية، ينطوي على استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر، إضافة إلى تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.[1]

وقد أوصت منظمة الجمارك العالمية باستعمال معايير نظام التبادل الالكتروني التابع للأمم المتحدة، من أجل أغراض تتعلق بتوحيد النماذج المتعلقة بالتقييم الجمركي والفحص السابق للبضاعة، ومختلف الإجراءات الجمركية الأخرى، ومن بين الأساليب المستخدمة نجد:[2]

- ✓ نظام التبادل الالكتروني للمعلومات (Eectronic data interchange (EDI
- ✓ المدخلات المباشرة من التجار: Direct trader input (DTI)
- ✓ نظام المعلومات المسبقة عن البضائع: (Advanced cargo information syste ACIS)
- ✓ شبكة الانترنت: Internet

تلعب إدارة الجمارك في الجزائر دورا بارزا في تأمين سلسلة النقل العابر للحدود، حيث بلغت فيه التكنولوجيا المستخدمة درجة متوسطة نوع ما في جميع مراحل سلسلة التجارة الدولية، انطلاقا من محيط الميناء، أين يتم التبادل الالكتروني للمعلومات المتعلقة بالسفن وعمليات شحن وتفريغ الحاويات، إلى حدود الميناء وتنسيق العمل مع الأنظمة الآلية للجمارك وأجهزة المسح الضوئي.

ومنذ سنة 2015، قامت المنظمة العالمية للجمارك بتبني عدة حلول عملية لتتبع حركة البضاعة عبر الساتل، كوضع الأختام الالكترونية على الحاويات، أنظمة الملاحة الساتلية للشاحنات، وتحديد

[1] شريف محمد، **إدارة النقل البحري**، الدار الجامعية ، الجزائر، 2015، ص 22.

[2] محمود فتح الله، **العلاقة بين الموانئ والجمارك**، ندوة المفاهيم الحديثة في إدارة الموانئ والجمارك، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006/9/14/10

الترددات اللاسلكية للبضائع، كما توسع استخدام أجهزة المراقبة البصرية في عدة موانئ ، كاستخدام كاميرات الفيديو، وأجهزة المسح الضوئي.

المطلب الثاني: استغلال الإستراتيجية الشاملة لبرنامج عصرنة إدارة الجمارك 2007-2010

إن تحرير التجارة الخارجية والتزامات الجزائر الدولي أجبر الإدارة الجمركية الجزائرية على مواصلة تدعيم عصرنة القطاع الجمركي، انطلاقا من تقييم النظام الجمركي بصفة عامة، حيث تنوي الإدارة الجمركية العمل على برنامج يبرز الأطر العريضة لإستراتيجيتها خلال الفترة 2007-2010.

أولا: المعالم الأساسية لإستراتيجية العصرنة خلال الفترة 2007-2010

تتطلب عملية عصرنة إدارة الجمارك تغييرات معمقة ، سواء على شروط العمل فيها أو على الطريقة التي تحقق بها مهمتها: لابد على التغييرات أن تشمل العناصر التالية:[1]

1- وضع تنظيم متوافق مع سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية:

تعتبر إدارة الجمارك الأداة المفضلة لوضع السياسة التجارية، والجمركية قيد التنفيذ إن وضع تنظيم متقن التصميم وبسيط ، موضوع في إطار قانوني شفاف ضروري للتكفل بالمهام الموكلة لهذه الإدارة على عكس ذلك ، فإن تنظيما سيئ التصميم ومعقد خالي من كل انسجام ، وغالبا ما يكون مصدر قرارات تعسفية، بالطبع صعب التطبيق.

2- تبني إجراءات حديثة ،مبسطة،مكتوبة وآلية:

تواجه إدارة الجمارك مجموعة من المسائل الخصوصية يمكن للكثير منها أن توقع أضرارا للخزينة العمومية، ولأهداف السياسة العامة للدولة .فالبضائع المقبولة بإعفاء الرسوم أو تعليقها يمكن أن توجه بصورة غير قانونية إلى الاستهلاك الداخلي. بذلك يمكن تحويل الإعفاءات الممنوحة على بعض الضرائب، والرسوم شروط خاصة إلى وجهات أخرى. كما يمكن التقييم الناقص للسلع قصد تخفيض الحقوق والرسوم الواجب دفعها.

3- اللجوء بصورة أكبر إلى الرقابة اللاحقة مقارنة بالرقابة المتلازمة التصريح

يعتبر الانضباط الشخصي للمتعاملين الاقتصاديين مفتاح فعالية كل إدارة جمركية لابد أن يبني هذا الانضباط الشخصي على أساس التصريح الجمركي التلقائي، أي على أساس نظام يفضل التصريح الصحيح للبضائع ، ودفع الحقوق والرسوم من طرف مستعمل المرفق العام الجمركي، مع تقدير القيام بالرقابة اللاحقة لهذه التصاريح وهذا هو المهم، ومقرونة بعقوبات على المخالفين يستدعي هذا الإجراء القيام بتدقيق بعد رفع البضائع مع مرافقته بأصناف أخرى من الرقابة تتمحور حول المعاملات التي تشكل أخطارا في التصاريح المزورة.

---

[1] Direction Générale Des Douanes, **Programme de Modernisation de la Douanes Algérienne 2007-2010**, **Stratégie**, **Evaluation et Perspectives**, Alger, Septembre 2007. P 18.

4- **تحسين نظام التكوين وتوطيد أخلاقيات المهنة الجمركية**

تتلخص العوامل الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى الرشوة لاسيما في : السلطة التقديرية التعسفية التي يتمتع بها أعوان الجمارك، ونقص الإشراف والتوجيه بالإضافة إلى ضعف إجبارية التقدير.

يعد تعقد الأنظمة الجبائية، والتجارية ذو تعقد الإجراءات الإدارية ، ونقل الضغط الجبائي، وضعف نظم المراقبة وكذا نقص الاحترافية المهنية العوامل المشجعة على الرشوة عند المتعاملين الاقتصاديين.

5- **تقوية قدرات نشاط وتدخل الإدارة الجمركية:**

تحتاج الممارسة الفعالة للمهام المنوطة بالإدارة الجمركي إلى تقوية النشاط ، والتدخل عبر وسائل قانونية وتنظيمية، ومادية ومالية.

6- إدخال الوسائل الحديثة للتسيير والرقابة:

يحتاج التسيير والرقابة الذين تقوم بهما إدارة الجمارك لاستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام، والاتصال،والكاشفات، والوسائل الجوية وللمسعى عبر الأهداف لمؤشرات الأداء.

ثانيا: وسائل إستراتيجية العصرنة

1- المناهج الحديثة للتسيير: وتتمثل في:[1]

1-1- **المناجمنت التعاوني (التشاركي):**

لقد هدفت إدارة الجمارك في آفاق سنة 2010إلى تحقيق فعالية الأداء في نشاطاتها (الفعالية و الفاعلية) بالاعتماد على مسعى "المناجمنت التشاركي" مع التكفل بمواردها البشرية.

يعتمد هذا المسعى على إعطاء أهمية قصوى للمهمة الموكلة لكل هيكل(جهاز القرار) قصد تحقيقها في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما (الفعالية) من جهة، وإعطاء أكبر اهتمام للمورد البشري المشارك في تجسيدها من جهة أخرى/ ولذلك، فمن الإلزامي:

- ✓ اتخاذ قرارات جماعية بإشراك مجمل مصالح إدارة الجمارك والمصالح الوزارية المتدخلة في التجارة الدولية، والقطاع الخاص، وطلب المختصين عند الحاجة.
- ✓ ضمان النشر الواسع للنصوص التنظيمية الصادرة عن إدارة الجمارك لمستعملي المرفق العام الجمركي عبر الإعلانات ، الملتقيات، الدلائل وكذا الانترنيت. إذ يبقى واضحا عدم إمكانية تطبيق إجراءات تنظيمية غير معروفة لدى المستعملين.
- ✓ مضاعفة اجتماعات العمل على جميع المستويات قصد ضمان أفضل تشاور ممكن.
- ✓ مكافئة الموظفين الذين أدوا مهامهم بشكل جيد(علاوة المردودية، التشجيع عبر إجراءات ضمان تطوير المسار المهني، إلخ).

[1] Direction Générale Des Douanes, **Programme de Modernisation de la Douanes Algérienne 2007-2010**, **Stratégie**, **Evaluation et Perspectives**, Op Cit, P 19.

- ✓ تنظيم دورات تجديد المعلومات، وتحسين المستوى لفائدة موظفي الجمارك.
- ✓ الاستماع لشكاوي الموظفين وإيجاد حلول ملموسة لمشاكلهم، في إطار الأحكام التشريعية، والتنظيمية السارية المفعول.
- ✓ التحسين الدائم لظروف المعيشة، والعمل للموظفين(الخدمات الاجتماعية، التعاضدية،....)

2- **ضبط الوسائل المادية والمالية:**

يشكل تجنيد الوسائل المالية، والمادية المناسبة أولوية أساسية للتمكن من قيادة برنامج عصرنة الإدارة الجمركية.

- ✓ حجم عمل المصلحة ونتائج نشاطها.
- ✓ تعداد المصلحة.
- ✓ العقلانية في استخدام الوسائل الموضوعة تحت تصرف المصلحة.

بالإضافة إلى ذلك، لابد من تقييم الاحتياجات المالية والمادية على أساس تسيير تقديري، يسمح بمتابعة فعالة ودائمة لاستعمالها.

لابد أن يربط تخصيص الموارد، بتحقيق نتائج مرضية بالمقارنة مع الأهداف المحددة مسبقا، بذلك تصمم مؤشرات الأداء المسجلة ضمن المعالم الاستيراتيجية للعصرنة بتحضير برامج عمل سنوية لكل هيكل، وفي كل ميدان تدخل على مدار فترة العصرنة 2010/2007.

المطلب الثالث:معالم المخطط الاستراتيجي لتطوير الجمارك الجزائرية للفترة 2016-2019

لقد قامت الجمارك الجزائرية ومن أجل تحسين وظيفتها، وجعلها أكثر فعالية خلال السنوات المقبلة، بتنصيب أفواج عمل موضوعاتية من طرف المدير العام للجمارك بتاريخ 2015/06/21، حيث قامت هذه الأفواج بصياغة المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية خلال المرحلة المقبلة (2016-2019) وذلك من أجل مواكبة جميع التحولات التي تطرأ على مستوى الجمارك العالمية خاصة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستغلال جميع الإمكانيات المتاحة من برامج حديثة لتطوير العمل الجمركي.

وقد قامت هذه الأفواج المكلفة بإعداد إستراتيجية العمل المستقبلي بوضع المحاور التالية لعصرنة الإدارة الجمركية وجعل العمل الجمركي أكثر تطورا وتتمثل هذه المحاور أساسا فيما يلي:[1]

- ✓ إعادة تكييف تسيير المخطط التنظيمي للمتطلبات الجديدة للوضع الاقتصادي والمالي.
- ✓ تحسين تسيير الموارد البشرية وتثمينها عن طريق تكوين موظفي إدارة الجمارك الطامحين- بكل مشروعية لظروف عمل أفضل.

[1] المديرية العامة للجمارك، **المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، توجيهات إستراتيجية، معاينة ونشاطات مبرمجة**، الجزائر، يناير 2016، ص 1.

- ✓ توطيد قدرات الرقابة الجمركية في جميع أشكالها.
- ✓ ترقية التسهيل الجمركي من خلال زيادة تبسيط إجراءات الجمركة.
- ✓ إصلاح نظام الجمارك للمعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- ✓ ترقية الاتصال والعلاقات مع المحيط(الشراكة مع جميع العاملين الاقتصاديين مهما كانت صفتهم).

تناول هذا المخطط كل المحاور السابقة، حيث تم تقسيمه إلى قسمين، القسم الأول يتناول حالة الوضع الحالي والقسم الثاني تحديد المجالات خلال الفترة 2016-2019.

لعل أهم نقطة تهمنا في هذه المحاور هي المتعلقة بمحور إعادة هيكلة نظام المعلومات واللجوء لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تم استخدام مصطلح الإدارة المالية للجمارك ، وهو مصطلح جديد استخدمته المنظمة العالمية للجمارك، ولعل الجزائر تحاول مسايرة التطورات الراهنة خطوة بخطوة من خلال الاستعمال الأمثل للتطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا معلومات والاتصال.

بهدف تجسيد فكرة الإدارة الآلية في الجمارك الجزائرية ثم توزيع الإجراءات في المخطط الاستراتيجي للجمارك حسب الجدول الزمني التالي:

- ✓ على المدى القصير (2016).
- ✓ على المدى المتوسط(2017-2018).
- ✓ على المدى الطويل (ما بعد 2019).

1- على المدى القصير (2016): تمت برمجة ما يلي:[1]

- ✓ إنشاء لجنة مديرة لنظام المعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ولجنة القيادة وفريق المشروع مع ضمان الطابع التنفيذي للقرارات المتخذة.
- ✓ اعتماد كابل الترددات الرقمية(FHN) كشبكة رئيسية لإدارة الجمارك.
- ✓ دمج الهيئات المكلفة بنظام المعلومات والبنية التحتية للشبكة في هيئة واحدة ذات استقلالية مالية وتمثيل إقليمي وتخصص في نظام المعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال دون أي عمل تسيير آخر.
- ✓ القيام بنشر إجراء المهنة والدعم والقيادة للجمرك في إطار منطق التحسين المستدام والعمل على تقييس رقمنتها.
- ✓ التعجيل في تنفيذ البرامج المسطرة من قبل على غرار:
  - ❖ المصادقة على دفاتر الشروط المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبنظام الإعلام.

[1] المديرية العامة للجمارك، **المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، توجيهات إستراتيجية، معاينة ونشاطات مبرمجة**، مرجع سابق، ص20.

- ❖ تعديل رخصة البرنامج"إعادة هيكلة نظام المعلومات للجمارك".
- ❖ تحديث مسميات رخص البرامج الست(6) المتوفرة وإعادة هيكلتها عند إنهاء دفاتر الشروط المتعلقة بها.

- ✓ العمل على استقرار شبكة الجمارك في أقرب الآجال وذلك بتحديد التجهيزات (نشر إعلان عن مناقصات للتجديد).
- ✓ الحرص على ضمان تكرار الشبكة الحالية في دعامة أخرى(غير كابل الترددات الرقمية (FHN)) لدى اتصالات الجزائر.
- ✓ نشر الإعلان عن مناقصة مشروع نظام معلومات جديد للجمارك في ضوء التقدير المالي المقدم من قبل الخبير في نظام المعلومات.
- ✓ الشروع في التطوير والنشر التدريجي لنظام المعلومات.
- ✓ إنشاء مركز البيانات الخاص بالجمارك بدرارية بالتعاون مع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من صندوق تملك الاستعمال وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- ✓ اتخاذ التدابير الضرورية لتحفيز الموظفين المتخصصين في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال .
- ✓ تبادل الموارد فيما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- ✓ تقنين معايير الحفاظ على الأجهزة والبرمجيات الخاصة بوسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- ✓ تأمين المداخل إلى أماكن تواجد المعدات الحساسة.

2- على المدى المتوسط(2017-2018) تمت برمجة ما يأتي:[1]

- ✓ إنجاز برنامج لتوسيع شبكة كابل الترددات الرقمية لتشمل باقي أماكن تواجد مصالح إدارة الجمارك.
- ✓ توزيع معالجة البيانات عبر مجموعات إقليمية بغية التكفل بنظام المعلومات في مرحلة أولى اعتمادا على نموذج التصميم النهائي المركزي .
- ✓ استلام الدفعات الأولى من الوحدات المطورة .
- ✓ تكوين مستعملي تلك الوحدات المحصل عليها.
- ✓ ضمان اتصال مستدام حول نظام المعلومات بهدف مواكبة مثلى للتطور.
- ✓ إنشاء مركز بيانات تمثيلي في موقع جغرافي مناسب (ورقلة على سبيل المثال).
- ✓ مضاعفة مصادر الطاقة.
- ✓ تأمين المداخل إلى البرمجيات.

[1] المديرية العامة للجمارك، **المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، توجيهات إستراتيجية، معاينة ونشاطات مبرمجة**، مرجع سابق، ص 21.

- ✓ فتح المجال أمام المتخصصين من المهندسين والتقنيين للالتحاق بسلك الجمارك.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية وتطويرية منتظمة لفائدة العاملين بمجال نظام المعلومات والشبكة.
- ✓ تقييم التنظيم الجديد المقترح للمصلحة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام واتصال.

3- على المدى الطويل (ما بعد 2019) ستسعى إدارة الجمارك إلى:[1]

- ✓ إنجاز نموذج تصميم مركزي وإعادة تحجيم الشبكة بغرض التكفل بنظام المعلومات للجمارك المبرمج.
- ✓ وضع فريق يهتم بالنظام من محللين ومهندسين يسهرون على السير الحسن والتطوير المتواصل لنظام المعلومات سواء للأجهزة أو البرمجيات.
- ✓ استلام نظام المعلومات الجديد الذي يغطي مجمل النشاطات الإدارية للجمارك من مكتب الدراسات.

خلصت أفواج العمل من خلال المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية (2016-2019) إلى الخروج بعدة توصيات مهمة في الرفع في مسايرة التطورات العالمية الراهنة ومن أهم هذه التوصيات هي :

- ✓ رفع القيود والعقبات المعيقة للشركات.
- ✓ تحسين نوعية تأدية المرفق العام الجمركي.
- ✓ الصرامة والرشادة الميزانية(الإنفاق العام والتحصيل)
- ✓ مصاحبة الاستثمار المنتج من خلال التسهيلات الجمركية المشخصة والمساهمة الكبيرة في تحسين مناخ الأعمال.
- ✓ الوقاية من الجريمة الجبائية والمالية والتنبؤ لجميع أشكال المخاطر.
- ✓ تكيف وسائل وأدوات الرقابة للحفاظ على التوازن بين وظيفة الرقابة وتدابير تسهيل الإجراءات وتبسيطها.
- ✓ تثمين الموارد البشرية وترقية الكفاءة المهنية، اعتمادا على نظام تقييم النجاعة.
- ✓ تطوير التعاون الدولي، لاسيما مع المنظمات والمؤسسات الدولية المكلفة بالمسائل الجمركية.

إن نجاح عصرنة الإدارة الجمركية ينبغي أن يتم تدريجيا وذلك من خلال التعديلات المبرمجة ومنفذة من قبل أعوان الجمارك حيث يعتبر تطبيق المخطط الاستراتيجي حقيقيا للجمارك الجزائرية ويجب توفر دعم جميع السلطات خاصة الحكومة ،ووزارة المالية،وزارة التجارة، الضرائب من أجل جعل العمل الجمركي أكثر فعالية.

[1] المديرية العامة للجمارك، **المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، توجيهات إستراتيجية، معاينة ونشاطات مبرمجة**، مرجع سابق، ص 02.

والملاحظ أن وزارة المالية بصفة عامة وإدارة الجمارك بصفة خاصة قد شرعت في رقمنة إدارتها خلال سنة 2019، حيث دعت الوزارة مصالحها إلى مباشرة عملية الرقمنة وذلك بهدف ضمان الاتصال الفعال بين مختلف أنظمة المعلومات الخاصة بهذا القطاع فضلا عن مجابهة التهرب الجبائي والجمركي وزيادة إرادات الميزانية".[1]

ودعت كذلك السلطات الجمركية في هذا السياق دائما، كافة موظفي القطاع للانخراط في مسار عصرنة الإدارة في إطار ممارسة مهامهم النبيلة.

إن من شأن هذه العملية وتلك المتعلقة بالتسهيلات الجمركية التي أقرتها الجمارك الجزائرية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين المساهمة في القضاء على مختلف أشكال الممارسات البيروقراطية التي تؤثر على تطوير التجارة و المبادلات الخارجية.[2]

إن التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين لا سيما المصدرين منهم ستساهم في تقليص الأعباء الجمركية من جهة و كذا تطوير عملية التجارة الخارجية من جهة أخرى"، مؤكدا على ضرورة محاربة كافة أشكال البيروقراطية و العمل على تحسين مناخ الأعمال.

ومن بين أهم العوامل التي تسعى إلى تحقيقها في إطار مسعى ترقية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات هو التركيز على المحاربة الصارمة لكافة الممارسات البيروقراطية وكذا العمل على تسهيل التبادلات التجارية المشروعة و العمل الفعلي على محاربة كل المبادلات التي من شأنها المساس بالاقتصاد الوطني و التماسك الاجتماعي .[3]

وتسعى إدارة الجمارك الجزائرية جاهدة لتطبيق نظام معلوماتي جديد لتسيير إدارتها، ويندرج تطبيق هذا النظام المعلوماتي الجديد الذي يرتكز على رقمنة طريقة تسيير إدارة الجمارك ضمن إستراتيجية تقديم خدمة أحسن وتسيير ملائم وفعال خاصة وهو ما نصت عليه أحكام المادة 32 من قانون المالية لسنة 2019.[4]

خلاصة الفصل الخامس:

[1] الموقع الرسمي لوزارة المالية، أنظر الرابط https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/1583-2019 أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/20.

[2] المرجع نفسه.

[3] الموقع الرسمي لوزارة المالية، أنظر الرابط https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/1583-2019 أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/20.

[4] أنظر قانون المالية 2019، المادة 32، ص 14.

يرتكز تقييم فعالية السياسة الجمركية على مدى نجاح أو فشل مؤشرات القياس، وهو ما تطرقنا إليه من خلال هذا الفصل، حيث اعتمدنا على مؤشرين رئيسين هما مؤشر زمن التخليص الجمركي، ومؤشر حجم الإيرادات الجمركية المحققة. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى النتائج التالية :

- ✓ تحظى الفترة الزمنية التي تحتاجها السلطات الجمركية الجزائرية لضبط حركة البضائع والسلع أهمية بالغة، حيث أنها تساهم بشكل كبير في التقليص من التكاليف كلما قل زمن التخليص الجمركي، كما أهنا تساهم في زيادة الأرباح المحققة الناتجة عن كثرة العمليات الجمركية.
- ✓ لا يختلف اثنان على أهمية سرعة التخليص الجمركي للجمارك الجزائرية، لكن سرعة هذا التخليص مهمة أيضا بالنسبة للشركاء والمتعاملين من المستوردين والمصدرين وحتى المسافرين ومستعملي الحدود.
- ✓ زمن التخليص ذو أهمية بالغة بالنسبة للحكومة الجزائرية، لأن الأنشطة ذات الصلة بحساب وتسجيل الزمن الذي تحتاجه الجمارك الجزائرية للإفراج عن البضائع يمكن أن يوفر معلومات يسترشد بها لعمليات التحسين اللازمة، والتغييرات التنظيمية المرغوب فيها لضمان العمل الجمركي على نحو فعال.
- ✓ ان مؤشر الإيرادات المحققة من أهم مؤشرات دراسة تقييم فعالية السياسة الجمركية، فكلما ارتفعت قيمة الإيرادات المحققة كلما دل ذلك على الفعالية الكبيرة للسياسة الجمركية، وكلما قلت الإيرادات المحققة دل ذلك على عدم أو ضعف السياسة الجمركية.
- ✓ حققت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 2007-2017 قفزة نوعية في حجم الإيرادات المحققة، ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة لتطوير السياسة الجمركية الجزائرية.
- ✓ تسعى إدارة الجمارك الجزائرية جاهدة تطوير وظيفة الموانئ من خلال الاستغلال الأمثل للأنظمة الآلية للحاويات والشحنات من أجل تأمين السلسلة اللوجيستيكية وتحسين فعالية الأداء الجمركي.

- إن تطوير العمل الجمركي يستدعي تضافر جهود كل الهيئات والمستخدمين الذين لهم علاقة بالجمارك، فالحكومة ومن خلال وزارة المالية تساهم في تسهيل مهام أداء الأعوان الجمركيين من خلال خلق جو مناسب للعمل الجمركي، والإدارة الجمركية لها اليد العليا في تحقيق فعالية أكبر للسياسة الجمركية العامة، فهي توفر الشروط اللازمة للعمل الجمركي من خلال مواكبة كل التطورات الحاصلة في العمل الجمركي خاصة بالاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لتسهيل الأداء الجمركي وجعله يحقق الفعالية المرجوة منه.

الـخـــاتـمة

الخـــــــــــــــاتمـــــة

تناولت هذه الدراسة إحدى أهم المواضيع الاقتصادية، المتعلقة بالسيـاسة الجمركية، التي تعتبر من بين أهم أدوات التأثير في السياسة المالية والاقتصادية للبلاد، حيث تسعى الدولة للتأثير في حركة التجـــــارة من خلال الرسوم الجمـــركية، فتخفــض التعريفة الجمركية لمواد يحتاج إليها السوق أو لمواد

واردة من أســـواق معينة كنوع من تشجيع التعـــاون بين دول بعينها، وترفع التعريفة الجمركية حين تهدف إلى تقليص حجم الواردات من منتج معين وصولا إلـــى هدف اقتصادي في إطار خطة اقتصادية عامة.

وعادة ما يتم تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات، في حين يتم رفعها على الصادرات من المواد الأولية التي ترغب الدولة في الحد من تصديرها للخارج، كما يتم فرض رسوم جمركية عالـــية على السلع المنافسة للمنتجات المحلية بهدف تشجيع وحماية المنتج المحلي، ولكن يظل هذا الإجراء محفوفاً بمخاطر استغلال المنتجين المحليين، حيث أن من سلبياته احتكارهم للسوق وعدم تطوير وتجويد المنتج المحـلي بمـا يتناسب مع التطوير العالمي، لذا يفضل أن تكون هذه الحماية متسقة مع المصلحة العامة للدولة ومواطنيها وليست فقط لحماية رجال الأعمال وصناعاتهم، وهذا يحتاج إلى توازن ومتابعة ورقابة.

لقد عرفت السياسة الجمركية تطورا مستمرا عبر مختلف المحطات الاقتصادية الكبرى وذلك في ظل التأرجح الذي طال التجارة الخارجية ما بين نظرية الحماية والتبادل التجاري الحر، فالنظام الجمركي يعتبر من أهم الأنظمة المسايرة لسياق النظام الاقتصادي العالمي وللتطورات الجديدة، والسياسة الجمركية أصبحت تحكمها القوانين العالمية المنبثقة من الاتفاقيات العامة للمنظمة العالمية للتجارة ومن اتفاقيات التبادل الحر المتعددة الأطراف.

ويمكن أن نبرز أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة من خلال ما يلي:

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

1- لقد نصت الفرضية الأولى على أن السياسة الجمركية واحدة من أهم أدوات السياسة المالية في الدولة لحماية الاقتصاد الوطني، إن هذه الفرضية محققة وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي تقوم به السياسة الجمركية في إطار السياسة المالية العامة للدولة في حماية الاقتصاد الوطني ودعم المنتجات المحلية، لتحسين الإنتاج والارتقاء به إلى مستويات القدرة التنافسية في ظل المستجدات الاقتصادية التي تميزت أساسا بانخفاض موارد الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار النفط الذي بدأ من سنة 2014، جعلت من تكيف السياسة الجمركية معها إلزاميا، حيث أدى ذلك إلى إدخال تعديلات في نهجها من خلال رسم إستراتيجية جديدة على المستوى الجمركي، لتساهم أكثر في تطوير الدور الرقابي والحمائي من خلال مراقبة عمليات التجارة الخارجية واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ظل توسع مجال التجارة الخارجية.

2- لقد نصت الفرضية الثانية على أن الإدارة الجمركية تلعب دورا فعالا في تنفيذ السياسة الجمركية للدولة حيث سعت الإدارة الجمركية الجزائرية إلى التنفيذ الفعال لهذه السياسة، وذلك من خلال القيام بإصلاحات جمركية مكنتها إلى حد كبير من مواجهة مختلف التغيرات العالمية، أين قامت بإعادة تنظيم هيكلها بهدف تحقيق النجاعة والمرونة في تنفيذ السياسة الجمركية، وكذا قامت بتكييف قانون الجمارك بمختلف جوانبه، بالإضافة إلى انتهاج نظام التسيير الآلي للإدارة باستحداث الأروقة الثلاث.

وضعت الإدارة الجمركية الجزائرية برامج للعصرنة، من أهمها برنامج عصرنة إدارة الجمارك 2007-2010، والمخطط الاستراتيجي 2016-2019، حيث تمثلت أهم أهدافه فيما يلي:

- ✓ تكييف إدارة الجمارك مع مختلف التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية.
- ✓ رفع أداء المرفق العام الجمركي عبر تشريع وتنظيم جمركيين أكثر حيادية في آثارهما وأكثر مرونة وشفافية في تطبيقهما وأكثر فعالية في تطبيقهما.

تعتبر الإدارة الجمركية الجزائرية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الجمركية للدولة، أين ساهمت بشكل كبير في تحسين الأداء الجمركي ومسايرته للتطورات العالمية وكذا جعله أكثر فعالية، **وهو مـــــا يثبت صحـــة الفرضية الثانيـــــــــة**.

3- لقد نصت الفرضية الثالثة على تأثير السياسات التجارية الدولية على التجارة الخارجية للدولة في ظل تطبيقات السياسة الجمركية المصاحبة لها، حيث أن التطور الكبير في المعاملات التجارية الخارجية من صادرات وواردات، تطلبت من الجزائر ضرورة عدم البقاء بعيدا عن هذه التطورات والتوجه نحو مسايرتها بشكل مرن، من خلال تنويع اقتصادها وعدم الاتكال على الصادرات النفطية وتحرير تجارتها الخارجية، حتى أنها سارت لخطوات رائدة ومتقدمة في هذا الصدد، تجلت بشكل رئيس في:

- ✓ دعم المصدرين خارج قطاع المحروقات بإعانات مالية من أجل تشجيعهم على المزيد من التصدير.
- ✓ إطلاق برامج إستراتيجية لتطوير العمل الجمركي (بخلاف المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016-2019).
- ✓ الدعم الجدي للقطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة قطاعي الفلاحة والسياحة، باعتبار أن الجزائر تملك مؤهلات ومقومات جبارة في هذين القطاعين.

نستنتج من خلال ما سبق، الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بشكل عام، ومن طرف الجمارك الجزائرية بصفة خاصة، في مسايرة التطورات العالمية الحاصلة التي اضطرت الجزائر إلى تنويع اقتصادها من خلال الاعتماد على قطاعات مختلفة، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

4- لقد نصت الفرضية الرابعة على أن تقليص زمن التخليص الجمركي يعد مؤشرا مهما لقياس مدى فعالية السياسة الجمركية المطبقة، حيث أن الرؤية الأساسية أمام السياسة الجمركية الجزائرية هي التعجيل بالتخليص الجمركي قصد جعل هذا المؤشر أكثر فعالية، فالتأخير في الإفراج عن البضائع قد يمثل مشاكل خطيرة للممارسات الحديثة للتجارة ومتعهدي النقل الدولي، أين منحت الجمارك الجزائرية أهمية كبيرة لتفعيل هذا المؤشر، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات جديدة تتمثل خاصة في ما يلي:

- ✓ مراجعة الإجراءات الجمركية عند القيام بعملية التخليص الجمركي للبضائع وجعل المعملات التجارية أكثر فعالية.
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للمتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ اعتماد إجراءات منفصلة للإفراج عن البضاعة عن طريق إدخال أدوات جمركية حديثة تشمل تقييم المخاطر قصد تجنبها.
- ✓ إنشاء ما يسمى **بالتخليص المسبق** للمستندات، أين يتم معالجته قبل وصول البضاعة والتي من شأنها أن تسمح للناقلين والمتعاملين الاقتصاديين والمستوردين بتعجيل تخليص البضاعة وتحقيق ربح أكثر للوقت والمال.

من خلال ما سبق نلاحظ أن السياسة الجمركية الجزائرية حققت تطورات هامة في فعالية مؤشرات قياس الأداء، حيث حقق مؤشر زمن التخليص الجمركي خلال الفترة محل الدارسة تقدما ملحوظا مقارنة بالمؤشرات العالمية، أين وصل إلى معدل 08 أيام للقيام بعملية التخليص، مقارنة ب 21 يوما قبل الفترة محل الدارسة، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

5- لقد نصت الفرضية الخامسة على أن ازدياد مساهمة الإيرادات الجمركية الميزانية العامة للدولة يرتبط بمدى فعالية السياسة الجمركية، حيث سجلت الجمارك الجزائرية تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة، أين حققت حصيلة جد مهمة قدرت بـ 133.1 مليار سنة 2007، وارتفعت إلى 222.4 سنة 2011، ثم 723.32 مليار دينار سنة 2012، ثم 857.46 مليار دينار سنة 2013، لتواصل

ارتفاعها إلى أن وصلت إلى 990.87 مليار دينار سنة 2016، ثم 1000.50 مليار دينار سنة 2017، ويعود هذا التطور إلى الأسباب التالية:

- ✓ دخول نظام الرقابة الجديد حيز التنفيذ، وهو ما ساعد على التحكم في عمليات الاستيراد والتصدير، وبالتالي التحكم أكثر في العمليات المالية.
- ✓ الرفع من معدل الضريبة على القيمة المضافة من 7% إلى 9% فيما يخص النسب المخفضة، ومن 17% إلى 19% فيما يخص النسب العادية.
- ✓ تحديد حيز للرسوم على الواردات المطبق من طرف الإدارة الجمركية الجزائرية وهو ما ساعد مصالحها على مكافحة عمليات التخفيض من القيم التي تثقل كاهل الجباية.

تعتبر الإيرادات الجمركية من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة لتمويل الخزينة العمومية، خصوصا بعد عجز الهيكل المالي وقلة الموارد المالية بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومما سبق نلاحظ تطور حصيلة الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة واحتلالها لمكانة هامة في مجموع الإيرادات العامة والتي بلغت 15.%، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الخـــامسة.**

ثانيا: نتـــــــــــائـــج البحث

لقد خلص هذا البحث إلى النتائج الرئيسية التالية:

1- لقد تطلبت عملية تطوير التجارة الخارجية الجزائرية إجراء تعديلات شاملة على السياسة الجمركية بما يتلاءم مع هذا البحث، تجسدت في ما يلي:

- ✓ تعديل واسع النطاق في آليات وأساليب العمل الجمركي المتبعة في الجزائر بما يتمشى مع التنظيمات الجمركية الحديثة، تجسد بشكل أساسي في الاتجاه نحو تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة، بدءا بتطبيق التعريفات الجمركية المنسقة (التعريفة الجمركية ذات العشر 10 أرقام)، والاعتماد على نظام الإسيكودا، على اعتبار أن استكمال عملية تطوير التجارة الخارجية تتطلب تفعيل هذه المفاهيم لتنعكس على العمل الجمركي المتبع بشكل خاص،وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.
- ✓ تم إصدار العديد من المراسيم التشريعية التي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات الجزائرية بغية مواكبة التغيرات العالمية باتجاه تنظيم التجارة الخارجية.

2- لقد تجاوزت عمليات التخليص الجمركي (الإفراج الجمركي) 11 ألف عملية تخليص على مستوى مكاتب موانئ الجزائر، وهو ماساهم في تحسين المداخيل الجمركية الجزائرية، وذلك بالرغم من أن

عمليات التخليص الجمركي في الجزائر لا تزال بعيدة عن المستوى الدولي الذي أقرته المنظمة العالمية للجمارك سنة 2015.

3- الإيرادات الجمركية بدأت تأخذ مكانتها الفعلية في مجموع الإيرادات العامة، وأصبحت ذات أهمية بالغة في تمويل ميزانية الدولة بعد أن كانت مجرد رقم في جدول، والدليل على ذلك ارتفاع معدل مساهمة الإيرادات الجمركية من كمجموع الإيرادات العامة خلال الفترة محل الدراسة، والذي بلغ

4- إن عصرنة العمل الجمركي هو السبيل لخفض الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات الجمركية، فضلا عن القضاء على المعوقات التي يمكن أن يتعرض لها عملاء الجمارك.

5- تسعى الجزائر إلى تحرير السياسات التجارية الخارجية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه، وبطبيعة الحال فإن هذا التوجه جاء كضرورة ملحة لمجابهة انهيار أسعار النفط وتنويع الاقتصاد الوطني.

6- من بين التسهيلات الجمركية التي سعت الإدارة الجمركية إلى تحقيقها، هي استحداث مفهوم المتعامل الاقتصادي في إطار مرافقة المتعامل الاقتصادي بهدف تسهيل عمليات التبادل التجاري وبالتالي المساهمة في توفير الوقت وتخفيض التكلفة، وهذا ما يوطد العلاقة بين المؤسسات والجمارك.

7- من أجل أن تكون التعريفة الجمركية متماشية مع التطورات الجمركية العالمية، قامت الجمارك الجزائرية باعتماد نظام التعريفة الجمركية ذات العشر (10) أرقام.

8- إن للتعريفة الجمركية دور مهم في نمو الاقتصاد الإنتاجي مقابل الاقتصاد الاستهلاكي والحفاظ على التنافسية.

9- إن أهم التحديات التي تواجه السياسة الجمركية هي تحصيل ديونها المستحقة على الإدارات والمؤسسات العمومية، حيث بلغت مبالغ كبيرة وجبت تصفيتها.

10- هناك صعوبات عديدة تعترض تطوير الإيرادات الجمركية ومنها صعوبة التحصيل خاصة الديون التي تقع على عاتق المؤسسات والإدارات العمومية.

11- يعتبر تطبيق نظام الإعلام الآلي وأنظمة تكنولوجيا لمعلومات والاتصالات من أهم التحديات التي تواجه السياسة الجمركية الجزائرية، حيث تواجه الإدارة الجمركية مشاكل جمة في تطبيقها نظرا لضعف تكوين أعوان الجمارك.

ثالثا: اقتراحـــــــــــــــات

1- يجب على إدارة الجمارك تطوير إجراءات التخليص الجمركي، والتنفيذ الفعلي للتعديلات الواردة في قانون الجمارك الجديد، وإعلام جميع المتعاملين والناقلين وشبكات النقل الدولي، ومتعهدي النقل الدولي بالإجراءات الجمركية الجديدة.

2- التركيز أكثر على عمليات النقل من الموانئ البحرية إلى الموانئ الجافة، وهذا قصد التقليص من متوسط الزمن الكلي لتخليص البضائع.

3- إجراء دراسات دورية لقياس الأداء ودراسات زمن التخليص TRS.

4- ضرورة تكييف التعريفة الجمركية الجزائرية بما يتناسب وتحقيق أكبر إيرادات ممكنة مع مراعاة التوازن بين المصلحة التجارية والمصلحة الجبائية والمصلحة الحمائية.

5- ضرورة قيام مستويات التعريفة الجمركية على دراسة علمية لتركيبة القطاعات الاقتصادية وترتيبها من حيث أهميتها الاجتماعية وقابليتها للدور، وضرورة حمايتها تحقيقا لاحتياجات التنمية مع مراعاة التوازن بين المصلحة التجارية والمصحة الجبائية، وإتباع المنهج الانتقائي في توزيعها على القطاعات المختلفة.

6- تفعيل تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة، كونها تهدف بشكل أساسي إلى تبسيط الإجراءات الجمركية، وتسريع العمل الجمركي، وضمان الحصيلة الجمركية، وذلك بهدف الوصول إلى سياسة جمركية تواكب كافة التطورات الدولية، بما ينعكس إيجابيا على أداء السياسة الجمركية المتبعة بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

7- إلزام المؤسسات والإدارات العمومية بتصفية ما عليها من ديون تجاه الجمارك الجزائرية، وذلك عن طريق وضع رزنامة دقيقة لتصفية هذه الديون، والعمل على عدم تراكمها مستقبلا.

8- تطوير قدرات موظفي إدارة الجمارك واستيعابهم بشكل أفضل للوسائل المفيدة التي يتيحها فصل إجراءات الإفراج عن إجراءات التخليص وهذا لما يتطلبه تنفيذ الإجراءات الجديدة من معرفة خيارات الضمان والشروط المتصلة بالإجراءات الجديدة.

9- ينبغي على إدارة الجمارك أن تتحقق من نشر الإجراءات الجديدة وتوثيقها للموظفين على النحو الواجب ونشرها للمجتمع التجاري الداخلي والدولي، مما سيظهر مؤشر جيد على التنفيذ الفعال حين يستخدم عدد من المتعاملين الاقتصاديين الإجراءات الجديدة، ومتعهدي النقل الدولي متعدد الوسائط.

10- تكييف النصوص التشريعية والتنظيمية، بما يضمن مرونة وفعالية العمل الجمركي.

11- الاعتماد على المعالجة الالكترونية لمختلف الإجراءات الإدارية لتتم جميع المعاملات بشكل دقيق وسريع.

12- رفع الوعي لدى الموردين وأصحاب العمل عند القيام بالإجراءات الجمركية.

13- استحداث وتطوير نظم الضمان، حين تريد الشركات المستوردة الاستفادة من إجراءات الإفراج المنفصل، يجب توافر نظام ضمانات يكفل السداد الواجب للرسوم والضرائب. ويجب أن توفر هذه النظم أدوات شتى للضمان، منها الضمانات البنكية والسندات والودائع المالية.

14- زيادة تنويع أسواق التصدير الجزائرية نظرا لزيادة معدل الانكشاف الاقتصادي في الجزائر والذي جعل الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة للتأثر بما يمكن أن يحدث في الأسواق العالمية، وخصوصا الأسواق التي تتركز إليها الصادرات الجزائرية، والسعي المستمر لفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الجزائرية.

15- عقد ورشات عمل دورية مع جميع الشركاء لنشر ثقافة وأهمية تسهيل العمل الجمركي وتسهيل حركة التجارة الخارجية.

رابعا: آفاق البحث

لقد تناولت هذه الأطروحة موضوع تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر، من خلال دراسة مؤشرات قياس هذه الفعالية، حيث تم اختيار مؤشرين وهما مؤشر زمن التخليص الجمركي، ومؤشر الإيرادات الجمركية المحققة، بما يعني أنها لم تتناول جميع المؤشرات الممكنة، أين يمكن اختيار مؤشرات إضافية أخرى لتقييم فعالية السياسة الجمركية الجزائرية من عدمها، كما أنها لم تتطرق إلى موضوع إسهام الفاعلين في العملية الجمركية في تحقيق أكبر فعالية ممكنة، ولم تتطرق كذلك إلى مدى فعالية السياسة الجمركية الجزائرية مقارنة بنظيراتها من المحيط الإقليمي، ولذلك يمكن أن تشكل هذه النقاط موضوعات لأبحاث مستقبلية أخرى.

وفي نهاية البحث نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في اختيار هذا الموضوع ومعالجته.

الـمـلاحـــــــــــــــــــــــــــــــ
ــــــق

الملحق رقم 01: تطور الواردات من السلع حسب نوع كل نشاط 2011–2016

Unité : En Millions de DA

NAPR	Libellé	2011	2012	2013	2014	2015	2016
01	Pêche	8 413,2	1 486,0	3 589,3	2 486,4	2 623,2	2 999,6
02	Sylviculture et exploitation forestière	705,9	760,1	568,7	555,4	827,2	579,5
03	Production de semences: pépinières	82 497,7	6 349,3	84 003,2	91 835,2	103 407,8	98 864,6
04	Autres production végétales (y, c, viticulture)	301 471,7	324 565,3	265 219,1	292 381,3	355 555,4	310 903,1
05	Elevage et produits de l'élevage	10 645,0	13 034,8	15 280,9	14 466,4	11 160,2	13 426,0
07	Production, transport et distribution d'électricité	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1
10	Production de pétrole brut et de gaz naturel	12,2	10 350,5	7 606,5	3,0	1 731,6	454,9
11	Raffinage de pétrole brut	65 892,0	373 940,0	335 259,8	219 808,1	234 484,9	176 053,4
12	Liquéfaction de gaz naturel	11,6	2,5	5 281,5	12 135,0	2 467,6	13,3
13	Transport d'hydrocarbures	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
15	Extraction du charbon	13 075,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
16	Extraction du minerai de fer	253,8	182,4	0,0	1,8	0,0	56,0
17	Extraction des minerais métalliques non ferreux	1 152,8	1 445,9	1 488,9	1 866,5	1 439,3	837,5
18	Extraction de la pierre à bâtir, de l'argile et du sable	4 801,5	4 321,6	5 791,8	6 588,9	7 738,0	9 334,1
19	Extraction du sel	107,4	76,3	105,0	131,0	120,0	152,3
20	Extraction de minerais de phosphate	2 972,6	3 399,6	2 684,6	3 205,3	3 909,4	4 144,1
21	Extraction de minerais de matières minérales	8 606,2	3 104,9	2 175,0	2 883,8	3 656,8	4 739,5
22	Sidérurgie et 1ére transfo de la fonte et de l'acier	308 332,2	324 312,5	323 749,8	374 004,1	422 484,3	417 268,0
23	Rod et 1ére transfo des métaux non ferreux	58 067,6	65 351,1	65 730,9	87 251,0	98 154,7	102 529,1
24	Fb de biens interne métal mécanique et électrique	388 302,7	309 136,2	355 206,9	454 577,3	585 729,8	651 048,0
25	Fabrication de biens de consommation métalliques	39 125,3	13 484,4	18 621,0	21 942,8	29 269,6	36 265,4
26	Fabrication de biens de consommation mécaniques	2 582,3	2 345,4	2 302,6	5 533,5	5 948,8	3 807,7
27	Fabrication de biens de consommation électriques	92 814,5	118 885,3	148 182,0	138 051,0	155 485,2	195 856,4
28	Fabrication de biens d'équipements métalliques	99 664,8	56 139,3	72 632,0	91 787,4	101 836,8	111 675,3
29	Fabrication de biens d'équipements mécaniques	235 502,8	250 909,4	376 753,3	455 730,3	484 337,1	454 864,5
30	Fabrication de biens d'équipements électriques	121 337,9	100 718,9	117 742,1	150 675,3	185 540,0	175 858,7
31	Construction de véhicules industriels	326 480,9	559 233,8	565 979,6	503 630,2	430 866,9	322 407,7
32	construction de matériel ferroviaire	11 340,7	1 853,7	245,9	1 488,3	4 174,9	15 750,7
33	construction aéronautique	83 989,4	35 362,3	45 698,9	74 480,4	126 088,5	119 407,8
34	construction navale	8 451,6	8 975,9	6 635,5	12 621,0	15 300,4	17 647,3
35	Mécanique de précision destinée à l'équipement	85 603,9	65 552,8	75 964,3	102 178,8	104 144,3	91 467,0
36	Industrie du verre (fb et transformation	16 468,3	17 841,4	17 304,7	24 856,5	27 512,1	29 838,2
37	Fb de matériaux de construction, produits rouges	6 964,0	4 717,9	27 102,3	8 226,0	6 972,4	9 988,2
38	Fb de céramique vaisselle et porcelaine	1 284,8	1 878,6	0,0	2 345,2	3 104,3	4 101,5
39	Fb des liants hydrauliques (chaux, ciment, plâtre)	11 173,8	21 824,7	33 656,3	45 220,7	50 314,9	35 969,1
40	Fb de produits en ciment, de matériaux de construction	8 624,4	5 440,3	6 542,4	9 551,9	12 865,8	10 038,0
41	Bâtiments et travaux publics	2 686,2	2 161,2	3 009,4	2 659,5	4 992,3	4 263,2
44	Industrie chimique minérale de base	31 848,8	38 209,3	35 384,6	37 154,8	41 701,4	40 388,0
45	Fabrication d'engrais et de pesticides	12 686,2	23 594,8	22 383,9	25 170,3	37 288,0	23 998,4
46	Fb de résines synthétiques	89 086,8	92 780,6	114 299,1	119 144,3	140 664,7	151 642,7
47	Autres biens intermédiaires plastiques	18 788,3	33 995,0	43 707,7	53 351,8	63 070,2	72 335,9
48	Chimie organique de base	56 619,3	57 334,4	57 393,5	68 787,7	80 868,0	92 719,7
49	Fabrication de peinture	12 683,0	12 587,0	13 369,2	14 356,0	16 705,0	19 378,0
50	Fabrication de produits pharmaceutiques	142 694,2	173 487,3	181 725,4	202 929,2	197 864,9	221 092,7

الملحق رقم 02: تفصيل البضائع المستوردة وفقا لبلد المنشأ بالنسبة المؤوية % 2011–2016

Région économique	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Union Européenne*	**52,1**	**52,3**	**52,2**	**50,7**	**49,3**	**47,7**
Allemagne	5,4	5,2	5,2	6,5	6,6	6,4
Autriche	0,7	0,7	0,7	0,9	0,9	0,7
Belgique	1,8	1,3	1,4	1,6	1,6	1,3
Bulgarie	0,4	0,2	0,3	0,4	0,2	0,6
Chypre	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,1
Croatie	-	-	0,0	0,1	0,1	0,1
Danemark	0,5	0,5	0,4	0,3	0,4	0,3
Espagne	7,3	8,6	9,3	8,6	7,6	7,6
Estonie	0,0	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1
Finlande	0,6	0,5	0,6	0,6	0,5	0,5
France	15,1	12,8	11,4	10,8	10,5	10,1
Grande Bretagne	2,1	2,5	2,2	2,5	1,7	1,6
Grèce	1,2	1,0	1,0	0,7	0,5	0,6
Hongrie	0,2	0,2	0,6	0,5	0,4	0,3
Irlande	0,4	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4
Italie	9,9	10,3	10,3	8,6	9,4	9,9
Lettonie	0,3	0,5	0,3	0,0	0,3	0,1
Lituanie	0,0	0,1	0,4	0,1	0,3	0,2
Luxembourg	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1
Malte	0,0	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1
Pays Bas	1,5	1,9	2,0	1,8	1,8	1,6
Pologne	0,9	0,7	0,8	1,1	0,9	1,0
Portugal	1,2	1,2	1,4	1,5	1,4	1,3
République slovaque	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
République tchèque	0,4	0,4	0,4	0,6	0,7	0,4
Roumanie	0,8	1,2	1,1	1,1	1,2	1,2
Slovénie	0,4	0,7	0,6	0,6	0,6	0,3
Suède	1,0	1,1	1,1	1,2	1,0	1,0
Autres pays d'Europe	**5,5**	**8,0**	**7,0**	**7,0**	**7,3**	**6,8**
Bulgarie	-	-	-	-	-	-
Norvège	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
Pologne	-	-	-	-	-	-
Roumanie	-	-	-	-	-	-
Russie	0,6	2,4	1,8	0,9	1,6	1,2
Turquie	3,0	3,6	3,8	3,6	3,9	4,1
Suisse	1.3	1,1	1,1	2,0	0,9	0,6
Amérique du Nord	**5,1**	**4,5**	**5,0**	**5,7**	**6,4**	**6,0**
U.S.A	4,6	3,4	4,3	4,9	5,3	4,9
Canada	0,5	1,0	0,7	0,8	1,2	1,1
Amérique Latine	**8,9**	**7,5**	**6,5**	**7,2**	**6,2**	**6,6**
Brésil	3,7	2,7	2,4	2,4	2,2	2,6
Mexique	0,6	0,4	0,2	0,6	0,8	0,6
Argentine	3,8	3,6	3,2	3,3	2,5	2,8
Colombie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Pérou	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Cuba	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Maghreb	**1,5**	**1,6**	**1,9**	**1,3**	**1,3**	**1,5**
Libye	0,0	0,1	0,6	0,0	0,0	0,0
Maroc	0,5	0,6	0,4	0,4	0,4	0,6
Mauritanie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Tunisie	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9
Pays Arabes	**3,7**	**3,1**	**4,4**	**3,3**	**3,7**	**4,1**
Arabie Saoudite	0,9	1,0	1,1	1,1	1,2	1,4
Egypte	1,0	0,8	0,9	1,0	0,9	1,0
Jordanie	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
Liban	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1
Syrie	0,2	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0
Emirats Arabes Unis	0,7	0,5	1,5	0,5	0,7	0,7

الملحق رقم 03: تفصيل البضائع المستوردة وفقا لبلد المنشأ 2011–2016

Région économique	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Union Européenne*	**1 793 536,8**	**2 042 773,8**	**2 282 239,7**	**2 393 773,5**	**2 559 959,5**	**2 460 200,0**
Allemagne	186 513,2	201 254,6	227 635,6	306 255,6	344 289,1	331 420,1
Autriche	25 297,7	27 350,3	31 062,2	40 634,0	45 230,1	38 479,2
Belgique	60 518,4	51 321,2	60 115,2	74 182,5	84 278,0	66 230,8
Bulgarie	13 037,6	9 091,9	14 492,1	17 035,7	10 345,5	28 565,3
Chypre	165,5	289,0	2 646,7	3 92,1	177,1	3 451,2
Croatie	-	-	1 919,0	4 334,2	4 975,6	5 605,1
Danemark	17 880,5	18 179,5	19 176,8	16 229,0	19 374,4	15 183,0
Espagne	249 843,0	336 860,0	406 409,0	405 050,8	396 695,2	390 658,3
Estonie	698,0	1 581,2	3 477,8	3 164,0	6 433,9	3 204,7
Finlande	20 462,4	21 188,8	25 460,4	29 162,7	27 545,4	24 878,9
France	518 702,3	498 960,4	496 358,9	510 135,6	545 187,8	522 497,9
Grande Bretagne	73 747,9	99 527,8	93 955,5	116 517,1	90 702,4	83 562,8
Grèce	42 014,2	40 854,4	42 817,9	32 022,7	27 644,4	29 298,7
Hongrie	7 400,7	8 876,2	26 891,6	22 039,6	19 085,5	17 079,8
Irlande	14 107,0	12 094,2	13 868,1	18 277,4	18 194,6	18 185,6
Italie	340 914,2	402 796,4	450 891,9	406 090,6	487 139,4	508 461,8
Lettonie	10 795,8	18 280,6	11 833,3	1 14,2	14 983,8	6 990,6
Lituanie	1 229,3	3 656,9	16 137,7	5 253,1	13 159,6	8 373,6
Luxembourg	1 423,7	1 170,7	1 749,3	1 922,9	2 823,7	2 886,0
Malte	41,4	4 836,8	5 450,7	3 278,0	1 754,5	3 301,8
Pays Bas	51 149,9	74 790,4	88 860,6	85 502,9	92 623,1	81 681,3
Pologne	29 832,2	29 230,2	33 395,8	52 939,81	48 725,5	50 247,56
Portugal	40 193,1	48 092,0	61 569,0	72 584,7	74 335,8	66 821,8
République slovaque	1 744,6	2 059,7	4 032,4	3 427,6	3 874,7	5 703,2
République tchèque	12 464,8	14 102,6	19 025,1	30 411,2	35 008,8	20 828,6
Roumanie	25 825,9	46 814,8	49 413,1	51 671,80	61 862,3	62 339,05
Slovénie	13 827,4	28 174,2	24 952,5	29 730,5	29 238,7	13 529,3
Suède	33 706,1	41 338,9	48 641,1	55 413,5	54 270,4	50733,9
Autres pays d'Europe	**189 512,5**	**311 457,5**	**307 875,6**	**332 031,4**	**376 998,3**	**351 014,7**
Bulgarie	-	-		-	-	-
Norvège	1 615,3	2 087,4	2 439,5	3 519,51	4 300,5	5 808,82
Pologne	-	-	-	-	-	-
Roumanie	-	-	-	-	-	-
Fédération de Russie	19 548,7	93 644,1	80 695,7	42 162,2	84 575,7	64 401,0
Turquie	101 946,4	139 477,4	164 707,2	171 825,9	204 860,5	211 809,0
Suisse	43782.0	41 904,1	46 905,6	92 226,8	46 992,1	31 876,7
Amérique du Nord	**176 626,6**	**175 284,4**	**219 477,6**	**267 450,5**	**333 735,7**	**307 997,0**
U.S.A	157 802,5	134 677,0	187 481,9	230 856,1	272 863,8	251 130,7
Canada	18 824,0	40 607,3	31 995,7	36 594,4	60 871,9	56 866,4
Amérique Latine	**306 638,6**	**291 587,5**	**283 865,2**	**338 480,4**	**321 428,5**	**339 854,4**
Brésil	128 218,0	104 222,1	104 870,1	111 249,9	115 524,3	132 338,2
Mexique	21 071,0	15 726,4	9 710,4	30 174,3	39 845,4	29 792,6
Argentine	129 939,0	139 815,4	137 621,5	155 704,9	128 675,6	146 111,8
Colombie	1 323,7	596,7	1 414,0	1 140,4	1 946,3	653,6
Pérou	1 164,0	1 226,5	1 579,6	2 299,0	2 030,2	1 831,3
Cuba	1 030,3	254,1	202,2	237,2	215,5	230,7
Maghreb	**50 315,8**	**62 556,5**	**81 675,2**	**59 441,0**	**68 256,2**	**76 708,7**
Libye	569,0	4 998,2	25 103,9	291,9	815,1	0,0
Maroc	17 623,0	21 996,4	17 352,1	17 477,2	21 569,0	29 511,9
Mauritanie	15,0	9,1	53,5	48,1	3,3	25,3
Tunisie	32 108,0	33 684,3	39 165,6	41 623,8	45 868,8	47 171,5
Pays Arabes	**128 279,4**	**120 643,5**	**191 474,7**	**157 783,3**	**193 328,1**	**210 229,0**
Arabie Saoudite	32 660,0	37 432,4	48 284,8	51 269,1	61 508,5	70 754,5
Egypte	32 950,0	29 814,6	38 708,6	46 360,8	48 968,7	52 104,3
Jordanie	11 022,0	12 149,1	13 818,8	12 514,8	13 997,8	16 188,2
Liban	4 910,0	5 386,7	8 366,6	6 285,5	5 636,1	4 792,9
Syrie	5 622,0	3 474,0	1 813,5	1 253,1	1 744,1	2 537,7
Emirats Arabes Unis	25 198,0	20 193,0	67 354,2	22 310,5	33 808,5	35 498,5

الملحق رقم 04: تطور الصادرات من السلع حسب نوع كل نشاط 2011-2016

Unité: En Millions de DA

NAPR	Libellé	2011	2012	2013	2014	2015	2016
01	Pêche	186,3	354,3	449,8	540,6	583,2	669,7
02	Sylviculture et exploitation forestière	194,8	183,8	123,6	198,1	220,6	142,2
03	Production de semences: pépinières	8,9	5,6	1,2	1,5	2,4	28,0
04	Autres production végétales (y, c, viticulture)	2 324,6	3 162,8	4 505,0	3 870,9	4 711,6	5 307,6
05	Elevage et produits de l'élevage	7,1	13,3	5,5	26,8	53,4	18,5
07	Production, transport et distribution d'électricité	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
10	Production de pétrole brut et de gaz naturel	3 542 316,8	3 829 871,9	3 372 510,7	2 739 769,3	1 944 029,8	1 939 168,7
11	Raffinage de pétrole brut	810 158,3	785 650,1	796 003,0	940 707,8	629 675,6	553 317,2
12	Liquéfaction de gaz naturel	871 361,8	912 214,4	889 033,2	1 029 145,3	765 729,7	587 549,4
15	Extraction du charbon	0,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
16	Extraction du minerai de fer	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0
17	Extraction des minerais métalliques non ferreux	73,6	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0
18	Extraction de la pierre à bâtir, de l'argile et du sable	24,5	34,8	22,9	22,3	10,3	58,4
19	Extraction du sel	345,0	89,1	56,4	89,3	0,1	0,2
20	Extraction de minerais de phosphate	8 984,8	11 855,6	7 754,2	7 730,0	9 571,1	7 870,5
21	Extraction de minerais de matières minérales	1,0	1,0	0,2	0,3	0,0	0,5
22	Sidérurgie et première transformation de la fonte et de l'acier	4 389,1	2 908,2	1 806,3	1 088,6	497,5	24,2
23	Production et première, transformation des métaux non ferreux	3 969,5	1 736,9	977,9	756,1	1 125,6	361,8
24	Fabrication de biens intermédiaires métalliques mécaniques et électrique	568,7	880,9	817,7	751,4	446,7	2 921,4
25	Fabrication de biens de consommation métalliques	0,0	24,4	0,6	1,4	69,7	2,9
26	Fabrication de biens de consommation mécaniques	0,2	0,0	0,1	0,2	0,0	0,0
27	Fabrication de biens de consommation électriques	95,5	136,8	28,6	49,9	87,2	1 968,2
28	Fabrication de biens d'équipements métalliques	88,7	69,4	78,0	24,5	22,3	29,5
29	Fabrication de biens d'équipements mécaniques	539,5	512,6	267,5	301,6	176,6	777,9
30	Fabrication de biens d'équipements électriques	114,1	62,0	89,6	80,3	213,2	165,6
31	Construction de véhicules industriels	1,9	1,1	131,2	41,2	1,7	4,1
32	Wagons pour le transport sur rail de marchandises.	0,0	0,0	0,0	15,3	0,0	7,4
33	construction aéronautique	17,0	4,9	373,6	175,8	480,1	127,8
34	construction navale	1,1	223,3	0,0	0,6	588,8	86,0
35	Mécanique de précision destinée à l'équipement (y, c fabrication de matériel médico-chirurgical	162,5	106,3	121,8	147,7	69,8	86,3
36	Industrie du verre (fabrication et transformation)	1 986,4	1 642,6	1 852,4	1 537,4	1 360,1	1 853,2
37	Fabrication de matériaux de construction, produits rouges	0,1	0,1	98,6	1,0	0,3	1,0
38	Fabrication de céramique-vaisselle et porcelaine	0,0	0,1	0,0	0,0	2,0	0,0
39	Fabrication des liants hydrauliques (chaux, ciment, plâtre)	487,8	191,9	189,2	99,2	53,8	12,2
40	Fabrication de produits en ciment, de matériaux de construction (y,c,taille de pierre) et de produits de	223,0	2,4	9,1	4,2	4,1	4,0
41	Bâtiments et travaux publics	0,0	0,0	18,1	0,0	0,0	0,0
44	Industrie chimique minérale de base	3 011,8	2 116,3	2 609,3	3 887,7	2 970,4	3 007,7
45	Fabrication d'engrais et de pesticides	27 875,0	33 353,8	24 065,7	69 328,1	90 045,0	84 560,8
46	Fabrication de résines synthétiques, de matières plastiques de base et de fibres artificielles 'engrais et de pesticides	29,1	17,4	30,5	0,6	45,6	32,2
47	Autres biens intermédiaires plastiques	211,6	371,0	396,4	238,8	258,9	334,3
48	Chimie organique de base	64 508,6	73 922,4	79 902,6	90 452,7	61 460,7	52 159,3
49	Fabrication de peinture	146,6	48,5	35,3	11,8	9,3	18,7
50	Fabrication de produits pharmaceutiques	68,2	138,6	278,6	150,9	249,1	782,5

Unité: En millions de DA

NAPR	Libellé	2011	2012	2013	2014	2015	2016
51	Fabrication d'autres produits chimiques	433,3	105,3	47,5	68,7	52,1	226,4
52	Industrie du caoutchouc	1 170,4	793,5	603,8	18,2	20,0	21,2
53	Industrie des tabacs et des allumettes	4,5	4,5	18,7	3,8	2,2	2,8
54	Fabrication de corps gras	869,9	867,1	309,7	46,8	104,2	1 366,8
55	Travail des grains	292,7	823,3	1 290,8	638,4	768,1	772,5
56	Industrie du sucre	19 416,8	16 436,1	22 108,4	18 490,0	15 088,3	25 624,2
57	Fabrication de boissons alcoolisées	84,0	97,1	53,0	79,0	63,5	75,8
58	Fabrication de boissons non alcoolisées	1 971,3	2 420,1	2 716,4	1 243,0	957,3	728,7
59	Industrie de lait	181,2	174,8	387,6	311,6	220,7	42,0
60	Fabrication de conserves de viandes et de poissons	330,8	155,0	62,9	102,9	102,2	127,0
61	Fabrication de conserves de fruits et de légumes	382,3	66,4	97,3	139,4	273,1	325,1
62	Fabrication de produits alimentaires (levures, café torréfié, confiserie.....)	124,7	219,2	496,9	630,2	806,0	1 179,4
63	Fabrication de produits pour l'alimentation des animaux	179,0	0,0	0,0	0,0	3,4	0,0
64	Fabrication de biens intermédiaires textiles	49,2	26,4	25,7	91,7	189,1	207,2
65	Fabrication de biens de consommation textiles	5,6	5,1	4,9	6,7	7,0	8,2
66	Biens intermédiaires en cuir	2 344,1	1 887,7	2 091,1	2 261,5	1 721,8	1 241,9
67	Biens de biens de consommation en cuir	3,3	0,0	1,2	24,8	6,7	4,5
68	Menuiserie générale et biens intermédiaires en bois	0,1	0,1	1,1	3,1	3,5	5,7
69	Industrie se l'ameublement	19,0	6,8	2,4	5,1	9,5	10,1
70	Mobilier métallique	1,6	0,2	0,0	1,0	5,5	0,2
71	Industrie du liège	326,5	212,1	169,6	241,6	223,9	122,4
72	Fabrication et transformation de papier	1 372,3	1 023,0	1 774,9	1 785,2	1 619,7	2 082,2
73	Imprimerie, presse, édition	58,3	33,9	22,3	37,7	20,1	36,5
74	Autres industries manufacturières	26,2	103,0	169,4	118,5	92,4	45,7
	Total	**5 374 131,3**	**5 687 369,4**	**5 217 099,8**	**4 917 598,2**	**3 537 186,7**	**3 277 716,4**

الملحق رقم 05: تفصيل البضائع المصدرة وفقا لبلد المنشأ بالنسبة المؤية % 2011-2016

(En %)

Région économique	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Union Européenne*	**50,8**	**55,3**	**63,5**	**64,2**	**66,3**	**57,4**
Allemagne	0,7	0,3	0,0	0,6	0,2	0,2
Autriche	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Belgique	2,9	2,7	2,8	3,0	2,9	3,3
Bulgarie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Chypre	0,0	0,0	0,1	0,0	0,1	0,0
Croatie	-	-	0,1	0,0	0,0	0,0
Danemark	0,2	0,3	0,0	0,0	0,1	0,0
Espagne	9,8	10,9	15,7	15,2	17,7	12,9
Estonie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Finlande	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0
France	8,9	8,5	9,7	11,0	13,2	11,4
Grande Bretagne	3,9	5,1	10,8	8,8	7,0	3,5
Grèce	0,4	0,5	0,6	0,4	0,5	0,5
Hongrie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Irlande	0,2	1,1	0,2	0,5	0,2	0,0
Italie	14,2	16,0	13,5	13,2	15,1	17,4
Lettonie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Lituanie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Luxembourg	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Malte	0,0	0,0	0,5	0,3	0,8	0,2
Pays Bas	6,7	7,3	7,1	8,1	5,7	4,9
Pologne	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
Portugal	2,5	2,4	2,3	2,8	2,6	2,8
République slovaque	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
République tchèque	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Roumanie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Slovénie	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,0
Suède	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Autres pays d'Europe:dont	**5,9**	**4,6**	**3,7**	**4,4**	**5,4**	**4,9**
Andorre	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Bulgarie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Chypre	-	-	0,0	0,0	0,0	0,0
Norvège	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0
Pologne	-	-	0,0	0,0	0,0	0,0
Roumanie	-	-	0,0	0,0	0,0	0,0
Russie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Suisse	0,3	0,0	0,0	0,1	0,0	0,1
Turquie	3,4	3,7	3,6	4,2	5,2	4,5
Suède	-	-	0,0	0,0	0,0	0,0
Finlande	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Autriche	0,0	-	0,0	0,0	0,0	0,0
Amérique du Nord	**26,7**	**22,1**	**13,7**	**10,1**	**8,2**	**17,2**
U.S.A.	20,6	15,0	9,2	7,7	6,4	12,9
Canada	6,1	7,1	4,5	2,5	1,8	4,3
Amérique Latine: dont	**5,8**	**5,9**	**5,0**	**5,1**	**4,9**	**6,6**
Brésil	4,4	4,7	4,4	0,0	4,3	5,4
Paraguay	0,0	0,3	0,0	0,0	0,0	0,0
Maghreb	**2,2**	**2,9**	**4,1**	**4,9**	**4,5**	**3,9**
Libye	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,1
Tunisie	0,9	1,4	2,5	2,5	2,4	2,0
Maroc	1,3	1,4	1,5	1,9	1,8	1,7
Mauritanie	0,0	0,1	0,0	0,4	0,2	0,1
Pays Arabes: dont	**1,1**	**1,3**	**1,2**	**1,0**	**1,6**	**1,3**
Jordanie	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,2
Egypte	0,9	1,1	0,9	0,8	1,4	1,0
Arabie Saoudite	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Liban	0,0	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1
Afrique: dont	**0,2**	**0,1**	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,2**
Sénégal	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Soudan	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Asie	**7,4**	**7,7**	**8,5**	**10,0**	**8,7**	**7,9**
Japon	0,3	1,2	1,3	2,0	1,7	0,5
Chine	2,9	3,5	3,6	3,0	1,6	1,1
Singapour	0,1	0,1	0,1	0,4	0,9	1,7
Reste du monde: dont	**0,1**	**0,0**	**0,1**	**0,0**	**0,2**	**0,6**
Australie	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,6
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

الملحق رقم 06: تفصيل البضائع المصدرة وفقا لبلد المنشأ 2011-2016

Région économique	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Afrique	**42 097,1**	**57 432,7**	**47 321,4**	**35 767,6**	**36 997,3**	**26 824,1**
Cameroun	1 303,3	451,2	418,0	134,2	1 371,9	982,9
Congo	74,2	72,6	64,1	126,3	424,0	142,8
Côte d'Ivoire	8 525,4	11 249,8	11 243,5	10 165,9	11 072,5	13 096,0
Gabon	12,6	0,0	0,0	1,1	10,6	2,2
Nigéria	44,9	81,8	73,2	129,0	66,8	145,0
Sénégal	46,8	39,7	64,8	73,1	71,8	97,3
Zimbabwe	760,8	876,0	247,4	309,1	274,5	437,7
Libéria	0,0	4 789,4	2 120,2	0,9	0,1	1 504,9
Botswana	3,7	23,2	12,2	19,0	8,0	30,7
Soudan	110,5	58,0	136,2	293,3	895,4	775,7
Asie	**725 758,1**	**815 080,3**	**924 374,2**	**1 093 306,4**	**1 250 925,8**	**1 337 359,1**
Chine	345 352,7	462 633,3	542 643,7	663 702,9	827 920,1	920 449,8
Rep de Corée	117 743,8	100 125,9	89 874,5	131 010,8	117 626,2	119 506,1
Formose	6 222,1	7 142,4	8 172,0	10 195,0	12 963,7	12 261,5
Inde	79 649,8	85 904,2	103 808,1	96 289,4	111 979,6	102 937,2
Indonésie	18 709,7	18 798,0	23 291,6	18 454,7	22 122,8	20 758,5
Japon	78 215,1	72 107,7	79 467,5	72 765,8	58 055,8	52 144,7
Malaisie	19 975,8	15 367,6	15 908,8	17 532,3	18 660,9	16 038,1
Pakistan	1 858,0	2 409,1	2 542,7	2 722,2	2 903,2	2 950,1
Philippines	1 288,2	987,9	1 413,6	1 679,5	1 754,9	1 417,7
Singapour	18 055,9	7 607,9	5 979,1	14 267,8	8 267,8	6 278,5
Thaïlande	19 117,7	18 681,5	22 048,1	23 486,6	19 952,8	18 933,8
Vietnam	11 515,6	16 116,2	22 523,8	29 492,0	34 841,4	47 512,7
Reste du monde	**29 736,5**	**30 255,9**	**30 244,7**	**41 674,3**	**51 830,2**	**44 589,8**
Australie	3 193,0	1 452,9	1 035,4	5 794,3	1 824,5	1 804,4
Nouvelle Zélande	26 543,0	28 801,9	29 184,7	35 864,2	50 001,2	42 784,1
Total	**3 442 501,6**	**3 907 071,9**	**4 368 548,4**	**4 719 708,3**	**5 193 459,7**	**5 154 776,8**

الملحق رقم 07: إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت رقم: 1057/DGD/D110مؤرخة في 04 جويلية 2009،

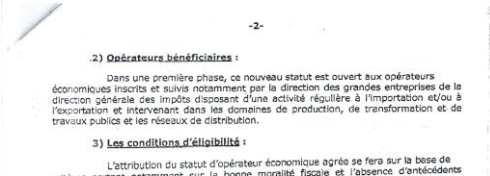

-2-

2) Opérateurs bénéficiaires :

Dans une première phase, ce nouveau statut est ouvert aux opérateurs économiques inscrits et suivis notamment par la direction des grandes entreprises de la direction générale des impôts disposant d'une activité régulière à l'importation et/ou à l'exportation et intervenant dans les domaines de production, de transformation et de travaux publics et les réseaux de distribution.

3) Les conditions d'éligibilité :

L'attribution du statut d'opérateur économique agréé se fera sur la base de

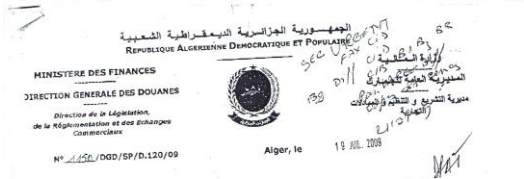

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES DOUANES

Direction de la Législation, de la Réglementation et des Echanges Commerciaux

N° /DGD/SP/D.120/09

Alger, le

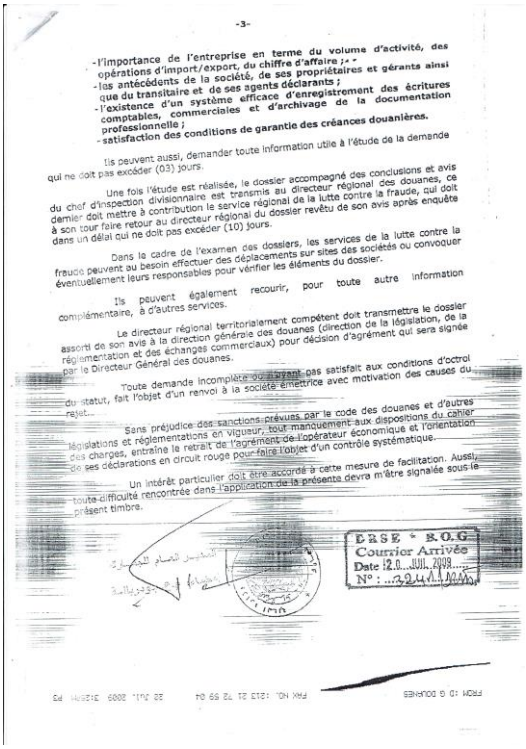

-3-

- l'importance de l'entreprise en terme du volume d'activité, des opérations d'import/export, du chiffre d'affaire ;
- les antécédents de la société, de ses propriétaires et gérants ainsi que du transitaire et de ses agents déclarants ;
- l'existence d'un système efficace d'enregistrement des écritures comptables, commerciales et d'archivage de la documentation professionnelle ;
- satisfaction des conditions de garantie des créances douanières.

Ils peuvent aussi, demander toute information utile à l'étude de la demande qui ne doit pas excéder (03) jours.

Une fois l'étude est réalisée, le dossier accompagné des conclusions et avis du chef d'inspection divisionnaire est transmis au directeur régional des douanes, ce dernier doit mettre à contribution le service régional de la lutte contre la fraude, qui doit à son tour faire retour au directeur régional du dossier revêtu de son avis après enquête dans un délai qui ne doit pas excéder (10) jours.

Dans le cadre de l'examen des dossiers, les services de la lutte contre la fraude peuvent au besoin effectuer des déplacements sur sites des sociétés ou convoquer éventuellement leurs responsables pour vérifier les éléments du dossier.

Ils peuvent également recourir, pour toute autre information complémentaire, à d'autres services.

Le directeur régional territorialement compétent doit transmettre le dossier assorti de son avis à la direction générale des douanes (direction de la législation, de la réglementation et des échanges commerciaux) pour décision d'agrément qui sera signée par le Directeur Général des douanes.

Toute demande incomplète ou n'ayant pas satisfait aux conditions d'octroi du statut, fait l'objet d'un renvoi à la société émettrice avec motivation des causes du rejet.

Sans préjudice des sanctions prévues par le code des douanes et d'autres législations et réglementations en vigueur, tout manquement aux dispositions du cahier des charges, entraîne le retrait de l'agrément de l'opérateur économique et l'orientation de ses déclarations en circuit rouge pour faire l'objet d'un contrôle systématique.

Un intérêt particulier doit être accordé à cette mesure de facilitation. Aussi, toute difficulté rencontrée dans l'application de la présente devra m'être signalée sous le présent timbre.

BASE * E.O.G
Courrier Arrivée
Date 20 JUIL 2009
N° : 3241

FROM :D G DOUANES FAX NO. :213 21 73 59 04 20 JUL. 2009 03:28PM P3

الملحق رقم ٤ المنظمة لعملية الجمركة

وارشيفها.

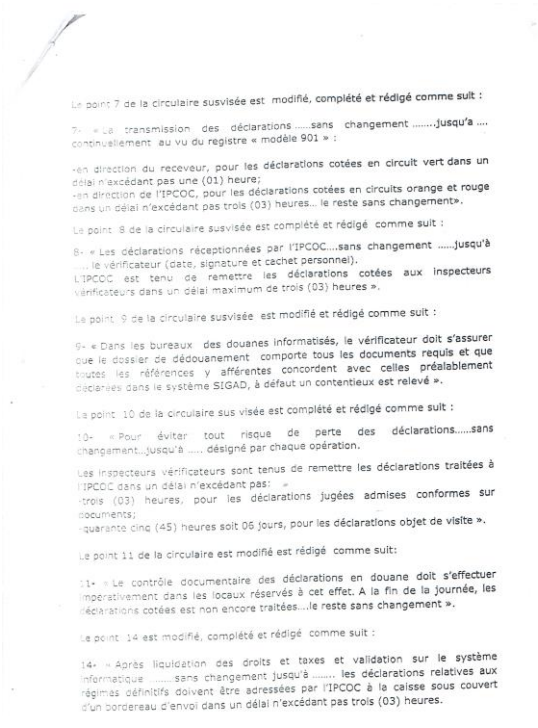

Le point 7 de la circulaire susvisée est modifié, complété et rédigé comme suit :

7- « La transmission des déclarations .....sans changement .....jusqu'a .... continuellement au vu du registre « modèle 901 » :

-en direction du receveur, pour les déclarations cotées en circuit vert dans un délai n'excédant pas une (01) heure;
-en direction de l'IPCOC, pour les déclarations cotées en circuits orange et rouge dans un délai n'excédant pas trois (03) heures... le reste sans changement».

Le point 8 de la circulaire susvisée est complété et rédigé comme suit :

8- « Les déclarations réceptionnées par l'IPCOC....sans changement .....jusqu'à ... le vérificateur (date, signature et cachet personnel).
L'IPCOC est tenu de remettre les déclarations cotées aux inspecteurs vérificateurs dans un délai maximum de trois (03) heures ».

Le point 9 de la circulaire susvisée est modifié et rédigé comme suit :

9- « Dans les bureaux des douanes informatisés, le vérificateur doit s'assurer que le dossier de dédouanement comporte tous les documents requis et que toutes les références y afférentes concordent avec celles préalablement déclarées dans le système SIGAD, à défaut un contentieux est relevé ».

Le point 10 de la circulaire sus visée est complété et rédigé comme suit :

10- « Pour éviter tout risque de perte des déclarations.....sans changement...jusqu'à ..... désigné par chaque opération.

Les inspecteurs vérificateurs sont tenus de remettre les déclarations traitées à l'IPCOC dans un délai n'excédant pas: «
-trois (03) heures, pour les déclarations jugées admises conformes sur documents;
-quarante cinq (45) heures soit 06 jours, pour les déclarations objet de visite ».

Le point 11 de la circulaire est modifié est rédigé comme suit:

11- « Le contrôle documentaire des déclarations en douane doit s'effectuer impérativement dans les locaux réservés à cet effet. A la fin de la journée, les déclarations cotées est non encore traitées....le reste sans changement ».

Le point 14 est modifié, complété et rédigé comme suit :

14- « Après liquidation des droits et taxes et validation sur le système informatique .....sans changement jusqu'à ..... les déclarations relatives aux régimes définitifs doivent être adressées par l'IPCOC à la caisse sous couvert d'un bordereau d'envoi dans un délai n'excédant pas trois (03) heures.

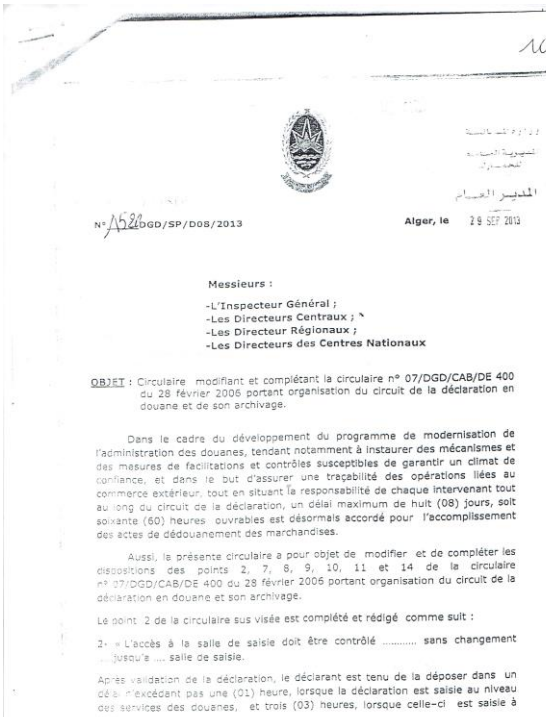

المدير العام

N° 1528/DGD/SP/D08/2013 Alger, le 26 SEP 2013

Messieurs :

-L'Inspecteur Général ;
-Les Directeurs Centraux ;
-Les Directeur Régionaux ;
-Les Directeurs des Centres Nationaux

OBJET : Circulaire modifiant et complétant la circulaire n° 07/DGD/CAB/DE 400 du 28 février 2006 portant organisation du circuit de la déclaration en douane et de son archivage.

Dans le cadre du développement du programme de modernisation de l'administration des douanes, tendant notamment à instaurer des mécanismes et des mesures de facilitations et contrôles susceptibles de garantir un climat de confiance, et dans le but d'assurer une traçabilité des opérations liées au commerce extérieur, tout en situant la responsabilité de chaque intervenant tout au long du circuit de la déclaration, un délai maximum de huit (08) jours, soit soixante (60) heures ouvrables est désormais accordé pour l'accomplissement des actes de dédouanement des marchandises.

Aussi, la présente circulaire a pour objet de modifier et de compléter les dispositions des points 2, 7, 8, 9, 10, 11 et 14 de la circulaire n° 07/DGD/CAB/DE 400 du 28 février 2006 portant organisation du circuit de la déclaration en douane et son archivage.

Le point 2 de la circulaire sus visée est complété et rédigé comme suit :

2- « L'accès à la salle de saisie doit être contrôlé ..... sans changement ... jusqu'a ... salle de saisie.

Après validation de la déclaration, le déclarant est tenu de la déposer dans un délai n'excédant pas une (01) heure, lorsque la déclaration est saisie au niveau des services des douanes, et trois (03) heures, lorsque celle-ci est saisie à

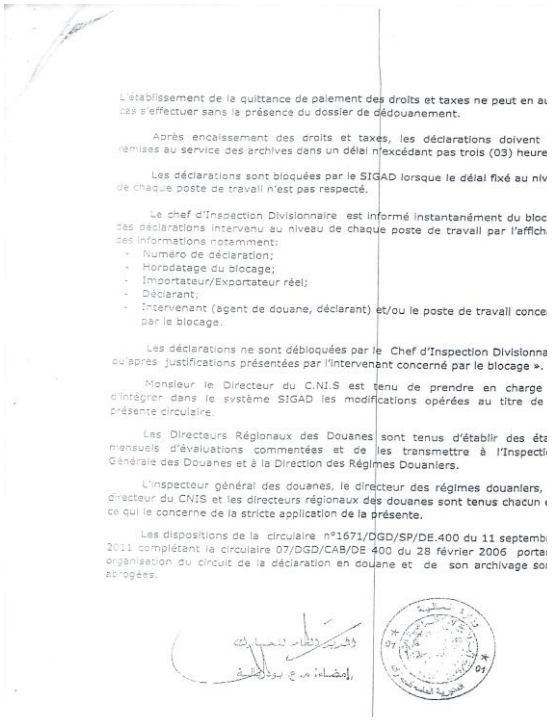

L'établissement de la quittance de paiement des droits et taxes ne peut en au cas s'effectuer sans la présence du dossier de dédouanement.

Après encaissement des droits et taxes, les déclarations doivent remises au service des archives dans un délai n'excédant pas trois (03) heure

Les déclarations sont bloquées par le SIGAD lorsque le délai fixé au niv de chaque poste de travail n'est pas respecté.

Le chef d'Inspection Divisionnaire est informé instantanément du bloc des déclarations intervenu au niveau de chaque poste de travail par l'affich des informations notamment:
- Numéro de déclaration;
- Horodatage du blocage;
- Importateur/Exportateur réel;
- Déclarant;
- Intervenant (agent de douane, déclarant) et/ou le poste de travail conce par le blocage.

Les déclarations ne sont débloquées par le Chef d'Inspection Divisionna qu'après justifications présentées par l'intervenant concerné par le blocage ».

Monsieur le Directeur du C.N.I.S est tenu de prendre en charge d'intégrer dans le système SIGAD les modifications opérées au titre de présente circulaire.

Les Directeurs Régionaux des Douanes sont tenus d'établir des éta mensuels d'évaluations commentées et de les transmettre à l'Inspecti Générale des Douanes et à la Direction des Régimes Douaniers.

L'inspecteur général des douanes, le directeur des régimes douaniers, directeur du CNIS et les directeurs régionaux des douanes sont tenus chacun ce qui le concerne de la stricte application de la présente.

Les dispositions de la circulaire n°1671/DGD/SP/DE.400 du 11 septemb 2011 complétant la circulaire 07/DGD/CAB/DE 400 du 28 février 2006 porta organisation du circuit de la déclaration en douane et de son archivage so abrogées.

الملحق رقم 09: إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت رقم: /4023/DGD مؤرخة في مؤرخة في 04 جوان 2017 على الساعة 10.20.

ZCZC SFR000006796 10H41 04/06/2017 LAD000000860
UU SFR
.
OFF DGD ALGER NR 4023 DU 04 JUIN 2017 A 10H20HL
EXP/ MONSIEUR LE DIRECTEUR GENERAL DES DOUANES
DEST/ MR LE DIRECTEUR DU CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATIQUE
ET DES STATESTIQUE
EN COMMUNICATION A MM/
- L'INSPECTEUR GENERAL DES DOUANES
- LES DIRECTEURS CENTRAUX DES DOUANES
- LES DIRECTEURS D'ETUDES DES DOUANES
- LES DIRECTEURS DES CENTRES NATIONAUX DES DOUANES
- LES DIRECTEURS REGIONAUX DES DOUANES
- LES CHEFS DE SERVICES REGIONAUX DES CONTROLES A POSTERIORI
- LES CHEFS D'INSPECTION DIVISIONNAIRES DES DOUANES
COPIE A MONSIEUR LE PRESIDENT DE L'UNTCA
COPIE ATCR A MR LE DIRECTEUR GENERAL DES DOUANES
TEXTE NR 638/DGD/D01/17
OBJET/ A/S DELAI DE DEPOT DE DECLARATIONS EN DOUANES, SOUSCRITE A
DISTANCE
REFER/ NOTE D'INFORMATION NR 661/DGD/D012 DU 28/05/2017
CONSECUTIVEMENT AUX DOLEANCES DES OPERATEURS ET DE L'UNTCA STOP ET
APRES ACCORD DE MR LE DIRECTEUR GENERAL DES DOUANES STOP IL VOUS EST
DEMANDE DE PORTER LE DELAI DE DEPOT DES DECLARATIONS SOUSCRITES A
DISTANCE SIX(06) HEURES STOP AU LIEU DU DELAI EN VIGUEUR DE TROIS(03)
HEURES STOP CE PROLOGEMENT DE DELAI S'INSCRIT DANS LE CADRE DE
L'EFFORT CONTINU DE L'ADMINISTRATION DES DOUANES POUR LA
SIMPLIFICATION DES PROCEDURES DOUANIERES STOP CE DELAI SERA
REEXAMINE DANS LE CADRE DE LA REVISION A LA BAISSE DU DELAI
DE DEDOUANEMENT STOP QUI EST ACTUELLEMENT DE HUIT (08) JOURS STOP
VOUS PRIE DE ME TENIR INFORME DE TOUTE DIFFICULTE STOP SIGNE
LE DIRECTEUR DE LE LEGISLAION DE LA REGLEMENTATION ET DES ECHANGES
COMMERCIAUX STOP L.SID STOP ET FIN
COLL BN BNB
NNNN

قـــــــــائـمـة
الـمـــــــــــراجع

أولا المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- أحسن بوسقيعة، **المنازعات الجمركية**، دار النخلة، ط1،طرابلس، 2005.

2- أحمد دبايشة، **دوافع تحرير التجارة الخارجية**، دار الأبحاث العاصرة، تونس، 2013.

3- احمد ماهر عز، **المالية العامة** الجامعيون المتحدون للطباعة 1996، القاهرة.

4- بول كروغمان وموريس، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة ج 1**، ترجمة محمد بن عبد الله الجراح وحمد بن سليمان البازعي، دار الزهراء، الرياض، السعودية، 2014.

5- حسن عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، **بيروت**، 2000.

6- حمد خليل برعي وعلي حافظ منصور، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974.

7- خلاف عبد الجابر خلاف، **التوجه للتصدير ومتقبل صادرات السلعية**، القاهرة، دار الطباعة 2002.

8- رائد محمد عبد ربه، **التسويق الدولي**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

9- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2004.

10- سالمان عمر، **الجمارك بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.

11- شريف علي الصوص، التجارة الدولية "الأسس والتطبيقات" الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.

12- شوقي رامز **شعبان**، **إدارة الجمارك**، الدار الجامعية، لبنان، 1994.

13- شوقي شعبان **رمزي**، **إدارة الجمارك والمرافئ**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 2000.

14- صلاح الدين نامق، **مقدمة في التجارة الخارجية**، النهضة العربية، القاهرة.

15- صلاح الصافي رحمة الله بدوي، **دراسة مؤشر زمن التخليص، المنظمة العالمية للجمارك**، دليل مترجم بمركز يونيترانس، بلجيكا، بروكسل، 2017.

16- ضياء الدين الريس، **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار المعارف، سنة 1969.

17- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

18- شريف محمد، إدارة النقل البحري، الدار الجامعية، الجزائر، 2015.

19- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

20- عادل محمد المهدي، **تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات الجزائرية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

21- عاطف سليمان " معركة الجمارك الجزائرية " دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – الطبعة الأولى أفريل2003.

22- عبد الباسط وفاء، **النظم الجمركية: دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

23- عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

24- عبد الحميد محمد الحاج صالح، الضرائب الجمركية في سوريا، دمشق، 2002.

25- عبد الحفيظ عبد الله عبيد، **دور الضرائب في توجيه التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004.

26- عبد الغاني الأزهري، القانون التجاري، دار القانونية للنشر والتوزيع، العدد 408، الرباط، 2009.

27- عبد المنعم مبارك ويونس محمد، **اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

28- علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1990.

29- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات" الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

30- علي عبد الفتاح أبوشرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة، طبعة ثانية، عمان، الأردن، 2010.

31- على لطفي، محمد رضا العدل، **النظام الجمركي الدولي**، الدار المصرية اللبنانية سنة 2001.

32- فاطمة بنت محمد العبودي، **مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية، مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي**، كتيب رقم 04، المملكة العربية السعودية، 2014.

33- فوزي السيد سليمان الخولي: **دور السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار**، دار الأمة لبنان، 2010.

34- فوزي السيد سليمان الخولي، **دور السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار وفقا لمنهج الاقتصاد الإسلامي**، دار الطباعة، القاهرة، 2000.

35- محب حافظ مجدي، **الموسوعة الجمركية**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2005.

36- محمد أبو العلا، نظرة تحليلية على القضايا الجمركية المعاصرة في الألفية الثالثة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، طبعة 2012

37- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

38- محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، 1967.

39- محمود حمد أبو العلا، التقييم الجمركي في ظل الجات "اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

40- محمود محمد أبو العلا، **آليات تسهيل التجارة الدولية من منظور جمركي**، مصلحة الجمارك المصرية، الدار المصرية للنشر والتوزيع، لقاهرة 2016.

41- مراد عبد الفتاح، **شرح قوانين الجمارك**، شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الالكتروني، الإسكندرية، 2002.

42- مغاوري شلبي علي، إبراهيم بن صالح القرناس، **سلسلة دليل مجتمعات الأعمال السعودية لقواعد منظمة التجارة العالمية، اتفاق التثمين الجمركي**، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، السعودية، رجب 1427 أوت 2006.

43- هيفاء بنت سليمان القاضي، **مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية، مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي**، كتيب رقم 04، المملكة العربية السعودية، 2014.

44- يوسف مسعداوي، دراسات التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.

45- يونس أحمد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، 1986.

البحوث الجامعية:

46- الصادق بوشناقة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناع الأدوية –حالة مجمع صيدال- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007.

47- الفريد ابادير " **السياسة الجمركية في مصر** " رسالة جامعية لدرجة الدكتوراه، مركز البحوث الجامعية، القاهرة، ابريل 1991.

48- أمينة شافعي،**الأنظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة البليدة، 2005.

49- بوطالب ابراهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

50- بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006-2007.

51- جنات السمالوطي، **الإصلاح المالي والضريبي في الجزائر، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1992.

52- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجمارك، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.

53- زينب سليمان محمود درويش: **الاتحادات الجمركية وأثرها في النمو الاقتصادي** رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، عام 1982.

54- سامية مقعاس، العملة الأوربية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري" مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير-جامعة باتنة 2006- 2007.

55- عبد القادر حليس **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2016.

56- عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد (08)، 2012.

57- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية-دراسة حالة الجزائر 1970-2004"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2006-2007-

58- غزل خوري، **أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية،** أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2014-2015.

59- فرج عبد الفتاح فرج، **تطوير أداء أجهزة الموارد السيادية: تجربة الجمارك المصرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005،** كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.

60- فرج عبد الفتاح فرج، **تطوير أداء الموارد السيادية: تجربة الجمارك المصرية،** مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013.

61- فاروق أحمد حسين العزام، **الضرائب الجمركية ودورها في الاقتصاد الأردني ومدى فاعليتها في ظل المتغيرات والتطورات العامة،** مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سبتمبر 2000.

62- فاطمة رشدي سويلم عوض، تأثير الربط **والتكامل بين مقاييس الأداء المتوازن BSC ونظام التكاليف على أساس الأنشطة ABCفي تطوير أداء المصارف الفلسطينية،** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

63- مخناش فتيحة، صالحي نجية، أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لعدم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013.

64- منى عبد الشافي توفيق، **السياسة الجمركية ومدى تحقيقها للعدالة الضريبية " دراسة مقارنة،** رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 2002.

الملتقيات العلمية:

65- أمنية حلمي، تطوير الإدارة الجمركية في مصر، ورقة عمل رقم 81، بدون نشر،القاهرة، أبريل 2003.

66- حطي محمد شاكر السراج، حامد محمد، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي العلمي حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 10-11 نوفمبر 2009.

67- سعيد عيمر، تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية ص . م، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006.

68- عبد الرحيم محمد، قياس الأداء المؤسسي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان " دور قياس الأداء المؤسسي في تحصيل النتائج" المنعقد بجامعة بيروت، بيروت 2015.

69- فرج عبد الفتاح فرج، **تطوير أداء أجهزة الموارد السيادية: تجربة الجمارك المصرية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.

70- ليونال باسكال، قياس الاداء: تحديد المنهجيات المناسبة لقياس وتقييم أداء الجمارك، ورقة بحثية مقدمة ض7.محمود فتح الله، **العلاقة بين الموانئ والجمارك**، ندوة المفاهيم الحديثة في إدارة الموانئ والجمارك، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006/9/14/10.

71- مخناش فتيحة، صالحي نجية، **أثر برنمج الانعاش الاقتصادي والبر نامج التكميلي لعدم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014، نحو تحديات آفاق النو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصدية، جامعة سطيف، 2013.

72- نوارة محمد، ملواح مريم،بطاقة الأداء المتوازن كآلية من آليات تقييم أداء المؤسسات (نموذج مقترح لبطاقة الأداء المتوازن للشركة الجهورية للهندسة الريفية بالجلفة)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى وطني حول:مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، يوم 2017/04/25.

المقالات المنشورة:

73- أخبار الجمارك، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للجمرك الجزائرية كل شهرين، رقم 01 جانفي فبراير 2011، الجزائر.

74- الثقافة الضريبية، **مصلحة الضرائب على المبيعات**، مجلة شهرية العدد العاشر أفريل 2002، القاهرة، 2002

75- الشفيع حسين العوض، **إجراءات تخليص البضائع الصادرة**، مجلة الجمارك السودانية، فصيلة تصدرها إدارة لإعلام والعلاقات العامة، العدد 93، الخرطوم، ديسمبر 2015.

76- إبراهيمي عمر، التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد (07)، 2009، ص117.

77- بن عزوز إبراهيم، **إجراءات فصل الإفراج عن البضائع عن التخليص الجمركي** نظرة على قانون 17-04 المتضمن تعديل قانون الجمارك، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني ديسمبر جيجل 2017.

78- سمير بو عبد الله، **دور سياسة التكوين الأولي في تحسين أداء موظفي إدارة الجمارك الجزائرية**، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات، دورية أكاديمية دولية نصف سنوية محكمة، جامعة الوادي، العدد 15، 2018.

79- سميحة فوزي، **انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار**، مجلة مصر المعاصرة، يناير

80- شيروف نهى، **ميكانيزمات التحصيل الودي للدين الجمركي في التشريع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14-2017.

81- عبد الملك، أحمد رجب، **مدخل القياس المتوازن كأداة لتطوير نظم تقييم الأداء في المشروعات الصناعية –دراسة نظرية وتطبيقية–** المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الأول.

82- عديل عبد الرشيد سعيد، **مؤشرات الأداء من يناير وحتى سبتمبر مبشرة ومدعمة للبرنامج الاقتصادي**،مجلة الجمارك السودانية، العدد108، 2017.

83- علاء محمد ملو العين، استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة ضمن العدد1 المجلد 12 من مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، يونيو 2015.

84- فيصل بهلولي, التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو ومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, جامعة سعد دحلب، البليدة، مجلة الباحث، العدد 2012/11.

85- مجلة مرامي للأبحاث، **بطاقة الأداء المتوازن**، ورقة فصلية عدد مارس، أبريل، مايو 2018، الإمارات العربية المتحدة.2018 .

86- مجلة الجمارك، **معايير قياس الأداء الجمركي**، مجلة فصلية تصدر عن هيئة الجمارك القطرية، قطر، أكتوبر 2015، العدد 58.

87- مديرية العلاقات العامة والإعلام، **لجمرك في كلمات**، مجلة تصدر عن الجمارك الجزائرية كل شهرين رقم 02، مارس-أفريل2011

88- هيئة الجمارك السودانية (المكتب التنفيذي)، **دراسة زمن التخليص الثالثة**، مجلة تصدر عن الجمارك السودانية، أكتوبر 2015.

منشورات الهيئات الوطنية والدولية:

89- تقرير الاسكوا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، بيروت لبنان، 2007-2017.

90- تقرير مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2013، الجزائر 2014.

91- تقرير مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014، الجزائر 2015.

92- تقرير مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015، الجزائر 2016.

93- تقرير مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016، الجزائر 2017.

94- الوثيقة الختامية لجولة أورجواي للمفاوضات، مراكش 15 نيسان (ابريل) 1994.

95- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة، 2013-2014-2015-2016-2017.

96- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2012.

97- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، تسهيل الإجراءات الجمركية للمتعاملين، إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت رقم:1150/DGD/SP/D120/09 مؤرخة في 19 جويلية 2009.

98- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، رفع اليد عن السلع المخزنة، إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر تحت رقم: 1057/DGD/D110مؤرخة في 04جويلية 2009

99- منشور متمم ومعدل للمواد 2، 7، 8، 9، 10، 11 و14 من المنشور رقم 400/de/cab/dgd/07 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المنظمة لعملية الجمركة وأرشيفها.

100- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إجراءات تقليص مدة الإفراج الجمركي، إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت رقم: /4023/DGDمؤرخة في مؤرخة في 04 جوان 2017 على الساعة 10.20.

101- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مقرر رقم 88/م ع ج/أ خ/م 16/0400 مؤرخ في 10 شعبان 1437 الموافق 17 مايو 2016.

102- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009

103- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011

104- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013

105- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017

106- المديرية العامة للجمارك، المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، توجيهات إستراتيجية، معاينة ونشاطات مبرمجة، الجزائر، يناير 2016.

107- الدولي للتجارة، دليل إجراءات الجمارك المصرية عند الاستيراد والتصدير، نسخة أولية، مجلة تصدر عن المنظمة العالمية للتجارة، قصر الأمم، السويد، 2018.

108- تقرير وزارة المالية الصادر بتاريخ 2015/01/15، الصادر عن وكالة الأنباء الجزائرية، والمتضمن تعديل نص القانون 07-79 المؤرخ في يوليو 1979 والمتعلق بمهام الجمارك.

109- الوثيقة الختامية لجولة أورجواي للمفاوضات، مراكش 15 نيسان (ابريل) 1994

110– منظمة الجمرك العالمية، إطار معايير منظمة الجمارك العالمية الرامية إلى تعزيز أمن التجارة العالمية وتسييرها، تقرير صادر عن منظمة الجمارك العالمية، بروكسل، بلجيكا، يونيو 2005

111– جندي، خالد حربي، دراسة زمن التخليص TRS، هيئة الجمارك السودانية، المكتب التنفيذي، الخرطوم، أكتوبر 2015.

112– منظمة الجمارك العالمية، دليل قيس الزمن اللازم لتخليص البضائع، النسخة 2، 2011

113– جيفري لويس ، مدير ، السياسة الاقتصادية ، إدارة الديون والتجارة ، البنك الدولي الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي / الصندوق لعام 2013.

114– تقرير الاسكوا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، بيروت لبنان، 2007-2017.

115– المنظمة العالمية للجمارك، دليل قياس زمن التخليص، بروكسل، 2016.

116– المادة 06 من قانون الجمارك 17-04.

117– المادة 07 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت1998، والمادة 50 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017

118– الأمر رقم 01-02 المؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق ل 20 غشت سنة 2001 والمتضمن تأسيس تعريفة جمركية.

119– المادة 6 م قانون الجمارك، حيث تشمل التعريفة الجمركية بنود المدونة وبنودها الفرعية، ونسب الحقوق المطبقة على البنود الفرعية.

120– حسب قانون الريم على رقم الأعمال، المتضمن نسب الرسم على القيمة المضافة.

121– المادة 14 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

122– المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية لسنة 1992.

123– المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية لسنة 1992.

124– المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك، ج.ر عدد 11، صادرة في 02 مارس 2008.

125– المرسوم التنفيذي رقم 11-421 مؤرخ في 8 ديسمبر 2011، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها، ج.ر، العدد 68، صادر بتاريخ 14 ديسمبر 2011.

126– القرار المؤرخ في 3 نوفمبر 2010، الذي يحدد موقع مفتشيات الأقسام والمديريات الجهوية للجمارك واختصاصاتها

127– مرسوم تنفيذي رقم 91-195 مؤرخ في الأول من جوان 1991، يتضمن إحداث المفتشية العامة للجمارك تنظيمها وسيرها، ج.ر، العدد 27، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 1991.

128– المادة 29 من قانون الجمارك الصادر سنة 1998، ص 22.

129- المقرر المؤرخ في 19 يناير 2000، المتعلق بمكاتب الجمارك

130- البند 9 من الملاحق العامة لاتفاقية "كيوتو"

131– المادة 1/2 من قانون الجمارك

132– المقرر رقم 7/م ع خ/أ خ/م د 400 المؤرخ في 16 فيفري 2010، المتضمن إحداث شبكة انترنت بالمديرية العامة للجمارك.

133- مرسوم تنفيذي رقم 88-132 مؤرخ في 12 جويلية 1988، يحدد تشكيل وتنظيم وصلاحيات اللجنة المكلفة باستقبال الطعون، ج.ر، عدد 28، صادر بتاريخ 13 جويلية 1988

134– المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 85-2000، المؤرخ في 22 أفريل 2000، يتعلق بتسيير اللجنة الوطنية للطعن، ج.ر، العدد 23، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2000.

135– قانون الجمارك الجزائرية الصادر سنة 2000.

136– المادة 15 من قانون الجمارك وملحقاته، سنة 2000، ص 10.

137– وزارة المالية، مصلحة الجمارك، مشروع الإصلاح الجمركية، القاهرة، 19 سبتمبر 2002.

138– انتصار إبراهيم أحمد، دور هيئة الجمارك في تعزيز التنافسية الاقتصادية –دراسة مفاهيمية واستكشافية- هيئة الجمارك السودانية، دائرة التخطيط والتنظيم والبحوث، الخرطوم، يوليو 2014، ص74.

139– سالم فارس، توماس كانتيس، زمن التخليص الجمركي في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة للمنظمة العالمية للجمارك، بروكسل، 2017.

140– تهامي سحر، إدارة الضرائب وتكلفة تعامل الممولين مع الجهاز الضريبي في مصر، ورقة عمل رقم 33، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر 2002، القاهرة، ص 24.

141– هيفاء بنت سليمان القاضي، مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية، مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي.

142– صلاح الصافي رحمة الله بدوي، دراسة مؤشر زمن التخليص، المنظمة العالمية للجمارك، دليل مترجم بمركز يونيترانس، بلجيكا، بروكسل، 2017.

143– مراد عبد الفتاح، شرح قوانين الجمارك، شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الالكتروني، الإسكندرية، 2002.

144– المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 08-64 مؤرخ في 14 فيفري 2008، الذي يتضمن إنشاء للمفتشية العامة للجمارك، ج.ر، العدد 11، صادر بتاريخ 2 مارس 2008.

145– محمود فتح الله، العلاقة بين الموانئ والجمارك، ندوة المفاهيم الحديثة في إدارة الموانئ والجمارك، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006/9/14/10.

الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية

146– الجريدة الرسمية العدد رقم 11، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2017 الموافق ل 22 جمادى الأولى عام 1438 هـ.

147– الجريدة الرسمية، العدد 68، 14 ديسمبر 2011.

148- الجريدة الرسمية عدد رقم 11، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2017 الموافق ل 22 جمادى الأولى عام 1438 هـ

149- الجريدة الرسمية، العدد 68، 14 ديسمبر 2011، مرجع سابق، ص 15.

150- الجريدة الرسمية، عدد 61 المتضمن قانون الجمارك الصادر في 1 جمادى الأولى 1419 الموافق ل 29 أوت 1998، المادة 28، ص 19.

151– المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية لسنة 1992.

152– المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك، ج.ر عدد 11، صادرة في 02 مارس 2008.

153– المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008.

154– المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008.

155– المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008.

156– المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008.

157– المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008.

158– المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24 فيفري 2008.

159– المرسوم التنفيذي رقم 11-421 مؤرخ في 8 ديسمبر 2011، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها، ج.ر، العدد 68، صادر بتاريخ 14 ديسمبر 2011.

160– القرار المؤرخ في 3 نوفمبر 2010، الذي يحدد موقع مفتشيات الأقسام والمديريات الجهوية للجمارك واختصاصاتها.

161– المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 08-64 مؤرخ في 14 فيفري 2008، الذي يتضمن إنشاء للمفتشية العامة للجمارك، ج.ر، العدد 11، صادر بتاريخ 2 مارس 2008.

162- مرسوم تنفيذي رقم 91-195 مؤرخ في الأول من جوان 1991، يتضمن إحداث المفتشية العامة للجمارك تنظيمها وسيرها، ج.ر، العدد 27، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 1991.

163– القرار المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 الذي تحديد مركز المفتشيات الجهوية للجمارك في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، وورقلة بموجب الجريدة الرسمية، عدد 61 المتضمن قانون الجمارك الصادر في 1 جمادى الأولى 1419 الموافق ل 29 أوت 1998، المادة 28.

164– المادة 29 من قانون الجمارك الصادر سنة 1998.

165– المقرر رقم 7/م ع خ/أ خ/م د 400 المؤرخ في 16 فيفري 2010، المتضمن إحداث شبكة انترنت بالمديرية العامة للجمارك.

166– مرسوم تنفيذي رقم 88-132 مؤرخ في 12 جويلية 1988، يحدد تشكيل وتنظيم وصلاحيات اللجنة المكلفة باستقبال الطعون، ج.ر، عدد 28، صادر بتاريخ 13 جويلية 1988.

167– المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 85-2000، المؤرخ في 22 أفريل 2000، يتعلق بتسيير اللجنة الوطنية للطعن، ج.ر، العدد 23، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2000.

168– الأمر رقم 01-02 المؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق ل 20 غشت سنة 2001 والمتضمن تأسيس تعريفة جمركية.

169– المادة 99 من قانون المالية من المرسوم (84-17) الصادر سنة1994.

170- المادة 06 من قانون الجمارك 17-04.

171- العدد 61 الصادر في أوت 1998، والمتعلق بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

مواقع الانترنت

172- http://www.ahram.org.eg/NewsQ/390189.aspx

173- http://tarbawiyat-net.blogspot.com/2008/10/blog-post_6224.html

174- http://www.wcoomd.org/en/topics/valuation/overview

175- http://www.wcoomd.org/

176- http://www.amf.org.ae/ar/content

177- https://www.echoroukonline.com/،

178- http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

179- http://www.leconews.com/fr/entretiens/decideurs/les-droits-de-douane-algeriens-trop-eleves

180- http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

181- http://www.mincommerce.gov.dz/arab/

182- www.commerce.gov.dz

183- www.ons.dz

184- https://hrdiscussion.com/hr94417.html

185- http://www.wcoomd.org/fr/.

186- http://www.wcoomd.org/fr.aspx

187- http://www.alroshd.com/index.php

188- www.fig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm

189- http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014

190- http/ecom.worldban.org/external/default/main

191- http/ecom.world ban.org/external/default/main

192- http:/www.customs.gov.au

193- http://www.albankaldawli.org/ar/news

194- www.http://douane.gov.dz

195- www.worldbank.org

196- http://douane.gov.dz/pdf/OA/LISTE%20DES%20OEA.pdf

197- http:/www.customs.gov.au/site/page6067.asp

198- htttp:/www.yamany.info/Articles.html

199– https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/EGY

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les Livres:

200– Bernard Gruilichou, Amine Kwaecki, **Economie International commerce et Macroéconomie Dunda**, 5éme Edition, Alger, 2006

201– Diaf Fellous, **Guide de L'évaluation en douane**, Dar el Houda, Alger, 2017

202– Elisabath Natharel, **Le Role de Douane dans les Relations Commerciales Internationales** 2eme Edition, I.T.C.I.S, 2007,Ain Benian, Alger.

203– Idir KSOURI , les control du commerce extérieur et des changes , 2e édition revue, Edition Grand Algérie Livres (G.A.L) . 2008.

204– Jams T. Walsh, **Les nouvelles Douanes**, **Finances et développement**, Assemblée Annuelle, Mars, 2006, P 48.

205– John f. Due, **indirect Taxation in Developing Economies**. The johns Hopkings Press, Baltimare and London, 1970.

206– Jouanneau. D, Le GATT. 2 édition, PUF « Que Sais –je ? . Paris, 1987. P 15.

207– J.P Bouniquin H.C Terial, **L'importation** – Delmas édition Francaise 2eme éd, 1989.

208– Michel Rainelli : L'organisation du commerce. Casbah éditions. Alger. 1999.

209- Robert Ireland, **le Cadre des normes SAFE de l'OMC**, **éviter les excès dan la politique de la chaine logistique**, **document de travail** (Novembre 2002).

Les Mémoires

210- Zourdani Safia, **Le Financement des Operations du Commerce Extérieure Algérie**, **cas de la BNA**, Mémoire de Fin D'étude en vue de l'obtention de diplôme de Majesté en Science Economie, option : Monnie-Finnance –Banque, 30/05/2012.

Les Publication et Les Rapports

211- Belguendouz Houar, L'accord de Libre échange et ses Impacts sur les recettes Douanières, IEDF, Alger, 1998.

212- Bilan Triennal Des Activités de recherche Scientifique et de développement Technologique – de Laboratoire de recherche, Direction de la Programmation de la Recherche, de l'Evaluation et de la Prospective, Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique, Décembre 2011.

213- Customs and Border Protecction, **Save Time and Money this Christmas- Know Australian Import requirement**, Media Release, Sidney, 19 November 2009.

214- Direction Générale Des Douanes, **Programme de Modernisation de la Douanes Algérienne 2007-2010**, **Stratégie**, **Evaluation et Perspectives**, Alger, Septembre 2007.

215– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2007.

216– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2008.

217– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2009.

218– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2010.

219– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2011.

220– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2012.

221– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2013.

222– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2014.

223– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2015.

224– Direction Générale des Douanes, Statistiques des Recouvrement effectue par L'administration des Douanes, Alger, 2016-2017.

225– Direction Générale des Douanes, **Direction de la Fiscalité et du Recouvrement**, **Sous Direction du tarif douanier et de l'origine des Marchandise**, Mise a jour Tarif 2018, Alger, 2018.

226– Geuser Fabien, Mooraj Stella a & Danielle Oyon, **Does te balanced score cardadd value**, **Empiricalevidence on itseffect on performance**, European Accounting Review, 2009, Vol 18 N 1.

227– Guide For Travellers, **Australian Customs and Border Protection**, Australia, November 2013, P25.

228– Helene Loning, Le Contrôle de Gestion, Organisation et mise en ouvre, 2em Edition, Paris, 2003.

229– Jean-Francois Arvis, **Measuring Connectivity in a Globally Networked Industry**: **The Case of Air Transport**, The World Bank, Wasghingtone, 2015.

230– Jeffrey D. Lewis, **DevelopmentEconomics DEC Vice Presidency**, The World Bank, Wasghingtone, May 2008.

231– La Douanes au service de L'économie, CNIS, 1996, P 10

232– Manuel sur les Règles de L'Origine des Marchandises dans le Cadre de L'Accord D'Association Algérie, Direction Générales Des Douanes, Rapport Finale juillet 2016.

233– Ministère de Finance, Direction Générale des Douanes, La Douane Algérienne Modernisation et Performances,2013-2015.

234– Morisset Jaques, Olivier LumengaNeso, **Administrative Barriers to Forgien Investment in Developing Countries**, World Bank Policy Research, Workinig Paper, N 2848, 2002.*

235– Nashashibi Karim, **Fiscal Revenues in South Mediterranean Arab Countries**, Vulnerabilities and Growth Potential, IMF Working Paper, WP/02/67, International Monetary Fund, April 2009, P20.Olivia Maria Angels, **Estimation Of trade Protection in Middle East and North African Countries**, IMF Working Paper, WP/00/27, International Monetary Fund, Fubrary 2009.

236– Office National des Statistiques, **Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandise de 2000–2013**, **Alger**,**2014**.

237– R. Kaplan, D Norton, **The Balanced Scorerad**, **measures that drive performance**, Havard business Review, Jan-Fev, 1992.

238– Robert Ireland, Thomas Cantens and Tadashi Yasui, **An Overview Of Performance Measurement in**

Customs Administratios, World Customs Organization, Research Paper, N 13, 2011.

239– Revue des douanes, numéro spéciale, CNID, 2005.

240– ShoichiSudo, **An Overview of Japan's Brokerage Legislation**, Focus Magazin, WCO News, N 81, Bruxelle, October 2017.

241– Truskun, **Customs Guide for Visitors**, **Japan Customs**, Paper Researche,Tokyo, 2017.

242– TokioYamaoka, **Trade Facilitation Measures on Rules of Origin in Japan Customs**, Magasin of Japan Customs, Tokyo, 2017.

243– World Customs Organization, **Customs collection and International cooperation**, **72nd session of the policycomission**, Mexico, 2017.

فـهـرس الـجـداول

فـهـرس الـجـداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور طرق استخدام القيمة الجمركي	20
02	التطور التاريخي لآليات التقييم الجمركي	22
03	محطات تاريخية هامة في تاريخ التقييم الجمركية	24-23
04	تطور عدد المستخدمين(2007-2017)	60
05	المخالفات الجمركية 2014-2016	79
06	مخالفات الصرف في الجزائر 2014-2016	80
07	ايجابيات وسلبيات كل من السياسة الحمائية وسياسة التحرير	90
08	أهم أدوات السياسة التجارية	96
09	تطور الميزان التجاري الجزائرية خلال الفترة 2007-2017	97
10	بنية الصادرات الجزائرية خلال 2007-2017	100
11	بنية الواردات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017	103
12	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017	106
13	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017	107
14	الصادرات الجزائرية من المحروقات	123
15	تطور الواردات الإجمالية وأسعار البترول خلال الفترة 2007-2017	125
16	متوسط زمن التخليص في جمارك المطار	167
17	متوسط زمن التخليص في جمارك الحاويات سويا	170
18	زمن التخليص في الحظيرة الجمركية (أشكيت)	171
19	متوسط زمن التخليص الجمركي للفترة 2007-2017	196
20	معدل عمليات زمن التخليص في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	197
21	تطور حصيلة الجمارك الجزائرية 2007-2011	199
22	تطور بنية حصيلة الإيرادات الجمركية المحصلة لفائدة الميزانية	203

	خلال الفترة 2007-2011	
23	تطور حصيلة الجمارك الجزائرية 2012-2017	206
24	المخالفات 2014-2016	209
25	تطور بنية حصيلة الإيرادات الجمركية المحصلة لفائدة الميزانية خلال الفترة 2012-2017	210

فـهـرس الأشكـال

فـهـرس الأشكـال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	مراحل تطور النظام الجمركي	7
02	دراسة تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاديات الدول الصغيرة	16

03	التنظيم الهيكلي للمديرية العامة للجمارك	43
04	علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي	51
05	تطور الميزان التجاري الجزائري 2007-2017	99
06	بنية الصادرات الجزائرية خلال سنة 2007-2017	102
07	بنية الواردات الجزائرية خلال سنة 2007-2017	105
08	توزيع أهم الشركاء في الواردات حسب المناطق الاقتصادية 2014	109
09	تطور الصادرات الجزائرية وأسعار النفط خلال الفترة 2007-2017	124
10	تطور الواردات الجزائرية وأسعار النفط خلال الفترة 2007-2017	126
11	تطور أسعار النفط والميزان التجاري خلال الفترة 2007-2017	127
12	نموذج بطاقة الأداء المتوازن العامة	141
13	مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور منظمة الجمارك العالمية	143
14	مكونات محور النتائج التنظيمية في بطاقة الأداء التوازن الجمركية	144
15	دورة عملية التخليص الجمركي	150
16	الزمن اللازم للتخليص الجمركي وفق المنظمة العالمية للجمارك	151
17	عملية التخليص الجمركي عبر مختلف المكاتب الجمركية	152
18	النسبة المئوية لأعلى الدرجات على مؤشر الأداء اللوجيستي2007-2017	157
19	مراحل التصريح الجمركي في مصر	163
20	زمن التخليص الجمركي للشحن البحري في مصر مقارنة بالمتوسط السائد في الدول النامية والمتقدمة	165
21	تعدد الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها في مصر	166
22	نظام التسجيل الآلي في حركة البضائع والتخليص الجمركي في أستراليا	175
23	موقف البضائع البحرية في أستراليا 2007-2017	176
24	الأطراف المشاركة في تطوير مؤشر زمن التخليص في اليابان	178
25	التغيرات في وسط الزمن اللازم للفترة من الوصول إلى الإفراج	179
26	مقارنة وسط الزمن اللازم للفترة من الوصول إلى الإفراج	179

27	تسلسل العمل لتجميع البيانات لدراسة زمن التخليص	181
28	تطور الإيرادات الجمركية خلال الفترة 2007-2011	200
29	قيمة حصيلة الميزانية2007-2011	203
30	معدل فعالية TVA ق م 2007-2011	204
31	معدل فعالية العمل الجمركي ق م 2007-2011	204
32	تطور حصيلة الجمارك الجزائرية خلال الفترة 2012-2017	206
33	تطور حصيلة الجمارك الجزائرية خلال الفترة 2007-2011	210
34	معدل فعالية TVA ق م 2012-2017	211
35	معدل فعالية العمل الجمركي ق م 2012-2017	211

فـهـرس الـمـلاحق

فـهـرس الـمـلاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور الواردات من السلع حسب نوع كل نشاط 2011-2016	104
02	تفصيل البضائع المستوردة وفقا لبلد المنشأ بالنسبة المؤوية % 2011-2016	108
03	تفصيل البضائع المستوردة وفقا لبلد المنشأ 2011-2016	108
04	تطور الصادرات من السلع حسب نوع كل نشاط 2011-2016	101
05	تفصيل البضائع المصدرة وفقا لبلد المنشأ بالنسبة المؤوية % 2011-2016	101
06	تفصيل البضائع المصدرة وفقا لبلد المنشأ 2011-2016	102
07	جهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت رقم: 1057/DGD/D110مؤرخة في 04 جويلية 2009،	186
08	المنشور رقم 400/de/cab/dgd/07 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المنظمة لعملية الجمركة وأرشيفها.	188
09	إرسالية موجهة للمديريات الجهوية عبر الوطن تحت رقم: /4023/DGD مؤرخة في مؤرخة في 04 جوان 2017 على الساعة 10.20.	188

فـهـرس الـمـحـتـويـا ت

الصفحة	الموضـــــوع
	الإهداء.....
	الشكر.....
	قائمة المختصرات.....
أ- ر	**المقدمة**.....
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي والسياسة الجمركية
01	**تمهيد الفصل الأول**.....
02	**المبحث الأول: التعريف بالنظام الجمركي وعوامل نشأة الأنظمة الجمركية وخصائصها**.....
02	المطلب الأول: تعريف النظام الجمركي.....
03	المطلب الثاني: عوامل نشأة الأنظمة الجمركية.....
06	المطلب الثالث: خصائص الأنظمة الجمركية وتطور العمل الجمركي .....
08	**المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية**.....
08	المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية.....
09	المطلب الثاني: أهداف السياسة الجمركية.....
13	المطلب الثالث: وسائل تطبيق السياسة الجمركية .....
19	**المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتقييم الجمركي** .....
19	المطلب الأول: مفهم التقييم الجمركي والتطور التاريخي لآلياته .....
24	المطلب الثاني: طرق التقييم الجمركي وشروط تطبيقها .....
31	المطلب الثالث: أهداف التقييم الجمركي وأهميته.....
33	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: السياسة الجمركية في الجزائر ودور الإدارة الجمركية في تنفيذها
35	**تمهيد الفصل الثاني**.....
36	**المبحث الأول: مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية**.....
36	المطلب الأول: مراحل تطور الجمارك الجزائرية.....
39	المطلب الثاني: الجمارك الجزائرية، المهام والهيكل التنظيمي .....
50	**المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الجمركية في الجزائر** .....
50	المطلب الأول: الإدارة الجمركية وتنظيمها.....

المطلب الثاني: الوسائل القانونية، المادية والبشرية	58
المطلب الثالث: الضرائب والرسوم الجمركية	62
المطلب الرابع: دور إدارة الجمارك الجزائرية في تطبيق السياسة الجمركية	64
المبحث الثالث: تحديات تطبيق السياسة الجمركية في الجزائر	68
المطلب الأول: التحديات المرتبطة بالرقابة.....	68
المطلب الثاني: التحديات الإدارية.....	72
المطلب الثالث: التحديات التكنولوجية والرقابية والمتغيرات الدولية.....	75
خلاصة الفصل الثاني.....	83
الفصل الثالث: انعكاسات السياسة التجارية الدولية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة: 2007-2017	
تمهيد الفصل الثالث.....	85
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية الدولية.....	86
المطلب الأول: مدخل إلى السياسة التجارية الدولية.....	86
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية الدولية.....	91
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تطبيقات السياسة الجمركية للفترة 2007-2017.....	97
المطلب الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2007-2017.....	97
المطلب الثاني: دور السياسة الجمركية المطبقة في ترشيد الواردات.....	110
المبحث الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار المحرقات على تطبيقات السياسة الجمركية في الجزائر.....	115
المطلب الأول: انعكاساتها على التعريفة الجمركية الجزائرية.....	115
المطلب الثاني: انعكاساتها على استيراد بعض المواد الأساسية.....	116
المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة الجمركية الجزائرية.....	122
خلاصة الفصل الثالث.....	129
الفصل الرابع: دراسة مؤشرات قياس فعالية أداء السياسة الجمركية –تجارب دولية–	
تمهيد الفصل الرابع.....	131
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشرات قياس الأداء الجمركي.....	132

المطلب الأول: مفهوم وخصائص مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية 132
المطلب الثاني: أنواع مؤشرات قياس أداء السياسة الجمركية..... 135
المطلب الثالث: بطاقة الأداء المتوازن كأداة قياس في الإدارة الجمركية..... 138
المبحث الثاني: أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء السياسة الجمركية..... 146
المطلب الأول: مؤشر زمن التخليص الجمركي، مفهومه، أهميته، دوره وفعاليته..... 146
المطلب الثاني: مؤشر الإيرادات الجمركية المحققة..... 152
المطلب الثالث: مؤشر الأداء اللوجيستي لقياس فعالية السياسة الجمركية..... 155
المبحث الثالث: قياس فعالية الأداء الجمركي –تجارب دولية نموذجا– 160
المطلب الأول: التجارب العربية في عملية قياس الأداء الجمركي..... 160
المطلب الثاني: التجارب الإفريقية في عملية قياس الأداء الجمركي..... 171
المطلب لثالث: التجارب دولية في عملية قياس الأداء الجمركي..... 174
خلاصة الفصل الرابع..... 182

الفصل الخامس: مؤشرات قياس فعالية أداء السياسة الجمركية –دراسة حالة جزائر خلال الفترة 2007–2017–.....
تمهيد الفصل الخامس..... 184
المبحث الأول: تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر زمن التخليص الجمركي..... 185
المطلب الأول: واقع تطور مؤشر زمن التخليص الجمركي..... 185
المطلب الثاني: معوقات تطبيق مؤشر زمن التخليص الجمركي في الجزائر..... 189
المطلب الثالث: تقييم مؤشر زمن التخليص الجمركي في الجزائر خلال الفترة 2007-2017..... 195
المبحث الثاني: تقييم فعالية السياسة الجمركية من خلال مؤشر تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007–2017..... 199
المطلب الأول: تقييم فعالية مؤشر الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2011..... 199
المطلب الثاني: تقييم فعالية مؤشر الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2012-2017..... 205
المبحث الثالث: واقع وآفاق تحسين فعالية السياسة الجمركية في الجزائر 212

المطلب الأول: الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير الإدارة الجمركية..... 212
المطلب الثاني: استغلال الاستراتيجية الشاملة لبرنامج عصرنة إدارة الجمارك 2007-2010..... 214
المطلب الثالث: معالم ةالمخطط الاستراتيجي لتطوير الجمارك الجزائرية 2016-2019..... 216
خلاصة الفصل الخامس..... 212
الخـــاتمة..... 223
الملاحق 231
قائمة المراجع..... 242
فهرس الجداول..... 263
فهرس الأشكال..... 266
فهرس الملاحق..... 269
فهرس المحتويات..... 271
الملخص..... 277

ملخص

ملخص:

يتناول موضوع الرسالة إشكالية فعالية النظام الجمركي الجزائري، مع التركيز على السياسة الجمركية الحالية من خلال عوامل نشأة الأنظمة الجمركية، أهدافها الإستراتيجية ووسائل تطبيقها، ومدى انعكاس المتغيرات العالمية الجديدة عليها، كما تناول الموضوع أهم المؤشرات التي تساعد على تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر، بداية بتحليل هذه المؤشرات ووصولا إلى أهم النتائج المتحصل عليها من خلال هذا التحليل، مع استشراف الدور الجديد للإدارة الجمركية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتقدم التكنولوجي الكبير.

مع الإشارة على انه تمت معالجة هذا البحث انطلاقا من الإحصائيات التي تتعلق بالاقتصاد الجزائري بصفة عامة والجمارك الجزائرية بصفة خاصة، وكذا مختلف المراسيم والقوانين والتشريعات التي تتعلق بالعمل الجمركي، إضافة إلى أدوات النظرية الاقتصادية والفكر الجمركي، وهو ما ممكن الباحث من اعتماد نتائج وتوصيات كخاتمة لهذا البحث.

Abstract:

The subject of the letter deals with the problem of the effectiveness of the Algerian customs system, with emphasis on the current customs policy through the factors of origin of the customs regulations, their strategic objectives and means of implementation, and the extent of the reflection of the new global variables. The topic also addressed the most important indicators that help to evaluate the effectiveness of the customs policy in Algeria. To analyze these indicators and reach the most important results obtained through this analysis, while looking at the new role of customs administration in the light of global economic developments and technological progress.

The study is based on statistics related to the Algerian economy in general and the Algerian customs in particular, as well as various decrees, laws and legislations related to customs work, in addition to the tools of economic theory and customs thought, which enables the researcher to adopt the conclusions and recommendations as a conclusion to this. search.

تم بحمد الله